الفارابي

مهدي عامل

مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية

الأعمال الكاملة

WWW.LIILAS.COM
www.alkottob.com

مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

www.alkottob.com

مهدي عامل

مدخل إلى نقض الفكر الطائفي

القضية الفلسطينية
في أيديولوجية
البرجوازية اللبنانية

الفارابي

١٩٨٩

www.alkottob.com

مهدي عامل مدخل إلى نقض الفكر الطائفي .
• **الطبعة الأولى** ١٩٨٠
• **الطبعة الثانية** ١٩٨٥
• **الطبعة الثالثة** ١٩٨٩
• **الناشر :** دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان .
ص .ب : ٣١٨١ / ١١ ـ
هاتف ٣٠٥٥٢٠ / ٠١
• **التنضيد :** شركة المطبوعات اللبنانية .
ش .م .ل .
• تصميم الغلاف : **نجاح طاهر .**
• جميع الحقوق محفوظة للناشر .

www.alkottob.com

اهداء

الى الرفيق الشهيد
جمال عيلش

www.alkottob.com

مقدمة

١ ـ في موضوع الدراسة ومنهجها

ماهو موضوع هذه الدراسة؟ وما هو المنهج الذي اعتمدناه في معالجته؟

موضوع هذه الدراسة هو محاولة رد على السؤال التالي: كيف تنظر البرجوازية اللبنانية، بعين ايديولوجيتها الطبقية، إلى القضية الفلسطينية؟

الرد على هذا السؤال يتطلب منا أن نرسم معالم هذه الايديولوجية في خطوطها العريضة، وأن نعرض للمفاهيم الاساسية التي تنتظم بها في بناء فكري، قد يكون متماسكاً وقد لا يكون، بحسب الضرورة السياسية التي تحكمه في تأمين وظيفته الطبقية المحددة، أكثر منه بحسب ضرورته المنطقية الداخلية.

من الطبيعي، إذن، أن يكون لهذا العرض التحليلي طابع نقدي يكتسب شرعيته من الموقع الطبقي الفكري، الذي ننظر منه في هذه الايديولوجية البرجوازية. ولا تخفي على القارىء أن هذا الموقع هو موقع ايديولوجية الطبقة الثورية النقيض، أي موقع ايديولوجية الطبقة العاملة. ثم ان النظر في البناء المفهومي لايديولوجية البرجوازية اللبنانية لا يمكن له إلا أن يكون نقدياً ـ أو بالأحرى نقضياً ـ لأنه نظرَ فيه في

www.alkottob.com

علاقته بضرورته السياسية تلك. ولو لم يكن هكذا، ولو أنه غيب هذه العلاقة، لما أمكنه أن يكون نقيضاً، لأن نقض الايديولوجي يكمن، بالتحديد، في استحضار هذا السياسي الذي يغيبه الايديولوجي ويقوم به على تغييبه. لذا، سيتطلب منا الرد على ذلك السؤال الذي نطرح، أن نحاول، باستمرار، تبيان العلاقة التي تشد نظام تلك الايديولوجية إلى تربتها الفعلية التي هي حقل الصراعات الطبقية. لكن هذا الحقل يتحدد، في بنيته التاريخية، ببنية علاقات الانتاج القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية. وهذا، بدوره، يفرض على التحليل حركة معينة يمر فيها، بضرورة منطق النقض، من الايديولوجي إلى السياسي، ويعود فيها من السياسي إلى الايديولوجي، في علاقة كليهما بالاقتصادي، داخل حركة الصراع الطبقي العامة. وبرغم هذا التعقد، سنحاول أن نحصر الهدف الاخير من التحليل في نقض هذه الايديولوجية الطبقية.

لكن، كيف سنصل من نقض هذه الايديولوجية إلى ما هو موضوع هذه الدراسة: تحديد الشكل الذي تظهر فيه القضية الفلسطينية في هذه الايديولوجية، وتحديد الموقع الذي تحتله في نظامها المفهومي؟ لا يمكن النظر في القضية الفلسطينية ـ بغض النظر عن الموقع الذي ننظر منه فيها ـ بمعزل عن حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. فالحركة الوطنية الفلسطينية جزء من هذه الحركة لا تنفصل عنها، والآلية الداخلية التي تحكم الحركة الوطنية العربية العامة، هي نفسها التي تحكم الحركة الوطنية الفلسطينية: إنها آلية التحرر من الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. لذا كان تحديد موقف البرجوازية اللبنانية الطبقي من هذه القضية المحورية في نضال الشعوب العربية (القضية الفلسطينية)، يستلزم بالضرورة تحديد موقفها الطبقي من حركة التحرر العربية. ففي ضوء هذا الموقف يتحدد الموقف الآخر، خصوصاً أن حركة المقاومة الفلسطينية لن تظهر، بشكل فعلي، في الساحة اللبنانية (أي في حقل الصراع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية اللبنانية)، ولن تصير عنصراً أساسياً فيها إلا بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧. من الخطأ إذن، على الصعيد المنهجي، ألا نبين علاقة التلازم الضروري في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، بين الموقف من حركة التحرر العربية والموقف من القضية الفلسطينية؛ فالحقيقة هي أن هذا الموقف هو نتيجة

www.alkottob.com

طبيعية منطقية لذاك الموقف الذي يجد، بدوره، تفسيره في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية، وفي علاقة التبعية الطبقية التي تربط البرجوازية المسيطرة فيها بالامبريالية. أما إذا أقمنا الفاصل بين الموقفين، فلم نسند الثاني إلى الاول، ولم نبين أن ممارسة البرجوازية اللبنانية العداء الصريح للمقاومة الفلسطينية وللقضية الفلسطينية هي نتيجة لعلاقة العداء والتناحر الطبقية التي تسم علاقتها بحركة التحرر العربية، فإننا نقع، حينئذ، في شرك ايديولوجيتها الطبقية، بدلاً من أن نتمكن من نقضها.

لن نتمكن، اذن، من الرد على سؤالنا الاساسي بشكل مباشر. سيكون علينا، في البدء، أن نرسم الخطوط العريضة لنظام ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، من حيث هو نظام سيطرتها الطبقية الايديولوجية، وأن نحلل العلاقة بينه وبين نظام سيطرتها السياسية والاقتصادية في حركة تجدد النظام الاجتماعي اللبناني. وسيكون علينا أيضاً أن نحلل علاقة هذه الطبقة المسيطرة في ممارستها الايديولوجية بوجه خاص، بحركة التحرر العربية، حتى نتمكن من فهم علاقتها، في إطار هذه الممارسة، بالقضية الفلسطينية، ومن فهم الشكل الذي تنتظم فيه علاقتها الاخيرة هذه ـ لا سيما في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التي انفجرت في حرب أهلية ـ في فكر خاص نتعرفه في ممارسة نضالنا الوطني التحرري بالقول أنه فكر فاشي طائفي.

لكن، كيف سننهج في نقض هذا الفكر؟ الموضوع واسع ومتشعب والنصوص التي قد تساعدنا على معالجته كثيرة ومتنوعة، نجدها في ميادين شتى: في الادب والتاريخ والفلسفة، في الاغنية والمقالات الصحافية إلخ..، لكنها نصوص متفاوتة في التعبير عن النظرة الطبقية البرجوازية للقضية الوطنية، بعامة، وللقضية الفلسطينية بخاصة. فمنها الاساسي، اذن، ومنها الثانوي؛ منها القديم، ومنها الجديد. ومن القديم إلى الجديد، على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً (من الاستقلال حتى الحرب الاهلية)، عرف نظام الايديولوجية البرجوازية اللبنانية بعض التطور، أو قل بعض التعرج في التطور، وبعض التغير. لكنه، برغم عامل الزمن هذا، وبرغم فعل الحركة التاريخية وضرورة التكيف بحسب شروط الصراعات الطبقية فيها، وبحسب الضرورة في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، ظل قائماً على ثوابت فكرية أو

www.alkottob.com

مفهومية لم تتغير، ربما لأنها أساسية لوجوده كنظام ايديولوجي للسيطرة الطبقية للبرجوازية. إن هدفنا هو الوصول إلى معرفة هذه الثوابت (أو الركائز) في هذا النظام الايديولوجي، بدون الخوض في التفاصيل. هدفنا هو معرفة الهيكل ـ الجذع، دون الفروع. ليس من الضروري، اذن، أن نقوم بمسح شامل، أو قريب من الشمول، لتلك النصوص. وليس من الممكن، أصلاً، القيام بمثل هذه المهمة. لذا سنقتصر، مرغمين، على دراسة عدد محدد من النصوص، هو عينات من تلك الايديولوجية البرجوازية. لكن اختيار هذه العينات لن يكون اعتباطياً؛ إنه محكوم بقدرة النص على تمثيل هذه الايديولوجية وتعرية ركائزها (نعني عورتها الطبقية). لن نخطىء الهدف، أو نبتعد عنه كثيراً، إذا نحن وجهنا هذا الاختيار صوب ميشال شيحا؛ فهو، بعينه الطبقية الثاقبة، وموقعه الطبقي الاقتصادي، وتاريخه السياسي الانتدابي، خير من علم بمركز الضعف في سيطرة البرجوازية وسره، فجاهد في التستر عليه وتغييبه. ولن نخطىء الهدف، بل سنذهب اليه في خط مستقيم، إذا نحن انتقلنا من الأب الروحي لهذه البرجوازية إلى وليدها الطبيعي والشرعي في فاشيته، أو على الاصح في تمثله بالفاشية: حزب الكتائب. ستساعدنا نصوصه على القيام بمهمتنا. كما سنجد في سلسلة من الكراريس صدرت عن جامعة الكسليك، بالعربية والفرنسية، مادة ايديولوجية قيمة، وسيكون لنا، بالاضافة إلى هذا، حوار مع نصوص معينة يحتل أصحابها موقعاً سياسياً وطنياً مناهضاً للخط البرجوازي الرجعي الفاشي، لكنها وقعت، برأينا، في شرك الايديولوجية البرجوازية وظلت خاضعة لسيطرتها، من حيث أنها تنطلق من منطلقاتها.

٢ ـ في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية

كل بنية اجتماعية تتحدد، في طابعها الاساسي، بنمط الانتاج المسيطر فيها، من حيث أنها تمثل تعايش عدة أنماط من الانتاج يتمفصل بعضها على بعض في علاقة السيطرة التي يخضع فيها لنمط الانتاج المسيطر. والبنية الاجتماعية اللبنانية لا تشذ، بالطبع، عن هذه القاعدة؛ فهي تتحدد بكونها بنية اجتماعية رأسمالية تربطها بالامبريالية علاقة تبعية بنيوية تكونت، بتكوينها التاريخي نفسه، منذ النصف الثاني

www.alkottob.com

من القرن التاسع عشر، وما تزال تتطور فيها. ولقد ميزنا، في أبحاث سابقة [1]، هذا النمط من الانتاج الرأسمالي التبعي، بالقول إنه نمط انتاج كولونيالي؛ بمعنى أنه شكل تاريخي مميز من نمط الانتاج الرأسمالي. هذا النمط الكولونيالي من الانتاج هو النمط المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية، وهو الذي تتحدد به هذه البنية كبنية اجتماعية كولونيالية. أما الشكل الذي تتعايش فيه أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية، داخل هذه البنية، مع هذا النمط الكولونيالي المسيطر، فهو الذي يحكمه القانون الميلي العام لتطور هذا النمط الكولونيالي، محكوماً بالقانون العام لتجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. ولئن كان نمط الانتاج الرأسمالي يميل، في قانون تطوره العام، نحو القضاء على علاقات الانتاج السابقة عليه، بفعل آلية إعادة انتاج رأس المال المتوسعة التي تحدد تطوره، بالضرورة، كتطور امبريالي، فإن هذا النمط من الانتاج الكولونيالي يميل، بالعكس، في قانون تطوره العام، بفعل تطوره في علاقة تبعيته البنيوية بالامبريالية. لهذا، وبسبب تكونها التاريخي في ظل سيطرة الامبريالية التي تمثل دخول نمط الانتاج الرأسمالي في العالم في طور أزمته، لم تعرف الرأسمالية، في مجتمعاتنا الكولونيالية، طوراً صاعداً كالذي عرفته في أوروبا الغربية مثلاً، ولكنها دخلت في طور أزمتها، بدخولها في طور تكونها نفسه، فكان طورها الصاعد هذا طور أزمتها بالذات.

ليست هذه الدراسة مجالاً للبحث في المشكلات النظرية والتاريخية التي يطرحها ما سبق من قول، فمهمتها الاساسية تنحصر في نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية. لكننا حين نضع لدراستنا مثل هذه المهمة، فاننا نقبل، ضمنياً، مجموعة من المقولات المترابطة لا نضعها موضع البحث، بقدر ما نضعها كمنطلقات ضرورية للبحث. لن نتساءل اذن، هل لبنان مجتمع رأسمالي أم مجتمع اقطاعي، ام في منزلة بين المنزلتين؛ أي في مرحلة انتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. لن نتساءل: هل نمط الانتاج الرأسمالي هو المسيطر فيه؟ ولكننا ننطلق من القول بأن البنية الاجتماعية اللبنانية هي بنية كولونيالية؛ أي أنها بنية رأسمالية تحكم تطورها علاقة تبعيتها البنيوية بالامبريالية

---

(١) راجع للمؤلف: «في التناقض»، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٣: وراجع أيضاً «في نمط الانتاج الكولونيالي»، دار الفارابي، ١٩٧٦.

www.alkottob.com

(في هذا العصر الذي لم يتكون فيه النظام الرأسمالي كنظام عالمي في ظل الهيمنة الامبريالية فحسب، بل تميز أيضاً، في سمته الرئيسية، بكونه عصر الانتقال إلى الاشتراكية، هل يمكن التكلم على مجتمعات ليس نمط الانتاج الرأسمالي ـ في شكله الكولونيالي ـ هو المسيطر فيها، وهي أصلاً، لا تنوجد إلا في شبكة العلاقات الامبريالية؟ إن من يجرؤ على مثل هذا القول، يكشف عن جهل غريب بما هي الامبريالية وهي علاقة ـ وبما هو نمط الانتاج الرأسمالي، وبما تعنيه السيطرة في مفهوم نمط الانتاج المسيطر، وبهذا الشكل الكولونيالي من نمط الانتاج الرأسمالي الذي يتميز، في قانون تطوره العام، بان الشكل الذي يسيطر فيه على ما سبقه من أنماط الانتاج المتعايشة معه يتمثل، بالتحديد في عجزه عن القضاء عليها، وبأن هذا العجز ليس من خارجه حداً أو عائقا يمنع أو يلجم تطوره، بل هو بنيته الداخلية نفسها التي لا تجعل منه نمط الانتاج المسيطر إلا في إطار علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. فبنية هذه العلاقة هي التي تحدده بتحديدها بنيته كنمط الانتاج المسيطر في تعايشه مع أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية، وهذا يعني أن علاقة التبعية تلك هي التي تحدد علاقة السيطرة هذه التي فيها تتحدد أنماط هذا الانتاج بفعل خضوعها لسيطرة نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر). ولن نتساءل: أي طبقة هي المسيطرة في لبنان، وأي طبقة هي في السلطة، هل هي البرجوازية أم «الاقطاع السياسي»، أم أن الطبقة التي لها السيطرة الاقتصادية ليست لها السيطرة السياسية، أم غير ذلك مما قد يكون، بالفعل، جديراً بالبحث والتفكير؟ ولن نطرح، بالطبع، سؤالاً آخر من هذا النوع: أي «الطوائف» في لبنان لها السيطرة السياسية؟ هل هي «الطائفة المارونية»، أم هي «الطائفة السنية»، أم أن السلطة «مشاركة» بينها، أم غير ذلك من تنوعات الفكر «الطائفي». ففي نقضنا ايديولوجية البرجوازية اللبنانية سنسعى، باستمرار، إلى أن يكون الحد الطبقي الفاصل قائماً كحد معرفي فاصل بين الايديولوجية البرجوازية ونقيضها، نعني ايديولوجية الطبقة العاملة. فاقامة هذا الحد هي الشرط الذي من دونه تبطل عملية ذلك النقض في مبدئها نفسه، أي في امكانها. لن ننقض، اذن، الفكر «الطائفي» بفكر «طائفي»، ولن نقع ـ أو هذا ما سنحاوله ـ في شرك الايديولوجية البرجوازية. لهذا، ننطلق من القول بأن الطبقة المسيطرة في لبنان هي الطبقة البرجوازية، وأن

www.alkottob.com

الايديولوجية المسيطرة في لبنان هي ايديولوجية هذه الطبقة.

لم نستنفد، بعد، تحديد بعض المنطلقات الضرورية التي نستند اليها في هذه الدراسة. وما زال بامكاننا أن نستخلص، مما سبق، منطلقات أخرى يجب توضيحها. فأنْ تدخل الرأسمالية في لبنان في طور أزمتها، بدخولها في طور تكونها، فلا يعرف تاريخها، بالتالي، سوى طور واحد هو طور أزمتها، أن تفعل ذلك يعني أن البرجوازية المسيطرة في هذه العلاقات الكولونيالية من الانتاج في لبنان هي في **أزمة**، وأن الأزمة هذه، التي هي **أزمة سيطرتها الطبقية وأزمة نظام هذه السيطرة**، إنما هي **أزمة مزمنة**، وليست أزمة طارئة أو عارضة، وإنها تعيش هذه الأزمة منذ أن كانت في السلطة. ولا يغير من طابع هذه الأزمة المزمنة كون نظام هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية قد مر، في تطوره، بمراحل، أو قل بمرحلة معينة ـ في الخمسينات ـ هي مرحلة ازدهار نسبي. ومن الخطأ الفادح، على الصعيد النظري والسياسي، أن يختلط الامر عندنا، بحيث نرى في مرحلة الازدهار النسبي هذه ـ **التي هي مرحلة من طور الأزمة** ـ طوراً نعده **الطور الصاعد** من نمط الانتاج الرأسمالي، فنقيس وضع الرأسمالية التبعية في لبنان بوضع الرأسمالية الامبريالية في أوروبا الغربية أو اميركا، ونقيم بين الاثنين علاقة من التماثل البنيوي، تنطمس فيها العلاقة الامبريالية، من حيث هي علاقة اختلاف بنيوي. وما تلك الأزمة المزمنة التي تلازم نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية سوى وجه من أزمة الامبريالية نفسها، وبالتالي، من أزمة النظام الرأسمالي العالمي، في عصر هذا الانتقال إلى الاشتراكية. لئن كانت المشكلة الاساسية التي تنطرح على كل طبقة مسيطرة، في حقل ممارسات الصراع الطبقي، هي تأمين الشروط الضرورية لديمومة تجدد سيطرتها الطبقية، فان هذه المشكلة تنطرح على البرجوازية اللبنانية في شكل مميز هو تأمين هذه الشروط الضرورية لديمومة تجدد أزمة سيطرتها الطبقية. فتجدد سيطرتها هذه رهن بتجدد أزمتها، ولا حل لهذه الأزمة، لأنها أزمة بنيوية، بمعنى أنها تكمن في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية وفي ارتباطها، ارتباطاً تبعياً بنيوياً، بالامبريالية، إلا إذا اعتبرنا أن تغيير هذه البنية، أي تحويل هذه العلاقات الكولونيالية تحويلاً ثورياً، هو حل لها. لكن هذا الحل الذي يفك ذلك الارتباط التبعي ـ والذي هو التحرر الوطني ـ ليس حلاً برجوازياً. أنه الحل الوطني الثوري

www.alkottob.com

ضد الامبريالية وضد السيطرة البرجوازية. أما الحل البرجوازي لأزمة البرجوازية، فهو يكمن في ضرورة تأمين التحقق الآلي لحركة تجدد هذه الازمة تجدداً دائماً.

إن تأمين ديمومة التجدد هذه للسيطرة الطبقية للبرجوازية، في ديمومة تجدد أزمتها، يتم بتأمين ديمومة التجدد للقاعدة المادية لهذه السيطرة الطبقية ولأزمة هذه السيطرة. وهذه القاعدة - كما نعلم- هي بنية علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. فلا بد اذن للبرجوازية، وهي تمارس الصراع الطبقي، من أن تعمل على تأمين الشرط الاساسي لسيطرتها الطبقية، وهو تأمين اعادة انتاج علاقات الانتاج هذه. وآلية اعادة انتاج هذه العلاقات هي نفسها آلية اعادة انتاج علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية (للاختصار نقول: العلاقة الامبريالية). إن النظام السياسي والنظام الايديولوجي للسيطرة الطبقية للبرجوازية (الدولة وأجهزتها الايديولوجية)، هما اللذان يقومان بهذه الوظيفة: تأمين اعادة الانتاج تلك.

٣ - في تحديد ازمة البرجوازية اللبنانية كأزمة سياسية

هنا ينطرح سؤال: ما الذي يجعل أزمة البرجوازية هذه قابلة للتجدد المستمر بدون الانفجار؟ ومنطق هذا السؤال يدفعنا إلى الخروج من إطار موضوعنا المحدود إلى ما هو اعم وأشمل، ويفرض علينا ضرورة النظر في الأزمة الراهنة، أو قل في الشكل الراهن من تلك الأزمة المزمنة التي انفجرت، في شكلها هذا، في حرب اهلية لم تنته بعد، لكن، لا بأس في هذا الخروج المؤقت من اطار الموضوع. فلعل في اضاءة الماضي بضوء الحاضر ما يساعد على الاقتراب من حقيقة الواقع التاريخي. ويمكننا القول، إذن، بأن الأزمة الراهنة تتميز بكونها أزمة سياسية. وللدقة يجب القول بأن المرحلة الراهنة من حركة تجدد الأزمة المزمنة للبرجوازية تتميز بكون هذه الأزمة قد انفجرت فيها، للمرة الاولى في تاريخها، في شكل أزمة سياسية، بحيث تعطلت حركة تجددها الدائم. وأن تنفجر هذه الأزمة في شكل أزمة سياسية يَعْني، بالتحديد، أن النظام السياسي لسيطرة البرجوازية بات مطروحا على بساط البحث، وأن مهمة تغييره باتت مهمة عاجلة وضرورية، فهي مطروحة على جدول اعمال الصراع الطبقي. هذا يعني أن النظام السياسي البرجوازي هذا لم يعد قادراً على القيام

www.alkottob.com

بوظيفته الطبقية في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية، عبر تأمين التحقق الآلي لعملية إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة. فالقول، أذن، بأن الأزمة تلك هي أزمة سياسية، ليس فيه أية غرابة أو اكتشاف. أنه يتبين واقع الصراع الطبقي، سواء في ممارسته من جانب البرجوازية، ام في ممارسته من جانب الحركة الوطنية، بمعنى أنه يتبين ما تبينته، ملموسيا، جماهير شعبنا في نضالها الوطني. ولا شك في ان لهذه الأزمة اسبابا اقتصادية، كما أن لها اسبابا تتعدى بكثير حدود البنية الاجتماعية اللبنانية، لان لها علاقة بحركة التناقضات التي تعتمل في حركة التحرر الوطني في العالم العربي، في تمحورها حول القضية الفلسطينية.

لن ندخل في تحليل هذه الاسباب وتعقد ترابطها الداخلي، فلا بد لذلك من دراسة مستقلة هي قيد الاعداد (*). فإذا نحن اقتصرنا الآن على هذا الجانب «اللبناني» من أزمة البرجوازية، بمعزل عن جوانبها الاخرى، امكننا القول أن ما يميز هذه الأزمة، في طابعها السياسي نفسه، من غيرها من الأزمات «السياسية» السابقة، أو أن ما يميز مرحلتها الراهنة من مراحلها السابقة، هو أن الحركة الوطنية (التحالف السياسي الطبقي الوطني) هي في هذه المرحلة طرف رئيسي في التناقض الطبقي الوطني الذي تشكل البرجوازية طرفه الرئيسي الاخر. بينما يصعب القول أن الحركة الوطنية هذه كانت، بقيادة احزابها التقدمية، في الأزمات «السياسية» السابقة - كما في أزمة ١٩٥٨ مثلا - الطرف الرئيسي النقيض في التناقض الطبقي مع البرجوازية. بل انها كانت فيه طرفا ثانويا يسند طرفا رئيسيا من البرجوازية ضد آخر منها، بمعنى أن «الصراع» السياسي - في هذا الغياب النسبي لحركة وطنية كهذه التي عرفتها الحرب الاهلية - كان يجرى في شكل لعبة سياسية، تنحصر أو تكاد تنحصر بين اطراف البرجوازية وتخضع للقوانين والضوابط «الطائفية» التي كانت تحددها لها البرجوازية، فكان الصراع الطبقي يجرى، بالتالي، في مجرى «طائفي» يظهر فيه مظهر «التعايش الطائفي»، في ظل السيطرة المطلقة للبرجوازية بشتى اطرافها. ولهذا اختلف الطابع السياسي للأزمة، من حيث هي في مرحلتها الراهنة

(*) صدرت هذه الدراسة مؤخراً عن دار الفارابي بعنوان. «النظرية في الممارسة السياسية - بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان». بيروت ١٩٧٩.

www.alkottob.com

أزمة سياسية، عنه في مراحلها السابقة. واختلاف هذا الطابع عائد الى اختلاف الموقع الذي تحتله الحركة الوطنية من التناقض الطبقي في حركة الأزمة: ففي المراحل السابقة، ظل التناقض قائما، في وجهه الرئيسي، بين اطراف البرجوازية نفسها، بمعنى أن الحركة الوطنية لم تكن طرفا رئيسيا في الحقل السياسي للصراع الطبقي، ـ بسبب ضعف الحزب الشيوعي بوجه خاص ـ، ولم تكن الطبقات الكادحة تمثل، بالتالي، قوة سياسية مستقلة، لانها كانت اسيرة علاقة تمثيلها السياسي «الطائفي» من قبل اطراف البرجوازية، فانتفى الطابع السياسي الفعلي لتلك الأزمة المزمنة، التي كانت علاقة التبعية الطبقية السياسية للطبقات الكادحة بالبرجوازية تؤمن لها امكانية التجدد دون الانفجار السياسي.

هنا تظهر بوضوح وظيفة النظام السياسي والنظام الايديولوجي لسيطرة البرجوازية: انها تكمن في الحؤول دون تكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية. فما دامت هذه الطبقات أسيرة علاقة تبعيتها السياسية الطبقية للبرجوازية، فإن أزمة السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية قادرة على التجدد الدائم، لا يعطلها سوى كسر علاقة التبعية هذه وتكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة. إن وظيفة ذلك النظام السياسي والايديولوجي تكمن، إذن، في تأمين ديمومة التجدد لعلاقة التبعية السياسية الطبقية هذه وعلاقة التمثيل السياسي التي هي، في هذا النظام، علاقة تمثيل «طائفي»، هي التي تربط الطبقات الكادحة باطراف البرجوازية، فتؤمن ديمومة التجدد لعلاقة تبعيتها هذه.

لكن الصراع الطبقي هو القوة المحركة للتاريخ، ولا يتحرك التاريخ بحسب نظام السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، بل في الصراع ضده، مهما طالت حركة هذا الصراع وتعقدت واتخذت أشكالاً متعددة. وتاريخ الاستقلال السياسي للطبقات الكادحة في لبنان، وتحررها من علاقة تمثيلها السياسي «الطائفي» التي تربطها تبعيا بالبرجوازية، على تعدد أطرافها، هو تاريخ طويل وهو تاريخ نضالاتها الوطنية، من حيث هي هي نضالاتها الطبقية في هذه البنية من علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة. ولقد مر هذا التاريخ بانعطاف رئيسي هو الذي أحدثته فيه انتفاضة ٢٣ نيسان ١٩٦٩، فالتحم فيه، في ممارسات الجماهير الثورية، الصراع الوطني، في تمحوره حول القضية

www.alkottob.com

الفلسطينية والدفاع عن المقاومة، والصراع الطبقي من أجل تغيير نظام الطغمة المالية، في سيرورة ثورية واحدة هي سيرورة التحرر الوطني نفسها، من حيث هي هي سيرورة تحويل علاقات الانتاج الكولونيالية التي هي في البنية الاجتماعية اللبنانية القاعدة المادية لنظام سيطرة البرجوازية وهيمنة الطغمة المالية فيها. لن ندخل في تحليل هذا التاريخ، بل نكتفي بالقول أن من الضرورة المنهجية النظر فيه على أنه تاريخ الاستقلال السياسي الطبقي للطبقات الكادحة، أي تاريخ تحررها من وجودها السياسي كـ «طوائف»، في علاقة تبعيتها السياسية الطبقية بالبرجوازية، وصيرورتها جماهير، أي قوة سياسية مناهضة للبرجوازية. هذه الصيرورة السياسية - صيرورة «الطوائف» جماهير - هي التي عطلت حركة تجدد الأزمة المزمنة للبرجوازية، ففجرتها في شكل أزمة سياسية انطرحت فيها، في حقل الصراع السياسي الطبقي، ضرورة تغيير النظام السياسي لسيطرة البرجوازية. ولم تجد البرجوازية شكلا آخر لمعالجة أزمتها السياسية هذه سوى تفجير الحرب الاهلية، إنه منطق احتضار البرجوازية، يدفعها دوما الى الانحدار الى هاوية أزمتها المستعصية، كلما رأت في وجهها قوة ناهضة هي قوة الجماهير في استقلالها السياسي الطبقي المتمثل في استقلال الحركة الوطنية. وإذ تلتحم هذه القوة بقوة الثورة الفلسطينية في حركة وطنية ثورية واحدة، يأخذ الصراع السياسي في الساحة اللبنانية شكله التاريخي الصريح: إنه صراع بين تحالف القوى الوطنية والتقدمية في حركة التحرر العربية، وبين تحالف القوى الرجعية والصهيونية والامبريالية. وتأخذ القضية الوطنية شكلها التاريخي الصحيح: انها ميدان هذا الصراع الطبقي العنيف. وتأخذ القضية الفلسطينية عمقها التاريخي الفعلي: انها محور القضية الوطنية في حركة التحرر العربية، يخترقها التناقض الرئيسي الذي يخترق هذه الحركة - (ولا مجال لافلاتها منه) - بين خطين طبقيين سياسيين متناقضين: خط رجعي هو الخط البرجوازي، وخط وطني هو الخط الثوري. ولا نقيض للخط البرجوازي في هذا الصراع الوطني سوى خط الطبقة العاملة.

الجديد، في أزمة البرجوازية اللبنانية الراهنة هو، إذن، أنها أنفجرت كأزمة سياسية في ميدان القضية الوطنية، في تمفصل هذه القضية على القضية الفلسطينية،

www.alkottob.com

فكانت، في انفجارها في هذا الشكل، نموذجا مكثفا ـ إن صح التعبير ـ لطبيعة الأزمة المزمنة في حركة التحرر العربية. وانفجارها كأزمة سياسية ـ بالمعنى الذي حددنا سابقا ـ عائد الى أن التناقض فيها قائم، هذه المرة، في وجهه الرئيسي، بين البرجوازية وبين الحركة الوطنية التي تمثل هذا التحالف الطبقي الوطني الذي لا يتحدد، في واقعه المارسي، كتحالف طبقي معاد للبرجوازية الا بمقدار ما تحتل الطبقة العاملة فيه موقعا رئيسيا هو الذى يعود اليها، بالضرورة، من حيث هي الطبقة المهيمنة النقيض. فوجودها فيه، في موقعها هذا، على اساس ذلك الخط السياسي الوطني الثوري الذي هو خطها الطبقي الصحيح في موقعها من القضية الوطنية، هو الذى يكسبه (نعني التحالف الطبقي الوطني) طابعه الثوري، وبالتالي، طابعه الطبقي المعادي للبرجوازية. ولا استقلال سياسياً للطبقات الكادحة سوى على اساس هذا التحالف مع الطبقة العاملة، وفيه. وقوة الطبقة العاملة في قوة حزبها الشيوعي؛ بصيرورة هذا الحزب حزبا جماهيريا، تحتل الطبقة العاملة موقها الطبيعي الرئيسي في التحالف الطبقي الوطني، ويتأمن لهذا التحالف أن يقوم بدوره، من غير أن ينحرف عن موقعه، كطرف رئيسي نقيض، في الحقل السياسي للصراع الطبقي ضد الطبقة المسيطرة. من هذا الموقع، إذن، يمكن القول بأن الحركة الوطنية، في خطها الطبقي الصحيح، وفي تحالفها الستراتيجي الثوري مع المقاومة الفلسطينية، تمكنت من أن تضع البرجوازية في أزمة داخل الحقل السياسي للصراع الطبقي، بمعنى انها تمكنت من أن تفجر أزمة البرجوازية هذه في شكل أزمة سياسية، لانها كانت، بالضبط، في التناقض الطبقي، الطرف الرئيسي النقيض للبرجوازية. وبتعبير آخر، كانت الحركة الوطنية، في هذه الأزمة، في موقع الهجوم السياسي،برغم كونها في موقع الدفاع العسكري، وكانت البرجوازية، بالمقابل، في موقع الدفاع السياسي ـ أن لم نقل في موقع الافلاس السياسي ـ برغم كونها في موقع الهجوم العسكري. بل ان البرجوازية ما احتلت في ممارسة صراعها الطبقي، موقع الهجوم العسكري هذا الا لأنها كانت في موقع الدفاع السياسي؛ فهي إذن تفرض على الحركة الوطنية وعلى المقاومة الفلسطينية المعركة العسكرية إلا انها استنفدت كامل ذخيرتها السياسية، وفي هذا دليل على عمق أزمتها، وعلى أن تغييرا جذريا قد حدث في بنية حقل الصراع الطبقي هو الذى احدثه فيها تكوّن الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة. لم

www.alkottob.com

تدخل البرجوازية اللبنانية، إذن، **أزمتها السياسية هذه بشكل تلقائي، أو بفعل آلية** اقتصادية بحت، بمعزل عن حركة الصراع الطبقي، **في تجددها الداخلي نفسه كحركة** صراع وطني، من حيث هي حركة الصراع الطبقي في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية (**ملاحظة**: نريد أن نقول، دون التوسع في تفاصيل هذا القول، إن الطابع الوطني لا يأتي الصراع **الطبقي** هذا من تمفصله على القضية الفلسطينية، كأنه فيه طابع **خارجي**، بل من تحدده ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية. وما تمفصله هذا على القضية الفلسطينية، في حقل الصراع الطبقي، سوى **ضرورته الداخلية نفسها**، أي نتيجة ضرورية لتحدده، في آليته الداخلية، كصراع وطني)، بل أن دخول البرجوازية في أزمتها تلك هو نتيجة لممارسات **الجماهير** الشعبية الوطنية لصراعها الطبقي ضدها، من موقع **استقلالها السياسي**، أي من موقع وجود **الحركة الوطنية** - بتمثيلها السياسي لهذه الجماهير - في حقل الممارسات السياسية الطبقية، **كطرف رئيسي في الصراع** الطبقي. لو أن الحركة الوطنية لم تكن تحتل موقعها الطبقي هذا في هذا الحقل، لما انفجرت أزمة البرجوازية في شكلها الرئيسي هذا كأزمة سياسية، ولربما أخذت شكلا آخر شكل الأزمة **المزمنة**، أو شكلا آخر غير هذا أو دونه، من غير أن يصير **تغيير النظام السياسي** للسيطرة البرجوازية الطبقية مهمة ملحة. إن انفجار أزمة البرجوازية في هذا الشكل منها كأزمة سياسية، يعني أن تناقضات نظام سيطرتها الطبقية قد تكثفت، فراحت تصب كلها في **نقطة مركزية** واحدة هي مركز **انصهارها السياسي**. لذا، أخذ الصراع الطبقي، في تحركه في هذه المرحلة من الأزمة، شكلا **انجذابياً**. وتحركه في شكله هذا يعني، بالتحديد، أن الطبقة المسيطرة هي أيضاً في **أزمة اقتصادية** وفي **أزمة ايديولوجية**، وأن هاتين الأزمتين بلغتا من النضج حدا لم يعد ممكنا فيه ايجاد حل لهما الا على الصعيد السياسي، بايجاد حل للأزمة السياسية (أي بتغيير النظام السياسي)؛ لأن هذه الازمة هي المركز الذي يصبان فيه. فهذه الأزمة السياسية هي، إذن، **أزمة مركزية**، بمعنى انها مركز التناقضات، ونقطة الوصول في تطورها، وفي نضج أزمة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. وبتعبير أوضح: إن أزمة البرجوازية هي أزمة سياسية، وأزمتها هذه هي أزمة سيطرتها الطبقية، لا في الحقل السياسي للصراع الطبقي وحده، بل في الحقل الاقتصادي والايديولوجي أيضاً؛ انها شكل محدد من اشكال أزمتها العامة، أو قل

إنها مرحلة محددة تمر فيها أزمتها العامة. ولا يمكن فهم هذه الأزمة إلا بارتباطها بأزمة الامبريالية.

٤ ـ في تحديد الايديولوجية الطائفية

حددنا أزمة البرجوازية اللبنانية بالقول إنها أزمة مزمنة، لأنها بنيوية، وأعدنا هذه الأزمة إلى أساسها المادي: تكوّن الرأسمالية في ظل العلاقة الامبريالية. نستخلص من هذا التحديد تحديداً آخر له علاقة مباشرة بموضوع دراستنا، فننطلق في نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية من ضرورة القول، بشكل منطقي، إن ما يميز هذه الايديولوجية هو كونها في أزمة، كالسيطرة الطبقية للبرجوازية التي تتميز بكونها في ازمة متجددة. ووجود هذه الايديولوجية في أزمة يعني أن السيطرة الايديولوجية للبرجوازية هي في أزمة، وان هذه الأزمة وجه من تلك الأزمة العامة. وهذا يعني أيضاً أن هذه الايديولوجية تجد صعوبة في القيام بوظيفتها الطبقية في تأمين التحقق الآلي لعملية إعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة، وان البرجوازية، تالياً، مجابهة بضرورة تجديد ايديولوجيتها هذه وتدعيم مواقع سيطرتها حتى تستعيد بعض القدرة على تأمين ما هو أساسي لتجدد سيطرتها الطبقية، أي على تأمين تحقق تلك العملية من إعادة الانتاج. إن الذي كان يسمح لهذه الايديولوجية ـ أو قل للسيطرة الايديولوجية للبرجوازية ـ بأن تتجدد، برغم وجودها في أزمة، هو، بالضبط، التبعية السياسية الطبقية للطبقات الكادحة. وهذا ما يؤكد تلازم الايديولوجي والسياسي في حركة الصراع الطبقي. وليس من الممكن، إذن، تتبع حركة الأفكار، في بنية اجتماعية معينة إلا بربطها بحركة الصراعات الطبقية في هذه البنية، وببنية الحقل السياسي للممارسات الطبقية بوجه خاص. إذا كانت البرجوازية تنزع، باستمرار، في ممارستها الايديولوجية، إلى تغييب الطابع السياسي لأفكارها، بهدف اظهارها في استقلال كلي عن «وحْل» الصراعات الطبقية، فإن الطبقة الثورية النقيض تنزع، بالعكس، في ممارستها الايديولوجية، إلى استحضار هذا الغائب السياسي حتى تأخذ الأفكار موقعها الفعلي في حركة التاريخ، وتستعيد حجمها المادي. قد يكون للأفكار، أحياناً، أو غالباً، وجود نظامي، بمعنى أنها تترتب وتتراتب في نظام ايديولوجي معين تتماسك فيه داخلياً وتترابط منطقياً إلى هذا الحد

www.alkottob.com

أو ذاك، بحسب الموقع الفعلي ـ وهو موقع نظرها الطبقي ـ الذي تحتله في حقلها التاريخي. لكنها، في نهاية التحليل، لا تتماسك ولا تترابط نظامياً إلا بالشكل الذي تتجسد فيه في ممارسات طبقية محددة، وليس بهذا الشكل المثالي الذي يظهر فيه وجودها، من موقع نظر الطبقة المسيطرة، كأنه قائم بذاته، مستقل عن واقع الصراعات الطبقية المادية. في هذه الممارسات الطبقية، تكتسب الأفكار قوتها المادية، وتتحدد فاعليتها الايديولوجية في حقل الصراعات الطبقية.

نتكلم على ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، ونعلم أن الايديولوجية البرجوازية واحدة، في هذا التاريخ المعاصر الذي له طابع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، برغم اختلاف أشكالها وتميزها بحسب اختلاف البنية الاجتماعية وتميز الشكل الذي يسيطر فيه نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر فيها. ونعلم أيضاً أن الايديولوجية البروليتارية هي واحدة، برغم اختلاف الأشكال التي تتميز فيها من بنية اجتماعية إلى أخرى. فالصراع الطبقي قائم، في وجهه الرئيسي، بين هاتين الايديولوجيتين، لأنه قائم أساساً، في شتى حقوله، بين الطبقتين الرئيسيتين: البرجوازية والطبقة العاملة، وهذا ما يضفي عليه طابعاً كونياً، بحيث أن أية بنية اجتماعية في العالم الراهن لا يمكن لها أن تفلت منه. (هذا لا ينفي، بالطبع، بل يؤكد أن المشكلة الأولى المطروحة في الصراع بين هاتين الطبقتين هي أن كلا منهما تمثل محوراً أو قطباً لتحالف طبقي تسعى فيه كل من الاثنتين، دوماً، إلى التحالف مع الطبقات أو الفئات الوسطية وربط مصيرها بها، برغم أن تحالف هذه الفئات الوسطية مع الطبقة العاملة هو وحده تحالف طبيعي، لأنه يتفق مع مصالحها الطبقية الحقيقية). لكن الشكل الطبقي الذي تتميز فيه البرجوازية اللبنانية من البرجوازية الامبريالية هو في أنها برجوازية كولونيالية، بالمعنى الذي بيّنا آنفاً. ولا بد لهذه العلاقة من أن تنعكس في الشكل الذي تسيطر فيه ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، من حيث هي برجوازية كولونيالية. وهذا الشكل هو الذي تتميز فيه من ايديولوجية البرجوازية الامبريالية، في علاقة التبعية الطبقية التي تربطها بها. ولئن كانت علاقة التبعية البنيوية تلك تحدد لتطور الرأسمالية في لبنان شكلاً تاريخياً مميزاً يمنعه من أن يصير بالفعل تطوراً رأسمالياً طبيعياً، وتحدد له، بالتالي، شكلاً

www.alkottob.com

كولونيالياً هو الذي تتطور فيه الرأسمالية التبعية في عجزها الدائم عن أن تنطلق، في تطورها بالذات، كرأسمالية، فإن علاقة التبعية الطبقية هذه تحدد لايديولوجية البرجوازية اللبنانية، من حيث هي ايديولوجية برجوازية، شكلاً من التطور التبعي هو الذي يمنعها من أن تتطور بالفعل كايديولوجية برجوازية. فعلاقة التبعية إذن في الحالتين علاقة اختلاف، أو تخالف، يتميز فيها الطرفان كل من الآخر، في انتمائهما الواحد إلى نمط الانتاج الرأسمالي، أو إلى الايديولوجية البرجوازية، بكون الطرف التابع في عجز دائم عن أن يصير الطرف الآخر (أي الطرف المسيطر) أو مثله. وبنية عجزه هذا هي هي بنية تبعيته التي هو فيها في وحدة بنيوية مع الطرف الآخر. وعلاقة التبعية هذه لا تمنع الطرف التابع من أن يتشبه، في ممارساته، بالطرف المسيطر، أو أن يقلده، بل هي، بالعكس، تقضي بذلك فالتقليد «سعدنة» ـ ان جاز التعبير ـ تؤكد اصالة النموذج، والعجز عن الوصول إليه. هذا العجز، في التقليد نفسه، دليل أزمة. وهذه الأزمة، من حيث هي أزمة تطور، هي، في أساسها، في بنية علاقة التبعية بالذات. ففي إطار طور الأزمة ـ في طور تكون علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية في لبنان ـ كان على البرجوازية اللبنانية الكولونيالية أن تمارس سيطرتها الايديولوجية، في الوقت الذي بدأت فيه الايديولوجية البرجوازية تدخل في أزمة، بفعل الاستقلال السياسي ـ والايديولوجي ـ الطبقي للطبقة العاملة، وبفعل توطد موقع الهجوم الذي أخذت تحتله ايديولوجيتها الثورية العلمية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي، لا سيما بعد ثورة اوكتوبر الكبرى التي تلتها ثورات بروليتارية أخرى أوجدت معسكراً اشتراكياً هائلاً هو الطرف الرئيسي في الصراع الطبقي العالمي ضد الامبريالية، وبعد نجاح هذه الايديولوجية البروليتارية في أن تكون، بالممارسة الثورية، ايديولوجية حركة التحرر الوطني، وعجز الايديولوجية البرجوازية، في الفكر «القومي»، عن أن تكون ايديولوجية هذه الحركة في البنيات الاجتماعية الكولونيالية. في ذلك الإطار، ولأسباب خاصة بشروط تكوّن البنية الاجتماعية اللبنانية لا مجال للدخول في تحليلها الآن، أخذت الايديولوجية البرجوازية شكلاً تاريخياً مميزاً هو شكل الايديولوجية «الطائفية» الذي تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية الطبقية.

وهنا، لا بد من الملاحظة التالية: لا يعني قولنا هذا إن «الطائفية» مجرد

www.alkottob.com

ايديولوجية، وان الايديولوجية، كما يظن البعض، هي تصور خاطيء للأشياء يتحدد بكونه خاطئاً، أو أنها مجرد وهم وتضليل طبقيين، أو نوع من السحر ـ انظر، في هذا المجال، تعريف التوسير للايديولوجية في مقالته حول الأجهزة الايديولوجية للدولة، في مجلة لا بنسيه «La Pensée» الفرنسية، عدد ١٥١ ـ « الطائفية » هي، في مقاربة أولى، شكل النظام السياسي والنظام الايديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية. ولنا، في هذه الدراسة، عودة إلى هذه القضية.

فالعلاقة، إذن، بين هذا الشكل من الايديولوجية البرجوازية ـ وبالتالي، من الايديولوجية الامبريالية نفسها ـ وبين العلاقة الامبريالية التي تكونت فيها الطبقة البرجوازية اللبنانية في تبعيتها الطبقية للامبريالية، هي علاقة ضرورية تتجدد فيها الايديولوجية « الطائفية » (والنظام السياسي نفسه لسيطرة البرجوازية، في تحدده، من الموقع الطبقي البرجوازي، كنظام « طائفي ») بتجدد العلاقة الامبريالية، لأنها الشكل الذي تتجدد هذه العلاقة فيه. إنها، بتعبير آخر، الشكل الذي تسيطر فيه الايديولوجية البرجوازية في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية. فهي، إذن، أساسية لوجود العلاقة الامبريالية (علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية) ولتأبدها في حركة تجددها، من حيث هي أساسية لتأبد علاقات الانتاج الكولونيالية في حركة إعادة انتاجها؛ إذ بديمومة تجدد هذه العلاقات تتأمن ديمومة تجدد العلاقة الامبريالية والعكس بالعكس، وتتأمن، بالتالي، ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة. (وهنا، لا بد من التنبيه إلى أن ذلك الشكل ليس منفصلاً، أو مستقلاً عما هو منه الشكل، وليس معه في علاقة خارجية، بل إنه ملازم، بالضرورة، لوجود هذا الذي لا يتوجد إلا فيه، من حيث هو شكل وجوده).

إن دخول الايديولوجية « الطائفية » في أزمة ـ لا سيما إذا ترافق بتكوّن الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة تتمحور حول الطبقة العاملة، قطب تحالفها الطبقي ـ بامكانه أن يعرقل، إن لم يعطل، التحقق الآلي لتلك العملية من إعادة الانتاج التي هي أساسية لإعادة انتاج العلاقة الامبريالية وتأبدها. لهذا نرى البرجوازية الامبريالية حريصة على ديمومة « الطائفية » كنظام سياسي وايديولوجي لسيطرة البرجوازية

www.alkottob.com

الكولونيالية اللبنانية، حرص هذه الطبقة المسيطرة عليها؛ لأنها الشكل الذي تتأمن فيه ديمومة العلاقة بين الاثنتين، من حيث هي علاقة طبقية تتأمن فيها ديمومة السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية بديمومة تبعيتها للبرجوازية الامبريالية، في إعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية. (ألم ينصح المبعوث الفرنسي، كوف دو مورفيل، خلال الأشهر الأولى من الحرب الأهلية، القائمين على النظام السياسي في لبنان، بتدعيم الأساس «الطائفي» لهذا النظام، لأنه هو الذي يؤمن له البقاء والديمومة؟).

إن ربط الايديولوجية «الطائفية» ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية، من حيث هي شكل تاريخي مميز من الايديولوجية البرجوازية خاص بهذه البنية، له فضيلة منهجية كبرى، هي أنه يضيء لنا **الأساس المادي** لهذه الايديولوجية، ويحدد **طابعها الطبقي البرجوازي**. وهذا الأساس ليس، بالطبع، الانتماء «الطائفي»، أو تعدد «الطوائف» - بحسب اللغة الايديولوجية البرجوازية - (ومتى كان الأساس المادي للنظام الايديولوجي ايديولوجياً؟ ومتى كانت الايديولوجية تفسر بالايديولوجية، كالفكر بالفكر، إلا في عالم الغيب والتغييب، أي في عالم مثالي لا ينتظم في بنائه الداخلي المفارق والمستقل إلا في هدف تغييب أساسه المادي، وبفعل هذا التغييب نفسه؟ أو ليست آلية التغييب هذه هي آلية تحرك الايديولوجية في وظيفتها الطبقية، خدمة لمصالح الطبقة المسيطرة؟). ذلك الأساس المادي هو حقل الصراع الطبقي، في تحدده ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية، في شكل تحدد هذه البنية ببنية العلاقة الامبريالية. فعلاقة **السيطرة الايديولوجية** الطبقية تتحدد إذن بعلاقة **السيطرة السياسية** الطبقية، بالشكل الذي تتحدد فيه هذه ببنية علاقات الانتاج القائمة، في إطار تحدد هذه البنية ببنية العلاقة الامبريالية. لذا أمكن القول إن الأساس المادي الذي يقوم عليه بناء الايديولوجية «الطائفية» **أساس سياسي**. وهذا هو معنى القول إن «الطائفية» نظام سياسي وايديولوجي هو الذي تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقية في بنية علاقات الانتاج الكولونيالية. فهذا الأساس ليس، بالطبع، منفلتاً قائماً بذاته، ولا يتحدد بوعي البرجوازية في ممارساتها الطبقية - برغم وجود هذه الممارسات الواعية عند الطبقة المسيطرة، وبرغم حرصها كما رأينا، على ديمومة النظام «الطائفي» - بل إن له الشكل الذي تحدده له بنية

www.alkottob.com

علاقات الانتاج القائمة؛ أي بنية الأساس الاقتصادي نفسه.

ثم إن لربط الايديولوجية «الطائفية» ببنية علاقات الانتاج الكولونيالية فضيلة منهجية أخرى، هي أنه يساعد على تمييزها من الايديولوجية الدينية، وعلى إقامة الفارق بين الاثنتين. ولنتوقف قليلاً عند هذه القضية، لما لها من أهمية في توضيح المفاهيم في نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية.

٥ ـ في علاقة الاختلاف بين الايديولوجية الطائفية والايديولوجية الدينية

استناداً إلى ما سبق، نقول: إن الشكل «الطائفي» الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الأيديولوجية الطبقية هو في علاقة تلاؤم ضروري مع الشكل الذي يسيطر فيه نمط الانتاج الكولونيالي على سائر انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية التي هي معه في علاقة تعايش في البنية الاجتماعية اللبنانية. ومن الخطأ القول، إذن، أن الايديولوجية «الطائفية» هي ايديولوجية الطبقة أو الطبقات المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وإنما هي هي الايديولوجية الدينية (أو شكل منها)، من حيث أن الايديولوجية الدينية هذه هي الايديولوجية المسيطرة في هذه العلاقات الانتاجية السابقة التي هي، بدورها، العلاقات المسيطرة في البنية الاجتماعية الراهنة. في هذا الخطأ الذي تولده سيطرة الايديولوجية البرجوازية في حقل الممارسات الايديولوجية الطبقية يقع الكثيرون من ايديولوجيي البرجوازية ـ وهذا أمر طبيعي، وما هو بخطأ عندهم، لأنه ملازم لبنية منطق فكرهم ـ ويقع فيه أيضاً بعض الماركسيين، وهذا مرفوض، لكن يمكن تفسيره بأن الممارسة الايديولوجية للصراع الطبقي ليست بعد، عند هذا البعض، ممارسة بروليتارية. ولا يمكن أن نستخلص من عجز نمط الانتاج الكولونيالي عن القضاء، في تطوره التبعي، على أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية، ان علاقات الانتاج الخاصة بهذه الأنماط من الانتاج هي المسيطرة في البنية الاجتماعية الراهنة. لو كان هذا هكذا، لوجب القول إن هذه الأنماط من الانتاج هي التي تسيطر على هذا الشكل الكولونيالي من نمط الانتاج الرأسمالي، في تعايشها معه في هذه البنية الاجتماعية، وهذا قول عبثي.

www.alkottob.com

إذا لم تكن علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية هي المسيطرة في البنية الاجتماعية الكولونيالية، فإن الايديولوجية المسيطرة فيها ليست ايديولوجية الطبقة أو الطبقات المسيطرة السابقة، بل هي ايديولوجية البرجوازية المسيطرة. (إلا إذا كانت الايديولوجية البرجوازية نفسها هي ايديولوجية دينية(*)، كما قد يقول البعض من الماركسيين عندنا، وهذا ما سننقضه في حينه). إن لهذه الايديولوجية شكل السيطرة الذي لنمط الانتاج المسيطر، ولها، بالتالي، مع الايديولوجية المسيطرة السابقة شكل علاقة التعايش الذي لهذا النمط مع الانماط السابقة. ولئن كانت الايديولوجية «الطائفية»، في لبنان هذا الشكل الكولونيالي الذي تتميز فيه الايديولوجية البرجوازية، فهي غير الايديولوجية الدينية، وإن كانت معها في علاقة تعايش تحاول فيها أن تكون هي المسيطرة، من حيث هي ايديولوجية برجوازية. لكن الشكل الذي تسيطر فيه، في تعايشها معها، هو نفسه الشكل الذي تتجدد فيه الايديولوجية الدينية. والعلاقة بين الايديولوجية «الطائفية» والايديولوجية الدينية هي من نوع العلاقة القائمة بين البرجوازية الكولونيالية والطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية. العلاقة بين هاتين الطبقتين ليست علاقة تناقض تناحري، كالتي كانت قائمة، مثلاً، بين البرجوازية الأوروبية وطبقة الاقطاع. وهذا الفارق عائد، كما أشرنا سابقاً، إلى الشروط التاريخية لتكوّن الرأسمالية في لبنان في طور أزمة الرأسمالية كنظام عالمي؛ فالعناصر التي تكونت منها البرجوازية الكولونيالية اللبنانية هي، في أغلبيتها، عناصر من الاقطاعيين، تحولت إلى عناصر من البرجوازية في بدء تكون علاقات الانتاج الكولونيالية، في ظل التبعية البنيوية للامبريالية. لكن علاقة التماثل بين هذه العناصر، في طور التكوّن، لا تقيم علاقة من التماثل بين الطبقتين؛ فالوجود الاجتماعي الفعلي ليس للعناصر بذاتها، بل للطبقة في علاقات الانتاج المحددة، وبالتالي، لهذه العلاقات بالذات) وباختلاف البنية الكولونيالية من هذه العلاقات عن بنية علاقات الانتاج السابقة، تختلف الطبقة المسيطرة في الأولى عنها في الثانية، برغم ما بين عناصر كل من الاثنتين

(*) ويحلو للبعض، أيضاً، أن يسميها «ايمانية»، كموسى وهبة، مثلاً، في مقالة له بعنوان: «الفكر العربي المعاصر، بحث في المنهج». مجلة الطريق، العدد الاول، شباط ١٩٧٨.

www.alkottob.com

من تماثل، ويتأكد هذا الاختلاف البنيوي الطبقي، باستمرار، في حركة إعادة انتاج علاقات الانتاج في البنية الثانية. فالفارق بين الايديولوجية «الطائفية» والايديولوجية الدينية، برغم ما بين بعض عناصر الاثنتين من تماثل (دور الدين مثلاً)، هو الفارق الطبقي القائم بين البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، من حيث هي الطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج الكولونيالية، وبين الطبقة المسيطرة (لنقل إنها طبقة الاقطاع) في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وهو الذي يتحدد بالفارق بين بنيتي هذه العلاقات.

ثم إن الايديولوجية لا توجد، كما سبق القول، **إلا في ممارسات طبقية محددة**، وبالتالي، **في حقل** ايديولوجي من الصراع الطبقي له بنية تناقضية هي، **بشكل رئيسي**، بنية التناقض الطبقي القائم بين ممارسات الطبقتين الرئيستين اللتين هما، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة. معنى هذا ان الايديولوجية لا تتحدد بذاتها، أي أنها ليست نظاماً فكرياً يقوم بذاته، بل هي تتحدد في بنية ذلك الحقل بعلاقة **التناقض المارسي** التي تربطها، **صراعياً**، بايديولوجية الطبقة الرئيسية النقيض، وتختلف باختلاف هذا الحقل الذي هي فيه، وبالتالي، باختلاف هذه الايديولوجية النقيض، لأنها، في ذاتها، لا توجد **إلا ممارسياً**، ولأن وجودها المارسي هذا لا يكون إلا بوجودها في حقل ايديولوجي محدد من الصراع الطبقي. فالايديولوجية الدينية، من حيث هي ايديولوجية الطبقة المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية[٢]، هي، بشكل رئيسي، في علاقة تناقض ممارسي مع ايديولوجية البرجوازية الصاعدة التي هي الطبقة الرئيسية النقيض. أما الايديولوجية «الطائفية» من حيث هي شكل كولونيالي مميز من الايديولوجية البرجوازية، فهي، في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي، في علاقة

---

(٢) في تحديد مفهوم الايديولوجية الدينية ووظيفتها الطبقية في علاقتها بالسلطة السياسية للطبقة المسيطرة في علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية، راجع ابن رشد في كتاب «**فصل المقال**»، وابن خلدون في «**المقدمة**»، لا سيما الفصل السابع والعشرون من الباب الثاني من الكتاب الأول، والفصل الرابع والخامس والسادس من الباب الثالث من الكتاب الأول.

www.alkottob.com

تناقض ممارسي مع ايديولوجية الطبقة العاملة التي هي الطبقة الرئيسية النقيض. فالاختلاف، إذن، قائم بين الايديولوجية الدينية والايديولوجية «الطائفية»، برغم ما بينهما من تماثل ظاهري، لأنه قائم بالتحديد بين بنية التناقض الطبقي في الحقل الايديولوجي الخاص بعلاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، وبين بنية هذا التناقض في الحقل الايديولوجي الخاص بعلاقات الانتاج الكولونيالية. ولا يقوم التماثل بين هاتين الايديولوجيتين إلا على أساس عزل كل منهما عن بنية العلاقة التناقضية الطبقية التي تختلف فيها عن الأخرى باختلاف الممارسة الايديولوجية الطبقية التي هي معها، بشكل رئيسي، في صراع طبقي. منطق العزل هذا مثالي، فهو يقود إلى القول بوجود الايديولوجية بذاتها، في نظام فكري مستقل عن وجوده الفعلي في ممارسة طبقية محددة. بل يمكن القول أيضاً أن فعل العزل هذا، الذي هو في أساسه مثالي، هو نفسه أثر من الممارسة الايديولوجية للبرجوازية التي تحاول دوماً أن تطمس الطابع الطبقي الخاص بالأفكار، لتظهرها بمظهر النظام المنطقي المستقل، في حياده، عن الصراع الطبقي. بهذا الاستقلال وحده، الذي تولده الممارسة الايديولوجية البرجوازية في الحقل الايديولوجي من هذا الصراع، يمكن وضع الايديولوجية «الطائفية» في علاقة تماثل مع الايديولوجية الدينية. لكن هذه العلاقة لا تظهر حينئذ كعلاقة تاريخية بين ايديولوجيتين طبقيتين محددتين، بل كعلاقة من خارج التاريخ بين الدين والدين في أزلية الدين وتماثله المطلق بذاته. فالقول، إذن، في نقض الايديولوجية «الطائفية»، إن هذه الايديولوجية هي هي الايديولوجية الدينية، إنما هو قول محكوم بمنطق الفكر الديني نفسه، لأنه، بالضبط، محكوم بمنطق الفكر البرجوازي (منطق التماثل) الذي هو عاجز عن إقامة الاختلاف، في حركة التاريخ، في الفكر وفي الواقع المادي، بين الحاضر وبنيات الماضي؛ فهو يرى، في هذه الحركة، حركة متواصلة غائية هو منها نقطة الوصول المطلق، كأن التاريخ لا يسير، منذ أن كان، الا في هدف الوصول إلى المجتمع البرجوازي والتوقف عنده، من حيث هو اكتمال المجتمع الطبيعي.

ولنا هنا ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: لهذه الملاحظة علاقة بالصراع الطبقي، والايديولوجي منه

www.alkottob.com

بوجه خاص، في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية.

قلنا إن الايديولوجية الدينية هي ايديولوجية الطبقة ـ أو الطبقات ـ المسيطرة في هذه العلاقات من الانتاج. لكنها أيضاً ايديولوجية **الفلاحين** الخاضعين لسيطرة الاقطاع، أو الارستقراطية. لذا كان الصراع الطبقي بين الفلاحين والطبقات المسيطرة هذه، يأخذ، غالباً، شكل **الصراع الديني**، وكان هذا الشكل عائقاً لتطوره، إن لم يكن سبباً رئيسياً من أسباب فشل **الثورة الفلاحية** من حيث هي ثورة فلاحية، سواء في أوروبا في القرن السادس عشر، أم في مجتمعات القرون الوسطى [٣]، ومنها المجتمعات العربية والاسلامية. وبتعبير آخر، إن علاقة التماثل في **الطابع الديني** بين ايديولوجية الطبقة الاقطاعية المسيطرة وايديولوجية الفلاحين، كانت سبباً رئيسياً يحول دون نجاح الفلاحين في ثورتهم الفلاحية، فكان فشلهم الضروري هذا يؤكد عجزهم الطبقي عن أن يكونوا طبقة مهيمنة نقيضاً [٤]. لذا كانت البرجوازية هي الطبقة المهيمنة النقيض، وكانت، بالتالي، قادرة على أن تجابه، من موقع وجودها الطبقي النقيض، الايديولوجية الدينية للطبقة الاقطاعية المسيطرة بايديولوجية **مختلفة غير دينية**، وفي البدء، **معادية للدين** (لهذا الدين، في شكل وجوده الفعلي في الايديولوجية الدينية الاقطاعية). وبسبب **علاقة الاختلاف** هذه في الصراع الطبقي ـ الايديولوجي بين هذين النقيضين الطبقيين، لم يأخذ الصراع بين البرجوازية والاقطاع **شكلاً دينياً** ـ لأن الطرف النقيض فيه للايديولوجية الدينية الاقطاعية لم يكن ايديولوجية دينية كالايديولوجية الفلاحية مثلاً ـ بل انكشف، ربما لأول مرة في التاريخ، على حقيقته الفعلية **كصراع طبقي**، وأخذ هذا الصراع، بالتالي، شكله **كصراع سياسي**. وبسبب انكشاف هذا الصراع، بالضبط، على حقيقته الفعلية كصراع سياسي، ارتدت البرجوازية، باكراً، على ثورتها السياسية هذه، وعلى ايديولوجيتها الثورية، ووجدت في تحالفها الطبقي مع الطبقات المسيطرة

---

(٣) في مجال البحث في أسباب فشل ثورة الفلاحين في المانيا، بقيادة توماس منذر، راجع «**حرب الفلاحين**» لانجلز، و «**توماس منذر**» لأرنست بلوخ.

(٤) حول عجز الفلاحين عن التكون في طبقة مهيمنة نقيض، راجع «**١٨ برومير**» لماركس.

www.alkottob.com

السابقة ضرورة لتأبيد سيطرتها الطبقية ضد الطبقة العاملة؛ لا سيما أن ثورتها لم تقض على المجتمع الطبقي، بل استبدلت شكلاً بآخر من أشكال السيطرة الطبقية. بهذا المعنى يمكن القول، تلطيفاً لتأكيدنا السابق، لا نفياً له، إن الثورة البروليتارية هي الثورة السياسية الفعلية الوحيدة، لأنها ثورة القضاء على المجتمع الطبقي. وبهذا المعنى أيضاً، نقول إن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة التي لا تخاف من ثورتها، بل هي الوحيدة التي تملك القدرة على الذهاب فيها حتى النهاية؛ أي حتى نهاية ما قبل التاريخ البشري، وبداية التاريخ الانساني للبشرية، دون أية مساومة مع الطبقات المسيطرة السابقة. فجذرية ثورتها هي التي تجعل منها ثورة سياسية صريحة، بدون حاجة لتمويه الطابع السياسي للصراع الطبقي، أو لتغييبه.

نستخلص مما سبق، ان الطبقات أو الفئات غير المهيمنة، (كالفلاحين) مثلاً، تظل في صراعها الطبقي ضد الطبقة المسيطرة أسيرة لهذه الطبقة، إن هي خاضت صراعها هذا منفردة، أو من منطلقات ايديولوجية لها الطابع نفسه الذي لايديولوجية الطبقة المسيطرة. والطبقة المهيمنة النقيض هي وحدها القادرة على الانعتاق من أسر هذه الطبقة وسيطرتها، وقادرة وحدها أيضاً على أن تحرر، بتحررها نفسه، تلك الفئات غير المهيمنة من هذه السيطرة الطبقية. هذا ما قامت به، في حينه، البرجوازية ضد الاقطاع (في أوروبا الغربية طبعاً)، فتحررت منه وحررت معها أيضاً الفلاحين بقيادتها الطبقية، وهذا هو دور الطبقة العاملة في البنية الاجتماعية الرأسمالية. كما أن ايديولوجية هذه الطبقة المهيمنة النقيض هي وحدها القادرة على مجابهة ايديولوجية الطبقة المسيطرة؛ لأن كل ايديولوجية أخرى (كالايديولوجية الدينية الفلاحية، أو كايديولوجية البرجوازية الصغيرة...) هي بالضرورة أسيرة هذه الايديولوجية المسيطرة، بل هي أثر منها. لذا، يمكن القول إن ايديولوجية الطبقة العاملة وحدها قادرة على مجابهة الايديولوجية «الطائفية»، من حيث هي شكل مميز من الايديولوجية البرجوازية، لأنها، بالتحديد، ايديولوجية الطبقة المهيمنة النقيض. وكل ايديولوجية أخرى غير الايديولوجية البروليتارية (كالايديولوجية «القومية» مثلاً، التي هي «تنويع» آخر من الايديولوجية البرجوازية) تظل أسيرة للايديولوجية «الطائفية»، لها الشكل «الطائفي» الذي لهذه

www.alkottob.com

الايديولوجية البرجوازية نفسها. معنى هذا أن مجابهة الايديولوجية «الطائفية» لا تكون بايديولوجية «طائفية» من نوع آخر، هي في نهاية التحليل النوع نفسه، أو بايديولوجية «قومية» لها الطابع الطبقي البرجوازي نفسه الذي للايديولوجية «الطائفية»، بل بايديولوجية الطبقة المهيمنة النقيض، أي بايديولوجية الطبقة العاملة. وهذا الصراع الايديولوجي، حين يتحرك بين هذين النقيضين الطبقيين، كالصراع السياسي بينهما، لا يمكن له، على الاطلاق، أن يأخذ شكلاً «طائفياً» - (إلا من موقع من ينظر فيه، بالطبع، بعين الفكر «الطائفي»، فلا يرى بهذه العين العمياء - وهذا العمى الطبقي - إلا ما تريه إياه عينه) -، بل هو الذي، بالعكس، يحول دون ظهور هذا الشكل. فوجود الطبقة المهيمنة النقيض، التي هي هنا الطبقة العاملة، كطرف رئيسي في هذا الصراع الطبقي، هو الذي يمنع إذن هذا الصراع من أن يتحرك، في شكله الرئيسي، كصراع «طائفي»، ويحدد له شكله الفعلي كصراع سياسي.

الملاحظة الثانية: لهذه الملاحظة علاقة بالصراع الطبقي، والايديولوجي منه بوجه خاص، في علاقات الانتاج الكولونيالية.

السؤال الذي نطرح هو التالي: ما هي علاقة الايديولوجية الدينية، من حيث هي ايديولوجية الطبقات المسيطرة في علاقات الانتاج السابقة على الرأسمالية، بالايديولوجية «الطائفية»، من حيث هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية؟

هذه العلاقة، كما سبق القول، علاقة تعايش بين الايديولوجيتين، لها شكل التعايش القائم بين نمط الانتاج الكولونيالي، وأنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية. فهي اذن في الحالتين **علاقة سيطرة**. لكن الشكل الذي تسيطر فيه الايديولوجية «الطائفية» على الايديولوجية الدينية، كالشكل الذي يسيطر فيه نمط الانتاج الكولونيالي على أنماط ما قبل الرأسمالية، هو الشكل نفسه الذي تتجدد فيه الايديولوجية الدينية، **لا بفعل آليتها الداخلية** - وهذا ما يجب التركيز عليه - بل بفعل آلية السيطرة التي تخضع فيها للايديولوجية «الطائفية». وما هذه الآلية سوى آلية الممارسة الايديولوجية للبرجوازية لصراعها الطبقي ضد الطبقات الكادحة في

البنية الاجتماعية الكولونيالية، وضد الطبقة العاملة بوجه خاص، كأنماط ما قبل الرأسمالية، فهي لا تتجدد بفعل آليتها الداخلية، بل بفعل آلية السيطرة التي تخضع فيها، في أشكال مختلفة، لنمط الانتاج الكولونيالي المسيطر، في إطار علاقة التبعية البنيوية التي تربط هذا النمط من الانتاج بالامبريالية. بهذا المعنى يمكن القول ـ إذا نحن حصرنا البحث في جانبه الايديولوجي، دون البحث في أساسه المادي الذي يكمن في علاقة السيطرة في تعايش أنماط الانتاج المتعايشة في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية ـ إن الايديولوجية «الطائفية» ليست وليدة الايديولوجية الدينية السابقة، أو نتاجاً لها، بل بالعكس، إن هذه الايديولوجية الدينية هي، في البنية الاجتماعية الكولونيالية، وليدة الايديولوجية «الطائفية»، ونتاج لها؛ أي أنها، في تجدد عناصرها وبقاء هذه العناصر، وليدة الممارسات الايديولوجية «الطائفية» للبرجوازية اللبنانية المسيطرة. لا شك في أن الاولى (الايديولوجية الدينية) تمد الثانية (الايديولوجية «الطائفية») بعناصر منها تتجدد فيها، وهذا هو الشكل الرئيسي من تجدد الايديولوجية الدينية في تجدد عناصر منها في بنية الايديولوجية «الطائفية»؛ أي البرجوازية. لكن هذه العناصر ليست قائمة بذاتها، ولا وجود فعلياً، أي اجتماعياً، لها إلا في بنية الثانية، في الشكل الطبقي المحدد من الممارسة الايديولوجية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية لصراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة وحلفائها. إن الوهم الطبقي الذي هو، بالتحديد، أثر من هذه الممارسة الايديولوجية البرجوازية، يكمن في قلب علاقة السيطرة بين الايديولوجيتين، بحيث تظهر الايديولوجية «الطائفية» كأنها نتاج من الايديولوجية الدينية، أو استمرار متجدد لها، أو عنصر من عناصرها، مع أن العكس هو الصحيح. ففي ظل السيطرة البرجوازية للايديولوجية «الطائفية» تتجدد الايديولوجية الدينية، لا كبنية متماسكة مستقلة، بل بعناصر منها تدخل في بنية الايديولوجية «الطائفية» وتتماسك بها، في الممارسة البرجوازية للصراع الطبقي. وما تجدد هذه العناصر سوى نتيجة لأثر التفكيك الذي تحدثه في البنية المتماسكة للايديولوجية الدينية سيطرة الايديولوجية «الطائفية» في ممارسة البرجوازية. وبتعبير آخر، ان هذه الايديولوجية البرجوازية «الطائفية» هي التي تتضمن الايديولوجية الدينية وتحتويها، أو قل تتضمن عناصر منها تتكامل فيها، وليس العكس؛ إذ لا وجود لأية ايديولوجية طبقية في بنية متماسكة

www.alkottob.com

إلا في ممارسة طبقية محددة، وفي حقل ايديولوجي محدد من الممارسات الطبقية المتصارعة. فتماسكها النظامي (أي تماسكها في نظام فكري مستقل) هو أثر لهذا الشكل المعكوس الذي تظهر فيه، من موقع نظر الطبقة المسيطرة، بنية الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي التي هي، في تماسكها الداخلي، بنية تناقض وصراع بين هذه الممارسات الطبقية المتصارعة، كأنها وحدة خارجية تضم مجموعة من النظم الفكرية المستقلة. (ملاحظة: الطريف في الأمر هو أن البرجوازية اللبنانية هي التي ترجع هذه النظم إلى مجموعة من الاديان، وهي التي تحاول إظهار ايديولوجيتها الطبقية «الطائفية» مظهر الايديولوجية الدينية). إن الحقل الذي توجد فيه، أو تتجدد فيه عناصر من الايديولوجية الدينية، هو الحقل الذي تتكون بنيته، بشكل رئيسي، من بنية التناقض الايديولوجي الرئيسي بين الممارسة الايديولوجية البرجوازية والممارسة الايديولوجية البروليتارية.

لكن السؤال الذي ينطرح في هذا المجال هو التالي: لماذا اتخذت علاقة السيطرة في تعايش الايديولوجيتين «الطائفية» والدينية، هذا الشكل الذي تتجدد فيه الثانية، بعناصر منها، في تجدد بنية الاولى؟

للتبسيط، في الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من اعادة القول إن علاقات الانتاج الرأسمالية بدأت تتكون في لبنان في شكلها الكولونيالي مع دخول نمط الانتاج الرأسمالي في طور أزمته، وبالتالي، مع دخول سيطرة البرجوازية، من حيث هي برجوازية امبريالية، في مراحل أزمتها العامة. في هذه الشروط التاريخية من تكوّن البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية، يصعب القول إن العلاقة بين هذه الطبقة الصاعدة «في طور أزمة الرأسمالية» وبين الطبقة المسيطرة السابقة، كانت علاقة تناقض تناحري، كالعلاقة التي كانت تربط البرجوازية الاوروبية، مثلاً، بالطبقة الاقطاعية. وباختلاف الشروط التاريخية من تكون البرجوازيتين، اختلف شكل العلاقة بين الايديولوجية البرجوازية والايديولوجية الاقطاعية الدينية في أوروبا عنه في لبنان. في طور تكون البرجوازية الاوروبية وصعودها الطبقي، كانت هذه العلاقة علاقة تناقض تناحري تتحدد فيها الايديولوجية البرجوازية كايديولوجية ثورية معادية للايديولوجية الدينية (في طور الأزمة، انقلبت هذه العلاقة علاقة مساومة طبقية). أما في طور تكون البرجوازية الكولونيالية اللبنانية و «صعودها» الطبقي،

www.alkottob.com

فقد اختلفت، بالضرورة، تلك العلاقة، وما كان من الممكن أن يكون لها طابع تناحري، بسبب التلازم التاريخي القائم بين هذا الطور «الصاعد» من نمط الانتاج الكولونيالي وبين طور أزمة الرأسمالية، فكان لها، بالتالي، طابع تساومي هو الذي يميز الايديولوجية البرجوازية في طور أزمتها، وانعكس هذا الطابع في شكل الايديولوجية «الطائفية». أما الطابع التناحري، فهو القائم بين الايديولوجية البرجوازية والايديولوجية البروليتارية، سواء في علاقات الانتاج الامبريالية أم علاقات الانتاج الكولونيالية، برغم اختلاف الشكل الذي تتميز به تلك العلاقة في هذه العلاقات أم تلك، بحسب الشروط التاريخية الملموسة لحركة الصراع الطبقي.
وفي ظل العلاقة الامبريالية التي تكونت فيها كبرجوازية كولونيالية، وبالتالي، في ظل طور الأزمة من نمط الانتاج الرأسمالي، لم يكن لهذه الطبقة المسيطرة أن تدخل، في «صعودها» الطبقي، في تناقض تناحري مع الطبقة الاقطاعية المسيطرة السابقة، أو أن تجابهها كعدو رئيسي في ممارستها الايديولوجية، بل كان عليها أن تجابه نقيضها الطبقي، أي الطبقة العاملة، في شروط تاريخية محددة، ليست شروط أزمة الرأسمالية وحسب ـ وبالتالي، شروط أزمة الايديولوجية البرجوازية ـ، بل هي أيضاً، وبالتحديد، شروط عجز هذه البرجوازية عن قيادة حركة التحرر الوطني، من حيث هي حركة تحويل ثوري لعلاقات الانتاج الكولونيالية، وقطع لعلاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، وعجز ايديولوجيتها الطبقية عن أن تكون ايديولوجية هذه الحركة الثورية. ففي ممارستها الايديولوجية لصراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة وحلفائها، أي ضد الجماهير الوطنية، ليس من الغريب على البرجوازية الكولونيالية أن تقيم علاقة من التعايش وحسن الجوار مع الايديولوجية الدينية (التي هي، على أية حال، في وجه منها، ماضيها الايديولوجي الحاضر في ايديولوجيتها الطبقية الراهنة، بحضور عناصر منه فيها، والذي يختلف عن الماضي الايديولوجي الثوري للبرجوازية الاوروبية)، تتجدد فيها عناصر منها تضمها إليها لتحيا حياة جديدة أخرى، في حقل ايديولوجي آخر. فالبرجوازية الامبريالية، في أزمتها الايديولوجية، تتنكر لماضيها الايديولوجي الثوري(*)، حين كانت، من قبل، طبقة ثورية صاعدة،

(*) وحدها الطبقة العاملة هي وريثة كل ما هو ثوري في الماضي؛ لأن ثورتها هي الأكثر ـ

www.alkottob.com

وتستعيد، في ممارستها الايديولوجية ضد البروليتاريا، عناصر من الايديولوجية الدينية البالية تلبسها ثوباً يتجدد مع تجدد «الحياة» عاجزاً، برغم رونقه الظاهري، عن إخفاء شيخوختها المومياثية. إن هذا التجدد ـ أو التجديد ـ لعناصر من الماضي (وهي العناصر الأكثر رجعية ورفضا للتاريخ) في بنية الايديولوجية البرجوازية المسيطرة، بفعل آلية تجدد هذه البنية في طور أزمة الرأسمالية، هو بحد ذاته دليل على وجود هذه الايديولوجية في أزمة، بل هو وليد حركة هذه الأزمة، من حيث هي أزمة متجددة؛ إنه بتعبير آخر، أثر من تجدد هذه الأزمة. لهذا، يمكن القول، جواباً عن السؤال الذي طرحنا، إن شكل علاقة السيطرة في تعايش الايديولوجية «الطائفية» والايديولوجية الدينية في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية هو، بالتحديد، الشكل الذي تتجدد فيه أزمة الايديولوجية البرجوازية، في تجدد ـ أو تجديد ـ عناصر من الايديولوجية الدينية، في تجدد بنية الايديولوجية «الطائفية». فالايديولوجية الأخيرة هذه، اذن، هي الشكل الكولونيالي الذي تتحرك فيه أزمة الايديولوجية البرجوازية في البنية الاجتماعية اللبنانية. فليس بكاف القول إن الايديولوجية «الطائفية» هذه هي الشكل الذي تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية الطبقية، بل يجب القول، للدقة، إنها هذا الشكل الذي تمارس فيه سيطرتها هذه في إطار أزمتها الايديولوجية إنها، بتعبير آخر، الشكل الذي تظهر فيه أزمة سيطرتها الايديولوجية، من حيث أن هذه الأزمة هي وجه من أزمة سيطرتها الطبقية.

٦ ـ في العلاقة بين النظام السياسي والنظام الايديولوجي لسيطرة البرجوازية اللبنانية

قبل أن نختتم هذه المقدمات السريعة لنقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، قد يكون من المفيد لنا أن نخاطر في مقاربة وجه آخر من هذه الأزمة. نقول، عن

= جذرية، ولأن ثورتها من نوع آخر يختلف عن كل ما سبقها من ثورات. فمن موقع هذا الاختلاف وحده، هي قادرة على أن تكون وريثة كل ما هو ثوري في التاريخ؛ لأن حركة التاريخ هي، في طابعها الثوري، حركة هذا الاختلاف.

www.alkottob.com

قصد، أن في هذه المقاربة مخاطرة، لسبب بسيط، هو أن الفكرة التي نريد أن نعرض لها لم يكتملْ وضوحها بعد، بحيث تنفرض علينا في ضرورتها الداخلية، أي في صحتها.

إن من منطق السيطرة الطبقية للبرجوازية أن تستند هذه البرجوازية، في سيطرتها الايديولوجية، إلى أجهزة ايديولوجية هي أجهزة دولة، يتم فيها اعادة انتاج ايديولوجيتها المسيطرة. لكن وجود مثل هذه الأجهزة الايديولوجية للدولة (كالمدرسة والكنيسة والعائلة..) لا يعني أن الدولة نفسها هي جهاز ايديولوجي. فالدولة، على حد تعبير إنجلس هي اداة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة، وهذه السيطرة الطبقية لا تنحصر في السيطرة الايديولوجية ـ على أهميتها ـ بل هي في أساسها سيطرة سياسية، لأنها، بالضبط، اداة خاصة بطبقة خاصة. وما ذلك العام الذي يتميز بها من الخاص سوى شكل آخر من الخاص الذي يظهر مظهر العام في تنطمس العلاقة الطبقية في شكل علاقة بين الافراد، من جهة، (وهذا هو مجال الخاص)، وفي شكل علاقة بين الافراد والدولة، من جهة أخرى (وهذا مجال العام). لذا، كان بين الحقل السياسي والحقل الايديولوجي (وكذلك الحقل الاقتصادي) تفاوت، وكان لكل من الاثنين استقلاله النسبي عن الآخر، أي استقلاله عنه في نسبته إليه وفي ترابطه به، وكان من أثر هذا الترابط التراكبي ان كانت البرجوازية تتمكن، إلى حد معين، من أن تضبط تطور أزماتها لتمنعها من الانصهار في أزمة سياسية تنفجر فيها أزمة سيطرتها الطبقية وكان، وبالتالي، من أثر ذلك ـ وهذا ما يهم موضوعنا ـ أنها كانت تتمكن من حصر آثار أزمتها الايديولوجية في الحقل الايديولوجي، (ومن حصر آثار أزمتها الاقتصادية في الحقل الاقتصادي)، بمعنى انها كانت تعمل على ألا تنعكس ازمتها هذه، بشكل مباشر، في أزمة سياسية، برغم كون الأزمة الايديولوجية شكلاً تظهر فيه الأزمة السياسية نفسها، في شروط محددة من حركة الصراع الطبقي. إن علمنة الدولة حررت الدولة من تبعيتها للخاص، ووضعت الخاص في تبعية لها، فكانت كلما احتدمت الأزمة الايديولوجية للبرجوازية، ظهرت هذه الأزمة كأنها أزمة هذا الخاص وحده، دون الدولة التي هي فوقه، فلم تنعكس، بشكل مباشر، في أزمة سياسية، بمعنى انها لم تعطل دور الاداة الاساسية للسيطرة السياسية للبرجوازية، حتى حين انفجرت تلك

www.alkottob.com

الأزمة الايديولوجية في الجهاز الايديولوجي الرئيسي للدولة الذي هو المدرسة، برغم انتماء المدرسة إلى مجال العام، على عكس الكنيسة أو العائلة، لأنها مدرسة عامة.

يصح ما سبق من قول على وضع البرجوازية الاوروبية ـ كالبرجوازية الفرنسية مثلاً ـ أكثر منه على وضع البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. فوضع هذه يختلف بعض الشيء عن وضع تلك. والقضية التي يجدر التوقف عندها في هذا المجال هي علاقة الضرورة بين النظام السياسي والنظام الايديولوجي كنظام «طائفي» لسيطرة البرجوازية اللبنانية. ليست المشكلة في أن تكون الممارسة الايديولوجية الرئيسية للبرجوازية ممارسة «طائفية» بقدر ما هي في أن تكون الدولة نفسها، التي هي اداة الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، دولة «طائفية» أو أن تنبني في شكل دولة «طائفية»، من حيث هي، بالذات، دولة برجوازية. ولا شك في أن انبناءها في هذا الشكل يعود إلى الشروط التاريخية المحددة التي تكونت فيها البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية. وبرغم ما للبحث في أسباب انبناء الدولة البرجوازية في هذا الشكل، (لا بد من تخصيص دراسة مستقلة لهذا البحث)، فليس هذا ما يستوقفنا الآن، بل يستوقفنا شيء آخر، هو أن دولة هذه البرجوازية، كدولة «طائفية»، تظهر كأنها الإطار الاساسي الذي تتجدد فيه الايديولوجية «الطائفية»، أو قل كأنها الجهاز الرئيسي الذي يتم فيه وبه اعادة انتاج هذه الايديولوجية. إن عملية صيانة هذه الايديولوجية وتجددها لا تتم، بشكل رئيسي، في الاجهزة الايديولوجية التابعة للدولة (كالعائلة والمدرسة والمؤسسة الدينية بوجه عام) بقدر ما تتم في جهاز الدولة نفسه، من حيث هو جهاز سياسي. لذا، يمكن القول أن «الطائفية» ليست مشكلة ايديولوجية بقدر ما هي، في أساسها، مشكلة سياسية؛ انها مشكلة هذا الشكل الكولونيالي المميز من الدولة البرجوازية التي بتكونها تكونت الايديولوجية «الطائفية» كايديولوجية طبقية مسيطرة. من الخطأ إذن الرجوع بهذه الايديولوجية إلى أصل لها نجده في القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، برغم ما عرفته أواسط هذا القرن من فتنة «طائفية» بين دروز وموارنة. فالايديولوجية البرجوازية «الطائفية» ليست امتداداً لهذه الايديولوجية الدينية التي عرفتها فتنة ١٨٦٠ مثلاً. (لا ننس أن المرحلة التاريخية هذه هي بدايات مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية التبعية)،

www.alkottob.com

بل هي مختلفة عنها باختلاف البرجوازية الكولونيالية اللبنانية عن طبقة الاقطاعيين من دروز وموارنة، وباختلافها الطبقي أيضاً عن تلك النواة الموؤودة مما يمكن أن نسميه «البرجوازية الوطنية» التي قضي عليها في المهد مع تكون هذه البرجوازية الكولونيالية، بفعل التغلغل الامبريالي. ونحن نرى في بعض افكار النهضة، في تيارها الراديكالي، عناصر من ايديولوجية هذه «البرجوازية الوطنية» الجنينية التي تصدت بعنف للايديولوجية احياناً [٥]. إن ما يميز الايديولوجية «الطائفية» من حيث هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية، هو، بالتحديد، علاقة الضرورة التي تربطها في تكونها التاريخي، وفي حركة تجددها أو اعادة انتاجها، بالنظام السياسي للسيطرة الطبقية، وبالدولة، اداة هذه السيطرة. إن ما يميزها، اذن، كايديولوجية هذه البرجوازية الكولونيالية، هو، بالضبط، كونها ايديولوجية سياسية، لا ايديولوجية دينية، وفي هذا يكمن طابعها الطبقي البرجوازي الذي به تتميز من الايديولوجية الدينية. ينتج عن هذا أن وجود الايديولوجية «الطائفية» كايديولوجية مسيطرة مرتبط بوجودها السياسي، في وجود الدولة البرجوازية نفسها كدولة «طائفية». فقوة السيطرة اذن في الايديولوجية «الطائفية» تكمن، بالتحديد، في وجودها السياسي هذا، الذي هي فيه غير منفصلة عن وجود الدولة كدولة «طائفية»، بحيث ان ديمومة هذه الدولة تؤمن لها ديمومة التجدد التي هي أساسية لتحقيق وظيفتها الاجتماعية في تأمين التحقق الآلي لعملية اعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية. فما دامت دولة هذه البرجوازية الكولونيالية قائمة كدولة «طائفية»، فإن السيطرة مؤمنة، في تجددها المستمر، لايديولوجية هذه الطبقة المسيطرة (*).

---

(٥) راجع في هذا المجال «الدلالة الاجتماعية لحركة الأدب الرومنطيقي في لبنان بين الحربين»، يمنى العيد، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٩، الفصل الأول.

(*) قد يكون وجود الدولة كدولة «طائفية» عامل قوة رئيسياً يمد الايديولوجية «الطائفية» بالقدرة على السيطرة وعلى التحكم بتطور الوعي الاجتماعي، إلا أن فيه اضعافاً للدولة كدولة برجوازية. فلئن كانت علمنة الدولة قد حررت الدولة من تبعيتها للخاص، ووضعت الخاص في تبعية لها، فإن «طائفيتها» تمنعها، بالعكس، من هذا التحرر، وتضعها في تبعية للخاص (هذا الذي هو، بحسب اللغة الايديولوجية عن =

www.alkottob.com

يجب ألا يفهم، بالطبع، من هذا القول أن سبب وجود الدولة، في شكلها الكولونيالي اللبناني، كدولة «طائفية» هو تأمين تجدد السيطرة للايديولوجية «الطائفية»، كأن الدولة لم تتوجد في شكلها هذا إلا لخدمة هذه الايديولوجية. في هذا الفهم الخاطىء تأكيد لما سبق رفضه من تغليب الايديولوجية على السياسة. والعكس، في الواقع، هو الصحيح: فالايديولوجية هي شكل من ظهور السياسة، والسياسة هي الصراع الطبقي الذي يظهر في أشكال تختلف باختلاف مستويات البنية الاجتماعية، ومنها المستوى الايديولوجي، وباختلاف موقع النظر الطبقي فيه. ما نود

= الظهور مظهر العام الذي يستوي فوق الخاص ويهيمن عليه، فينشل دورها، إذ تصبح ميداناً لتناحر هذا الخاص الذي هي في تبعية له، والذي، في تناحره، يهدف إلى تقاسمها. لئن كانت علمنة الدولة تدل، إذن، على قدرة دولة البرجوازية الاوروبية على أن تكون دولة برجوازية، فان «طائفيتها» (نقصد طابعها «الطائفي»، لا بمعنى انها لـ«طائفة» بعينها دون الاخرى، بل بمعنى أنها تظهر، في طابعها هذا، كأنها دولة «الطوائف») تدل، بالعكس، على عجز دولة البرجوازية الكولونيالية عن أن تكون دولة برجوازية.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن هذا الطابع «الطائفي» للدولة، الذي يضع الدولة هذه في تبعية للخاص، ويظهرها بمظهر الجهاز «الطائفي» الرئيسي الذي فيه تتجدد الايديولوجية «الطائفية» كايديولوجية سياسية، هو عامل إضعاف رئيسي لدولة هذه البرجوازية الكولونيالية، لأنه يمنع هذه الطبقة المسيطرة من ضبط تطور أزماتها، ويشل قدرتها - لا سيما في فترات احتدام الأزمة (واحتدام الازمة الايديولوجية قبيل انفجار الأزمة السياسي يكاد يكون قانوناً عاماً) - على حصر آثار أزمتها الايديولوجية في الحقل الايديولوجي، ومنعها من الانصهار في أزمة سياسية تنفجر فيها أزمة سيطرتها الطبقية. لذا، فإن أزمة الايديولوجية «الطائفية» التي تحرر حركة الصراع الطبقي وتطلقها في حقله السياسي، تنعكس هنا، بشكل مباشر، في أزمة سياسية تحمل في طياتها امكانية تعطيل دور الاداة الاساسية للسيطرة السياسية للبرجوازية، إذ أن تغيير النظام السياسي وتغيير شكل الدولة ينطرح على بساط البحث.

هذان وجهان من التناقض الطبقي المأزقي الذي توجد فيه البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولونيالية. ولا مفر لها، في تجدد أزمتها، من بنية هذا التناقض الذي يجد أساسه المادي، في نهاية التحليل، في بنية علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية التي فيها تتطور بنية علاقات الانتاج الكولونيالية.

www.alkottob.com

قوله هو أن البناء « الطائفي » الشكلي للدولة، من حيث هو بناء سياسي، هو الذي يحدد الايديولوجية البرجوازية المسيطرة كايديولوجية « طائفية ». إن التلازم قائم بين تكون هذه الايديولوجية وتكون تلك الدولة في بنائها الشكلي « الطائفي »، في ظل السيطرة الاستعمارية، لا سيما في عهد الانتداب الفرنسي، كما أنه قائم بين تجددها وبين بقاء هذا البناء(*) الذي فيه تتجدد باستمرار، في إطار علاقات الانتاج الكولونيالية التي انعكس اكتمال تكون بنيتها في استقلال سياسي شكلي، لأنه، بالضبط، **الشكل** الذي فيه يعاد انتاج هذه البنية من العلاقات التي، باعادة انتاجها، يعاد انتاج بنية التبعية التي تربطها بالامبريالية. **وما هذا الشكل سوى الشكل الكولونيالي للدولة البرجوازية كدولة « طائفية »**.

لا شك في أن الطبقة التي هي في موقع السيطرة السياسية هي دوماً، بالضرورة، في موقع السيطرة الايديولوجية. ولا تحرر كاملاً من هذه السيطرة الايديولوجية المتجددة إلا بالتحرر من تلك السيطرة السياسية. هذا يصح على البنية الاجتماعية الكولونيالية، كما يصح على البنية الاجتماعية الامبريالية، ويصح أيضاً على هاتين البنيتين الاجتماعيتين، من حيث هما شكلان متميزان مختلفان من البنية الاجتماعية الرأسمالية. إن الايديولوجية البرجوازية فيهما لا توجد إلا في ممارسة طبقية محددة، وفي أجهزة ايديولوجية للدولة هي إطار وجودها المادي وإطار تجددها. الاختلاف ليس اذن هنا، أنه في عدم قدرة الايديولوجية « الطائفية » على السيطرة إذا لم تكن الدولة، في بنائها السياسي الشكلي نفسه، دولة « طائفية ». فوجود هذه الدولة « كجهاز طائفي »، وبقاؤها كذلك، هو الذي يؤمن لهذه الايديولوجية قدرتها على السيطرة والتجدد. ينتج عن هذا أن الايديولوجية « الطائفية » عاجزة، في وجودها السياسي نفسه، أي في وجودها كايديولوجية سياسية، عن أن تظهر مظهراً مستقلاً عن السياسة وعن الدولة، وبالتالي، عن الصراع الطبقي نفسه، وعن اداة ممارسته

(*) إلا في الشروط التاريخية المحددة من الصراعات الطبقية التي ينطرح فيها تغيير هذا البناء السياسي على بساط البحث، بفعل تحرر الصراع الطبقي من مجراه « الطائفي »، وتكون الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة هي، بحد ذاتها، دليل مادي على وجود النظام السياسي والايديولوجي « الطائفي » في أزمة، أي في ضرورة تغييره.

www.alkottob.com

السياسية البرجوازية فالطابع الطبقي الخاص بالممارسة الايديولوجية البرجوازية يكمن في اظهار هذه الايديولوجية الطبقية بمظهر الفكر القائم بذاته، في استقلاله عن الدولة وعن الحقل السياسي للصراعات الطبقية. لكن الايديولوجية «الطائفية» تعجز عن الظهور هذا المظهر، لأنها، بالتحديد، **ايديولوجية سياسية**، يقوم وجودها على أساس وجود الدولة «كجهاز طائفي». ولئن كان وجودها السياسي هذا يؤمن لها القدرة على السيطرة والتجدد، فهو، في الوقت نفسه، يدل على أنها في **أزمة**، في وجودها بالذات كايديولوجية مسيطرة. معنى هذا أن وجود الايديولوجية البرجوازية في أزمة هو الذي يحدد تكون الايديولوجية «الطائفية» كايديولوجية سياسية هي ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية المسيطرة. وبتعبير آخر: أن تكون هذه الايديولوجية في هذا الشكل الذي هو أثر من وجود الايديولوجية البرجوازية، **كايديولوجية برجوازية**، في أزمة، هو بحد ذاته نتيجة تكون نمط الانتاج الكولونيالي في طور أزمة الرأسمالية، وبالتالي، نتيجة هذه الضرورة التاريخية في أن يكون الطور «الصاعد» من نمط الانتاج الكولونيالي هو هو طور أزمته، ولا بد لهذه الأزمة من أن تنعكس في شكل السيطرة الايديولوجية وفي شكل السيطرة السياسية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة. «الطائفية» هي الشكل الذي انعكست فيه هذه الأزمة في البنية الاجتماعية اللبنانية، وهي الشكل الذي انعكست فيه السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية في هذه البنية في **أزمة سيطرتها الطبقية**، انها شكل الأزمة في ممارسة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الايديولوجية وسيطرتها السياسية، انها، بتعبير أدق، هذا الشكل التاريخي المحدد الذي تمارس فيه هذه البرجوازية **عجزها الطبقي عن ممارسة سيطرتها الطبقية**.

www.alkottob.com

في تعريف لبنان

www.alkottob.com

الفصل الاول:

التعريف الطبيعي

وعي التاريخ يحمل مأساته، والتناقض فيه المأساة. كيف يدوم ما يحمله التاريخ، بضرورته، إلى التغير؟ كيف تتزن الحركة وهي جرثومة خلل؟ كيف يتأبد ما هو إلى زوال؟

هذا هو السؤال الذى يحكم منطق الايديولوجية البرجوازية، وهذا هو السؤال الذي يحكم منطق الفكر عند ميشال شيحا(★) في كل ما يكتبه. للسؤال وجهان: وجه الدهشة، بسبب الاستحالة ـ لا ديمومة لما هو في تغير؛ لا توازن لما هو في خلل؛

(★) كاتب صحافي لبناني، ولد في بمكين، قرية صغيرة قرب عاليه، سنة ١٨٩١، وتوفي في بيروت سنة ١٩٥٤. معظم كتاباته مقالات نشرها في الجريدة اللبنانية اليومية الناطقة باللغة الفرنسية «Le Jour»، التي تأسست في آب (اغسطس) ١٩٣٤، ومحاضرات القاها في «الندوة اللبنانية»؛ كان أحد أصحاب بنك «فرعون وشيحا» ومديراً له؛ صهره بشارة الخوري، اول رئيس للجمهورية اللبنانية؛ كانت له علاقات سياسية وثيقة بالانتداب الفرنسي؛ كان أحد واضعي دستور ١٩٢٦. كل هذه المواقع التي كان يحتلها في حقل الاقتصاد والسياسة والفكر تجعل منه، عن حق، احد ابرز ممثلي ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، إن لم يكن أبرزهم على الإطلاق.

www.alkottob.com

لا تأبد لما هو في زوال ـ ووجه العمل للتغلب على الاستحالة، لعلها تنقلب امكاناً، ولو لأجل مسمى. ينطرح السؤال في وجهه الأول، من موقع منطق التاريخ في ضرورته. إنه موقع العقل العلمي، وموقع من يتفق منطق مصلحته الطبقية مع هذا المنطق المادي للتاريخ. وينطرح السؤال، في وجهه الآخر، من موقع رفض التاريخ وحركته، ورفض التناقض في هذه الحركة. إنه موقع من يصطدم منطق مصلحته الطبقية بمنطق التاريخ: إنه موقع الطبقة المسيطرة وموقع فكرها السحري. من هذا الموقع ينظر شيحا في الواقع اللبناني، لكنه ينظر فيه أيضاً من موقع الوعي بالتاريخ وحركته. في هذا التناقض بين الموقعين يتحرك فكره. لكن الغلبة تعود دوماً للموقع الاول، لأنه الموقع الطبقي الطبيعي. ويأخذ الوعي التاريخي عنده شكله الايديولوجي البرجوازي، ويأخذ الوعي هذا عنده شكلا مأسويا لا يفارقه، منذ البداية. إنه يدرك، من موقعه الطبقي هذا، أن بالسياسة وحدها، وبالايديولوجية، قد يكون ممكنا معاندة الحركة التاريخية، لأجل محدود، دون التغلب النهائي عليها. ولا يصرح بضرورة الهزيمة ـ فهذا ما لا يتفق مع منطق تلك السياسة وتلك الايديولوجية ـ لكن الخوف والقلق منها حاضران دوما في كتاباته، كأنه الحدس أو الغريزة في طبقة لا يفارق حلقها طعم الموت، خفيا، أو النهاية.

في مقال كتبه في سنة ١٩٣٦ ـ أي في عهد الانتداب الفرنسي ـ كـ « مقدمة سياسة لبنانية »، يحدد شيحا هدفه بالقول إنه « محاولة لايضاح وضع يقلق الحاضر كثيرا ويتهدد المستقبل »(★) (٦).

---

(٦) ميشال شيحا، « في السياسة الداخلية » (بالفرنسية)، بيروت، منشورات مؤسسة ميشال شيحا، ١٩٦٤، ص ١٥.

(★) ملاحظة: نستند، في نصوص شيحا، إلى الطبعة الفرنسية وحدها، ونحاول أن نكون امينين للنص، قدر الامكان، في نقله إلى العربية. والنصوص هذه التي سنستند اليها، صدرت في كتب متفرقة في بيروت، عن مطبوعات مؤسسة ميشال-شيحا (éd. du Trident) لهذه الكتب العناوين التالية:

« لبنان اليوم » - **Liban** d'aujourd'hui

« تنويعات حول البحر المتوسط » = - Variations **sur la Méditerranée**

www.alkottob.com

ما سبب هذا القلق الكامن في الحاضر، الملازم له؟ وما هو هذا الخطر الذي يحيق بالمستقبل؟ لن يباشرنا الكاتب بجواب صريح. سيأخذ وقته. وسيتقن لغته ليكون أكثر إقناعاً. وللغة دور اساسي في الفاعلية الايديولوجية: كلما كانت اقرب إلى بساطة «الشعر» (**) منها إلى تعقد العقل، كانت ابلغ للقلب؛ إذ يستسلم القلب لبداهتها المرئية. والميزة الأولى التي يكاد يتفرد بها شيحا دون غيره من إيديولوجيي البرجوازية اللبنانية، هو أن اللغة عنده. سواء أكانت في السياسة أم في الاقتصاد أم في غير ذلك. هي **دوما**، لغة البداهات الطبيعية الازلية. فما من فكرة يقدمها، في كتاباته كلها دون استثناء، الا ويرفقها بالقول «وهذه هي **طبيعة** الأشياء» أو «وهذا أمر بدهي» أو «وهذا هو المنطق الطبيعي للأمور» إلى غير ذلك من العبارات التي تلعب دورها الاول في **كبت** منطق الحركة التاريخية المادية ـ مصدر القلق والخوف ـ وإظهار أمور الايديولوجية البرجوازية مظهر «**الأبديات**»، لأن لها، في هذا المنطق، اساسا **طبيعيا**.

حين تقوم السياسة أو الاقتصاد أو المؤسسات أو الدولة أو السيطرة الطبقية على اساس **طبيعي**،أي حين تجد في **الطبيعة** (طبيعة الامور كما يقول شيحا) اساسها، فإن ديمومتها تتامن بديمومة هذه الطبيعة التي هي في التاريخ تكرار لا يتغير. وبشيء من المبالغة المقصودة نقول إن منطق ايديولوجية البرجوازية اللبنانية موجود كله، في شكل مكثف، في البناء، في **البناء اللغوي الشكلي** لمنطق هذا الفكر الشيحاوي. لكنْ بين لغة البداهات الطبيعية وهذا الخوف من خطر كامن في الحاضر، يستقرىء المستقبل ويتهدده، تناقض دائم هو الذى يضفي على الوعي شكله المأسوي. هذا الوعي وعي ذلك الخطر نفسه؛ إنه اللوحة الخلفية التي ترتسم عليها افكار شيحا

= «في السياسة الداخلية» - Politique Intériure

«افكار في الاقتصاد اللبناني» - Propos d'économie Libanaise

«فلسطين» - Palestine

لسهولة مطبعية، سنذكر دوما عنوان الكتاب الذي نشير اليه، بالعربية.

(**) أو اصطناع البساطة. ويقال أن ميشال شيحا «شاعر» أيضاً.

وتبني نصائحه الابوية للسلطة السياسية. فكتاباته هذه تمثل، بهذا المعنى، أو يريد لها أن تمثل، ايديولوجية هذه الدولة البرجوازية. فما هي هذه السياسة التي يقترح على الدولة؟ ما هي خطوطها العريضة؟ وللدقة، يجب طرح السؤال بشكل آخر: أي نوع من الممارسة السياسية هو الذي يقترح على البرجوازية المسيطرة حتى تضمن هذه البرجوازية ليسطرتها الطبقية شيئاً من الديمومة، يدرك شيحا، خفية، أنه لن يدوم؟ لكن وظيفة الممارسة السياسية هذه تكمن، كما سبق القول، في تأمين الشروط الضرورية لتجدد البنية الاجتماعية، بحيث تتجدد باستمرار سيطرة البرجوازية فيها التي هي قائمة على أساس هذه البنية وتجددها. لهذا، يقودنا السؤال الأول إلى سؤال آخر: ما هي هذه البنية التي تتأمن بديمومتها ديمومة السيطرة البرجوازية، وتتحدد، بالتالي، في ضوئها، اهداف تلك الممارسة السياسية؟ وبتعبير ابسط: أى لبنان هذا الذى يجب أن يدوم، حتى تدوم سيطرة البرجوازية فيه؟

وبالفعل، ينطلق شيحا من تعريف بلبنان هو القاعدة التي يقوم عليها بناء فكره الايديولوجي. افتحوا كتبه التي جمع مقالاتها ورتبها وبوّبها علم آخر من اعلام البرجوازية اللبنانية ـ شارل الحلو ـ تجدوها تبتدىء كلها بتعريف بلبنان يرسي بناء الايديولوجية البرجوازية على قاعدة البداهة الطبيعية. «لبنان هو...» والتعريف تعريف بجوهر؛ والجوهر لا يتغير. إنه منطق هذا التعريف نفسه. والايديولوجية بحاجة الى مسلمات وبداهات تنطلق منها، وتبني عليها ما يجب أن يتعمم وأن يسود من افكار وتصورات وهياكل أو قوالب للوعي الاجتماعي، إن هي عمّت وسادت، أمِنَت البرجوازية، لأجل، شر نقيضها. التعريف الجوهري ذلك مريح ومخدر للقلق، لأن لا شك فيه. هذا منطق البداهة: إنه غير قابل للشك. وإلا، فالانهيار نصيبه، ومع هذا الانهيار تنهار فاعلية الايديولوجية، من حيث هي فاعلية سحرية. فإذا انفكت عقدة السحر عن العقل والقلب، تحرر العقل بتحرر القلب، وتحرر القلب بتحرر العقل، وابتدأ الشك حتى في البداهات ومنطقها. فلا بد من شل فعل الشك في العقل، حتى يبقى القلب وحيدا من دون العقل، فتفعل الايديولوجية المسيطرة في القلب فعلها السحري، في غياب العقل، أو في غفلة منه، في سلم المنطلقات البدهية.

www.alkottob.com

لبنان، **بلا شك**، بلد صغير جداً، لكن فرادة **هذا البلد غير قابلة للشك**[٧].

« نقف عند هذا النص، بسبب صياغته اللغوية. منطق البداهة يحكم الصياغة هذه في نفي الشك مرتين. والشك هذا لا ينتفي الا بسبب كون التعريف بداهة. أن يكون لبنان بلدا صغيرا جداً، هذا أمر بدهي لا حاجة للشك فيه لكن تأكيد هذه البداهة، بنفي الشك عنها، ليس لتأكيدها، بقدر ما هو لنفي الشك عما سيتبعها من قول **قابل للشك**، في تأكيد **فرادة** لبنان. هكذا تلعب اللغة في خدمة المنطق الايديولوجي، فتضع ما هو **قابل للشك**، في كفة مع البدهي، حتى يتساوى معه في بداهته، **بتوازن شكلي** تقيمه **الصيغة اللغوية**. وتتوالى، بعد ذلك الحكم، في خط هذا التوازن وفي ظله، احكام أخرى، تؤكد بداهتها دونما حاجة الى نفي الشك عنها، ما دام منطق علاقة التوازن الشكلي في لغة الاول هو الذى يحكمها ضمنيا، فتنقبل، حينئذ، بقوة البداهة التي انقبل فيها الحكم الاول.» إنه بلد قديم جداً، هو اليوم يانع جداً. موقعه الجغرافي المتوسطي هو من اهم المواقع وأكثرها تعرضاً (للخطر). فهو يقع على احدى الطرق البرية والبحرية الاكثر ضرورة في العالم... تتجابه فيه الاعراق والمعتقدات والطقوس واللغات وانماط الفكر والتقاليد. وهو، في آن معاً، « ملجأ » وبلد هجرة، بلد جبال وسهول ومناخات متنوعة وثقافات مختلفة. نجد فيه كل أشكال الجنس البشري والعمل البشري... والتعارضات الأكثر حدة، والعقليات الأكثر تنوعاً، والتقاليد الأكثر تبايناً، والوجوه الأقل تجانساً. إنه عالم مصغر »[٨].

تبدو هذه اللوحة التي يرسمها شيحا هنا للبنان، **في الظاهر**، لوحة حيادية انطباعية، تلتقط فيها العين من الوقع المرئي ما تتبينه بموضوعية بريئة. لكن، ما أن ندقق النظر فيها قليلا حتى تنفجر للعين النقضية ثوابت الايديولوجية البرجوازية اللبنانية. لبنان هذه الايديولوجية مجموعة تناقضات، منها ما هو، **في الظاهر**، تاريخي: فلبنان بلد قديم جداً، له من العمر خمسة الاف سنة أو أكثر[٩]، لكنه شاب حديث

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.
(٩) شيحا، « **لبنان اليوم** »، ص ٧.

www.alkottob.com

السن. (إنه يتجدد دوما في قدمه). فها هو يخرج من الانتداب الى الاستقلال؛ ومنها ما هو جغرافي: فهو بلد جبال وسهول، تجتمع فيه، على صغره، مناخات متعددة. وهو بلد جبلي بحري، له وجه للداخل، والوجه كله للبحر (وتنزلق في التعريف كلمة، ظاهرها بريء، تحدده كبلد متوسطي. وسيكون لهذه الكلمة البريئة جداً شأن عظيم في نظام هذه الايديولوجية المتذاكية)؛ ومنها ما هو حضاري فكري وثقافي ولغوي وديني، بل حتى عرقي. فلقد اجتمعت فيه الاديان كلها، والتقاليد كلها، والاجناس البشرية كلها؛ إنه تصغير للعالم كله، إنه فجر للبشر كلهم، قديمهم وحديثهم، وموطىء قدم للاقوياء منهم، وملجأ للمستضعفين. خليط من الحضارات، وبلد هجرة.

لكن ما يميز هذه التناقضات، في طابعها الرئيسي، هو انها تناقضات **دائمة**، قل على الاصح، إنها تناقضات **جوهرية**، بمعنى أنها تناقضات هذا **الجوهر** الذي هو لبنان. وإذ تتجوهر فيه التناقضات، ينتفي، بالضرورة، طابعها التاريخي: إنها في حركة تتكرر، لا تتطور أو تتغير: إنها ملازمة لهذا الدائم الذي هو موضوع التعريف. والدائم هذا، لانه الجوهر، غاب عن تعريفه ما يجب أن يبدأ به التعريف، لو كان التعريف تاريخياً: أي **الاقتصاد**. إلا ما ورد في التعريف من أن، في لبنان، نرى أشكال العمل البشري كلها. لكن أشكال العمل هذه لاتتحدد، بالطبع، تاريخياً بأنماط الإنتاج، كالقول في العمل، مثلاً، إنه عمل مأجور أو عمل.. فالفكر «الاقتصادي» الشيحاوي يجهل تمام الجهل مفهوماً هداماً كمفهوم نمط الانتاج. اشكال العمل تلك تتحدد، في هذا الفكر، **باشكال الجنس البشري**، جوهرياً. فمن الشعوب من هي. في جوهرها، شعوب تجارية، ومنها من هي فيه صناعية أو زراعية أو غير ذلك. وحين يغيب **الاقتصاد** ـ بما هو ـ في معناه العلمي، علاقات الانتاج المحددة الخاصة بنمط معين من الانتاج ـ في التعريف الاجتماعي، ينفتح الباب واسعا امام ما يتفق من الايديولوجيات مع ضرورات السيطرة الطبقية الخاصة بطبقة مسيطرة معينة، كالبرجوازية اللبنانية التي هي، في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، تدرك، منذ أن كانت في عهد الانتداب، (مقال شيحا هذا الذي نشير اليه، كتب عام ١٩٣٦، وغيره من المقالات التي سنستند اليها في تحليلنا اللاحق،

www.alkottob.com

كتبت أيضاً قبل الاستقلال)، وقبل أن تصل الى موقع السيطرة السياسية في عهد الاستقلال، انها في ازمة، وتدرك، بعين ايديولوجييها الطبقية، انها في خطر. ولأنها في خطر، عليها ألا تستسلم للخوف أو القلق. هذا ما كان يذكرها به شيحا، في قوله لها، سنة ١٩٥٣: «عدونا الدائم هو القلق، مهما كان شكل ظهوره، أو مصدره. عدونا هو الخوف»[١٠]. وهنا أيضاً تلعب اللغة، في صياغتها الشكلية، لعبة الإيديولوجية؛ إذ تنتظم، في بنائها الداخلي، بنظام هذه الإيديولوجية وبمنطقها الذي هو منطق تغييب أكثر منه غيبي، أو قل إنه غيبي لأنه تغييبي. شيحا ينطق، هنا، بلسان طبقته. هذا ما يفسر استخدام «نا» المتكلم. لكن ما يستوقف النظر، بالفعل، هو صفة «الدائم» هذه التي يصف شيحا بها عدوه وعدو طبقته. فلو أنه وصفه بصفة «الرئيسي»، مثلاً أو «الأساسي» أو «الأخطر»، أو غير ذلك من الصفات، لما بدا الأمر بمثل هذه الغرابة. والغرابة هي في أن يكون العدو هذا دائماً، وفي أن يكون القلق هذا العدو الدائم. وتتبدد الغرابة إذا تغيرت صياغة الجملة الأولى وأخذت صياغتها التي تأخذ فيها معناها الحقيقي، فصارت على الشكل التالي: «عدونا هو القلق الدائم»، أو حتى، بشكل أبلغ: «القلق الدائم، هذا هو عدونا». والواقع هو أن الجملة قد يكون لها، حتى في صياغتها الشيحاوية، هذا المعنى نفسه. فأنْ يكون القلق هو العدو الدائم يعني ببساطة أن القلق هذا هو الدائم. وهذا يعني، بدوره، أن البرجوازية هي، في موقع السيطرة الطبقية نفسه، في قلق دائم. ولئن ألحقت صفة الديمومة هذه بالعدو لا بالقلق ـ كما هو وارد في الصياغة الشيحاوية ـ فليس هذا بسبب «هفوة»، وليس هذا عن تدبير لفظي بحت لا دلالة له، بل بسبب منطق هذا الفكر الايديولوجي نفسه ـ فكر الطبقة المسيطرة ـ الذي تحكمه آلية تغييب ما يجب تغييبه حتى تدوم سيطرة هذه الطبقة المسيطرة، أو تظهر كأنها في ديمومة أبدية، أي كأنها طبيعية، لا تاريخية. والصياغة الشيحاوية التي هي نتيجة تحرك هذا الفكر في آليته الايديولوجية هذه تقوم، على الصعيد اللغوي نفسه، بوظيفة هذا التغييب حين تلحق صفة الديمومة بالعدو بدلاً من الحاقها بالقلق، فيبدو القلق هذا أمراً عارضاً. وبامكاننا أن نذهب في هذا التأويل النقدي، تأكيداً لصحته، إلى أبعد من ذلك:

---

(١٠) شيحا: «أفكار في الاقتصاد اللبناني»، ص ٢٩١.

www.alkottob.com

فالقلق في ايحاءاته الدلالية كتعبير لغوي، يتحدد من الداخل، أو **داخلياً**، بينما العدو يتحدد، في إيحاءاته الدلالية كتعبير لغوي أيضاً، من الخارج، أو **خارجياً**؛ بمعنى أن الأول يتحدد في مجال **العلاقة الداخلية**، بينما الآخر يتحدد في مجال **العلاقة الخارجية**. لو ألحقت صفة الديمومة بالقلق بدلاً من العدو، لتغير جذرياً حقل النظر في بنية العلاقات اللغوية ودلالاتها، ولأخذ هذا النظر، تلقائياً، أي بضرورة الصياغة اللغوية نفسها (من حيث هي صياغة ايديولوجية)، وجهة البحث في مجال **العلاقة الداخلية**، بدلاً من البحث في مجال **العلاقة الخارجية**. هنا ينقلب «القلق» أمراً أساسياً، بدلاً من أن يكون **عارضاً**، فينطرح السؤال بدلاً من أن يتغيب: لماذا نحن (أي الطبقة البرجوازية المسيطرة) في قلق دائم؟ أليس الموقع **الفعلي**، موقع السيطرة الطبقية الذي تحتله هذه البرجوازية في بنية علاقات الانتاج القائمة هو السبب الفعلي لهذا القلق الدائم؟ وهنا ينطرح السؤال الذي يغيبه شيحا ويتحاشاه قصداً: ما هو مصدر هذا القلق الدائم؟ وما هي أشكال ظهوره في الممارسات السياسية والايديولوجية والاقتصادية للطبقة المسيطرة؟ حين يصير القلق هو الدائم في هذه الصياغة اللغوية، بدلاً من العدو، لا يعود بالامكان تغييب السؤال الخاص بمصدر القلق وبأشكال ظهوره، بينما هذا التغييب ممكن في الصياغة الشيحاوية.

وبرغم ما لهذا الفكر الايديولوجي من قدرة على تغييب الأسباب وقلب النتائج نقائضها، فهو يدل على ما يغيبه، فيما هو يغيبه، حتى لو كان هذا الذي به يدل **فراغا، أو بياضا**. من هذا البياض أو الفراغ، أى من هذا **الغائب** الذى هو حاضر، كغائب، في انبناء اللغة الايديولوجي، يخترق النقض **منطق** هذه اللغة ويقتحم موقعها. والامر، في نهاية التحليل، ليس أمر لغة وصياغتها. أنه أمر الموقع الطبقي الذى فيه ينظر الفكر في الواقع وينبني. من موقع النقص، بما هو النقيض الطبقي للطبقة المسيطرة، ينكشف ذلك الفراغ فراغا، أو البياض بياضا، ويرى النظر هذا الفراغ، أو البياض الذى لا يُرى من الموقع الاخر. والفراغ هذا هو ديمومة ذلك القلق. وهذا الفراغ هو ان القلق ملازم للبرجوازية اللبنانية في موقع سيطرتها الطبقية نفسه، وما هو بعامل **نفسي** كما يتأوله شيحا، إنه واقع **أزمة** البرجوازية هذه، من حيث هي أزمة بنيوية ملازمة لطبيعة علاقات الانتاج الكولونيالية التي تقوم عليها

www.alkottob.com

السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية؛ إنه سيرورة الحركة التاريخية في ضرورتها. هذا هو مصدر القلق والخوف، وهذا هو عدو البرجوازية. وما لا يمكن الانتصار عليه فعليا، ينتصر عليه وهميا، بتغييبه بفعل سحري هو فعل الايديولوجية البرجوازية المسيطرة.

الانتصار الوهمي على سيرورة الحركة التاريخية وضرورتها يبدأ من رفض هذه الضرورة وكونيتها، من حيث هي، في هذا الطور من الأزمة العامة للامبريالية، كونية الانتقال الى الاشتراكية. من هذا الرفض الأساسي ينطلق منطق الفكر البرجوازي. قد يأخذ رفضه العقل المادي هذا أشكالاً مختلفة، ربما كان أخطرها وأشدها خبثا رفضه الفكر النظامي ونشاطه النظري الذي هو، في طابعه الكوني، ضروري لانتاج المعرفة العلمية. ضروري لذلك الفكر أن يتحرر من «قيود» هذه المعرفة حتى يتسنى له القيام بوظيفته الايديولوجية. هذه «القيود» تحدد للفكر العلمي مهمة البحث في قوانين الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي، وهي، لهذا، في تناقض مع تلك الوظيفة الايديولوجية (تغييب الاسباب. وما الاسباب سوى تلك القوانين).

في نصين لشيحا، نقرأ ما يلي:

النص الاول (من سنة ١٩٤٢): «نعلم أن علينا، في التحليلات اللاحقة، أن نتجنب الفكر النظامي. لهذا، سنتذكر أن الواقع الحي يقوم دوما، في وجه النظرية، في تنويعاته ومزاجاته»[١١].

والنص الثاني (من سنة ١٩٤٩)، بعنوان «عودة الى البداهة»: «لبنان بلد لا يشبه الا ذاته. هذا ما يجب علينا أن نفهمه اخيراً. أنه بلد فريد، وكما يبدو، وحيد نوعه وجنسه»[١٢].

---

(١١) «**لبنان اليوم**»، ص ١٢.

(١٢) «**في السياسة الداخلية**»، ص ١٧٨.

www.alkottob.com

في النصين تأكيد على الطابع البدهي لمضمون القول. ويأتي هذا التأكيد، في سياق القول، وفي النصين، في شكل جملة اعتراضية. فلو نقلنا النص الأول إلى العربية نقلاً حرفياً، لأتى على الشكل التالي: «في التوسعات (أو التحليلات) التي ستلحق، سيكون علينا أن نتجنب ـ نعلم هذا ـ الفكر النظامي...». ويتساءل القارىء عن الأسباب التي تدفع المؤلف، دوماً، إلى تأكيد الطابع البدهي لما يقول. فلعل من جملة الاسباب كلها واحدا يتميز بشكل خاص، هو رفض النظرية ودورها في إنتاج المعرفة وارسائها على قواعد علمية متينة ففي النص الثاني، مثلاً، وبعد الجملة التي أثبتنا، يأتي، مباشرة، كلام على «جنون المنظرين و«ولدنتهم» المأساوية...» حين تلغي في الفكر حركة الانبناء النظري، في ترابط المفاهيم الداخلي واستخلاصاتها الضرورية، لا يبقى للفكر سوى مأوى البداهة، يؤكد فيه أحكاماً تحمل إلى المطلق (الغيبي أو الطبيعي) واقع المرئيات المباشر، من موقع نظر طبقي محدد هو موقع نظر الطبقة المسيطرة، حتى لا ينفذ النظر في هذا الواقع الى ما وراء المباشر من مرئياته، أي الى بنيته الخفية التي لا يقبض عليها، معرفيا، سوى الفكر النظري. وبنيته هذه هي التي تحمله الى الحركة، أو قل تحمله في سيرورة حركته التاريخية. بتغييب هذه البنية وآلية سيرورتها الداخلية، يتسطح الواقع ويستوي على صعيد المرئي المباشر، حقل البداهات الايديولوجية. لهذا كان منطق البداهات معاديا للنظرية، يرفضها ويرفض طبعها الفضولي، ويجابهها بمنطق «الحياة» وواقعها، كأن بين الاثنتين تعارضاً أو تصادماً، تنتفي فيه الواحدة بالأخرى نفياً مطلقاً، بحيث يصبح حتمياً غلبة إحدى الاثنتين على الأخرى. وهو يختار «الحياة»، في واقعها الغني المتنوع، ضد النظرية التي لها عنده صفة الموت والجفاف، أو النشف.

هذا الاختيار، هو في الحقيقة، اختيار طبقي ضد المعرفة وضد العلم، بما هو علم بالواقع الفعلي. وهذا الواقع الفعلي المادي شيء، والواقع المعرفي ـ واقع الفكر ـ شيء آخر، ولا يجوز الخلط بينهما، بحيث نرفض هذا الآخر، باسم غنى الأول وتنوعه، فنرفض، برفضه، المعرفة أو العلم، في مبدئهما، ونقف منهما موقفاً ضديا، أو بالأحرى، ظلامياً هو، بعينه، موقف الايديولوجية البرجوازية.

www.alkottob.com

ليس لنا أن ندخل الآن في تحليل هذه القضية النظرية، من حيث هي قضية معرفة. لكن الذي نريد التنبيه اليه في هذا المجال هو أن البعض من الذين يحاولون نقد الايديولوجية البرجوازية اللبنانية ـ لا سيما في ما له علاقة بمشكلة الطائفية ـ ينزلق، من حيث لا يدري، أو من حيث يدري، إلى ارض هذه الايديولوجية، ويقع في ذلك التعارض الذي يصطنع بين النظرية و «الواقع الحي» اللبناني، فيدير الظهر للنظرية وطابعها الكوني ليستخلص من هذا «الواقع الحي» «نظريته». وهو، إذ يقوم بذلك، لا يعرف، أو قد يعرف، أن «النظرية» الخاصة بهذا الواقع اللبناني، وحده دون غيره، لا يستخلصها من هذا الواقع بقدر ما يستخلصها من ايديولوجية البرجوازية اللبنانية نفسها التي تقوم، في ركن أساسي من أركانها، على مبدأ رفض النشاط النظري، من حيث أن هذا النشاط هو، في الفكر العلمي، تمييز لكونية قوانين الحركة التاريخية للواقع الاجتماعي، في سيرورة انتقاله إلى الاشتراكية.

ليس أخطر ما في منهج الفكر الشيحاوي ـ كما يبدو في النص الأول ـ رفضه النظرية ودورها في إنتاج المعرفة. ولا جديد في هذا الرفض الذي هو ملازم للتجريبية، كما نجدها، مثلا، عند جون ستيورات ميل او دافيد هيوم. ولئن أنبتت التجريبية هذه، في صعودها التاريخي، عند هذين الفيلسوفين، في حقل النظر في العلوم الطبيعية بوجه خاص، وفي حقل فكري تاريخي معين يتميز بكونه حقل فكر ما قبل الماركسية، فإن الطابع التجريبي لهذا الفكر البرجوازي، الذي نرى في فكر شيحا، يتحدد في حقل النظر في العلوم الاجتماعية بوجه عام، وفي الواقع الاجتماعي اللبناني بوجه خاص، وفي حقل فكري تاريخي معين تتميز بنيته بكونها بنية التناقض الطبقي الرئيسي بين ايديولوجية البرجوازية وايديولوجية الطبقة العاملة. فحين يرفض شيحا النظرية ودورها في معرفة البنية الاجتماعية اللبنانية، لا يرفض النظرية بشكل عام، ولا يرفض نظرية مجهولة الهوية، بل يرفض نظرية بعينها، ولو غيب اسمها. (لكن هذا الاسم، في نصوص نادرة جداً، يتحرر من كبت اللغة الايديولوجية الشيحاوية ويخرج إلى السطح ـ كما سنرى في حينه). إنه يرفض، بوجه خاص، النظرية الماركسية ومنطق التحليل الطبقي فيها، ويرفض أيضاً طابعها الكوني، من حيث هي نظرية سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية، في طور أزمة

www.alkottob.com

النظام الرأسمالي العالمي. فطابعها الكوني هذا يفرض على النظر في الواقع اللبناني النظر فيه وفي حركته التاريخية، في علاقته بهذا النظام وأزمته. وهذا بالضبط، ما يجب تغييبه. وهذا ما يتغيب، بالفعل، بالنظر فيه من موقع الطبقة المسيطرة، موقع الفكر الشيحاوي.

كيف نصل من النص الأول إلى النص الثاني؟ كيف نصل من التشكيك بالنظرية والاحتكام إلى «الواقع الحي» ضدها، إلى فرادة لبنان، في نوعه وجنسه؟

وضعنا النصين، عن قصد، معا، وجنباً إلى جنب، حتى نبين للقارىء المنطق الذي يحكم حركة الانتقال هذه من رفض النظرية وكونيتها، إلى تأكيد فرادة لبنان وبداهتها. ونسارع إلى القول بأن الوصول، في الفكر البرجوازي، الى تأكيد هذه الفرادة لا يمكن له أن يتم الا بالمرور برفض النظرية، على الشكل الذي بيّنا. فهذا الرفض هو الذي يجيز ذلك التأكيد. وهذا الرفض يؤدي بالفكر، كما سبق القول، إلى التجريبية. لذا أمكن القول إن التجريبية هذه هي جواز مرور ضروري لتأكيد الفرادة اللبنانية. وهنا يقوم اعتراض ممكن؛ فالفكر البرجوازي اللبناني لا ينفرد، دون غيره، بالطابع التجريبي هذا الذي هو من صلب الايديولوجية البرجوازية، بما هي ايديولوجية برجوازية. وبرغم هذا، أي برغم هذا الانتماء الطبيعي إلى الايديولوجية البرجوازية بعامة، فإن البرجوازية اللبنانية تجد ضرورة طبقيّة عملية في تمييز ايديولوجيتها، كايديولوجية لبنانية، من هذه الايديولوجية البرجوازية، حتى تتمكن من تأكيد الفرادة اللبنانية التي هي، بحسب مفهومها الايديولوجي، فرادة المجتمع والارض والسماء والتاريخ والجغرافيا في لبنان، وفرادة الانسان اللبناني أيضاً، وفرادة عقله. ليس تمييزها هذا، بالطبع، خروجا على الايديولوجية البرجوازية، بقدر ما هو تمييز لها في شكل تاريخي محدد. فعلى ارض هذه الايديولوجية تتميز منها في طابعها اللبناني. وعلى ارض التجريبية تتميز. لكن السؤال هو: كيف؟

تقيم التجريبية بين الاحداث والظاهرات، وبين الوقائع في مباشرتها كمرئيات، علاقات تشابه وتماثل تتكرر بشكل تظهر فيه ثوابت تسمح للفكر بالمعرفة التي لا

www.alkottob.com

تخرج، بالتالي، عن كونها معرفة تجريبية. لكن هذه العلاقات هي، في التجريبية، علاقات خارجية؛ لانها علاقات تواصل وتتابع تستقل فيها الاحداث والظاهرات بعضها عن بعض، بحيث تكون، في هذه العلاقات المتكررة نفسها، لا روابط داخلية بينها، ولا ترابط سببيا يحكمها؛ بمعنى أنها لا تخضع لاية ضرورة داخلية. وبانتفاء هذه الضرورة الداخلية تنتفي ضرورة النظرية، وينتفي طابعها الكوني الذي يجد في تلك الضرورة الداخلية اساسه المادي، كما تنتفي، بالتالي، ضرورة العقل في المعرفة العلمية. اما «القانون»، فهو، في مفهومه التجريبي هذا، لا يخرج عن كونه ـ أن وجد أو امكن التكلم عليه ـ تدوينا شكليا، أي تدوينا بلغة شكلية كالرياضيات، لعلاقة تتكرر بين الاحداث والظاهرات بشكل ثابت، لا ضرورة فيه. إن لذلك «القانون» إذن، ودوماً، طابعاً موقتاً قابلاً للتغير، بحسب صيرورة التجربة. ولا يدخل في مجاله، ولا يشمل حقله سوى ما تشابه من الاحداث والظاهرات او تماثل. وليس لهذا التشابه أو التماثل أي ضرورة سوى تلقائية التجربة، أو عرضيتها. وما هذه بضرورة. فمن الاحداث والظاهرات، إذن، ما يبقى، حكما، خارج علاقات التشابه والتماثل هذه، لا تشمله «قوانينها». فهو يبقى، بالتالي، خارج هذا العقل التجريبي نفسه، لا يدخل في دائرة العقل التي هي وحدها ـ حتى في التجريبية ـ دائرة العلم والمعرفة، ولا عقل له الا هذا الذي قد ينفرد به. لكنه ـ في التجريبية ـ ليس بالعقل.

على أرض هذا المنطق التجريبي الرافض لضرورة العقل في الواقع المادي وكونيته، ينبت منطق الفرادة اللبنانية، ويصير بامكان شيحا ـ أو غيره ـ أن يقول ما قال، وأن يؤكد ما أكد. ليس هذا درساً في المنطق، إنهُ نقض، أو محاولة نقض لمنطق ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، ومفهوم «الفرادة» ركن أساسي من أركان هذه الايديولوجية. بهذا المفهوم يتحقق، وهمياً، ما تصبو إليه البرجوازية اللبنانية في ايديولوجيتها الطبقية هذه، من اخراج لبنان، لا من دائرة العقل المادي وحكمه التاريخي بضرورة الانتقال إلى الاشتراكية وحسب، بل من دائرة العقل التجريبي نفسه. ولعل في إخراجه من هذه الدائرة ضرورة طبقية لتلك البرجوازية، حتى لا يظهر، في علاقة التشابه والتماثل التي تربطه بغيره من البلدان الرأسمالية، كبلد رأسمالي برجوازي،

www.alkottob.com

يصح عليه ما يصح عليها من أنه يتكون، مثلها، من مجموعة طبقات اجتماعية محددة. وبخروجه من الدائرتين، يخرج لبنان عن العقل وعليه، ليتفرد بذاته، اذ لا شبيه له ولا مثيل. إنه «هو الذي هو»[١٣]، لا يعرّف الا بذاته، كالله وحده. وبتفرده يتجوهر. هنا، نخرج من العقل لنقع في السحر. فبأي عقل نقاربه؟ وهو الذي لا يصح عليه عقل معلوم؟ لا يصح عليه، بالتالي، إلا عقل جوهري هو عقله. هكذا يبدأ العلم، عمله، بالتعريف، تعريفه. إنه ضرورة الجوهر، والجوهر هو. إنه ضرورة نفسه، ضرورة جوهرية. لهذا، كان في التاريخ يتكرر، وكان التكرار تاريخه. فليتأكد الآن في تكرار جوهره، وليتأكد ضد العقل «عقله». وما «عقله» هذا بعقل! إنه فكر البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، في تنكرها حتى للعقل البرجوازي نفسه. لكن هذا التنكر هو جزء لا يتجزأ من وظيفتها الايديولوجية الطبقية بالذات. ولقد سبق القول بأن وظيفة هذه الايديولوجية هي العمل على تأمين الشروط الضرورية لإعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة. فحتى يظل لبنان فريدا في فرادته، (وحتى تظل السيطرة الطبقية، في هذه الفرادة، للطبقة البرجوازية المسيطرة)، لا بد له من أن يظل أميناً لجوهره، هذا الذي يتكرر باستمرار، في كل لحظة تاريخية. فموت لبنان، إذن، في ابتعاده، عن هذا الجوهر. هكذا تأخذ، في مفهوم الفرادة، في ايديولوجية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، حركة إعادة الانتاج تلك التي هي ضرورية لديمومة السيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة، شكل الضرورة في أن يظل الجوهر أميناً لفرادته، في حركة تكرار ذاته؛ أي في حركة تأبد حاضره.

في ضوء ما سبق من تحليل، يكتسب التعريف الذي انطلقنا منه وضوحاً أكبر فلبنان، هذا الفريد من نوعه، لا يصح عليه تحليل طبقي ـ قد يصح على غيره ـ لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الفكر أو الثقافة. فبأي منطق من الفكر يمكن النظر فيه، وقد أقامت فرادته في وجه كل فكر آخر سداً منيعاً يحول دون النفاذ فيها؟ فيه من التناقضات الكثير، لكنها فيه تتجوهر وتدوم، بانتفاء طابعها التاريخي. ولا

---

(١٣) القضية اللبنانية ـ كراس رقم ١٤، بعنوان «الاسلام السياسي وهوية لبنان»، آب ١٩٧٦، ص ٢٣، منشورات جامعة الكسليك.

www.alkottob.com

هي بالسياسة تتحدد ولا بالاقتصاد ، بل بجوهر دائم هو إياه. وتتسلل إلى التعريف ، ببراءة ظاهرية ، ثوابت الايديولوجية البرجوازية اللبنانية كلها تقريبا ، كما سنراها بالتفصيل. اما الان ، فيهمنا أن نعرف كيف سيقارب شيحا لبنانه هذا ، بعد أن اعلن بطلان كل منطق آخر من الفكر لا ينبع من الفرادة اللبنانية ، ففي نص يلي النص السابق مباشرة ، يقول شيحا : « بما أن ليس بالإمكان انتهاج نهج آخر ، تُجزأ هذه الكتلة إلى مجموعات رئيسية تحمل علامة طائفية » (١٤) . ونثبت النص في لغته الفرنسية حتى يحكم القارىء بنفسه : «Faute de mieux faire on compartimente cette masse en groupes principaux portant une étiquette confessionnelle» .

في تكلمه على هذه الكتلة البشرية التي قال عنها في النص الأسبق أنها متباينة التباين كله ، في العرق والدين والفكر والاخلاق والتقاليد واللغة والمعتقد الخ.. ، يتكلم هنا على الشعب اللبناني ، ويطرح هذا السؤال : « من هم هؤلاء البشر الأحياء الذين يتكون منهم الشعب اللبناني اليوم؟ » (١٥) ويجيب بالقول : حتى نتمكن من تعريف من نحن ، لا بد لنا من أن نعرف موروثنا التاريخي العميق ، لننتقل منه إلى « العلاقات الطائفية التي فيها نصنف » (١٦) وبالفرنسية ما يلي :
«aux étiquettes confessionnelles sous lesquelles on nous classe ».

هذا السؤال ، في الظاهر ، بريء ، لا جديد فيه ؛ يمكن أن ينطرح على أي بلد آخر ، وعلى أي شعب آخر ، ولا علاقة له بفرادة لبنانية. فبإمكاننا أن نتساءل ، مثلا : « من هم هؤلاء البشر الاحياء الذين يتكون منهم الشعب الفرنسي ؛ الانكليزي ؛ الروسي ؛ المصري.... ، اليوم؟ » . ليس في هذا السؤال أي انتقاص من لبنان ، أو تجن على فرادته. السؤال ، في صياغته الشيحاوية نفسها ، له علاقة بالاحياء من هؤلاء البشر ، لا بالأموات ، وبالواقع الحاضر المشار إليه بعبارة « اليوم » ، لا بالماضي. فاذا كان هذا هكذا ، وجب الانطلاق ، في تحليل الحاضر ، من الحاضر

---

(١٤) « في السياسة الداخلية » ، ص ١٧.
(١٥) « لبنان اليوم » ، ص ٢١ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

www.alkottob.com

نفسه، لا من الماضي. كما أن الاحياء يتحددون بحياتهم، لا بامواتهم. ونتذكر، بهذا الصدد، ما قاله ماركس في مقدمة كتابه «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي»، حين تساءل: من اين نبدأ في تحليل بلد ما، ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي؟ فرأى أن نقطة الانطلاق لا يمكن أن تكون من السكان (population)، فهذه العبارة ليست سوى تجريد اذا اهملنا، مثلا، الطبقات التي يتكون منها السكان. فالبشر، في انتاجهم لحياتهم المادية، يدخلون فيما بينهم في علاقات محددة ضرورية مستقلة عن ارادتهم هي علاقات الانتاج. من هنا يبدأ التحليل.

لكن شيحا، شأنه شأن غيره من ايديولوجيي البرجوازية اللبنانية، يتصل، بمفهوم الفرادة، من ضرورة هذا المنهج العلمي. وهو حر في ذلك، وفي اعتماد منهج آخر من التحليل. فما هو منهجه؟

بهدف الرد على هذاالسؤال،نعود لندقق النظر في النص الذي أوردنا، ونتوقف عند العبارة الأولى من النص الأول، في قول شيحا: «بما أن ليس بالامكان انتهاج نهج آخر...» نفهم من هذه العبارة، على سوء ترجمتها، أن النهج في تجزئة هذه الكتلة البشرية، أو هؤلاء البشر الأحياء في لبنان، إلى مجموعات «طائفية»، كل منها في خانة منغلقة على الاخرى، هو نهج فكري، يجد في الفكر، لا في الوقع المادي، ضرورته، في ضرورة فعل التصنيف، كما هو واضح في النص الثاني. يتأكد هذا المعنى في العبارة الاولى، ويتأكد ايضاً في عبارة «العلامة» (étiquette). في العبارة الاولى، يتحدد نهج التصنيف الطائفي كنهج افضل من غيره، بمعنى أنه ليس الوحيد. ولئن وقع الاختيار عليه، فبسبب مفهوم «الفرادة»، وانسجاما معه، اذ أن هذا المفهوم يمنع الفكر من اعتماد أي منطق آخر من التحليل يصح على غير لبنان فهو، إذ يصح على غيره، لا يصح عليه. ولئن وقع الاختيار على ذلك النهج التصنيفي، فبسبب تغييب الاقتصاد، أيضاً، في تحديد العلاقات البشرية الاجتماعية كعلاقات الانتاج (*). ولا إنتاج في لبنان، برأي شيحا ـ كما سنرى في حينه ـ وفي هذا حجة قد

(*) اذا كان فعل التصنيف يضرب الحجر على تلك المجموعات، بحيث تنعزل، عموديا كل منها عن الآخرى، في الخانة المخصصة لها، ففي اطار علاقات الانتاج، وعلى هذا =

www.alkottob.com

يستند إليها فعل هذا التغييب الايديولوجي. أما العبارة الثانية (العلامة أو الاتيكيت) فتؤكد هذا التصنيف من حيث هو فعل الفكر **من خارج الواقع**، وتؤكد أيضاً أن **العلاقة** التي تربطها بهذه المجموعات المصنفة **ليست علاقة ضرورية**، انما هي **علاقة خارجية** هي نتيجة ارتياح الفكر لتصنيفه. كان بامكان هذا الفكر، لو ارتاح لتصنيف آخر، أن يختار علامة (أو اتيكيت) اخرى غير هذه العلامة الطائفية التي يهتدي بها على بشر ليسوا كالبشر، كأنهم في متحف التاريخ، أو منه يخرجون. لذا، كانت مقاربتهم، بالفكر، **تصنيفية**، كأنهم، أو لأنهم عند هذا الفكر اثريون، وكان الفكر هذا الذي يقاربهم **فكراً أثرياً**، أو قل، لتبديد الالتباس، فكر الأثري (عالم الأثريات) اكثر منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، فيخرجه من دائرة العقل، وينظر في اللبنانيين، فلا يجد سبيلا اليهم افضل من **تصنيفهم**، ويتعرفهم بعلامات، من صنعه يلصقها بهم - كالأثريات - فيستحيلون، **بهاوبه**، مجموعات «طائفية»؟ ونستقرىء النص الشيحاوي، في صياغته الطريفة، فلا نجد فيه جواباً، بل نجد ذلك **البياض** الملازم للغة الايديولوجية، فنستدل به على صاحب هذا الفكر ونمطه. إنه ذلك **المجهول** في فعل التجزئة (on conpartimente)، وفي فعل التصنيف (on nous classe). وما هو مجهول إلا لأنه **الغائب المغيب**. هنا أيضاً تقوم اللغة بوظيفتها الايديولوجية في تغييب السيد، سيد القول والفكر وسيدها، سيد التاريخ والتصنيف، سيد التابع، يخضعه لعلاماته كي يبق تابعاً، فإذا انعتق هذا، بالشكل، بقيت تلك العلامة شكلا له، فيه يتجوهر، فيبقى السيد سيداً، والتابع تابعاً، لا يتماثلان الا **في الشكل**. وما هذا الشكل سوى أثر السيد، هذا الغائب المغيب الذي هو حاضر في أثره؛ **إنه فكر البرجوازية الامبريالية نفسه**؛ به ينظر شيحا في لبنان، فيجد ما يجد، ويصنف ما يصنف، ومن هنا اتت صياغة هذا الفكر للمجهول. ولئن كان للنص الشيحاوي، من فضيلة، فهي أنه كتب في سنة ١٩٣٦،

= الصعيد الاقتصادي، يرفع ذلك الحجر عن هذه المجموعات، بحيث تتداخل، افقياً، فيما بينها، وتتحدد، بالتالي، اقتصادياً، ومن ثم سياسيا وايديولوجيا، كطبقات اجتماعية. لذا كان تغييب الاقتصادي ضرورياً لتماسك ايديولوجية هذه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية.

www.alkottob.com

وكتب النص الآخر في سنة ١٩٤٢، ولن نجد مثل هذه الصيغة للمجهول في نص بعد هذه السنة؛ إذ أن العلامة ستستقل، بالشكل، عن الفكر الذي به ومنه أتت، لتتجوهر في شكل سيستقل عن مضمونه، حتى يبقى هذا المضمون في ديمومة تبعيته للسيد الغائب، الحاضر فيه، هو الذي منه الأثر.

ليس تاريخ هذا النص المكتوب في عهد الانتداب كافياً ليدل على الطابع الايديولوجي البرجوازي الامبريالي لذلك الفكر، بل فعل التصنيف في النظر في شعوب البلدان المستعمرة هو الذي يدل عليه. ولكم ازدهر هذا الفكر الاثري (أركيولوجي)، مع «ازدهار الامبريالية، في شكل فكر اتنوغرافي، في النصف الاول من هذا القرن، ولكم عانت منه شعوب المستعمرات كلها، بلا استثناء، في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية. ألم يذهب ذلك الفكر في شططه إلى حد إخراج هذه الشعوب من **دائرة العقل**، حين خصها بالفكر الديني أو السحري أو الأسطوري، أي غير المنطقي وغير العقلي، فكان لها الفكر البدائي، وكان هو الفكر كله؟ ليست هذه الدراسة مجالا لمثل هذا البحث، على اهميته. واذ نكتفي هنا بالاشارة إلى أن أندحار هذا الفكر يسير في خط صعود حركة التحرر الوطني، نعود إلى موضوعنا الرئيسي لنتبين أن «الفرادة» اللبنانية لم يقبض عليها «الفكر اللبناني» إلاّ لأن عين الايديولوجية البرجوازية الامبريالية هي التي استنهضتها، فأتت على صورتها أثرية: وكان ما كان من غريب بشرهم فيها قديم يتجدد، فيتصنف في مجموعات «طائفية» ليست مجموعات عرقية أو إثنية أو حضارية إلا لأن تلك العين ارادتها كذلك. هذا يعني، بوضوح وفظاظة، أن مجموعة «الطوائف» هذه التي يتكون منها لبنان، هي وليدة هذه العين التي بها **تكونت**. إنها وليدة النظر في الواقع الاجتماعي التاريخي اللبناني بعين هذه الايديولوجية البرجوازية الامبريالية، ومن **موقعها الطبقي**. وهذه العين هي، في واقعها الفعلي، **ممارسة طبقية**، ايديولوجية وسياسية. لئن كنا الآن بصدد نقض هذه الممارسة الايديولوجية، فإن نقض الممارسة السياسية سيأتي بعد حين. ويتكامل المنهج الشيحاوي ويتأكد، بحسب هذه العين نفسها وموقعها الطبقي. ففي نص آخر يقول شيحا: «نحن لا ننسى، بالطبع، أننا نهتم، في هذه اللحظة، بلبنان اليوم. لكن لبنان اليوم ليس جبالاً وشطآناً فقط، إنه أيضاً بشر. والبشر هؤلاء،

www.alkottob.com

علينـا أن نحدد ملامحهـم حتى نستخلـص مـن الماضي معـرفـة الحاضر ودرس المستقبل »[١٧].

اهم ما في هذا النص جملته الاخيرة، فهي التي يجب تدقيق النظر فيها إنما، قبل أن نقوم بهذه المهمة، نلفت النظر إلى هذا المنطق من الفكر الذي تتفكك فيه الأشياء، فتستحيل عناصر تصطف جنباً إلى جنب: منها الجبال ومنها الشطآن، لكن منها أيضاً البشر. ومن المفيد، في تعريف لبنان، اليوم، أن نعمل بنصيحة شيحا، والا ننسى البشر. وتبقى العناصر عناصر؛ اذ تختفي فيها العلاقات، بفعل ذلك المنطق من الفكر. ليس من باب الصدفة أن يكون للعنصر الجغرافي المرتبة الاولى بين هذه العناصر، وأن يحتل البشر (أو العنصر البشري)، في تراتبها، المرتبة الثانية. لكن هذا من باب اللغة في ضرورتها الايديولوجية. وإذ يخرج لبنان من دائرة العقل ومن دائرة التفسير العلمي، ويغيب العامل الاقتصادي في فهم واقعه الاجتماعي الحاضر والماضي، ينطرح على « الفكر اللبناني » سؤال بحجم هذا التغييب: كيف التفسير؟ وبأي نوع من السببية يتم؟ مهما كان الفكر مغرقا في السحر، فلا مفر له من مجابهة هذا السؤال، حتى لو كان هذا التفسير سحرياً، وكانت هذه السببية من نوع أسطوري. ويأخذ هذا الفكر نهجه التالي: « لبنان بلد فريد في العالم. فهو يتطلب فهما خاصا، لأن قدره، بالضبط، قدر لا مثيل له، ولا تنفع في فهمه الترسانة العلمية لاقتصاديي الكون كلهم؛ فهي وهمية، ولا جدوى منها ». إذن، من هنا يبتدىء التفسير: « يبتدىء من درس في الجغرافيا والتاريخ »[١٨]. هكذا يحل العامل الجغرافي في هذا الفكر محل العامل الاقتصادي والسياسي والتاريخي نفسه في تفسير الواقع الاجتماعي، وتتأكد وظيفته الايديولوجية بتأكيده تغييب التفسير العلمي (*).

نشير، عن قصد، إلى هذا العامل الجغرافي وحده، دون العامل التاريخي، برغم ورود كلمة التاريخ في النص الشيحاوي. فهي كلمة تحمل من الالتباس والغموض

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٨) « افكار في الاقتصاد اللبناني »، ص ١٠.

(*) أما جواد بولس، فيكيفه، في « فكره التاريخي » أن يقتات من فتات هـذا الجانب من الفكر الشيحاوي.

www.alkottob.com

قدرا، يفوق ما قد تحمله من الوضوح؛ إنها، في النص، تعكر صفاءه الايديولوجي، وهذا أيضاً ملازم للغة الايديولوجية التي لا بد من فك طلاسمها، بالنقض، حتى نصرح بالضمني منها، وبالظاهري أيضاً، إن لم يكن أحياناً ضده. فما التاريخ في ذلك الفكر الجوهري، سوى حركة يتكرر فيها الماضي في الحاضر والمستقبل، لأنها حركة تكرار الجوهر. ويحتار القارىء في امر هذا الجوهر؛ في ما هو؟ لا نكبت رغبتنا في القول إنه يكاد يكون إرجاعاً للتاريخ إلى جغرافيته الطبيعية. فهذا التاريخ، تاريخ لبنان، لا يتكرر في تماثله بذاته الا لأن جغرافيته الطبيعية هي التي تحدد له حركته هذه. أنها عامل هذا «الاستقرار النسبي»[١٩] للبنان على امتداد خمسة الاف سنة. هي التي تؤمن له ديمومته إنها مبدأ تفسير هذا الثابت المتجوهر فيه. بها كان «لبنان اليوم هو هو تقريبا لبنان فينيقيا الأصل»[٢٠]. على امتداد هذا التاريخ كله، لم يتغير هذا الثابت المتجوهر فيه. «فبسبب موقعنا في الفضاء... ولاننا بلد جبال ومناخاتنا ملائمة، ولان لنا واجهة فسيحة على البحر العريض...كنا مأوى للمضطهدين وملجأ للمنبوذين... ولأن أرضنا صغيرة، وجبالنا ليس بإمكانها أن تؤوي الملايين من البشر وتطعمهم، كانت تنطرح علينا مسألة الهجرة، كلما فاض بلدنا بسكانه»[٢١]. وفي مكان آخر، يعود شيحا فيؤكد أن هذه الأسباب نفسها (لم يتغير شيء، بل الشيء نفسه يتكرر منذ خمسة الاف سنة)، هي التي دفعت اللبنانيين إلى الهجرة، منذ القرن التاسع عشر، «إلى مصر، في البدء، ثم في الجهات الاربع كلها»[٢٢]. ولهذه الاسباب نفسها (وكلها، كما نلاحظ، اسباب جغرافية) «قضي علينا، كما في السابق، أن نعيش في خطر»[٢٣]. «فلبنان، بسبب موقعه الجغرافي، هو، بكل بداهة، رأس جسر نموذجي»[٢٤]. «أنه مفترق طرق، إنه ساحة

(١٩) «لبنان اليوم»، ص ٩.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١١
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

www.alkottob.com

عامة »(٢٥).

يتبين لنا من هذه التعريفات كلها، أن ثمة قدراً جغرافياً، يحكم تاريخ لبنان وحياة سكانه، بل يحكم سياسته واقتصاده في الحاضر، كما في الماضي. ويبقى الغائب الاكبر في تفسير الاشياء، الاقتصاد. فالهجرة مثلا، لها علاقة بالجبال، وبضيق الارض، وبطبيعة ذلك « الانسان اللبناني »، ولا علاقة لها بتاتاً بنمط معين من الانتاج. واذ يستحيل العامل الجغرافي الطبيعي مبدأ تفسيرياً لكل الظاهرات، يتحرر شيحا من قيود « ترسانة » الفكر العلمي، فيرجع إلى مطلق طبيعي ما هو تاريخي، لأنه خاص بنمط معين من الانتاج، وببنية معينة من علاقات الانتاج هي بنية الرأسمالية التبعية الراهنة، ويسقط على الماضي حاضرا يتجوهر، فيتأبد، بالوهم، في تماثله مع ماض يتكرر، فيصير بامكان شيحا، حينئذ، أن يستفسر لبنان الأمس عن سر لبنان اليوم، لأن لبنان اليوم، عنده، في هذا الفكر المتجوهر، وبه، هو هو لبنان الأمس، واحد يتكرر. والأصح القول إنه بلبنان الأمس هذا يتبرر. فمنطق الايديولوجية البرجوازية يقوم، في أساسه الطبقي، على ضرورة إيجاد التبرير الطبيعي لنظام السيطرة البرجوازية، باخفاء سره الطبقي. وهذا المنطق ينتظم بنظام توق هذه الطبقة المحتضرة إلى تأبيد سيطرتها الطبقية، بحيث ينقلب فيه التاريخي طبيعياً، ويستحيل الواقع الاجتماعي المحدد في الزمان وفي المكان (كلبنان اليوم) معطى مطلقا من معطيات الطبيعة، وليس نتاجاً تاريخياً. هكذا يجد كامل النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لسيطرة هذه البرجوازية الكولونيالية، بل لنظام هيمنة الطغمة المالية فيها، (لا الهجرة وحدها) تبريره الطبيعي في المنطق الايديولوجي لهذا التفسير الجغرافي. فلئن كان لبنان اليوم (لبنان هذه البرجوازية الكولونيالية)، مفترق طرق وممرا للآخرين وموطىء قدم لهم وساحة عامة سائبة ورأس جسر نموذجي الخ..، فليس ذلك بسبب نظامه الاقتصادي الرأسمالي التبعي، بل بسبب موقعه الجغرافي. (لا وجود، بالطبع، لكلمة الرأسمالية في قاموس اللغة الشيحاوية). وكذلك ارتباطه التبعي بالامبريالية، فهو يجد تبريره الطبيعي في تلك الواجهة

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦١.

www.alkottob.com

الفسيحة التي يطل منها على البحر العريض (كأنـه منفتـح، جغـرافيـا، مـن جهـة واحدة، ولا واجهة له على الداخل العربي). هكذا كان من قبل، وهو الان كما كان، وكما هو سيبقى. هنا، بالفعل، تتضح الحاجة الايديولوجية الطبقية عند شيحا لاعتماد ذلك المنهج من النظر في الواقع الاجتماعي الذي تُستخلص فيه، من الماضي، معرفة الحاضر، وتُستقرأ فيه أيضاً معرفة المستقبل نفسه، فالآتي يكرر الحاضر الذي هو شبيه بالماضي، «كالماء بالماء»، أن جاز، في هذا المجال، التعبير الخلدوني. و «الماء» هذا هو العنصر الجغرافي الطبيعي. إنه الجوهر الثابت. أما الانسـان، فهـو العارض. إذ كل منْ عليها فان، ويبقى لبنان «بلداً بحرياً»، وطريقاً: جوياً وبريـاً، محطة، مستودعا، مفترقا، واشياء آخرى. لكننا نقتصر على الوجه الذي يجعل فيه مكاناً مختاراً للتجارة والتبادل... فلقد كان لبنان، من قبل، بلداً تجارياً، منذ ثلاثة أو اربعة الاف سنة، ولم يتغير كثيراً. فالجبال ما تزال، بالضبط، حيث هي، والبحر ما يزال حيث هو»[٢٦]. (ملاحظة: غريب امر هذه الجغرافيا التي لا تتضمن براً، أو داخلاً).

---

(٢٦) «افكار في الاقتصاد اللبناني»، ص ٢٩ و ٣٢.

www.alkottob.com

الفصل الثاني:

التعريف الاقتصادي

١ ـ تكون الطغمة المالية في اقتصاد التجارة والخدمات

هل نكثر من سرد النصوص، وكلها تكرر الشيء نفسه تقريباً؟ لا نظن ذلك. كان من الضروري أن نبين كيف تعرف الايديولوجية البرجوازية لبنان، وكيف يتجوهر هذا في تعريفه. فللتعريف، كما سبق القول، وظيفة ايديولوجية هامة تكمن في اعطاء نظام السيطرة الطبقية البرجوازية أساساً طبيعياً عليه يتأبد. والنص الأخير هذا واضح في دلالته الايديولوجية الطبقية: فالطبيعة، بمعناها الجغرافي (لا علاقة التبعية بالامبريالية)، هي التي اختارت لبنان اليوم ليكون بلداً تجارياً، لأنها اختارته بالامس كذلك. فهذا الاختيار **دائم** بديمومة **الطبيعة**. ولبنان هو اليوم بلد تجاري، لأنه كان كذلك منذ أن كان، من قبل ثلاثة أو أربعة آلاف سنة. نحن هنا في مجال السببية الجغرافية، أي الطبيعية. لهذا كان التعريف الجغرافي أساساً للتعريف الاقتصادي، وكان الانتقال من الاول إلى الثاني يأخذ شكل الانتقال من الماضي إلى الحاضر، وهو، في الحقيقة، ليس سوى انتقال، في الجوهر، من الطبيعة إلى الطبيعة ـ من دون اختراق للحدود ـ في حركة تأخذ شكل التاريخ، والتاريخ فيها **فعل طبيعي**. فكيف يمكن التكلم على حاضر تغيبه الايديولوجية في ماض يتجوهر

www.alkottob.com

فيتأبد؟ وكيف يمكن التكلم على اقتصاد تغيبه الايديولوجية في الجغرافيا؟ ولا مفرّ من البحث في هذا الحاضر وفي هذا الاقتصاد؛ فهذا أو ذاك، أو هذا في ذاك هو الذي عليه أن يتأبد، لا الماضي، برغم رونق اللغة الايديولوجية وروحانيتها. إنه نظام السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية هو الذي يجب أن يدوم، وليس لبنان الواحد الأوحد. فكيف يأتي إلى القول ما يجب أن يغيبه القول؟ يأتي في قول آخر. لكنه يأتي في هذا القول الآخر مغايراً لذاته. هذا هو منطق لغة الايديولوجية البرجوازية. فحين يأتي الاقتصاد فيها، لا يأتي في لغته السياسية (إذ أن لغة الاقتصاد هي السياسية، وهذه اللغة هي، بالتحديد، لغة الصراع الطبقي)، بل في لغة لا تشبهه؛ ليست من لغة العلم ولا من لغة التاريخ، ليست من لغة الزمن القاهر. إنها لغة البداهات الازلية. على مثل هذه اللغة الايديولوجية الطبقية يطلق شيحا اسم «الشعر»(*). ففي مثال بعنوان «الاقتصاد الشعري»، يقول شيحا: «للاقتصاد لغته الشعرية، كما أن له لغته السياسية. وبامكاننا أن نعبّر، بشكل مفيد، بهذه اللغة ام بتلك. المهم هو أن نكون مفهومين»[٢٧]. ولن يتكلم شيحا بلغة الاقتصاد السياسي، بل بلغة هذا الاقتصاد «الشعري»، مع أنه وضع هاتين اللغتين، شكلياً، على صعيد واحد من التعبير. لكنه اختار «الشعر» ضد السياسة، حتى يغيّب الاقتصاد، هذا الذي تقوم عليه السياسة، فكان اختياره هذا سياسياً، من موقع طبقي محدد، هو موقع الاقتصاد البرجوازي الكولونيالي. فلنقرأ، اذن، مع شيحا «شعر» هذا الاقتصاد، ولنحاول أن نفهم لغته السياسية، لعلنا نجد، في هذه القراءة وفي هذا الفهم مدخلاً إلى نقض ايديولوجية البرجوازية اللبنانية.

«الحرية الاقتصادية هي ثروة البلاد التي لا ثروة طبيعية في أرضها»[٢٨] هذه هي الجملة التي يفتتح بها شيحا كتابه في الاقتصاد اللبناني. ليس الجديد، وليس الملفت

(*) لقد اخطأ شيحا في التسمية. فعلى نقيض اللغة الايديولوجية التي تغيّب الاشياء وتحجب الاساس فيها، يكشف الشعر الاشياء للاشياء إذ يسميها برموزها، وينفذ فيها إلى ما هو منها الاساسي.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٠.

www.alkottob.com

للنظر أن يتحدد نظام هذا الاقتصاد كنظام « حر »، هو النظام الرأسمالي البرجوازي، في تعريفه الكلاسيكي من قبل الاقتصاديين البرجوازيين، في القرن التاسع عشر، مثلاً، الملفت للنظر هو الشكل الذي تتسلل فيه ايديولوجية البرجوازية اللبنانية إلى هذا التعريف الكلاسيكي، بحيث يظهر النظام الاقتصادي البرجوازي « الحر » في لبنان كأنه يجد أساسه الطبيعي، أو ضرورته الدائمة، في طبيعة الارض اللبنانية وجغرافيتها، لا بديل لهذا النظام الاقتصادي، اذن، ما دام لبنان، في جغرافيته الطبيعية، كما هو منذ أن كان. ولا طابع تاريخياً لهذا النظام الاقتصادي. إنه، في لبنان، ملازم لطبيعته. إنه نظام طبيعي. لهذا، كان لبنان بلداً تجارياً. « فبالتجارة تنتشر الحضارة، وبها تصنع السعادة »[٢٩] انه « شعر » الاقتصاد البرجوازي الكولونيالي. وظيفة هذا « الشعر » تمجيد ما هو قائم، أو ما تقوم عليه سيطرة الطبقة المسيطرة، ورفعه إلى مطلق يستحيل فيه قيمة تنفرض على جميع الخاضعين لهذه السيطرة الطبقية، حتى يتوق إليها الجميع كأنها مثالهم الأعلى في الحياة، وحتى ينسكب وعي الجميع على قالب القيم البرجوازية. إنه « شعر » أخلاقي، لا أخلاق فيه إلا للتاجر، أو للسلطة. ويتابع « الشاعر » وظيفته التمجيدية في خدمة النظام، فيقول: « في لبنان، مادتنا الاولى الاساسية هي المادة الدماغية. نبيع خدمات أكثر مما نبيع سلعاً. وحين تفتقد الخدمات منافذها، ينفرض الحرمان، وينشد الزنار. حينئذ، يبدأ اللبناني يحلم بالسفر، فيرى من جديد الثروة ما وراء البحار، أو السهولة فقط »[٣٠]. ليس هذا « الشعر » شعر التجارة فقط. إنه شعر الخدمات أيضاً، بل بامتياز، والقلق ملازم له، قلق من مجهول يتهدد ما يمجده. نحن في سنة ١٩٤٦، وقد بدأت منافذ الخدمات تنسد شيئاً فشيئاً في وجه لبنان « والآلة الاقتصادية اللبنانية، هي، في هذه اللحظة، سريعة العطب كالزجاج. إنها كذلك، لأن الخدمات التي بامكان اللبنانيين أن يقدموها باتت نادرة، والتبادل ليس حراً »[٣١]. من خلال شفافية هذا « الشعر »، نتبين مصدر الخوف والقلق: إنه بنية الاقتصاد

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

www.alkottob.com

اللبناني في آليته الداخلية. وهذه البنية سريعة العطب كالزجاج، لأن هذا الاقتصاد هو اقتصاد خدمات وتجارة. وما هو كذلك إلا بسبب علاقة التبعية البنيوية التي تربطه بالامبريالية. ومهما تحايل «شعر» الاقتصاد على اخفاء هذه الحقيقة التاريخية الطبقية، فهي تظهر فيه، وبه، وإن تغايرت. فلنقرأ، مثلاً، هذا النص (وغيره الكثير مما له الدلالة نفسها): «يجب ألا تغيب هذه الحقيقة الكبرى عن أحد. نحن جمهورية بحرية. وبلدنا له من الواجهات على البحر أربع مرات أكثر مما له من عمق. بامكان أي طفل أن يستخلص من هذا الواقع الباهر درسه. هل سندفع بالحضارة إلى أمام، أم سنتقهقر فيها؟»[٣٢]. أن يكون لبنان بحرياً يعني، في لغة «الشعر»، أن يكون، كما هو، بلد تجارة وخدمات. أن يكون كله انفتاحاً على البحر، وبلا عمق، أن يكون وجهه للبحر، وقفاه للداخل، يعني، في لغة الايديولوجية البرجوازية اللبنانية، أن له ارتباطاً عضوياً بالغرب، هو الارتباط التبعي لبنيته الاقتصادية بالامبريالية. هذا الارتباط يفقده عمقه الداخلي، ذاك الذي فيه يرتبط ارتباطاً عضوياً تاريخياً بالعالم العربي، وبحركة التحرر الوطني الناهضة فيه. فرفض هذا العمق وهذا الداخل في تعريف لبنان كبلد بحري، ليس، في الحقيقة، سوى رفض لهذه الحركة التحررية وللارتباط بها. منذ البدء ومنذ ما قبل عهد الاستقلال، ما كانت البرجوازية اللبنانية تريد للبنان أن يرتبط مصيره بمصير حركة التحرر العربية، بل كانت، بالعكس، تسعى دوماً إلى أن ينفصل عنها، حتى تكون هي، في اقتصادها التبعي، «صلة الوصل بين الغرب والشرق»، فتجعل من لبنان ممراً لسلع الغرب الرأسمالي إلى الشرق العربي، ومستودعاً له، ورأس جسر نموذجياً لتغلغل رساميله. ولنا عودة، في فصل لاحق، إلى هذه المسألة.

منذ بدء الاستقلال، بل منذ ما قبل الاستقلال، انطرحت على البرجوازية اللبنانية القضية الاقتصادية بحدة، من حيث هي قضية وجهة التطور التي كان على الاقتصاد اللبناني أن يسير فيها. ربما كان، في البدء، بين صفوف هذه البرجوازية من كان يدعو إلى السير في نهج اقتصادي آخر قائم على ضرورة تغليب القطاعات

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

www.alkottob.com

«المنتجة» (الصناعة، بوجه خاص، وكذلك الزراعة) على قطاع التجارة والخدمات، فكان في هذا أقرب إلى نهج البرجوازية السورية منه إلى النهج العام للبرجوازية اللبنانية، هذا نفسه الذي كان شيحا يدعو إلى السير فيه. لم تكن القضية السياسية، اذن، غائبة عن هذا الحوار بين النهجين، الذي يمكن لنا أن نتتبعه بالتفصيل في مقالات شيحا، بل ربما كانت، بالعكس، هي العامل المحدد، في نهاية التحليل، لهذا الحوار، ولما سيترتب عليه من نتائج تاريخية هامة، لا في الحقل الاقتصادي وحده، بل في شتى الحقول الاخرى للصراع الطبقي، وفي المسار التاريخي العام للبنان، في علاقته بالعالم العربي، وبحركة التحرر الوطني فيه بوجه خاص. لم يأخذ هذا الحوار عند شيحا شكل الحوار بين نهجين أو تيارين أو خطين في السياسة الاقتصادية للبرجوازية اللبنانية، بقدر ما أخذ، منذ البدء، شكل الحوار بين نهج البرجوازية اللبنانية ونهج البرجوازية السورية، وتجوهر، بالطبع، في اللغة الايديولوجية الشيحاوية، فكان حواراً بين لبنان وسوريا، أي بين طبيعتين مختلفتين ونهجيهما. إن أخذه هذا الشكل يدل على أن الغلبة، أو الهيمنة في السياسة الاقتصادية للبرجوازية اللبنانية كانت لهذا النهج الشيحاوي الذي هو نهج تغليب قطاع التجارة والخدمات على القطاعات الاخرى، في إطار التقسيم الامبريالي للعمل(*). في هذا النهج بالذات، ارتسمت ضرورة تكوّن الطغمة المالية، من حيث هي الفئة المهيمنة من البرجوازية اللبنانية، بمعنى أن تطور الاقتصاد اللبناني الرأسمالي التبعي، كاقتصاد تجارة وخدمات، هو نفسه الذي سمح بتكون هذه الفئة المهيمنة، بينما لم تتكون مثل هذه الفئة في النهج الاقتصادي الذي كانت تسير فيه البرجوازية السورية، مثلاً، وكان يغلب فيه قطاع الزراعة، بوجه خاص، وقطاع الصناعة الناشىء، على قطاع التجارة والخدمات. من هنا يمكن القول بأن هذه الايديولوجية البرجوازية التي نرى ملامحها الاساسية ترتسم في كتابات شيحا تمثل، بالفعل، ايديولوجية هذه الطغمة

(*) «لم يكن للبنان أن يجد حلاً لمشكلات تطوره بحسب الحاجات الخاصة بالبلد، وبحسب امكانياته، بل كان له أن يتكيف مع نماذج من العلاقات الاقتصادية الدولية التي لم يكن يتحكم بها فيما كان يحاول أن يتكامل فيها». (جاك كولان: **الحركة النقابية في لبنان**، ص ٤٧ من الطبعة الفرنسية).

www.alkottob.com

المالية التي سيتكامل تكونها بشكل حاسم في الخمسينات انطلاقاً من ذلك النهج الاقتصادي الذي يمجده شيحا، ويمجد تالياً، بتمجيده له، علاقة التبعية بالغرب الامبريالي(*). كيف يظهر هذا التمجيد؟ إنه يظهر في أشكال مختلفة، سنرى منها الكثير في هذه الدراسة، ويظهر أيضاً في شكل يمكن استخلاصه من النص الذي سردنا سابقاً، والذي بيّن لنا أن مركز الضعف الرئيسي في الاقتصاد اللبناني هو كونه اقتصاد خدمات. لكن شيحا، فيما يضع أصبعه على العلة، يغيبها، فتظهر في شكل تتغاير فيه. ليست العلة عنده، كما هي في الحقيقة، او كما يمكن لنا أن نراها في نصه نفسه، في بنية هذا الاقتصاد، وفي بنية تبعيته التي تحدده كاقتصاد خدمات، إنما هي عنده في ندرة الخدمات التي بامكان اللبنانيين أن يقدموها. وبتشخيصه العلة على هذا الشكل، يحدد لها الدواء، من موقع نظره الطبقي المحدد الذي هو موقع نظر الطغمة المالية بالذات. وهذا الدواء هو الانتقال من عهد الندرة إلى عهد الوفرة؛ أي العمل على توسيع رقعة الخدمات التي على اللبنانيين أن يتخصصوا فيها. هذا يعني، بوضوح، تعميق تبعية الاقتصاد اللبناني وتعميق تخصصه في إطار الحيّز الذي يحدده له التقسيم الامبريالي للعمل، وهذا يعني، بالتالي، ضرورة شن حرب اقتصادية على الصناعة لحساب التجارة، وضرورة شن حرب ايديولوجية على القائلين ببناء اقتصاد وطني متوازن، تتطور فيه القطاعات «المنتجة» على حساب قطاع الخدمات، أو جنباً إلى جنب معه. هنا، يعود التعريف الطبيعي أو الجوهري للبنان، من جديد، (في المجال الجغرافي والتاريخي والاقتصادي، وهو، كما رأينا، واحد) ليقوم بوظيفته الايديولوجية الضرورية. فالحل ليس في اصلاح النظام الاقتصادي، لأن هذا النظام ليس نظاماً تاريخياً، بل هو نظام طبيعي، بحسب تعريف لبنان. وكل اصلاح له أوتعديل، هو تغيير لطبيعة لبنان، وابتعاد فيه عن جوهره؛ الحل، إذن، هو في العودة بلبنان إلى مجراه الطبيعي، وفي عودة اللبنانيين إلى طبيعتهم الأصلية. كأن حركة التاريخ في لبنان هي، باستمرار، حركة تنحرف به عن طبيعته، بحيث

(*) «كانت البرجوازية اللبنانية تميل إلى الابقاء على الوضع الكولونيالي القائم، بينما كانت البرجوازية السورية أكثر وطنية». (جاك كولان: المصدر السابق، ص ٢٤١ من الطبعة الفرنسية).

www.alkottob.com

يستحيل التاريخ ـ تاريخه ـ حركة تعود به، باستمرار، إلى طبيعته هذه. لكن بين هاتين الحركتين التاريخيتين، حركة الانحراف وحركة التصحيح، فارقاً أساسياً هو القائم بين الحركة التاريخية في موضوعيتها ـ انه التاريخ المادي ـ وبين الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة التي هي، لا سيما في أزمة سيطرتها الطبقية، في تصادم دائم مع حركة التاريخ، وضدها. « فنحن، في لبنان، مصدرو خدمات ومستوردو منتوجات الأرض. (هذه هي حال انكلترا مثلاً) » (*). وما دامت هذه هي طبيعة اللبنانيين وطبيعة لبنان، فالحل يكمن، اذن، في « أن نعود ثانية إلى وظيفتنا الطبيعية... وأن نتذكر، في كل شيء، طبيعة الاشياء، وطبيعة هذا البلد، وطبيعتنا نحن »[٣٣]. وماذا تقول هذه الطبيعة؟ تقول إن وظيفتنا التي هي طبيعية فينا، أو التي هي هي طبيعتنا، هي التجارة والخدمات.

ليس كافياً لمن اختار، من موقعه الطبقي، تمجيد الخدمات أن يؤسس اقتصادها

(*) أفكار في الاقتصاد اللبناني، ص ٢٨١. لكن شيحا ينسى هنا، أو يتناسى الفارق الاساسي بين انكلترا ولبنان: فالاولى بلد امبريالي، والثاني بلد مستعمر. الاولى تستورد مواد أولية وتصدر منتوجات صناعية ورساميل، بينما يستورد لبنان منتوجات صناعية ـ وزراعية ـ ورساميل، وهو، حين يصدر، يصدر خدمات. تغييب هذا الفارق يأتي عن ضرورة ايديولوجية في تمجيد اقتصاد الخدمات، بحيث يظهر لبنان كأنه انكلترا. لكن شيحا، في نص آخر، (انظر المرجع نفسه، ص ٣٩ مثلاً) وفي سياق آخر من القول، يسخر من الذين قد يطمحون إلى أن يكون لبنان بلداً شبيهاً بانكلترا ـ وهذا، بالطبع، طموح برجوازي ـ فيضع، بالتالي، الاثنين في علاقة اختلاف، فيما هو يقيم بينهما، في النص الاول، علاقة تماثل. وبرغم هذا التناقض في القول بين النصين، يظل منطق اللغة الايديولوجية محافظاً على تماسكه الداخلي، لأن تماسكه هذا ليس قائماً بضرورة المعرفة أو النظرية، بل بضرورة الفاعلية العملية في حقل الصراع الطبقي. فلئن كان تمجيد اقتصاد الخدمات يفرض، في النص الاول، اقامة التماثل بين لبنان وانكلترا، فإن ضرب الاتجاه القائل بضرورة التصنيع وبناء اقتصاد وطني مستقل، يفرض بالمقابل، في النص الآخر، اقامة الاختلاف بينهما. والمنطق في الحالتين واحد في تماسكه، لأنه منطق المصلحة الطبقية للطغمة المالية.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٨.

www.alkottob.com

في طبيعة الاشياء والانسان والبلد، كأن به حاجة قوية للاعلاء (*) بهدف الاخفاء، وهذا ملازم لطبيعة اللغة الايديولوجية، بحسب انبنائها في ذلك «الشعر» الاقتصادي. لذا نراه، إذا ما هاج به «الشعر»، استبدل الخدمات بالحريات، وحركة رأس المال بحركة التنفس، والسوق بالهواء، والغرب والبحر، والحدود الاقتصادية بالابواب والنوافذ؛ بحيث تكتمل «الصورة الشعرية» باستبدال النظام البرجوازي التبعي بالكيان الطبيعي. كل هذه الاستبدالات مسخرة لفرض نهج معين على الاقتصاد اللبناني، لا في خدمة الطبقة البرجوازية وحدها، بل، بوجه خاص، في خدمة هذه الفئة المهيمنة منها التي هي في بدايات تكونها التاريخي. ولأن المرحلة التاريخية التي كان يكتب فيها شيحا هي مرحلة بدايات هذا التكون الطبقي للطغمة المالية، كان لا بد من حسم الامور في المجالين السياسي والاقتصادي لمصلحة هذا النهج الذي يلائم، وحده، عملية هذا التكون ويساعد على تحققها، لا سيما ان التجارة والخدمات كانت تصطدم، باعتراف شيحا، بصعوبات كبرى تعترض تطوراً اقتصادياً قائماً على ضرورة هيمنتها القطاعية فيه، فتسمح، بالتالي، بانتقاد مثل ذلك النهج. ليس غريباً، اذن، أن تزدهر، في هذه المرحلة التاريخية بالذات، لغة الايديولوجية البرجوازية، في شكلها الشيحاوي هذا؛ فالمرحلة هي مرحلة انتقالية. وغالباً ما يحتدم الصراع الايديولوجي في هذه المراحل الانتقالية التاريخية، وينتفخ جهاز الايديولوجية الطبقية المسيطرة بمفاهيم وأشكال لغوية جديدة ـ أو متجددة ـ تتكون بحسب حاجات الانتقال التاريخي ونوعه. هذا الانتقال في لبنان في نهايات الاربعينات وبدايات الخمسينات، كان، من حيث الشكل، انتقالاً من التبعية السياسية المباشرة إلى الاستقلال السياسي الشكلي، ومن حيث المضمون الطبقي الاقتصاي، انتقالاً مرحلياً؛ بمعنى أنه كان انتقالاً من مرحلة إلى أخرى في طور أزمة السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية. وحركة هذا الانتقال بالذات هي هي حركة تكون الطغمة المالية، من حيث هي الفئة المهيمنة من هذه البرجوازية. هذا ما يفسر لنا الالحاح الدؤوب الذي كان يخوض به شيحا الصراع الايديولوجي، من داخل إطار الايديولوجية البرجوازية نفسها، من أجل فرض

(*) بالفرنسية Sublimation. ويترجمها البعض، خطأ، بـ «التصعيد».

النهج الاقتصادي ـ والسياسي أيضاً، كما سنرى ـ الأكثر ملاءمة لتكون هذه الفئة المهيمنة التي كان يدرك، بحسه الطبقي، ان عليها أن تتكون في مجال التجارة والخدمات. لكن هذا المجال يحمل في طياته التبعية الاقتصادية، وبالطبع، السياسية أيضاً. فكيف يبرر ما يرفض البعض تبريره، من موقع رفض القبول به؟ يبرر، تارة، بطبيعة الاشياء أو ضرورتها، والقول بأنه الطريق الوحيد، ولا طريق غيره ـ وهذا، بالفعل، صحيح، إنما من الموقع الطبقي الخاص بهذه البرجوازية الكولونيالية ـ، ويبرر غالباً بـ «الشعر» وصوره المتعددة، في مجال تلك الضرورة الطبيعية. يقول شيحا: «لئن كان الاستقلال السياسي قد اكتسب، فان الاستقلال الاقتصادي قد فقد. فبلعبة المناطق النقدية (الفرنك، السترليني، الدولار...)، وبمراقبات النقد والتبادل، وبالتمركز شبه الشامل لتوزيع أغذية هذا العالم (وكل ما هو من الضرورات الاولية)، لم يعد من الممكن عمل شيء بحرية. ثمة قوى عالمية ينتظم بها كل شيء، أو يختل بها نظام كل شيء. فلا بد لك من الخضوع للقيود والضغوط، حيثما كنت»[٣٤].

ويتساءل القارىء، تعليقاً على هذا النص: متى كان الاستقلال الاقتصادي قائماً فيفقد؟ إنها مجرد صياغة لغوية (ايديولوجية) تقوم بوظيفة محددة هي تأكيد ضرورة التبعية الاقتصادية، لا للقوى العالمية أو الكونية بشكل عام، كما هو وارد في النص، بل للقوى الامبريالية بشكل خاص، كما يخفيها النص. وبرغم هذا، فللنص فضيلة قول الأشياء كما هي، دون مواربة، إنما من موقع البرجوازية الكولونيالية المسيطرة: إنه يقول بضرورة الخضوع لسيطرة القوى الامبريالية؛ إذ أن الخضوع لهذه السيطرة شرط أساسي لديمومة البرجوازية الكولونيالية. ليس من مهمات هذه الطبقة، اذن، السير بالاقتصاد في طريق التحرر الوطني من الامبريالية، ولا يمكن أن يكون السير في هذه الطريق من مهماتها الطبقية. لذا، كانت الضرورة، تلك التي يتكلم عليها شيحا هنا، ضرورة طبقية، هي ضرورة التبعية كشرط لسيطرة البرجوازية الكولونيالية في شكل الاستقلال السياسي، وليست ضرورة طبيعية، كما تظهر في النص.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

www.alkottob.com

وفي مجال التهيؤ للانتقال إلى مجال « الشعر »، يقول شيحا: « فلنذكر، للمرة العاشرة، بأن التجارة التي هي في أساس النشاط اللبناني، هي الآن في حالة حصار إنها محاصرة، بالمعنى اللفظي للكلمة... إن بلداً كبلدنا هذا الذي يكاد ينحصر كامل نشاطه في الخدمات، لا يمكن أن نحكم عليه بالجمود، مهما كانت المبررات »[٣٥]. لئن كان ذلك الحصار مفروضاً من الخارج، وفي ذهن شيحا، بشكل خاص، من قبل سوريا وغيرها من الدول التي أقامت حواجز جمركية وغير جمركية لحماية اقتصادها الناشىء وصناعتها المبتدئة، فإن هذا الجمود هو، في مفهوم شيحا، من نوع هذا الحصار نفسه، أن لم يكن أخطر منه؛ لأنه هو الذي ينفرض على النفس من الداخل، بانتهاج سياسة اقتصادية معاكسة للسياسة الشيحاوية، ومعاكسة لتشريع الابواب وفتحها على مصاريعها؛ إنها سياسة بناء اقتصاد وطني مستقل، بامكانها، أو من منطقها، أن تولد هذا النوع من الحماية الاقتصادية التي يسميها شيحا بالحصار أو بالجمود. ضد مثل هذه السياسة الاقتصادية الوطنية يضع شيحا مبادىء سياسته الاقتصادية فيقول: « ثمة عقيدة سياسية لبنانية هي، عن حق، حيوية عند سلسلة من الاجيال. وثمة أيضاً عقيدة اقتصادية موضوعها الاول هو نزعة (Vocation) اللبنانيين بالذات التي هي فيهم منذ آلاف السنين: ولا بد من تذكر هذا الأمر حين نخاطر على أرض المساومة والتفصيل »[٣٦].

لن نتحدث الآن عن العقيدة السياسية اللبنانية، بل نتركها لفصل آخر. أما العقيدة الاقتصادية، فهي، كالعقيدة السياسية، لبنانية، لأن مرتكزها الاساسي هو نزعة اللبنانيين، أو هذا التهيؤ الداخلي ذو الطابع الالهي أو القدري - وربما كان أيضاً ذا طابع فيزيولوجي[٣٧] - الذي هو ملازم لطبيعة اللبنانيين، منذ آلاف السنين: إنه نداء التجارة والخدمات، ولا حاجة بشيحا، في هذا النص، للافصاح عما هو، في لغته، طبيعة اللبنانيين.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٨ - ٥٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣٧) انظر، مثلاً، المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

www.alkottob.com

ثم تنتفخ اللغة الايديولوجية بـ « الشعر » الاقتصادي التبعي، فنقرأ ما يلي: « لا إكثار في القول إن هذا البلد بحاجة لأن تكون أبوابه مشرعة للعالم. فهو، لكي يعيش، بحاجة لأن يتنفس باتساع. نجرحه ان نحن بالغنا في اكراهه. وإذ نضطهد فيه الحرية، يفقد توازنه »[٣٨].

هل من جديد في هذا النص؟ ربما كان جديده شكله، ولغة فيه تحاول أن تقلد الزجاج في سرعة انعطابه أكثر منه في شفافيته. فلبنان هذا الذي يتكلم عليه شيحا ـ والافضل أن نقول: نظام لبنان الاقتصادي ـ يرتسم في هذا النص في صورة كائن شديد الحساسية، كأن به، في ضعفه، مرضاً يجعله عرضة لأقل اهتزاز، كأن توازنه قائم على ورق. لا ننكر على شيحا نجاحه في رسم هذه « الصورة الشعرية » التي تلائم، بامتياز، بنية هذا الاقتصاد البرجوازي اللبناني، والاحداث اللاحقة أتت، في تسارعها، تؤكد صحة هذا التشخيص. فمنذ أن انفجرت أزمة انترا ـ بعد مرحلة قصيرة من الازدهار النسبي لاقتصاد الخدمات ـ وهذا الاقتصاد في أزمة تتفاقم بازدياد وتنعكس بحدة في شتى حقول الصراع الطبقي، دون أن تتمكن البرجوازية من القبض عليها، أو من ضبط آثارها التي ستظهر بشكل عنيف في الحرب الاهلية. لكن في تلك اللغة اعلاء لهذا الضعف البنيوي في الاقتصاد اللبناني، وليس فيها، بالطبع، نقد له. من هنا يشعر القارىء بأنه ليس أمام جديد في هذا النص، فقد سبق له أن قرأ القول نفسه، حين كان شيحا يعرّف له لبنان بالقول: إنه الوجه للبحر كله، وإنه ساحة عامة وممر للاخرين، إلى غير ذلك من الصور التي تغيّب الشيء إذ تقوله. ويعلق بالفكر من هذه الصور السحرية كلها شيء واحد، إنما هو الاساسي، هو أن هذه البرجوازية الكولونيالية وأن الطغمة المالية فيها غير قادرة على صيانة الوطن وعلى حماية الارض، ما دامت تنطلق من مبدئها الطبقي في سياستها الاقتصادية: إن الوطن لا حدود له، كرأس المال، ولا حاجة به لحماية، فالحماية تقتله إن هي لم تجرحه، وإن الأرض هي للسلع وحدها، لا للبشر، وإن البشر هم سعاة السلع وجباة الارباح، كيفما أتت، ومن حيثما أتت، لا فرق في ذلك أن تكون بالدولار أو بالفرنك أو بالسترليني، وإن من لا يملك سلعة تأتي من عند الاخرين في

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٧.

www.alkottob.com

سفرها إلى بلاد الاخرين، لا حق له بالارض ولا بالبحر ولا بالملجأ؛ فالملجأ هذا لرأس المال ساحته العامة. ومن لا ملجأ له، فليهاجر. هكذا صار لبنان، يوم أن كانت تتكون فيه طغمة مالية، وهكذا هو لن يدوم.

٢ ـ الحرية بين الاقتصاد والسياسة

لكن، على أية حرية يتكلم شيحا؟ حتى لا نتأول فكره، أو نسقط عليه ما ليس فيه، ندعه يتكلم بنفسه؛ ففي سياق القول يتحدد المفهوم. يقول في المقال نفسه الذي بعنوان «مبادىء سياسة اقتصادية» (١٩٤٨) ما يلي: «إن بلداً كبلدنا، هذا الذي يقدم، بخاصة، خدمات، لا بد، بكل بداهة، من أن تحكمه الحرية، بأوسع مجالاتها. فآراء جيراننا تختلف أحياناً عن آرائنا، لأن وضعهم يختلف عن وضعنا. إنهم لا يقدمون خدمات، بل يستهدفون، قبل كل شيء، الانتاج الزراعي، والانتاج الصناعي. أما نحن، فلا بد لنا من أبواب ونوافذ، بينما هم ليسوا بحاجة إليها. والفن كله، بما يعنينا، هو ألا نرتطم بالحائط؛ فالحلول الأقل اعتباطاً والاقل تعقيداً، تلك التي بامكانها أن تجنبنا تدخل الجمركي وتدخل الدركي، هي الاحسن لنا دوماً»[٣٩].

الحرية، هذه التي يتكلم عليها شيحا، هي ـ كما نفهم من نصه ـ حرية بلد يقوم اقتصاده، بخاصة، على **الخدمات**. قياساً على هذا الاقتصاد، وقياساً على هذه الخدمات، تتحدد، اذن، هذه الحرية، وليس بشكل آخر، أو بحسب مفهوم فلسفي يضعه لها شيحا. فهي حرية هذا الاقتصاد وحرية هذه الخدمات(*). لكنها تتحدد أيضاً، في قوله أنها يجب أن **تحكم** لبنان، قياساً على الحكم، وبالتالي، في علاقتها **بالدولة**. بتعبير آخر: إذا كان للاقتصاد سياسته(**)، فالحرية هي سياسة اقتصاد

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(*) «كل السياسة الاقتصادية لهذا البلد، يجب أن تتجه نحو الحرية»، (افكار في الاقتصاد اللبناني، ص ١٤٢).

(**) «لا اقتصاد بلا سياسة، ولا جسد انسانياً بلا روح، سواء بسواء»، (المصدر نفسه ص ٢٥٢).

www.alkottob.com

الخدمات. نقول هذا لنؤكد أن الحرية، هنا، ليست الحرية الاقتصادية أو السياسية بقدر ما هي الحرية الطبقية؛ أي حرية هذه الطبقة البرجوازية الكولونيالية في أن يكون لها اقتصادها التبعي، وحرية الفئة المهيمنة (الطغمة المالية) من هذه الطبقة المسيطرة في أن تتكون في نهج اقتصادي يسمح لها بالتكوّن. ليس للحرية، في هذا النص، معنى الديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية، بل إن لها هذا المعنى من ضرورة هيمنة قطاع الخدمات في هذا الاقتصاد التبعي. يؤكد هذا المعنى تتمة النص في المقارنة بين النهج الاقتصادي للبرجوازية السورية، والنهج الملائم لتكوّن الطغمة المالية في لبنان. فالنهج الاول، برأي شيحا، يضع الاقتصاد في حالة حصار، لأنه يستهدف تدعيم الانتاج الزراعي والصناعي، فيتناقض، بالتالي، مع الحرية، إن لم نقل إنه نفي لها. أما النهج الثاني، فهو الذي يشرع الابواب والنوافذ حتى يدخل الهواء البحري إلى الرئتين من جهة الغرب. ويتبخر الاقتصاد شيئاً فشيئاً في هذه اللغة البحرية حتى يستحيل فناً (وجهاً آخر من «شعر الاقتصاد»، مهمته الاساسية ألا يرتطم اللبناني بالحائط.

ويتساءل القارىء عما يرمز إليه هذا «الحائط» في اللغة الشيحاوية، وعما يعنيه ذلك «الفن» في مجال الاقتصاد. نميل، من جهتنا، إلى القول بأن ذلك «الحائط» ليس الحماية الجمركية وحدها، وليس الدعامة في بناء الاقتصاد الوطني وحدها، بل هو أيضاً، وأكثر من ذلك، آلية الاقتصاد نفسها، من حيث خضوعها، في تحركها، لقوانين موضوعية تحكمها، هي قوانين الاقتصاد الرأسمالي، وقوانين التبعية البنيوية للامبريالية. ويفيدنا أن نتذكر، بهذا الصدد، نصا رأيناه سابقاً، يرفض فيه شيحا كل معرفة نظرية، ويرفض كامل الترسانة العلمية لمفاهيمها الاقتصادية في فهم لبنان، بسبب من فرادته المطلقة. نعود فنجد، في الحل الاقتصادي، مفهوم هذه الفرادة الذي يأخذ، في هذا الحقل، معنى الخروج على قوانين لا تصح - إن هي صحت - إلا على غير لبنان، بينما يصح على لبنان «قانون» فرادته. ولئن أردنا أن نسمي هذا «القانون» لقلنا إنه «قانون» التدبر - إن جاز التعبير - مع القوانين الموضوعية التي تضع الاقتصاد اللبناني، من حيث هو اقتصاد خدمات، في حصار خارجي. لكن هذا التدبر ليس بقانون، وليس من العلم بشيء، انه فن التدبر،

www.alkottob.com

يتسلل به اللبناني، ان هو اتقنه، من بين خطوط الاقتصاد، وعبر قوانينه، انه فن «الشطارة» اللبنانية، بمعنى الاحتيال على القوانين الموضوعية، لا على القوانين الحقوقية وحدها. هذه «الشطارة» هي، بالتحديد، الحرية الشيحاوية التي تكاد تلامس العنصرية في علاقتها بجيران لبنان، ان لم نقل بالعرب، بشكل عام. لكنها ما تزال، عند شيحا، تشبه الليبرالية البرجوازية الكلاسيكية، دون أن تماثل بها. وسيأتي، لاحقاً، وقت تكتشف فيه حرية ايديولوجية البرجوازية اللبنانية نفسها في العنصرية، أو في نوع منها له شكل الطائفية ومضمون الفاشية، حين يرتطم اقتصاد الطغمة المالية بحيطان بنيته الداخلية، بفعل احتدام الصراع الطبقي، برغم تشرّعه أبواباً ونوافذ للبحر، أو قل بسبب هذا التشرع نفسه. لكن في الحاق تهمة العنصرية بالفكر الشيحاوي تعسفاً نتردد في الاقدام عليه، فالرجل توقف بفكره عند حدود ليبرالية لم يتعدها إلى ما يحمله هذا الفكر البرجوازي نفسه من نويات عنصرية وفاشية لن يتكامل نموها بحركة الفكر وحده، بل بحركة الصراع الطبقي في انتقالها من مرحلة ما قبل الحرب الاهلية إلى مرحلة الحرب الاهلية، في إطار احتدام أزمة الاقتصاد البرجوازي اللبناني.

قلنا إن الحرية عند شيحا تتحدد في علاقتها بالاقتصاد من جهة، وفي علاقتها بالدولة من جهة أخرى، وهي في الحالتين حرية البرجوازية الكولونيالية في مرحلة تكوّن الطغمة المالية فيها، من حيث هي الفئة المهيمنة. في هذه العلاقة المزدوجة، تنطرح مشكلة الاقتصاد، من حيث هي مشكلة حريته أو توجيهه، من جهة، وتنطرح، بالتالي، من جهة أخرى، مشكلة دور الدولة في توجيه هذا الاقتصاد، أو في تركه حراً. في هذا المجال يقول شيحا في مقال بعنوان «بصدد اقتصاد موجه» (١٩٥١) ما يلي: «حين ندافع عن الحريات في لبنان، نعرف عما نتكلم... ولدرء الالتباس، نتكلم على حريات «شرعية». فما نبحث عنه هو النظام (Ordre) والازدهار، في المنطق والعدل. كل أفعال الانسان المنتجة تستدعي تكويناً وتوجيهات. لكننا لا ندير سجناً كما ندير مدرسة فنون جميلة. بين نوع من الادارة وآخر يقوم الفارق كله بين الوحش والانسان»[٤٠].

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

www.alkottob.com

في البدء، تستوقفنا لغة النص قبل أن يستوقفنا مضمونه الدلالي. ويتساءل القارىء: ما هي هذه الحريات التي يتكلم عليها شيحا فيصفها بالشرعية، ويضع هذه الصفة بين مزدوجين، ليسقطها في نهاية المقال كأن في اسقاطها هذا دليلاً على اكتمال الشرعية؟ ما نظنه يتكلم على حريات سياسية، أو على حقوق الانسان، مثلاً، وعلى طابعها الشرعي. إنه يتكلم على شيء آخر: على حرية الاقتصاد في علاقته بالدولة، وبسياسة الدولة في توجيهها هذا الاقتصاد. هذه هي المشكلة المطروحة في النص. فالحريات هذه تستمد شرعيتها، برأي شيحا، من منطق هذا الاقتصاد، من حيث هو اقتصاد خدمات وتجارة. هذا المنطق ليس منطقاً خاصاً باقتصاد محدد تاريخياً في الزمان والمكان، إنه المنطق، بعامة، لأنه، في هذه الايديولوجية البرجوازية، منطق طبيعي. هذا يعني أن لا فرق بين الطابع الشرعي والطابع الطبيعي لهذه الحريات، فهذا الطابع واحد: إنه طابع الاقتصاد نفسه في بداهة طبيعته. لكن، لو كان الامر كذلك، وكان الاقتصاد يسير في مجرى حريته الطبيعية الشرعية، لماذا هذه الضرورة في التكلم على النظام (Ordre)؟ يطرح هذا السؤال مشكلة الدولة ودورها في علاقتها بالاقتصاد وحريته. فدور الدولة يكمن في الحفاظ على نظام هذا الاقتصاد. لكن نظام هذا الاقتصاد هو حريته. فكيف يمكن للدولة أن تقوم بهذا الدور الذي هو دورها؟ يقول شيحا: «ان يكون من واجب الدولة منع البطالة وإيجاد العمل، فهذا هو البداهة نفسها. لكن هذا الشيء، وادارة الاقتصاد ادارة نظامية (systématique) تفترض مجموعة صارمة من الانضباطات والقيود، شيء آخر... فالاقتصاد الموجه يمكن تصوره، في أيامنا، حيث يكون الانتاج غزيراً جداً، وغالباً مسلسلاً. أما حيث التنوع هو القاعدة، و «الشطارة» هي جزء أساسي من رأس المال (وهذا هو حال لبنان)، فإن واجب الدولة، بالعكس، يكمن في تشجيع روح المبادرة بكل الوسائل. إنها طريقة في «الادارة»، أكثر إنسانية وأكثر مرونة، وانها، للبنانيين، مسألة حياة أو موت»[41]. دور الدولة، برأي شيحا، وبحسب هذا النهج الاقتصادي الذي يمثل، هو الا يكون للدولة ـ في الظاهر ـ دور في مجال الاقتصاد. ليس، كما قد يتوهم البعض، وكما توحي به الايديولوجية البرجوازية الليبرالية،

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

www.alkottob.com

بمعنى أن تقف الدولة من هذا الاقتصاد (اقتصاد الخدمات والتجارة) **موقفاً محايداً**، كأن أمره لا يعنيها، بل بالعكس، بمعنى أن تكون الدولة، لا سيما في جهاز تشريعاتها، في خدمة هذا الاقتصاد بالذات، وفي خدمة حريته، أي فوضاه في تبعيته. دور الدولة هو ألا يكون للدولة دور في توجيهه، أو في ضرب الحماية على الانتاج الصناعي فيه، أو فرض نهج آخر عليه لا يتفق، بل يتناقض مع النهج الذي يدعو شيحا إلى السير فيه. المشكلة الفعلية اذن ليست في أن يكون أو لا يكون للدولة دور في مجال الاقتصاد، بل إنـها في أن تقوم بدور صدامي تجابه فيه نهج تغليب الزراعة والصناعة على التجارة والخدمات. دورها الطبقي الفعلي يكمن في ضرورة أن تكون، اذن، **بالكامل، دولة الطغمة المالية**. هنا تكمن المشكلة. باسم الحرية والبداهة، باسم الحياة ضد الموت، باسم التنوع و «الشطارة»، وباسم الانسانية ضد الوحشية، يطلب شيحا من الدولة أن يكون لها هذا الدور المساعد على تكوين الطغمة المالية كفئة مهيمنة من البرجوازية؛ كأن هذه الفئة لا تقدر، بذاتها، من دون هذه المساعدة السياسية، على التكون وعلى احتلال موقع الهيمنة الطبقية في الدولة وفي الاقتصاد، وفي الايديولوجية أيضاً. هكذا ينتظم البناء الايديولوجي البرجوازي بنظام تلك الاسماء كلها التي تعود إلى أساس واحد هو طبيعة الاشياء في لبنان الجوهر. «فبلدنا هو بلد التفتت والتنوع. إنه، تعريفياً (*)، بلد الحريات... وليس من الممكن أن ندعي القدرة على ادارة ما نجهله، وما هو في طبيعته غير قابل للقبض عليه»[٤٢].

هنا تأخذ الحرية، في هذا النص، معنى آخر أعم وأخطر من معنى حرية الاقتصاد. إن لها، في هذا النص، معنى التنوع والتفتت، لا في الاقتصاد وحده، بل في شتى مجالات الحياة الاجتماعية. وبدلاً من أن يكون هذا التنوع والتفتت نتيجة تاريخية مادية محددة لهذا الاقتصاد التبعي الذي لا مصلحة له في أن ينبني على نموذج الاقتصاد الوطني المستقل، لأن لا مصلحة طبقية للطغمة المالية في ذلك، يتحول هذا

(*) أي بتعريفه وفي تعريفه.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

www.alkottob.com

التنوع والتفتت، بفعل هذه الايديولوجية البرجوازية، إلى عنصرين أساسيين ملازمين بالضرورة لطبيعة لبنان في جوهره. لكن هذا القول يكشف عن مدى العجز الطبقي للبرجوازية اللبنانية عن القيام بما قامت به البرجوازية الاوروبية، مثلاً، في عهدها الثوري، من توحيد للمجتمع بقيادتها الطبقية، لا في المجال الاقتصادي وحده، بل في شتى مجالات النشاط الاجتماعي، وبفعل حركة الصراعات الطبقية نفسها. هذا العجز الطبقي هو الذي تحمله البرجوازية اللبنانية إلى المطلق، بآلية اعلاء ايديولوجي، يستحيل فيها طبيعة جوهرية. وبرغم فعل السحر التغييبي في هذه الايديولوجية، نفهم من النص نفسه أن التفتت والتنوع في المجتمع اللبناني، أي أن هذا الضعف البنيوي في التماسك الداخلي للبنية الاجتماعية اللبنانية ملازم بالضرورة لهذا النمط من الاقتصاد، سواء أكان هذا الاقتصاد، بحسب الايديولوجية البرجوازية، أثراً من طبيعة لبنان في جوهره، أم، بحسب فهمه العلمي، نتاجاً تاريخياً محدداً لعلاقة ارتباطه التبعي البنيوي بالامبريالية. فشيحا لا ينكر، في نصه نفسه، ضرورة الاقتصاد الموجه في بلد صناعي، كأي بلد أوروبي غربي، بل إنه يربط امكان توجيه الاقتصاد بوجود انتاج صناعي كبير، وينفي عنه التنوع والتفتت، فيقر ضمناً، من غير أن يعترف بذلك أو يصرح به، بأن التماسك الداخلي للبنية الاجتماعية يجد أساسه المادي في نمط معين من الاقتصاد يغلب فيه الانتاج الصناعي على التجارة والخدمات. لذا، يمكننا أن نستخلص، بشكل منطقي، أن ضعف التماسك الداخلي في البنية الاجتماعية اللبنانية، هذا الذي يظهر، مثلاً، في شكل سيتحدد لاحقاً بالقول بأن لبنان مجموعة متباينة من الطوائف المتجاورة أو المتشاركة أو المتحدة. نقول إذن إن ذلك الضعف ليس طبيعة في لبنان، بل هو نتاج تاريخي محدد لنمط معين من تطوره الاقتصادي في ظل التبعية البنيوية للامبريالية، وفي ظل سيطرة البرجوازية الكولونيالية وهيمنة الطغمة المالية فيها. إن هذه الطبقة المسيطرة هي التي تتحمل المسؤولية التاريخية الاولى، لا في الابقاء على البنية الاجتماعية اللبنانية في ضعف تماسكها الداخلي وحسب، بل في دفعها أيضاً إلى التفكك والتمزق، حين أخذت حركة الصراع الطبقي فيها تدفعها، موضوعياً، في السبعينات، إلى التماسك والتوحد ضد سيطرة هذه الطبقة البرجوازية الكولونيالية وضد نظامها السياسي الذي يمثل الإطار المؤسسي لاعادة انتاج التنوع والتفتت. ليس من باب الصدفة، إذن، بل من

www.alkottob.com

باب الضرورة الطبقية أن يكون للحرية في نظام اقتصاد الطغمة المالية معنى التفتت؛ فهيمنة هذه الفئة المهيمنة من البرجوازية تتجدد بتجدد هذا التفتت وتقوم به؛ فزواله مولّد لزوالها، والعكس بالعكس. لذا كانت حركة توحيد المجتمع اللبناني بالضرورة حركة صراع طبقي ضد نظام هذه البرجوازية الكولونيالية، وكان نظامها السياسي هذا الذي هو نظام سيطرتها الطبقية، نظاماً طائفياً. فباسم الحرية، أو الحريات، تحاول هذه البرجوازية الحفاظ على هذا النظام المفتّت للبنية الاجتماعية اللبنانية، والموحّد لها في الوقت نفسه، نعني للبرجوازية، طبقياً. وباسم الطغمة المالية يرفع شيحا صوته فيقول: «هذا الشعب اللبناني الذي هو تقريباً وحيد نوعه، نحو الحريات يجب توجيهه، نحو الحريات الشرعية، هذه الحريات التي في النظام هي الاساسي من تراث سياسي واقتصادي واجتماعي، حق انساني»[٤٣]. لئن كانت شرعية الحريات تعني طبيعتها، كما سبق الشرح، ولئن كانت في النظام منطق النظام، أي طبيعته، فإن الاساسي في التراث الاقتصادي هو تلك العقيدة اللبنانية التي لها من العمر ألوف السنين، والتي تتعرف بالجوهر من حيث هي أبدية غلبة الخدمات (أي هذا النزوع الطبقي عند الطغمة المالية إلى تأبيد نمط اقتصادها، بتأبيد، تبعيته، وتأبيد هيمنتها الطبقية). أما الاساسي في التراث السياسي الاجتماعي، فهو، في هذه الايديولوجية البرجوازية العاجزة، هذا التفتت الذي تحدثه في البنية الاجتماعية اللبنانية سيطرة البرجوازية الكولونيالية، بحيث تنتظم هذه السيطرة الطبقية على الطبقات الكادحة في نظام يطمح إلى تأبيد هذه الطبقات في «طوائف» لا تتوحد ولا تتماسك طبقياً، لأن توحدها وتماسكها الطبقيين هما نذير احتضار السيطرة البرجوازية.

كان لا بد للطغمة المالية الناهضة في صفوف البرجوازية الكولونيالية من أن تخوض صراعاً طبقياً في شتى المجالات (الاقتصادية والسياسية والايديولوجية)، لا لفرض نهجها الاقتصادي وحسب، بل لفرض شكل النظام السياسي الملائم لهيمنتها الطبقية أيضاً، ولفرض نظام التبرير الايديولوجي الأكثر فاعلية في فرض هذا

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

www.alkottob.com

الشكل من النظام وذلك النهج. فالصراع في هذه المرحلة الحاسمة كان يتلخص في هذا السؤال: هل نسير في خط الاقتصاد الموجه أم لا؟ هل نسير في خط تدعيم التجارة والخدمات؟ ولئن كان هذا السؤال في أساسه اقتصادياً، فإن الإجابة عنه، في الممارسة، لا تنحصر آثاره في الاقتصاد وحده، بل تتعداه إلى السياسة، أي إلى شكل الدولة نفسها، وتلزم أيضاً مستقبل التطور الشامل للبنية الاجتماعية اللبنانية. لئن كان الصراع يتمحور حول معرفة أي نهج اقتصادي ستكون له الهيمنة في صفوف البرجوازية الكولونيالية المسيطرة، فإن هذا يعني أن الصراع كان يتمحور حول معرفة أي فئة من هذه البرجوازية ستكون لها فيها الهيمنة الطبقية. ولم تكن آثار هذا الصراع منحصرة في حدود البنية الاجتماعية اللبنانية، بل كانت تتخطى هذه الحدود لترسم حدود العلاقة ونوعها بين لبنان، في حركة تطوره التاريخي، وبين الامبريالية ـ وهذا أمر طبيعي ـ، ولترسم حدود العلاقة ونوعها بين لبنان والبلدان العربية، أو بشكل أدق، بين لبنان وحركة التحرر الوطني للشعوب العربية. وهذا هو الأخطر. بامكاننا القول إن موقع لبنان من هذه الحركة كان يتحدد، بالضبط، في تلك المرحلة الانتقالية الحاسمة (نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينات) بحسب الشكل الذي سينحسم فيه ذلك الصراع، إما لمصلحة نهج الاقتصاد الوطني المستقل، وإما لمصلحة نهج اقتصاد الخدمات؛ أي لمصلحة نهج الطغمة المالية. ولقد انحسم، كما نعلم، لمصلحة هذا النهج الأخير، فانطرحت معه، بالتالي، المشكلات كلها تقريباً التي ستنفجر من جديد في حرب أهلية بعد أقل من ربع قرن: عروبة لبنان أو «انعزاليته»، وحدته أو تقسيمه، ديمقراطيته أو فاشيته، وطنيته أو صهينته، علمانيته أو طائفيته، بل وجوده أو انتحاره. لا نبالغ كثيرا في هذا القول، ولا نحمل الأشياء أكثر من طاقتها، بل نرى خط التاريخ يتكامل منذ أن تكاملت بنية منطقه، في ظل هيمنة الطغمة المالية، فراح يولّد في حركة الصراعات الطبقية التي تعتمل فيه آثار هي التي تتولد عن منطقه الداخلي هذا، فكان لزاماً علينا أن نرى حركة انبناء هذه البنية من منطقه حتى نتمكن من فهم آثارها المتفجرة ومن تتبع حركة آليتها الموضوعية. هنا تكتسب كتابات شيحا أهمية هي نفسها التي تكتسبها الشهادة التاريخية في مثل هذه الظروف. فالرجل لم يكن مفكراً بالمعنى النظامي، ولن نجد عنده هذا البناء الصارم المتماسك الذي له كرامة البناء الفلسفي، أو نبل النظام المفهومي. ولم يكن اقتصادياً بالمعنى العلمي أو

www.alkottob.com

التقني، وهو الذي، بوضوح الوعي الطبقي، أدار الظهر لترسانة النظرية الاقتصادية. كان، من موقعه الايديولوجي، يدافع بحدة عن مصالح طبقية محددة، في كتابات صحافية يومية يرصد فيها أحداث السياسة، من موقع السلطة، فيتتبعها حدثاً حدثاً بهدف التأثير فيها وإلزامها نهجاً معيناً يراه ضرورياً للدفاع عن تلك المصالح الطبقية. كان الايديولوجي، بالمعنى الحرفي، يقدم الآراء ـ بالمعنى الافلاطوني الدقيق لكلمة الرأي ـ، لا يهمه المعرفة فيها بقدر ما يهمه أن تتجسد في لحم الواقع وعظمه، لتصير فعلية. يطرحها من عل، بلهجة كردينالية (أوليس الايديولوجي كردينال البرجوازية؟) على شكل بداهات تنطق بها الطبيعة بلسانه، فهو حامل سر طبقته، ولا حاجة فيها للبرهان ما دامت البداهة نفسها. وكل لغة ايديولوجية تطمح إلى أن تنطق بنبرة دينية. بهذا المعنى وحده يمكن القول: إن لغة الايديولوجية هي بالضرورة لغة دينية. لكن هذا لا يعني أن هذه الايديولوجية التي تحاول في لغتها اللغة الدينية، هي نفسها ايديولوجية دينية، لذا وجب التنبيه.

٣ ـ حرب ضد التصنيع

قلنا أن شيحا كان عليه، انتصاراً لنهجه الاقتصادي، أن يدمر، ايديولوجياً. النهج الآخر الذي يدعو إلى بناء صناعة وطنية، في دعوته إلى بناء اقتصاد وطني مستقل. فما هي حججه؟ وما هي آلية ممارسته الايديولوجية الطبقية في هذا المجال؟

يقول شيحا: «ليس من شخص يحبذ الصناعة مثلنا، لكننا نحبذ صناعة تحمل في مصيرها الازدهار والحياة، لا التضييق والحرمان والموت. لسنا مع رئات اصطناعية خارج المستشفيات حتى في هذه الحالة، ليس من أحد يقبل بأن يحرم مدينة بأسرها من الاوكسجين لكي يستعيد، في حالة خاصة، جسمٌ مختنق أنفاسَه. إن ما نؤكده هكذا: هو مبدأ، قاعدة حياة هي، للبنان، على الصعيد السياسي نفسه، مسألة حياة أو موت... عندنا، في الزمن العادي، يجب ألا نبحث في عوائق التجارة عن حلول لصعوبات الصناعة... فالصناعة أياً كانت، ليست بالضرورة أمراً حسنا. إذ ما نفعها إن كان عليها أن تكون في وجود يحتضر؟ وماذا نفعل بها إن كان مصيرها الانسحاق بعد سنة أو سنتين، بفعل الآلات وسعر الكلفة الاجنبية؟ وباختصار: في

www.alkottob.com

زمن التضامن العالمي لا نعود إلى أيام كان يجب علينا فيها أن نعيش بوسائلنا الخاصة، مهما كلف الأمر. ففي السياسة العامة لبلد ما، سواء في الامور المادية أم الامور الفكرية، نحرص على أن تزدهر التربة التي نحن فيها متفوقون على الاخرين، أو التي نحن فيها، على الاقل، مساوون لهم. ولا نترك خير حظوظنا؛ أحسن أوراقنا؛ اختصاصنا لنستصلح التربة الأكثر وعورة.

«ثمة صناعات بامكانها أن تعيش في لبنان، لكنها نادرة. إنها، بشكل عام، الصناعات الصغرى، حيث، في مناخ شبه عائلي، يمكن الاقتصاد في كل شيء. والحرفية اللبنانية، بالمعنى الأوسع، لها، بفضل العمل الموصوف، حظوظ أوفر منها. أما في التجارة، فنحن نعد من بين الاسياد في هذا الفن، ومن بين البلدان الاقوى. هذا الموقع الواضح في بداهته وبساطته، هل يجوز للبناني واع أن يناقشه أو يتجاهله؟»(٤٤).

موقف شيحا من الصناعة، كما يظهر في هذا النص، وفي نصوص كثيرة أخرى، موقف واضح لا لبس فيه: إنه موقف عداء صريح منها ومن أي حركة تصنيعية. لكن أهم ما في هذا الموقف هو الحجج التي يستند إليها، والاسباب التي يقدمها كتبرير له. الحجج والأسباب هذه تدور حول ثلاث فِكَر أساسية: الأولى هي أن بين التجارة والصناعة تناقضاً أو تنافساً لا بد من أن تكون الغلبة فيه للتجارة على الصناعة، إذ لا تكامل ممكناً بينهما؛ الثانية هي أن الصناعة غير قابلة للحياة، في ما يسميه شيحا «زمن التضامن العالمي»، أي في ظل التقسيم الامبريالي للعمل على الصعيد العالمي؛ الثالثة هي أن الصناعة الوحيدة الممكنة والمفيدة والتي لا تمثل أي ضرر بالتجارة هي «الصناعة» الحرفية. فلنتناول الآن بالتفصيل كلا من هذه الفِكَر المحورية الثلاث:

أ ـ **التناقض بين التجارة والصناعة**: أول ما يلفت النظر في هذا المجال هو الشكل المأسوي الذي يطرح فيه شيحا قضية العلاقة بين التجارة والصناعة. فالعلاقة

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

www.alkottob.com

هذه هي عنده علاقة تناقض مطلق بين الاثنتين، بحيث أن وجود الواحدة منها وتطورها يتصادم بالضرورة بوجود الأخرى وتطورها. إنها علاقة تنـاف متبـادل، كالعلاقة نفسها بين الحياة والموت. ربما كان هذا الشكل المأسوي نتيجة لكون العلاقة بين التجارة والصناعة علاقة غير متكافئة، بمعنى ان الاقتصاد اللبناني كان قد انبنى اقتصاد تجارة وخدمات منذ بدء التغلغل الامبريالي طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتدعمت أركانه هذه وارتسمت بوضوح اتجاهات الرئيسية خلال عهد الانتداب. فلما أتت الحرب العالمية الثانية، كان على لبنان، على حد قول شيحا، في تلك الأيام «العصيبة»، (وهي عصيبة لأنها كذلك للتجـارة) «ان يعيش بوسائله الخاصة مهما كلف الأمر»، فعرفت الصناعات البدائية، التي كانت موجودة فيه، تطوراً مكثفاً، من غير أن يقود هذا التطور بالضرورة إلى توسيع قاعدتها المادية. أما في عهد الاستقلال، وبعد الحرب، فقد عادت الأبواب مشرعة أمام التجارة والخدمات، كما كانت من قبل، وصار كل اتجاه لدعم الصناعة أو تطويرها يصطدم باتجاه توسيع التجارة، من حيث هي، في أساسها الاقتصادي، تجارة استيراد وتصدير، وتوسيع خدمات. معنى هذا أن اتجاه التصنيع كان عليه، في البدء، أن يحد، بالضرورة، من اتجاه حرية تلك التجارة والخدمات، لأن الصناعة كانت، بالضبط، بدائية وناشئة. فالخوف، كل الخوف، عند شيحا، لا سيما في هذه المرحلة بالذات التي ميزناها بأنها مرحلة انتقالية، غير نابع من نشوء صناعات معينة بقدر ما هو خوف من منطق النهج التصنيعي، وآثاره على النهج الغالب في الاقتصاد اللبناني. إنه، بالتحديد، خوف طبقي من أن يقود نهج التصنيع إلى تغيير بنية الاقتصاد اللبناني نفسها وقاعدته المادية. هذا الخوف واضح في أكثر من نص شيحاوي. ففي النص السابق، مثلاً، يتكلم شيحا على «التضييق والحرمان والموت»، وهو، بالطبع، تضييق على التجارة والخدمات، وحرمان لها من حقها في التوسع الحر من دون أي قيد، وموت لها ناتج من وجود الصناعة، عدوتها الاولى. ويتكلم على الاوكسجين الذي ستحرم منه «المدينة» التجارية، المفتوحة، لحساب جسم الصناعة المختنق. ويعود فيكرر الفكرة نفسها في نصوص أخرى تصب كلها في اتجاه واحد: للتجارة وحدها الحق المطلق في أن تبقى الابواب مشرعة، وللصناعة، إن هي أرادت أن تنوجد، أن تدبر أمرها في مهب هذه الريح، من غير أن ترفع الصوت لتطالـب بحق

www.alkottob.com

ليس لها في أن تخنق التجارة، لتعيش هي منغلقة على نفسها. يقول شيحا، مثلاً: «يجب ألا تنغلق الطريق الجوية الكبرى فوق رؤوسنا، ولا الطريق البحرية التي تتسع باستمرار، لمجرد أن نصنع عندنا بعض المنتوجات التي نجدها في أسواق الكون بنصف السعر»[٤٥]. ونجد الفكرة نفسها في هذا النص أيضا: «كل ما يمكن أن نعمله من أجل أن تحيا صناعات قابلة للحياة، يجب أن نعمله. لكن يجب ألا نقفل الابواب أن نحن أردنا ألا نسير إلى ملاقاة الشقاء»[٤٦]. فلتتدبر الصناعة أمرها كيفما شاءت في عالم اقتصاد التجارة والخدمات. ويعلم شيحا، كما سنرى فيما بعد، أن الصناعة عاجزة عن تدبير أمرها في مثل هذا العالم، إلا إذا خضعت لشروط محددة سنبينّها في حينه. لكن أهم ما في الأمر هو أن يبقى النظام قائماً على قاعدته، يتطور في إطار بنيته، بلا تغيير. «فصناعاتنا القابلة للحياة يجب مساعدتها، لكن دون اللعب بالجمارك... بل نذهب في القول، بلا تردد، حتى التوجيه باعطائها مكافأة للتصدير، إذا اقتضت الحاجة. لكن يجب ألا نمسّ قواعد النظام، وإلا فهذا هو الجنون الذي نرتكب»[٤٧]. هنا بيت القصيد: ان يبقى النظام قائماً على قواعده، دون تغيير. والقاعدة الاساسية التي يقوم عليها النظام هي، بالتحديد، علاقة التبعية البنيوية التي تربطه بالامبريالية، بحيث يظل تطوره محكوماً بها، فيتكامل مع الاقتصاد الامبريالي، بالشكل الذي يحدده له هذا الاقتصاد نفسه. على هذه القاعدة المادية تقوم السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية، وينفتح، في تطورها، أفق تكون الطغمة المالية فيها. في مرحلة التكون الطبقي لهذه الفئة المهيمنة، كا ن لا بد، بالتالي، من أن يظل هذا الافق منفتحاً، لأن كل انسداد له لا يعرقل، نظرياً، عملية هذا التكون وحسب، بل يضر بأساس السيطرة الطبقية البرجوازية هذه، بسبب التلازم الضروري بين هذه السيطرة الطبقية وهيمنة الطغمة المالية. واقتصاد التجارة والخدمات هو الذي يؤمن انفتاح هذا الافق. من هنا أتت الضرورة في فتح المعركة الايديولوجية ضد نهج التصنيع.

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

www.alkottob.com

لكن شيحا كان يعلم، تمام العلم، أن واقع الصناعة ما كان، في تلك المرحلة، ليشكل أي خطر فعلي على توسيع التجارة والخدمات. وكان يعلم أيضاً، من الموقع الطبقي نفسه الذي كان يحتله، أن بالامكان تصور العلاقة بين تطور التجارة وتطور الصناعة بشكل آخر لا يقيم التناقض الذي يقيمه بينهما، بل يقيم، بالعكس، **نوعاً من التكامل**، في ظل التبعية الاقتصادية نفسها للامبريالية، بحيث يسير تطور الاثنتين معا، برعاية الطغمة المالية نفسها، وفي ظل هيمنتها الطبقية. تأييداً لهذا القول، نورد هذا النص: «بالنسبة للصناعات الموجودة، على الدولة واجب بديهي هو أن تدعمها، بقدر ما تستحق ذلك. يجب مساعدتها باعانة مالية، إذا اقتضت الحاجة، حتى يتمكن انتاجها، في ظل حماية جمركية عادية، من أن يكون مساوياً، في الجودة وفي سعر الكلفة، لمنتوجات اجنبية مشابهة. أما إذا كان ذلك غير قابل للتحقيق، فالدعم حينئذ يمكن أن يكون بلا نفع.

«أما بالنسبة للمستقبل، فسياسة لبنان الطبيعية هي ألا يسمح لصناعة بأن تنشأ إلا إذا كانت حظوظها في الحياة كافية، دون هدم لحرية الاخرين. فلا بد من مراقبة مسبقة للمشاريع الصناعية، وربما يجب اخضاعها لرخصة» (٤٨).

في الظاهر، لا يضيف هذا النص جديداً على النصوص السابقة، بقدر ما يؤكد موقفاً واضحاً وصريحاً في عدائه للصناعة. لكن قراءة متأنية له قد تكشف لنا شيئاً آخر يختلف اختلافاً طفيفاً ـ لكنه مهم ـ عما تؤكده النصوص السابقة. هذا الاختلاف لا يظهر في الموقف من الصناعة القائمة في الحاضر، بل في الموقف من المستقبل ومن العلاقة الممكنة بين تطور الصناعة المقبل وبين التجارة. بالنسبة للحاضر، يرتبط دعم الصناعات القائمة من قبل الدولة، عند شيحا، بشروط منها: ألا تنافس القطاعات الأخرى، لا سيما التجارة، وألا يكون بالتالي، دعمها بحماية جمركية ترتد ضد مصلحة التجارة والتجار. ومن تلك الشروط أيضاً أن تكون الصناعات قابلة للحياة، بمعنى أن تكون قادرة على منافسة المنتوجات الصناعية الاجنبية. فإن لم تكن كذلك، فلا فائدة ترجى من دعمها، ولن تكون كذلك،

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

www.alkottob.com

وهذا ما يعلمه شيحا تمام العلم. فلا بأس اذن من تركها تحتضر احتضاراً بطيئاً مستقلاً.

أما بالنسبة للمستقبل، فإن دور الدولة يجب أن يتجه، في رأى شيحا، نحو ضرب كل طموح إلى انشاء صناعات جديدة، إلا إذا كان وجود هذه الصناعات متفقاً مع هيمنة قطاع الخدمات وهيمنة التجارة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: كيف يكون هذا الاتفاق ممكناً؟ وكيف السبيل إلى إزالة التناقض بين قطاع الصناعة وقطاع الخدمات؟ قد لا نجد عن هذا السؤال جواباً صريحاً في النص السابق، لكننا قد نجد فيه جواباً ضمنياً، لا سيما في جملته الأخيرة. فشيحا يطلب من الدولة أن تراقب في المستقبل المشاريع الصناعية مراقبة مسبقة، بحيث لا تسمح إلا للمشاريع التي لا تتضارب مع ما يسميه «حرية الآخرين». منطق هذا القول يدل على أن نوعاً معيناً من الصناعة تتوفر فيه هذه الشروط: إنه الصناعة التي تتوجه بشكل أساسي **نحو التصدير**، أكثر منها نحو السوق الداخلية، والتي تتكامل مع الرأسمال الاجنبي الامبريالي، في خضوعها له بأشكال مختلفة، بالشكل نفسه الذي تتكامل فيه مع التجارة والرأسمال التجاري. وما يؤكد هذا القول هو الميل الراهن لتطور الصناعة اللبنانية كصناعة تصديرية، لا تناقض تناحرياً بينها وبين التجارة. معنى هذا أن علاقة التكامل ممكنة بين قطاع الخدمات، من حيث هو قطاع مهيمن في الاقتصاد اللبناني، وبين قطاع الصناعة، وإن تطور الاثنين ممكن دونما تناقض بينهما. أما كيف يكون هذا ممكناً، فبتطور الاثنين بحسب منطق التبعية للرأسمال الامبريالي، وتالياً، بحسب منطق الضرورة في استسلام الاثنين لهيمنة الطغمة المالية. وبتعبير آخر، إن الهيمنة الطبقية لهذه الطغمة المالية على مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني هي الشرط الاقتصادي والسياسي لتأمين التكامل بين تطور هذه القطاعات بحيث يخف تناقضها - إن لم نقل ينتفي - مع التجارة، إن كانت الصناعة، في ميل تطورها العام، تصديرية، وتتأكد تبعية بنية الاقتصاد اللبناني للامبريالية، عبر هيمنة الطغمة المالية نفسها. فما يهدف إليه شيحا من موقفه الطبقي، هو، بالتحديد، تأكيد هذه الهيمنة الطبقية وتأمين ديمومتها، وتأكيد تلك التبعية البنيوية للامبريالية وتأمين ديمومتها. وهذا لا يتنافى مع تطور الصناعة كصناعة تصديرية. أما تطور الصناعة

www.alkottob.com

بهدف الانعتاق من علاقة التبعية، وبهدف إجراء تغيير بنيوي في بنية رأس المال وتوجهه، فهذا ما يرفضه شيحا بالطبع، وهذا ما يتنافى بشكل مطلق مع طبيعة الهيمنة الطبقية للطغمة المالية.

ويبقى السؤال مطروحاً: إذا كان التكامل ممكناً بين قطاعي الصناعة والخدمات في ظل هيمنة الطغمة المالية، لماذا يلح شيحا ذلك الالحاح القوي على ضرورة سد الطريق على تطور الصناعة، دون أن يكلف نفسه عناء استكشاف امكانيات هذا التطور في ظل هيمنة الطغمة المالية نفسها؟ في رأينا ان الجواب عن هذا السؤال له علاقة بطبيعة تلك المرحلة الانتقالية التاريخية التي أشرنا إليها سابقاً، من حيث هي مرحلة التكون الطبقي لهذه الفئة المهيمنة من البرجوازية. ففي هذه المرحلة، لا بد من تأمين كامل الشروط الضرورية لنجاح هذه العملية من التكون الطبقي، ولا بد، بالتالي، من أن تكون هيمنة قطاع الخدمات فيها هيمنة مطلقة، بحيث تتأكد نهائياً القاعدة الاقتصادية المادية لهيمنة الطغمة المالية. فامكانية تطور الصناعة في إطار تتكامل فيه مع قطاع الخدمات، مسألة تخص المستقبل، أو المرحلة اللاحقة. أما المسألة الاساسية التي تنطرح في الحاضر، فهي مسألة سياسية قبل أن تكون مسألة اقتصادية. وهذا ما يشير إليه شيحا بصراحة ووضوح في نصه السابق، في قوله، مثلاً، إن ما يؤكده من ضرورة سد الافق في وجه تطور الصناعة، وتشريعه كاملاً في وجه قطاع الخدمات، إنما هو «للبنان، على الصعيد السياسي نفسه، مسألة حياة أو موت». فالملفت للنظر في هذا النص هو أن شيحا، في حديثه عن قضية اقتصادية بحت، يرى ضرورة الاشارة إلى أن هذه القضية هي قضية حياة أو موت ـ بالنسبة للبنان البرجوازية، وبالاخص، بالنسبة للطغمة المالية ـ، لا على الصعيد الاقتصادي وحده، بل على الصعيد السياسي نفسه. فالنهج الاقتصادي الذي يدعو شيحا البرجوازية ودولتها إلى السير فيه هو، اذن، النهج الذي يؤمن للطغمة المالية هيمنتها الطبقية السياسية؛ أي أنه هو الذي يؤمن لها احتلالها موقع الهيمنة الطبقية في السلطة. من هذا الموقع، اذن، يخوض شيحا معركته الايديولوجية: من موقع وعيه الطبقي الباكر ضرورة أن تكون السلطة السياسية سلطة هذه الفئة المهيمنة من البرجوازية التي هي في مرحلة تكونها الطبقي.

www.alkottob.com

ب ـ **استحالة الصناعة في ظل التقسيم الامبريالي للعمل**: يحكم هذه الفكرة منطق بسيط يمكن إيجازه على الوجه التالي: ما دام لبنان قادراً ـ وهو البلد التجاري بامتياز ـ على أن يستورد كامل حاجاته من المنتوجات الصناعية من بلدان متطورة صناعياً، كالولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، لا يستطيع في صناعته المبتدئة المتعثرة أن يضاهي منتوجاتها الصناعية، لا في الكم ولا في النوع او الجودة، ولا في سعر الكلفة، فلماذا يخاطر في السير في نهج تصنيعي هو بالضرورة نهج اقتصادي مسدود الافق؟ فلا قدرة لهذه الصناعة المبتدئة على منافسة الصناعة الغربية العريقة في التقدم والقدم. ومن الخطأ الاقتصادي فرض الحياة عليها بطرق مصطنعة. ولا ربح فيها، بل تجلب الخسارة. اذن، لا بد من التكيف مع هذا الواقع الاقتصادي العالمي الذي يسميه شيحا «التضامن العالمي»، الذي هو التقسيم العالمي للعمل في ظل الهيمنة الامبريالية. إن شيحا يدعو، بتعبير آخر، إلى السير في طريق التكامل الاقتصادي العالمي في ظل الامبريالية، من حيث هي طريق تكون الطغمة المالية في تكاملها مع الرأسمال الامبريالي. إذا كانت عملية التصنيع مستحيلة في ظل الامبريالية(*)، بل إذا كانت عملية بناء اقتصاد وطني مستقل مستحيلة في هذا الإطار، فإن هذا يعني ببساطة أن هذه العملية ليست ممكنة إلا بقطع علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، لكن لهذا القطع مستلزماته السياسية التي من أهمها الحؤول دون تكون الطغمة المالية ودون وصولها إلى احتكار السلطة السياسية؛ وهذا ما يتناقض تناقضاً مطلقاً مع ذلك النهج الطبقي الشيحاوي. لذا، كانت دعوة شيحا تلك إلى التكامل الاقتصادي مع الرأسمال الامبريالي دعوة إلى تأبيد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. ولا طريق ثالثاً بين هذين الطريقين: فاما قطع علاقة التبعية هذه والسير في طريق بناء اقتصاد وطني مستقل، وإما تأبيد تلك العلاقة. ولقد اختار شيحا الطريق الثاني، من موقعه الطبقي؛ بمعنى أن هذا الموقع هو الذي كان يتحكم باختياره. ونصوصه في هذا المجال كثيرة، وهي تدور كلها حول فكرة أن الصناعة ليست قابلة للحياة في ظل منافسة الصناعة الغربية. فهو يقول، مثلاً: «لم يعد للحماية **(Protectionnisme)**

(*) وهي ليست كذلك إلا لأن شيحا أراد لها أن تكون كذلك. أما في الواقع، فهي ممكنة، إنما في الشروط التي تحددها مصلحة تطور رأس المال الامبريالي.

www.alkottob.com

النظامية من قيمة في وجه الصناعة من النوع الاميركي، وفي وجه الغاء المسافات. فأمام هذه الوقائع الحاسمة، لا حياة ممكنة لما هو اصطناعي »[٤٩]. هـذا الاصطناعي الذي تتصف به الصناعة الناشئة قياساً على الصناعة الاميركية، هو نقيض لما يسميه شيحا « طبيعة الامور ». و « طبيعة الأمور » هي ـ كما رأينا ـ القاعدة الاساسية التي يقوم عليها البناء الايديولوجي الشيحاوي. بتعبير آخر: ليست الصناعة ممكنة أو قابلة للحياة في بلد كلبنان، لأنها ليست من « طبيعة الامور »، أو لأنها ليست عنصراً من عناصر الطبيعة اللبنانية التي تكاد تنحصر كلها في التجارة والخدمات. فلماذا نفرض على لبنان السير في اقتصاده ضد الطبيعة؛ طبيعته؟ هكـذا تجد التبعيـة للامبريالية، أساس الهيمنة الطبقية للطغمة المالية، تبرير تأبدها في طبيعة الامور اللبنانية. وفي نص آخر يهاجم فيه شيحا « الوسائل المفتعلة لدعم الانتاج » (والمقصود هنا الانتاج الصناعي)، لأن « هذه الوسائل لم تعد صالحة »، ويهاجم فيه القروض الضخمة للصناعة السورية؛ يقول: « ثمة حدود للقرض، كما أن للانتاج حدوداً، وكل شطارة العالم ليست كافية لتجعل من مؤسسة تقف ضدها طبيعة الامور، مؤسسة قابلة للحياة... [ثم يتابع قائلاً:] نحن أيضاً في لبنان، لو كان بامكاننا بنـاء صناعة كبيرة، دون اغتصاب للحس السليم، لقمنا بذلك بحماس. لكن يجب أن نتوقف عند العقبة الطبيعية، وأن نرى، في البدء، ما هو ممكن »[٥٠]. ما ليس ممكناً، في رأي شيحا، هو بناء مثل هذه الصناعة، بسبب « الوقائع الحاسمة » التي يتكلم عليها، والتي هي التقسيم الامبريالي العالمي للعمل. لكن الهيمنة الامبريالية هذه تنقلب عنده عائقاً طبيعياً؛ كأن انتظام العالم بها، وبحسب مصالح الطغمة المالية اللبنانيـة في خضوعها لها، ليس انتظاماً تاريخياً طبقياً، بل هو انتظامه الطبيعي، أي الأبدي، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، إذا كانت التجارة تسمح بالشطارة التي يتفرد بها لبنان دون غيره، بتفرد طبيعته فإن الصناعة لا تسمح بمثل هذه الشطارة. والشطارة، كما سبق القول، هي الاحتيال على القوانين الموضوعية. ولا يمكن للصناعة أن تحتال على مثل هذه القوانين التي هي قوانين الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل تقسيمه

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨١.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

www.alkottob.com

الامبريالي. هنا أيضاً نرى شيحا يتلاعب بالقوانين الاقتصادية كما يحلو له، بحسب ضرورات ايديولوجيته الطبقية. فهو، في هذا التلاعب، يوهم بأن في امكان التجارة أن تخرج على قوانين ليس بامكان الصناعة الخروج عليها أو التحرر منها. وما الخروج الوهمي للتجارة على مثل هذه القوانين سوى أحكام هيمنة الرأسمال الامبريالي على بنية الاقتصاد اللبناني التبعي. وتتكرر الفكرة نفسها في نصوص أخرى لا فائدة كبرى من الاكثار من سردها (٥١).

جـ ـ **الصناعة القابلة للحياة:** نصل إلى الفكرة المحورية الثالثة، ونطرح السؤال التالي: ما هي اذن، في رأي شيحا، الصناعات القابلة للحياة؟ إنها، كما رأينا في نص سابق، الصناعات الصغرى التي تترعرع «في مناخ شبه عائلي» (٥٢). ومن التعسف اطلاق تعبير الصناعة على مثل هذه النشاطات الحرفية ـ اليدوية. لهذه الصناعات فضائل عديدة، اقتصادية وغير اقتصادية؛ نعني سياسية وايديولوجية واجتماعية. من فضائلها الاقتصادية انها ليست في تناقض مع قطاع التجارة والخدمات، ولا تستلزم حماية جمركية تضع القيود على حرية التجارة، ولا تستلزم الدخول في منافسة خاسرة اقتصادياً، ومغامرة سياسياً، مع المنتوجات الصناعية الرأسمالية المتطورة، بل انها، بالعكس، تتلاءم بشكل جيد مع «مناخ» التبعية للامبريالية. ومن هذه الفضائل أيضاً أن بامكانها الحياة بقوتها الذاتية دون حاجة إلى دعم خارجي مصطنع، أو إلى حقن مستمر بإبر الاوكسجين والهرمونات؛ وفي هذا يقول شيحا: «إننا لا نقول، بالطبع، بضرورة ابعاد الصناعات كلها عن سوريا وعن لبنان، لا سمح الله. نقول فقط بضرورة اختيار الصناعات القادرة على التنفس بلا بالونات اوكسجين، وعلى الحياة بغير حقن الهرمونات. فليس بهذه الوسائل يمكن منافسة اميركا» (٥٣). يجب ألا نفهم من هذا النص أن منافسة اميركا ممكنة بوسائل أخرى؛ فمثل هذه المنافسة ليست واردة على الاطلاق، وليست واردة، بالطبع، ضرورة البحث في السبل القادرة على قطع علاقة التبعية بالامبريالية. فالعكس هو

---

(٥١) انظر، على سبيل المثال، المصدر نفسه، ص ٢١٠.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

www.alkottob.com

الصحيح؛ بمعنى أن الهم الطبقي الشيحاوي الاساسي هو البحث، لا في مجال الاقتصاد وحده، بل في مجالي السياسة والايديولوجية أيضاً، كما سنرى في حينه، عن الوسائل الضرورية لتأبيد سيطرة البرجوازية اللبنانية وتأبيد هيمنة الطغمة المالية فيها، عبر تأبيد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. لذا، وجب النظر في الموقف الشيحاوي المعادي للصناعة بخاصة، ولبناء اقتصاد وطني مستقل بعامة، لا من زاوية اقتصادية وحسب، بل من زاوية سياسية أيضاً. فالاسباب الاقتصادية وحدها، على أهميتها الحاسمة، لا تفسر هذا الموقف ولا تبرره تماماً، لا سيما أن التكامل، كما رأينا، ممكن بين نوع معين من الصناعة وبين قطاع التجارة والخدمات، في ظل هيمنة الطغمة المالية نفسها. فلا بد اذن من النظر في الأسباب الاخرى، السياسية منها بوجه خاص، لعلنا نجد فيها الوجه الآخر من هذا الموقف الطبقي. لكننا نخرج هنا من دائرة التعريف الاقتصادي للبنان، لنجد أنفسنا في دائرة التعريف السياسي؛ وهذا ما لم يحن دوره بعد. واستباقاً للبحث، نكتفي بالقول: إن شيحا، لأسباب تتعلق بضمان ديمومة التجدد للنظام السياسي الطائفي لسيطرة البرجوازية اللبنانية، يعير العلاقات العائلية والتقليدية اهتماماً بالغاً، لا سيما العلاقات الاجتماعية السياسية والايديولوجية ما قبل الرأسمالية، لأنه يرى في ديمومة تجددها في ظل سيطرة البرجوازية شرطاً مادياً ضرورياً لديمومة تجدد هذه السيطرة الطبقية(*). إن الدعوة لحصر الصناعة في صناعة حرفية تنمو أو تتطور في «مناخ شبه عائلي»، وتشمل قطاعاً واسعاً من الفئات الاجتماعية التي تنتمي إلى علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية. إنما تتفق مع ذلك الهم السياسي الطبقي، خصوصاً أنها، في حال نجاحها كنهج اقتصادي لاجم لتطور صناعي فعلي، تحول دون تكون طبقة عاملة يرى شيحا في تكونها وفي بلوغها حداً أدنى من التماسك الطبقي خطراً فادحاً يتهدد النظام السياسي للسيطرة الطبقية البرجوازية بكامله، من حيث هو، في بنائه الطبقي، نظام طائفي.

لا يمكن للباحث في هذه الايديولوجية البرجوازية اللبنانية أن يهمل، في بحثه النظري، هذا الخوف الطبقي الغريزي من الطبقة العاملة الذي نلمسه بوضوح في

(*) سنفصل ذلك في حينه.

www.alkottob.com

كتابات شيحا. ولا يتهدد البرجوازية المسيطرة سوى نقيضها الطبقي المباشر. اذن، فلتغرق ولتتمادَ في تبعيتها للامبريالية بشكل تحول فيه دون تكون نقيضها. فإن وجد هذا، لا سيما في استقلاله السياسي الطبقي في حقل الصراع الطبقي كقطب للتحالف الطبقي المناهض للبرجوازية، ارتسمت في صراع النقيضين ضرورة زوالها. إنه منطق الحركة التاريخية المادية كما ينكشف بوضوح في أزمة الامبريالية وفي نضالات الحركة العمالية في الغرب، وكما تحقق بالفعل في ثورة أوكتوبر، وفي قيام معسكر اشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية، وكما يلمسه شيحا مباشرة في نضالات الحركة الشعبية اللبنانية. إن التماسك الداخلي للبنية الاجتماعية اللبنانية، بفضل حركة الصراع الطبقي فيها، هو ما كانت ترى فيه البرجوازية، بحدسها الطبقي وبعينها الايـديـولـوجيـة، الخطر المميت. فكيف يمكن تجنب هذا الخطر القادم في ضرورة التاريخ وحركته؟ هذه هي المشكلة التي انطرحت باكراً على البرجوازية، فانعكست ايديولوجيتها الطبقية في رفض سحري للتاريخ وحركته، وفي طموح مستحيل إلى ايقاف التاريخ عند سيطرتها الطبقية التي كان لا بد لها من أن تأخذ شكل الطبيعة الابدية. إننا، في هذا القول، لا نحمل النصوص أكثر من طاقتها، ولا نسقط على فكر شيحا ما ليس فيه، بل نستقرؤه برد ظاهره النصّي أو التعبيري إلى الخفي الطبقي الذي يحمله ويشكل بنيته. يقول شيحا في نص بليغ نقتطفه من مقال كتبه في سنة ١٩٣٨ ما يلي: « أن نكون اليوم ما كانه الغرب من قبل مئة عام، يكفينا، يجب ألا يقودنا أي اغراء ولا أي اغواء إلى المجازفة بهذا التراث. فلتسبقنا الحضارة؛ نحن بهذا قابلون »(٥٤).

لو رجع القارىء إلى النص الأصلي في اللغة الفرنسية، وقرأ ما قبل النص المقتطع هذا وما بعده، لرأى بنفسه أن هذا النص لا يربطه رابط منطقي واضح بما قبله أو بما بعده، كأنه لا يندرج في سياق النص الكامل، أو كأنه سقط حيث هو في المقال بقوة اللاوعي، لا بقوة منطق المقال أو سياقه؛ وهنا تكمن أهميته، وفي هذا دلالته. يجعل هذا النص الغرب الرأسمالي نموذج كل شيء: نموذج التقدم والتطور والحضارة، عليه تقيس هذه البرجوازية الكولونيالية التاريخ، وعليه تقيس مصيرها؛ تطمح إلى

---

(٥٤) « في السياسة الداخلية »، ص ٢٧.

www.alkottob.com

التماثل به من غير أن تقدر على أن تكون ما كانه ماضياً. لكن الدلالة الطبقية العميقة لهذا النص ليست في هذا الطموح بحد ذاته، بقدر ما هي في الآثار التي تترتب على الوعي الطبقي باستحالة تحقيق هذا الطموح. فالهم الأساسي الذي يسيطر على هذه الطبقة، في شخوصها إلى الغرب الرأسمالي الامبريالي، وفي تبعيتها الطبقية له، ليس التقدم أو التطور بقدر ما هو البقاء والديمومة في موقع الطبقة المسيطرة، حتى لو كان ثمن هذا البقاء أو هذه الديمومة سد الطريق على التقدم. لكن ايقاف حركة الواقع المادي الفعلي التاريخية، عبر تأبيد حاضر السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية الكولونيالية، ليس بالممكن؛ لأن التناقضات الداخلية التي تعتمل في هذا الواقع تحدث فيه التخلخل؛ بمعنى أنها تقضي على هذه السيطرة الطبقية بضرورة الزوال، قبل اكتمال البناء السياسي القادر على تأمين ديمومتها (لا ننس أن هذا النص كتب سنة ١٩٣٨). فمن موقع الادراك الطبقي البرجوازي نفسه لحركة التاريخ هذه، تنطلق ايديولوجية البرجوازية في رفضها التاريخ وحركته، وتطمح إلى تأبيد حاضرها. ولا يتأبد هذا الحاضر إلا بالوهم الطبقي، أي بهذه الايديولوجية. وأهم ما في هذا الطموح إلى تأبيد الحاضر ضد التقدم هو أن هذا الحاضر يتخذ من ماضي الغرب الرأسمالي، لا من حاضره، نموذجاً له. فكل طموح هذه البرجوازية الكولونيالية هو أن تصير ما كانته البرجوازية الاوروبية في مطلع القرن التاسع عشر. إن لهذا الطموح دلالته الطبقية. فالبرجوازية اللبنانية، في مرحلة تكونها الطبقي نفسها، أي في مرحلة «نهوضها» التاريخي في أزمة النظام الرأسمالي العالمي، لا تطمح إلى ايقاف حركة التاريخ عند حاضر يتأبد بقدر ما تطمح إلى إرجاع هذا الحاضر إلى ماض ليس ماضيها، بل هو ماضي نموذجها الطبقي (البرجوازية الاوروبية)، وإلى ايقاف حركة التاريخ عند هذا الماضي. إن منطق هذا الطموح الطبقي هو منطق الفكر الرجعي لهذه البرجوازية العريقة في عجزها الطبقي. كيف يمكن لمثل هذه الطبقة أن تنهض بالمجتمع في طموحها إلى تأبيد سيطرتها الطبقية، حين يكون طموحها هذا إلى مستقبلها حنينا دائماً إلى الماضي، وحين يصير هذا الماضي نموذجاً لذاك المستقبل، الذي يظل، برغم كل شيء، في حنينه، دون نموذجه؟ ليس هذا بالممكن. لكن الممكن هو أن تسعى هذه الطبقة المسيطرة إلى تأمين الشروط الاقتصادية والسياسية والايديولوجية الضرورية لتجدد أزمة سيطرتها الطبقية. فلماذا

www.alkottob.com

نستثني من هذه الشروط الحؤول دون تكون الطبقة العاملة، نقيضها الطبقي؟ ولماذا نستثني من هذه الشروط العمل على تأمين تجدد علاقات انتاج ما قبل الرأسمالية؟ ولماذا نستثني من هذه الشروط السير ضد التقدم الاقتصادي، إذا كان هذا التقدم يستلزم قطع علاقة التبعية بالامبريالية، ويحدث في البناء الاجتماعي خللاً هو حركة الصراعات الطبقية التي بها تتماسك البنية الاجتماعية داخلياً على شكل مغاير، أو نقيض، للشكل الذي تتماسك فيه خارجياً - إن جاز التعبير - في تنوعها وتفتتها الفعليين (ولقد رأينا من قبل أن الحرية عند شيحا هي هذا التفتت والتنوع)، في إطار النظام السياسي الطائفي لسيطرة البرجوازية اللبنانية الذي يصون هذا التفتت والتنوع؟ لماذا نستثني هذا كله ما دام الهم الاساسي الذي يحكم منطق سيطرة هذه البرجوازية في أزمة سيطرتها الطبقية هو، بالتحديد، العمل على تأمين ديمومة هذه السيطرة؟ وهذه الديمومة، بالطبع، رهن بديمومة علاقة التبعية بالامبريالية. في إطار هذه العلاقة، لا خارجها، تعمل البرجوازية على تأمين تلك الشروط الضرورية لتأبيد سيطرتها الطبقية. ولا نستثني من هذه الشروط، وفي إطار تلك العلاقة بالذات، ضرورة الربح السريع؛ كأن بين هذه البرجوازية الكولونيالية وبين زمن انهيار سيطرتها الطبقية، بفعل منطق أزمتها المزمنة، وبفعل منطق حركة التاريخ في حركة الصراعات الطبقية، سباقاً مستمراً يدفعها، في يأسها الطبقي، إلى السير في هذا المنطق الاقتصادي - منطق الربح السريع - الذي يضعها في تبعية ضرورية للامبريالية، فيضعها، بالتالي، في علاقة اختلاف أو تخالف مع نموذج طموحها الطبقي. فالبرجوازية الاوروبية، على نقيضها، لم تكن في مطلع القرن التاسع عشر، أي في نهوضها الطبقي، محكومة في ممارستها الاقتصادية بهذا المنطق من الربح السريع الذي يجعلها تستنكف عن التوظيف في البناء التحتي وفي الصناعة الكبرى، وبشكل عام في القطاعات التي تستلزم توظيفاً للرساميل بعيد الأجل، من غير أن يعني هذا أن منطق الربح للربح ومنطق الانتاج للانتاج، الذي هو منطق رأس المال نفسه، لم يكن هو الذي يحكمها. فلنقرأ ما يقوله شيحا في هذا المجال: «حتى يتمكن اللبنانيون من الحفاظ على مستوى حياتهم ومن تحسينه، لا بد من أن تكون الدورة (المقصود هو دورة رأس المال) سريعة، وأن تدرّ الموارد التي يمتلكونها كثيراً. هذا ما يبعد، بشكل عام، التوظيفات التي تهدف إلى خلق امكانات لمصلحة التجهيز

www.alkottob.com

الوطني. فمثل هذا التجهيز يستلزم مالاً رخيصاً وبعيد المدى أو متوسطه. وهنا نرى الحلقة المفرغة التي نحن فيها »[٥٥].

لا يأتي شيحا في هذا النص (١٩٥٣) بجديد. لكنه يكشف عن ميل واضح وبديهي لا يقتصر على البرجوازية اللبنانية وحدها، بل يشمل كل برجوازية كولونيالية مسيطرة لا ترى مصيرها الطبقي إلا مرتبطاً تبعياً بالامبريالية. بحكم هذا الارتباط التبعي، تستنكف هذه البرجوازية عن توظيف رساميلها في القطاعات « المنتجة » التي لا تدر عليها ربحاً سريعاً، وتتجه نحو القطاعات التي، برساميل قليلة نسبياً، تدر أرباحاً وافرة وسريعة مع قدر قليل من المجازفة. إنها قطاعات التجارة والخدمات التي من منطق ازدهارها النسبي تعميق علاقة التبعية تلك. ويتضح هذا لو تابعنا سير منطق الفكر الشيحاوي وطرحنا هذا السؤال: كيف الخروج اذن من تلك الحلقة المفرغة؟ إذا لم يكن على البرجوازية المسيطرة (وعلى الرساميل الخاصة) أن تضطلع بمهمة التجهيز الوطني الذي هو أساسي لكل اقتصاد، فمن عليه أن يضطلع بمثل هذه المهمة الضرورية؟ قد يتبادر إلى الذهن أن على الدولة أن تقوم بهذه المهمة. لكن شيحا ضد أن يكون للدولة دور في الاقتصاد أو في توجيهه، لأن قيامها بمثل هذا الدور يستحدث في الاقتصاد قطاعاً « عاماً » (والدقة العلمية تقضي بالتكلم على **قطاع دولة** حتى يتبدد الالتباس في أن قطاع الدولة هذا هو **نقيض القطاع الخاص**، مع أنه شكل آخر من الملكية الخاصة؛ لأن هذه الدولة هي **دولة البرجوازية** نفسها)، بالاضافة إلى أنه يعطيها دوراً اقتصادياً ـ وشيحا ـ كالبرجوازية اللبنانية ـ يرفض أن يكون للدولة ـ كما رأينا سابقاً ـ أي دور اقتصادي في نظام هذا الاقتصاد « الحر ». ورفضه هذا نتيجة منطقية لالتزامه ذلك النهج الاقتصادي الذي يدعو إلى السير فيه ضد نهج التصنيع ونهج بناء اقتصاد وطني مستقل يؤدي، بضرورة منطقه، إلى أن يكون للدولة دور أساسي في توجيه الاقتصاد والتحكم بعملية الانتاج. بهذا الرفض، وبالغائه دور الدولة الاقتصادي، يصل شيحا ـ وهو في هذا منطقي جداً مع نفسه ومع طبقته ـ إلى ضرورة الاعتماد على الرساميل الاجنبية

---

(٥٥) « افكار في الاقتصاد اللبناني »، ص ٢٦١.

www.alkottob.com

وحدها وعلى القروض الخارجية في تجهيز الوطن وبناء اقتصاده. فلا الدولة ولا الطبقة المسيطرة ولا الرساميل المحلية يعود إليها هذا الدور، بل إلى هذه الرساميل والقروض الخارجية. هذا هو نهج البرجوازية اللبنانية، ونهج كل برجوازية كولونيالية: فبهدف البقاء في موقع السيطرة الطبقية، وبهدف ضمان ديمومة سيطرتها هذه، تضع البرجوازية الوطن تحت الوصاية الاقتصادية الامبريالية، وتعمل على تأبيد هذه الوصاية التي من منطقها الضروري أن تقود إلى وضع الوطن تحت الوصاية السياسية للامبريالية. فتلك البرجوازية الكولونيالية، التي نشأت وتكونت في ظل هذه الوصاية الاقتصادية والسياسية، غير قادرة على البقاء في موقع سيطرتها الطبقية - حتى بعد الاستقلال السياسي الشكلي - إلا بابقاء هذه الوصاية بالذات. إنه منطق عجزها الطبقي عن ممارسة سيطرتها الطبقية في أزمتها المزمنة، وهو المنطق نفسه الذي يفسر لنا جنوح البرجوازية اللبنانية، في حربها الاهلية الراهنة، إلى المطالبة بوضع لبنان تحت الوصاية السياسية للدول الامبريالية. فهي، في مأزقها الطبقي، لم تجد حلاً لأزمتها تلك سوى في العودة إلى زمن هذه الوصاية السياسية الامبريالية، الذي تجد فيه عهدها الذهبي، وتدعي أن هذا العهد كان عهد لبنان الذهبي الاوحد، حين كان لبنان تحت وصاية الدول الاوروبية من ١٨٦٤ إلى ١٩١٤. بل أنها تصل، في حنينها إلى هذه الوصاية، وبما يشكل قانوناً تاريخياً عاماً خاصاً بلبنان، إلى حد القول: «في كل مرة يستقل فيها لبنان يهتز، وفي كل مرة تحميه حماية يعتز». ولهذا «القانون» صياغة أخرى: «كلما قوي استقلال لبنان ضعف كيانه، وكلما قوي كيان لبنان ضعف استقلاله»[٥٦]. ولنا عودة إلى ذلك.

٤ - اقتصاد ترف للمترفين

يقول شيحا: «لبنان بحاجة، كي يعيش ويتقدم بأي شكل، إلى مساهمة أجنبية كثيفة من الرساميل الطويلة الاجل ومتوسطة الأجل... إنما يجب، في البدء، أن نتعقل قليلاً في سرايانا وفي شوارعنا»[٥٧]. برغم التمويه الذي يميز لغة شيحا - ككل

---

(٥٦) ادوار حنين، «لنا استقلالنا ولكم استقلالكم»، مقال له نشر في صحيفة «الجريدة»، بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٧.

(٥٧) «افكار في الاقتصاد اللبناني»، ص ٢٦٤.

www.alkottob.com

لغة ايديولوجية ـ لا بد من الاعتراف بأن هذا الرجل أحياناً فضيلة قول الاشياء بصراحة ومباشرة. فلبنان، على حد قوله، بحاجة ماسة إلى أن تتوظف فيه الرساميل الاجنبية في شتى القطاعات الاقتصادية. لكن الشرط الاساسي لمجيء هذه الرساميل إليه هو السلم الداخلي. فلا رساميل بلا أمن، ولا أمن بلا ضبط لحركة الصراعات الطبقية. هذه هي القاعدة الاقتصادية والسياسية الاولى لنظام هذا الاقتصاد « الحر ». ويستعيد شيحا في نصوص أخرى هذه الفكرة نفسها، فيقول، مثلاً، « إن التمويل الكثيف الذي نحن بحاجة إليه، يجب أن يأتينا من الخارج، هذا ما يعلمه كل واحد. فاذا عرفنا كيف نستحقه، وجب أن يأتينا من الجهات الاربع. ذلك أن وجودنا ومصيرنا يتجهان وراثياً كوردة الرياح. فحين لا نذهب إلى اميركا واستراليا، فإلى العربية السعودية، ونحو الخليج الفارسي نذهب »(٥٨). الفكرة نفسها تتكرر، لكنها تتطعم هنا بـ « الشعر »، بحسب مقتضيات التمويه الايـديـولـوجـي. وتعـود لغـة البداهات الازلية تحتل مركز الصدارة في هذا النص الذي يستحيل فيه نظام الطغمة المالية « وردةالـرياح »، ليتأبد في نظام الوراثة. أما إذا تساءلنا عن الطريق التي بها نستحق وفود الرساميل الاجنبية إلينا، فإن شيحا يجيبنا، في نص آخر، بالقول أن الشرط الاول لوفرة هذه الرساميل هو تأمين الامن الداخلي والسلم الاجتماعي الذي له عنده، بالطبع، معنى السلم الطائفي. بهذا الصدد يقول شيحا: « يجب اذن أن يأتي الاجنبي إلى لبنان (كما يذهب اللبنانيون إلى الاجنبي)، وأن ينفق فيه أو أن يوظف رساميل، وأن يبتني فيه، إن أراد، مسكناً. لكن الشرط الاول لحصول ذلك هو الامن والسلم »(٥٩). وتتكرر الفكرة نفسها في نص آخر: « إذا أراد اللبنانيون العيش والازدهار، يجب أن يكون لبنان، بصفة دائمة وحاسمة، ملجأ للرساميل، كما هو، وكما يجب أن يبقى ملجأ للناس، ومكانـاً للاقـامـة والترانـزيـت لـذيـذاً وسهلاً للمسافرين كما للبضائع...

« لا اخصاب للاقتصاد اللبناني (اقتصاد هو، في تعريفه وماهيته، اقتصاد ترف ونصف ترف وعلوم وتسليات محببة)، لا اخصاب للاقتصاد اللبناني بلا رساميل تأتي

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

www.alkottob.com

من الخارج »[٦٠]. لكن الطريف في هذا النص، هو المستوى الواحد الذي يضع عليه شيحا البضائع والمسافرين، الناس والرساميل. وإذا بلبنان، هذا الذي هو، بالنسبة لايديولوجية الطغمة المالية، ملجأ للمضطهدين، يظهر على حقيقته كملجأ للرساميل، وتظهر حرية الناس في هذه الايديولوجية كما هي في حقيقتها كحرية للبضائع. وتتشيأ العلاقات الاجتماعية في هذا النظام بحيث يأخذ الفرد، كأي شيء آخر، وجه السلعة، ولا ينوجد إلا كسلعة. وتتهافت اللغة «الشعرية» التي لا معنى لها إلا في لغة سلعية. هذا ما يؤكده نص آخر في تركيبه اللغوي الطريف حين يقول شيحا: «ليست المسألة أن ننتج بالجملة حاملي إجازات لا عمل لهم، وأقمشة ومعلبات. المسألة هي أن ننتج ناساً واشياء قيّمة...»[٦١]. ويتابع شيحا فيقول: «لا يمكن لأي ماركسية، مطلقة كانت أم نسبية، أن تعاكس هذه الظاهرة التي هي في دم المتوسطيّين نفسه، والتي ترد على طبيعة الاشياء... لا يمكن لأي تكنيك إداري أو اقتصادي أو ضريبي أن يسير ضد هذه البداهة. فالجغرافيا تعطينا آفاق الارض نفسها كآفاق لنا...»[٦٢].

هكذا، وبفضل هذه الايديولوجية البرجوازية، تنتقل تبعية الاقتصاد اللبناني من واقعها التاريخي الطبقي المحدد إلى طبيعة الاشياء، وإلى دم المتوسطيّين، لتستحيل بداهة لا يمكن لأي ماركسية أو لأي حركة من الصراع الطبقي أن تلغيها أو ترفضها. ويكتمل تعريف لبنان الاقتصادي في هذه الايديولوجية بشكل ينتفي فيه الاساس المادي نفسه لإمكان وجود صراع طبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية. كأن الاساسي في هذا التعريف هو، بالتحديد، نفي هذا الصراع الطبقي والغاؤه الغاء مطلقاً. للوصول إلى هذا الهدف في اكتمال هذا التعريف، لا بد من توفر بعض الشروط التي منها نفي القول بوجود طبقات اجتماعية في لبنان؛ فاذا انتفى وجود هذه الطبقات انتفى، بالتالي، وجود استغلال طبقي. وبانتفاء هذا الاستغلال الطبقي، ينتفي وجود الصراع الطبقي. لكن هذه السلسلة من النفي مرتبطة بنفي أولي

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

www.alkottob.com

لغة ايديولوجية ـ لا بد من الاعتراف بأن لهذا الرجل أحياناً فضيلة قول الاشياء بصراحة ومباشرة. فلبنان، على حد قوله، بحاجة ماسة إلى أن تتوظف فيه الرساميل الاجنبية في شتى القطاعات الاقتصادية. لكن الشرط الاساسي لمجيء هذه الرساميل إليه هو السلم الداخلي. فلا رساميل بلا أمن، ولا أمن بلا ضبط لحركة الصراعات الطبقية. هذه هي القاعدة الاقتصادية والسياسية الاولى لنظام هذا الاقتصاد «الحر». ويستعيد شيحا في نصوص أخرى هذه الفكرة نفسها، فيقول، مثلاً، «إن التمويل الكثيف الذي نحن بحاجة إليه، يجب أن يأتينا من الخارج، هذا ما يعلمه كل واحد. فاذا عرفنا كيف نستحقه، وجب أن يأتينا من الجهات الاربع. ذلك أن وجودنا ومصيرنا يتجهان وراثياً كوردة الرياح. فحين لا نذهب إلى اميركا واستراليا، فإلى العربية السعودية، ونحو الخليج الفارسي نذهب»(٥٨). الفكرة نفسها تتكرر، لكنها تتطعم هنا بـ «الشعر»، بحسب مقتضيات التمويه الايـديـولـوجـي. وتعـود لغـة البداهات الازلية تحتل مركز الصدارة في هذا النص الذي يستحيل فيه نظام الطغمة المالية «وردةالـرياح»، ليتأبد في نظام الوراثة. أما إذا تساءلنا عن الطريق التي بها نستحق وفود الرساميل الاجنبية إلينا، فإن شيحا يجيبنا، في نص آخر، بالقول أن الشرط الاول لوفرة هذه الرساميل هو تأمين الامن الداخلي والسلم الاجتماعي الذي له عنده، بالطبع، معنى السلم الطائفي. بهذا الصدد يقول شيحا: «يجب اذن أن يأتي الاجنبي إلى لبنان (كما يذهب اللبنانيون إلى الاجنبي)، وأن ينفق فيه أو أن يوظف رساميل، وأن يبتني فيه، إن أراد، مسكناً. لكن الشرط الاول لحصول ذلك هو الامن والسلم»(٥٩). وتتكرر الفكرة نفسها في نص آخر: «إذا أراد اللبنانيون العيش والازدهار، يجب أن يكون لبنان، بصفة دائمة وحاسمة، ملجأ للرساميل، كما هو، وكما يجب أن يبقى ملجأ للناس، ومكانـاً للاقـامـة والترانـزيـت لـذيـذاً وسهلاً للمسافرين كما للبضائع...

«لا اخصاب للاقتصاد اللبناني (اقتصاد هو، في تعريفه وماهيته، اقتصاد ترف ونصف ترف وعلوم وتسليات محببة)، لا اخصاب للاقتصاد اللبناني بلا رساميل تأتي

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

www.alkottob.com

من الخارج »[٦٠]. لكن الطريف في هذا النص، هو المستوى الواحد الذي يضع عليه شيحا البضائع والمسافرين، الناس والرساميل. وإذا بلبنان، هذا الذي هو، بالنسبة لايديولوجية الطغمة المالية، ملجأ للمضطهدين، يظهر على حقيقته كملجأ للرساميل، وتظهر حرية الناس في هذه الايديولوجية كما هي في حقيقتها كحرية للبضائع. وتتشيأ العلاقات الاجتماعية في هذا النظام بحيث يأخذ الفرد، كأي شيء آخر، وجه السلعة، ولا ينوجد إلا كسلعة. وتتهافت اللغة « الشعرية » التي لا معنى لها إلا في لغة سلعية. هذا ما يؤكده نص آخر في تركيبه اللغوي الطريف حين يقول شيحا: « ليست المسألة أن ننتج بالجملة حاملي إجازات لا عمل لهم، وأقمشة ومعلبات. المسألة هي أن ننتج ناساً واشياء قيّمة... »[٦١]. ويتابع شيحا فيقول: « لا يمكن لأي ماركسية، مطلقة كانت أم نسبية، أن تعاكس هذه الظاهرة التي هي في دم المتوسطيّين نفسه، والتي ترد على طبيعة الاشياء... لا يمكن لأي تكنيك إداري أو اقتصادي أو ضريبي أن يسير ضد هذه البداهة. فالجغرافيا تعطينا آفاق الارض نفسها كآفاق لنا... »[٦٢].

هكذا، وبفضل هذه الايديولوجية البرجوازية، تنتقل تبعية الاقتصاد اللبناني من واقعها التاريخي الطبقي المحدد إلى طبيعة الاشياء، وإلى دم المتوسطيّين، لتستحيل بداهة لا يمكن لأي ماركسية أو لأي حركة من الصراع الطبقي أن تلغيها أو ترفضها. ويكتمل تعريف لبنان الاقتصادي في هذه الايديولوجية بشكل ينتفي فيه الاساس المادي نفسه لإمكان وجود صراع طبقي في البنية الاجتماعية اللبنانية. كأن الاساسي في هذا التعريف هو، بالتحديد، نفي هذا الصراع الطبقي والغاؤه الغاء مطلقاً. للوصول إلى هذا الهدف في اكتمال هذا التعريف، لا بد من توفر بعض الشروط التي منها نفي القول بوجود طبقات اجتماعية في لبنان؛ فاذا انتفى وجود هذه الطبقات انتفى، بالتالي، وجود استغلال طبقي. وبانتفاء هذا الاستغلال الطبقي، ينتفي وجود الصراع الطبقي. لكن هذه السلسلة من النفي مرتبطة بنفي أولي

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

www.alkottob.com

هو نفي أن يكون في لبنان انتاج، بالمعنى الدقيق للكلمة. فإذا انتفى وجود هذا الانتاج، انتفت بالتالي علاقات الانتاج، بحيث تكتمل بشكل منطقي تلك السلسلة من النفي، فيكتمل تعريف لبنان الاقتصادي الذي يتكرر فيه من جديد تعريفه التاريخي والجغرافي، بانتظار اكتمال تعريفه السياسي. وما هذه التعريفات كلها سوى تعريف واحد: إنه الجوهر، وكل ما ليس بجوهر هو عارض. أما كيف يصل شيحا إلى إثبات هذه السلسلة من المنفيات، فعبر تأكيده، ببساطة، أن كل ما يحتاج إليه لبنان يستورده، وأن كل ثروة لبنان تأتيه من الخارج. فلنر، عن كثب، كيف يتحرك منطقه هذا.

يقول شيحا، مثلاً، «إن الاقتصاد اللبناني قائم، بالمعنى اللفظي، على الاعمال في الخارج وعلى العلاقات مع الخارج... لبنان لا يعيش من التجارة «المحلية» ولا من الزراعة «المحلية» ولا من الصناعة «المحلية»... بل من هذه الحركة الكثيفة التي تربطه خيوطها المرئية وغير المرئية بالكون»(٦٣). وفي نص آخر يقول: «ليست منتوجات الارض ولا منتوجات الصناعة هي التي تصنع مستوى حياة اللبنانيين؛ إنها الحرية، وكذلك الاجراءات الضريبية المعتدلة حين يعرف التشريع الضريبي كيف يكون متفهماً وعاقلاً»(٦٤). ويقول أيضاً: «نحن هنا نعيش من الخارج أكثر مما نعيش من صنع بعض المنتوجات الثانوية»(٦٥)، أو «... إن اللبنانيين يربحون مالهم في الخارج ومن الخارج»(٦٦). في هذا التعبير الآخر تتضح الفكرة في هدفها الايديولوجي: ليس لبنان بلد انتاج؛ فكل ما يأتيه ينتج في الخارج. لذا، فاللبناني لا يستغل اللبناني ولا يربح منه؛ إنه يستغل الاجنبي في الخارج ويربح منه. فلماذا يقتتل اللبنانيون؟ ولماذا يتناحرون؟ لا صراع طبقياً في لبنان.

نحن لا نستقرىء فكر شيحا انطلاقاً من نتف النصوص هذه، بل نؤكد ما يؤكده هو نفسه في نص آخر متماسك داخلياً حول هذه الفكرة بالذات. وسنسرد

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

www.alkottob.com

الآن مقتطفات واسعة من هذا النص الذي له هذا العنوان: «وجه من الاقتصاد اللبناني». يقول شيحا (١٩٥٢): «لا نلاحظ كفاية أن رفاهية اللبنانيين المادية، بمقدار ما هي موجودة، إنما مصدرها ثروات تأتي من الخارج. ولهذا شأن كبير على **الصعيد الاجتماعي**». (ملاحظة: ليس من باب العرض هذا التأكيد الوارد في النص على **الوجه الاجتماعي**، من هذه المسألة الاقتصادية. كأن شيحا يقول إن الآثار الاجتماعية لطبيعة الاقتصاد اللبناني هي، بالتحديد، انتفاء الصراع الطبقي، ما دام مصدر الربح خارج لبنان). ويوضح شيحا قائلاً: «إن اللبناني يربح القليل من مواطنه اللبناني. لكن الارباح التي يجنيها في الخارج هي التي تسمح له بالحفاظ على هذا المستوى من الحياة الذي يدهش الاجنبي... فما أن يخرج العامل عندنا نوعياً على صفّه حتى يطمح إلى أن يكون سيّد مصيره. إنه لا يقبل بعد هذا بأن يخدم، بل يريد أن يكون رب عمل. ونادراً ما نرى هذه الظاهرة في الغرب، حيث يبقى عامل المصنع طوال حياته عاملاً حتى لو صار رئيساً للعمال. وبتعبير آخر، إن العامل اللبناني الموصوف يريد أن يصير ضابطاً ولا يكتفي بأن يكون رقيباً». **ملاحظة: قد يكون** صحيحاً نسبياً ما يشير إليه شيحا من ندرة العمال الموصوفين في لبنان، ومن أن العامل عندنا يحكمه توق إلى أن يخرج من صفوف الطبقة العاملة ليستقل في عمل حرفي معين، وقد يكون هذا غير صحيح. المشكلة ليست هنا. ثم أن التطور الاجتماعي في لبنان يؤكد، بالطبع، عكس ما يشير إليه شيحا؛ المشكلة، في هذا المجال، هي في تفسير هذه الظاهرة التي تدل على أن عملية التفارق الطبقي في لبنان، إنما هي ملجومة بحيث تنعكس في ضعف تركيب الطبقة العاملة، وفي ضعف التفارق الطبقي بينها وبين الفئات الوسطية القريبة منها، المعروفة باسم فئات البرجوازية الصغيرة، لا سيما تلك التي تنحدر من علاقات ما قبل الرأسمالية. شيحا يرد هذه الظاهرة، في تفسيرها أو في ما يشبه التفسير، إلى طبيعة اللبناني، لإخفاء السبب الرئيسي الذي يفسرها ويكمن في آلية هذا الاقتصاد الرأسمالي التبعي «الخ»، باعتبار أن ما يهيمن فيها هو قطاع الخدمات والتجارة. ولا يرى بالتالي، أو هو لا يريد أن يرى أن السبب الرئيسي في ذلك ليس طبيعة اللبناني، بل تبعية هذا الاقتصاد، وفقدان حلقته الصناعية، أو ضعفها. وكيف يكتمل تكون الطبقة العاملة بحيث يبقى العامل إلى الابد عاملاً، وبشكل نهائي، ما دام النهج الاقتصادي الذي يدعو شيحا

www.alkottob.com

إلى السير فيه هو، بالضبط، نهج العداء للصناعة ونهج العداء لكل ما يسمى اقتصاداً وطنياً مستقلاً؟ لكن للايديولوجية المسيطرة مصالحها الطبقية في تمويه الواقع الاجتماعي وتغييب ما يسيء فيه إلى ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازية. ولا بأس في هذا التمويه والتغييب من اعلاء الواقع واعطائه صورة «شعرية» تجعله مقبولاً من قبل من يرفضه (انتهت الملاحظة).

بعد أن يدغدغ شيحا العامل بقوله إن فيه طموحاً إلى أن يصير نقيض نفسه، على صورة سيده البرجوازي، برجوازياً، لكن صغيراً، يقول، في الخط الفكري نفسه: «هنا، في هذه الطبقة [يعني الطبقة العاملة. ولتغييب كلمة «العاملة» دلالة ايديولوجية طبقية واضحة، هي نفسها التي أشرنا إليها سابقاً: نفي الصراعات الطبقية، ولها أيضاً دلالة الخوف الطبقي البرجوازي حتى من كلمة الطبقة العاملة] ثمة طموحات أكبر، وآفاق أوسع، وحب الهجرة دليل واضح عليها. كلٌّ يفضل على واقع كثير الغموض [ومن أين تأتي كثرة هذا الغموض إن لم تكن من التمويه الايديولوجي؟] مخاطر السفر والحظوظ. إن الاقتصاد السياسي للغرب ينطبق بشكل سيء على لبنان، وعلى البلدان التي تشبهه، وهذا راجع إلى طبيعة اللبناني نفسها (والمتوسطي، بشكل أم بآخر، كائناً من كان)». عجيب أمر هذه الطبيعة التي بها يفسر كل شيء. هكذا تتفسر الهجرة طبيعياً، لا اقتصادياً، بطموح اللبناني إلى الحرية وبحبه للآفاق الواسعة. لا تناقض ولا تناحر بين عناصر هذه الطبيعة الواحدة: فمنها التجارة، ومنها الخدمات، ومنها التبعية للغرب الرأسمالي، ومنها الهجرة، ومنها ضيق سوق العمل، ومنها البحر والصخر والجبل، ومنها الطوائف، ومنها غياب الطبقات وغياب الصراع الطبقي، ومنها وردة الرياح، ومنها هيمنة الطغمة المالية، ومنها عدم الاستغلال الطبقي، برغم هيمنة هذه الطغمة المالية. إنها هذا المجهول الذي فيه تنعدم الفوارق وتزول التناقضات والصراعات، فيتأبد حاضر تطمح الطغمة المالية إلى تأبيده.

ونصل أخيراً إلى نقطة الاساس في هذا التمويه الايديولوجي الذي لا ينطلي حتى على صاحبه، بدليل أن صاحبه يجد حاجة في اللجوء إليه. يقول شيحا: «بما أن اللبناني يربح القليل من مواطنه والأكثر من الاجنبي، لا بد من أن نستنتج أن

www.alkottob.com

الشعب اللبناني لا يمكن له، بكل عدالة، أن يعتبر، بدون كذب، أن اعضاءه الاكثر غنى يستغلونه. فالقول بأن اللبناني الثري قليلاً يعيش من « دم الشعب »، قول فيه ظلم وعداء للمجتمع. قد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لمن يدفعون بتهور العاب القمار إلى حد يجعلون فيه منها طعاماً لهم. لكن هذا خطأ بالنسبه لهذا الشعب في مجموعه، هذا الشعب الذي يركض في العالم ليكسب ما يمكّنه من ابتناء بيته في قريته. الدرس الذي نستخلصه من كل هذا هو أن من الخطل، كما يفعل البعض، أن نبالغ في استثارة اللبنانيين بعضهم ضد بعض. إن ما يحق المطالبة به اجتماعياً هو ألا يستغل أي لبناني لبنانياً آخر. لكن إذا لم يغتن لبنانيون، باعداد كبيرة، كل سنة في جهات العالم الأربع، فان حياة اللبنانيين الذين لم يغادروا بلدهم تزداد بلا شك قساوة. فإذا أردنا توازناً لبنانياً، فعلى اللبنانيين، عالم الاجتماع منهم وجابي الضرائب بالدرجة الاولى، ألا ينسوا هذا أبداً »[٦٧].

ليس الهدف من سرد هذا النص أن ندخل في نقاش اقتصادي مع أفكار شيحا هذه، وأن نبين مدى الصحة فيها أو مدى الخطأ. ثم ان النص ليس نصاً اقتصادياً، برغم عنوانه، وبرغم تعرضه لقضايا تخص الاقتصاد اللبناني. إنه نص ايديولوجي سياسي يحكمه هم ايديولوجي سياسي واضح ومحدد، يتوجه فيه شيحا، في نهايته، إلى عالم الاجتماع وجابي الضرائب. المطلوب من جابي الضرائب أن يكون « متفهماً » وضع « الاغنياء » في هذا البلد، فلا يفرض عليهم من الضرائب إلا ما يكاد لا يذكر. ويبرر شيحا هذا الاستناد إلى مبدأ العدل: فما دام المال يأتي من الخارج، ليس من العدل بشيء أن يقتطع منه الكثير، وإلا استنكف عن المجيء إلى لبنان. على الدولة، بشكل عام، أن تعرف اذن كيف تكون دولة البرجوازية. ولن تكون كذلك إلا إذا سمحت للاغنياء بأن يزدادوا غنى. فـ « التوازن اللبناني » قائم، في نهاية التحليل، على السيطرة الاقتصادية لهذه البرجوازية، ودور الدولة، بما هي دولة برجوازية، يكمن في تأمين ديمومة هذه السيطرة.

لكن أهم ما في هذا النص هو، من جهة، التبرير الايديولوجي للسياسة الضريبية

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

www.alkottob.com

التي على الدولة أن تنتهجها بالنسبة لـ « الاغنياء »، ومن جهة أخرى، ما نراه من توجه « اجتماعي » في النص يفرضه وجود « الاغنياء » نفسه. والتبرير الايديولوجي ذاك يختصره شيحا في قوله بأن مصدر المال ليس لبنان، بل الخارج. اذن، لا وجود لاستغلال طبقي في لبنان. أما التفاوت الاجتماعي فيه، فمرده إلى أن البعض هاجر والبعض الآخر بقي في بلده. الغني هو الذي هاجر، والفقير هو الذي لم يهاجر. لكن بامكان منطق التفاوت الاجتماعي أن يولد الصراع والأزمات. هنا يكمن الخطر، ولا بد من معالجته بشكل يؤمن « التوازن اللبناني » في إطار هذا التفاوت الاجتماعي نفسه، لا بالقضاء عليه؛ لأن القضاء عليه يقضي على ذلك « التوازن » الذي يريد له شيحا أن يستمر ويبقى. ومن هنا أتى التوجه إلى عالم الاجتماع الذي يحدد له شيحا دوراً خطيراً ومثيلاً للدور الذي يقوم به جابي الضرائب. فدور الاثنين واحد: تأمين ديمومة « التوازن اللبناني » في إطار ديمومة التفاوت الاجتماعي الذي يؤمن للبرجوازية ديمومة السيطرة الطبقية. ولا يكون ذلك إلا بالقضاء على آثار هذا التفاوت دون القضاء عليه. على عالم الاجتماع اذن ـ وشيحا يقوم، بهذا المعنى، بدور عالم الاجتماع هذا خير قيام ـ أن يقوم بهذا الدور الذي هو، في الحقيقة، دور الايديولوجي البرجوازي: العمل على عدم « استثارة اللبنانيين بعضهم ضد بعض ». وليس بالسهل القيام بهذا الدور، بل يكاد يكون القيام به مستحيلاً؛ إذ كيف يمكن التوفيق بين ضرورة الابقاء على التفاوت الاجتماعي كأساس مادي لـ « التوازن » البرجوازي، وبين ضرورة قول أن هذا التفاوت لا يولد أي صراع أو استغلال طبقي، بل القول بأنه العدل نفسه؟ هذه هي معضلة ايديولوجية البرجوازية اللبنانية. ولا تنفرد هذه الايديولوجية بمعضلتها هذه التي نجدها، في أشكال مختلفة، في كل ايديولوجية برجوازية، منذ أن كانت البرجوازية وكانت علاقات الانتاج الرأسمالية. لكن ايديولوجية البرجوازية اللبنانية تنفرد ـ ربما ـ بالشكل الذي أوجدت فيه ما يشبه الحل لهذه المعضلة، وقد أوجزناه سابقاً على الشكل التالي: ليس في لبنان انتاج أو علاقات انتاج أو طبقات أو صراعات طبقية أو استغلال طبقي، بل فيه طوائف تتعايش في توازن لبناني فذ هو الذي يؤمن للبرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية. إن كتابات شيحا كلها تهدف إلى إقامة هذه المعادلة الايديولوجية التي يختفي فيها نظام

www.alkottob.com

السيطرة الطبقية للبرجوازية، ونظام هيمنة الطغمة المالية في إطار هذه السيطرة، وكشرط ضروري لها.

ويكتمل تعريف لبنان الاقتصادي في هذه «الجوهرة» الشيحاوية التي تعكس الكثير مما يجب اخفاؤه: يقول شيحا: «إن الاقتصاد اللبناني بمجمله يجب أن نعده كله كصناعة ترف. وكل وجه من وجوه نشاطنا يؤكد ذلك»[٦٨]. وهذا هو نظام الاقتصاد «الحر» الذي تهيمن فيه الطغمة المالية؛ إنه اقتصاد «ترف»، وللترف، أي لمن يقوم وجودهم على «الترف». فكيف يمكن لمثل هذا النظام أن يدوم، وما هي الشروط التي يمكن له فيها أن يدوم، وما العمل لتأمين ديمومته هذه؟ هذا هو السؤال الذي يواجه الطبقة المسيطرة.

---

(٦٨) انظر صحيفة «Le Jour»، ١٩، كانون الأول ١٩٥١.

www.alkottob.com

الفصل الثالث:

التعريف السياسي

١ - في ضرورة التوازن السياسي

قلنا إن الفكر الشيحاوي يكاد ينحصر بكامله في جملة من التعريفات بلبنان، رأينا منها التعريف الطبيعي، والتعريف الاقتصادي، وعلينا أن ننتقل الآن إلى التعريف السياسي. لكن، قبل الانتقال إلى هذا التعريف، لابأس من التذكير بأن هذه التعريفات، على تعددها وتنوعها، إنما تعود كلها، في نهاية التحليل، إلى تعريف واحد أساسي يحكمها وتنبثق منه؛ إنه التعريف الطبيعي، أي تعريف لبنان بجغرافيته الطبيعية، لأن «الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ وتحكم سياسة الأمم وستراتيجيتها؛ إنها ما يمكن تسميته أيضاً طبيعة الأشياء». فطبيعة الأشياء هذه التي تحدد الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة وجميع النشاطات الاجتماعية هي التي تجوهر لبنان فتحمله إلى مطلق يتأبد فيه، بحيث يظهر حاضره مثيلاً لماضيه، يتكرر في مستقبله. هكذا تجد البرجوازية الآيديولوجي الضروري لديمومة سيطرتها الطبقية. فطموحها الطبقي إلى تأبيد سيطرتها هذه، واضفاء طابع الديمومية عليها هو اذن الاساس المادى (الطبقي) لبناء فكرها الايديولوجي الذي نجد فكر شيحا نموذجا متكاملا منه.

لئن كان لبنان، كما يعرفه شيحا، خليطاً لا تجانس فيه من العناصر البشرية، أو

www.alkottob.com

الأعراق والعقائد والطقوس واللغات وأنماط الأفكار والتقاليد والعادات، فإن ذلك يثير السؤال التالي: كيف يكون للبنان بقاء، وهو الذي في تعريفه هذا تعتمل فيه تناقضات دائمة ـ بحكم طبيعته وطبيعتها بالذات ـ لا طابع تاريخياً لها، تدفعه إلى الزوال والتفتت؟ وكيف يكون لوجوده ديمومة وهو الذي يحمل فيه جرثومة التغير؟ إنه السؤال نفسه الذي انطلقنا منه في بداية هذه الدراسة: كيف يبقى ضد حركة التاريخ ما يحمله التاريخ إلى التغير؟ أن شيحا هو الذي يطرح السؤال في صيغته المأسوية هذه، من موقع ايديولوجيته الطبقية البرجوازية بالذات. فمبدأ وجود لبنان، بحسب تعريفه في هذه الايديولوجية، هو أن يبقى على ما هو عليه في طبيعته دون تغير. وهذا ما يضعه في تناقض مع حركة التاريخ بشكل يتهدد فيه وجوده بالزوال. فكيف الوصول إلى تحقيق ديمومته؟ لكنه قائم على ثابت فيه هو جغرافيته الطبيعية. وما دام هذا الثابت فيه هو الأساس الذي يقوم عليه ذلك الخليط البشري الذي يتكون منه، فإن بالامكان أن تتأمن ديمومة لبنان باقامة التوازن بين عناصر خليطه البشري. ذلك أن الاختلال الذي يتهدد لبنان ـ كما يقول شيحا ـ «ليس في الأشياء، بل انه يكمن في الناس»[(٦٩)]. فهذا الاختلال، بحسب شيحا، لا اساس اقتصاديا له، ولا علاقة له ببنية النظام الاقتصادي القائم. (ولقد رأينا سابقاً أن شيحا ينفي وجود صراع طبقي في لبنان، وينفي أن يكون هذا الصراع سبب ذلك الاختلال). إنه في الناس، ولبنان هو الواحد الثابت في ديمومته. لا بد اذن من اقامة التوازن بين هؤلاء الناس، أو بين هذا الخليط البشري، حتى لا يؤدي اختلال العلاقات بينهم إلى تقويض أركان لبنان وإزالة كيانه. «فلا خيار لنا إلا بين الاخوة والموت»[(٧٠)]. لكن خيار التوزان هذا الذي يطرحه شيحا لا يهدف إلى توحيد ذلك الخليط البشرى في شعب واحد متجانس، بقدر ما يهدف، في الحقيقة، إلى تكريس الاختلاف بين عناصر التوزان وتأبيده. وسنبين، في حينه، اسباب هذا الخيار الذي يبدو شرطاً ضرورياً لتأمين ديمومة لبنان في حاضره، أي لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. واقامة هذا التوازن، برأي شيحا، تتم على

---

(٦٩) «في السياسة الداخلية»، ص ١٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٧.

www.alkottob.com

الصعيد السياسي، أي على صعيد السلطة. إن لهذا دلالته البالغة: فنحن لا نرى، مثلا، في كتابات شيحا، همَّ اقامة هذا التوازن ـ الذي هو، كما سنرى، في هذه الايديولوجية البرجوازية، توازن طائفي ـ على الصعيد الاقتصادي، لان الطوائف، بالنسبة له، لا تتحدد في هذا الحقل، بل في حقلي السياسة والايديولوجية وحدهما. فاذا كان الامر كذلك ـ وهو كذلك ـ وجب النظر في البناء الاقتصادي للمجتمع بمنظار لا علاقة له بالطائفية، على نقيض ما يقوم به بعض الباحثين المعاصرين الذين يستندون إلى شيحا في الحديث عن الطائفية، وفي النظر في علاقات الانتاج نفسها بمنظار طائفي. لكنهم يخطئون في اسنادهم هذا النظر إلى شيحا، الذي يقول: «يجب على اللبنانيين أن يحكموا انفسهم بشكل يتطلب فيه تنافر وضعهم، يجب أن «يدوموا» كفاية حتى يصلوا إلى حالة توازن «دائم»[٧١]. والسؤال الذي يطرح بهذا الصدد هو التالي: كيف الوصول إلى مثل هذه الحالة من التوازن الضرورى لديمومة ما هو قائم؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى أن عملية تأمين هذا التوازن هي عملية سياسية بالدرجة الاولى، بمعنى أن على النظام السياسي أن يؤمنها. إن الهدف الاساسي منها هو تطويق حركة التناقض الاجتماعي بشكل لا يتهدد فيه ما هو قائم، أي بشكل يؤمن التحقق الآلي لعملية إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن في النص السابق اقرارا ضمنيا من قبل شيحا بأن التوازن الذي يقوم عليه المجتمع اللبناني انما هو توازن سريع العطب، معرض دوما لأية هزة تصدعه. لكن الأساس المادي الذي يقوم عليه مثل هذا التوازن، ويحاول شيحا دوماً اخفاءه، هو بالتحديد، السيطرة الطبقية للبرجوازية، وهيمنة الطغمة المالية فيها. فما يجب أن يدوم بديمومة التوازن هو هذه السيطرة الطبقية وهذه الهيمنة الطبقية. والصعوبة في تأمين مثل هذه الديمومة ناتجة، كما سبق القول، عن كون البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية بنية في أزمة، وعن كون هذه الازمة وجها من أزمة الامبريالية. شيحا لا يرد، بالطبع، سرعة العطب في التوازن الاجتماعي اللبناني إلى

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٨.

www.alkottob.com

هذه الأزمة، بل يردها إلى اسباب آخرى هي، كما سنرى بعد، التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني. في هذا التركيب الطائفي يختفي التركيب الطبقي بحيث يسهل على شيحا رفض مفاهيم النظرية الاقتصادية العلمية، ورفض كل نظرية أو تنظير ـ كما يقول ـ واعتماد مفهوم الفرادة اللبنانية في تحليله الايديولوجي البرجوازي. من هنا أتى تأكيده السابق أن الاختلال الذي يتهدد لبنان لا يجد اساسه في « الاشياء » ـ كما يقول ـ أو في البناء الاجتماعي نفسه وفي حركته التاريخية الموضوعية، بل في « الناس ». لذا كانت المهمة عنده اصلاح الناس لا اصلاح المجتمع أو النظام؛ فلا علة في هذا النظام الذي هو الكيان ـ الجوهر منذ أن كان لبنان، بل العلة، أو العلل كلها في الناس؛ إنها العارض الذي يتهدد الجوهر، ومبدأ الاصلاح هو التوازن، على الصعيد السياسي. أما كيف يتأمن هذا التوازن، فإن شيحا يقول: « إن وسيلة الوصول إلى ذلك هي أن نعي أنه لا يمكن تقريب كل هذه العناصر المتباينة وتوحيدها إلا بالسماح لها بالتعايش سياسياً، وبالسماح لها بوضع القوانين معاً ضمن مجلس، وبالتمكن من مراقبة تنفيذ هذه القوانين. نحن مرغمون على ذلك، لا بسبب ذوق ديمقراطي مفرط، بقدر ما هو بسبب قوانين التوازن نفسها. فالمهم والاساسي هو أن يعيش لبنان »[٧٢].

منطق الفكر الشيحاوي في هذا المجال بسيط وواضح: إنه يحدد الوسيلة قياسا على الغاية، والغاية هذه هي أن يعيش لبنان وأن يدوم، كما هو في تعريفه الطبيعي الاقتصادي السابق، أي لبنان الحاضر، الذي هو، في لغتنا، لبنان الرأسمالي الكولونيالي البرجوازي لا جديد في هذا القول: إنه يؤكد طموح البرجوازية الدائم إلى تأبيد نظام سيطرتها الطبقية. هذا هو « المهم »، وهذا هو « الاساسي ».

لا جديد في الغاية، ولا جديد أيضاً في وسيلة الوصول اليها: إنها بناء نظام سياسي قادر على تأمين تلك الديمومة لتجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. هذا هو دور السياسي في البناء الاجتماعي، من موقع نظر البرجوازية. لكننا ما زلنا في مجال العام. فلننتقل إلى مجال الخاص ونسأل: ما هو الشكل المحدد الذي يقوم فيه

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

www.alkottob.com

هذا النظام السياسي بوظيفته الاجتماعية المحددة؟ وما هو الشكل المحدد الذي ستظهر فيه وظيفته الاجتماعية هذه التي هي، كما سبق القول، تأمين ديمومة التجدد لسيطرة البرجوازية اللبنانية؟ وهل من علاقة ضرورية بين ذلك النظام السياسي وشكله؟ وهل من علاقة ضرورية بين وظيفته الاجتماعية هذه وشكلها؟ وأي علاقة هي القائمة بين هذا كله وبين القاعدة المادية للبنية الاجتماعية اللبنانية؟

بهذه الاسئلة نخرج من دائرة تحليل الايديولوجية البرجوازية في الفكر الشيحاوي إلى دائرة التحليل الطبقي العلمي لهذه البنية الاجتماعية ولحركتها التاريخية. لكن الدائرة الثانية ليست، في هذه الدراسة، مجالا لبحثنا، ولو أردنا الدخول فيها لما فعلنا ذلك من بوابة نقد الفكر الشيحاوي. لذا، لن ندخل فيها الا بمقدار، وسنحاول أن نقتصر على البقاء في الاولى، دون أن نمتنع عن الدخول في الثانية، اذا فرض علينا التحليل النقدي لتلك الايديولوجية ذلك. سنحاول الإجابة عمّا طرحنا من أسئلة، لا بشكل مباشر، بل على امتداد دراستنا هذه بكاملها؛ لأنها ستحكم باستمرار منطق تطور هذه الدراسة. ونجيب عن واحد منها، في ضوء النص الشيحاوي، بالقول: إن الوظيفة الاجتماعية لذلك النظام السياسي تظهر كأنها في تأمين التوازن بين العناصر المتباينة التي يتكون منها المجتمع اللبناني، بينما هي تكمن، بالفعل، في تأمين التحقق الآلي لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية القائمة، التي فيها تسيطر البرجوازية، وفيها تهيمن الطغمة المالية. إنها تكمن، بالتالي، في تأمين ديمومة التجدد لهذه السيطرة الطبقية، ولهذه الهيمنة الطبقية في حدود تلك السيطرة. إذن فالعلاقة، بين هذه الوظيفة الاجتماعية، كما هي في واقعها الفعلي، وبين الشكل الذي تظهر فيه، هي علاقة عكسية، أو إذا جاز التعبير، علاقة تعاكس، بمعنى أنها تظهر كأنها تؤمن ديمومة التجدد لذلك التوازن الاجتماعي، فيما هي، بالفعل، تؤمن ديمومة التجدد لتلك السيطرة الطبقية. وبتعبير آخر: إن هذه السيطرة الطبقية الفعلية تختفي في شكل ذلك التوازن الاجتماعي، وهذا الشكل أساسي، كما سنبين في حينه، لهذه السيطرة، ولقيام النظام السياسي بوظيفته الاجتماعية.

www.alkottob.com

٢ ـ في « الطوائف »

لكن، ما هي تلك العناصر التي يجب أن يقوم بينها توازن دائم حتى يدوم لبنان، فيتأبد نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية؟ هذه العناصر المختلفة المتنوعة حتى التباين هي « الطوائف ». يقول شيحا: « لبنان بلد أقليات طائفية متشاركة. يجب أن يكون لجميع الأقليات فيه مكانها، وأن تحصل فيه على حقوقها. هذا هو مبدأ وجود هذا البلد، وهذه هي فرادته »(٧٣). ونحن بدورنا يمكن لنا القول بأن هذه الفكرة هي حجر الزاوية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية: يتكون لبنان من مجموعة من « الطوائف » المتشاركة أو المتعايشة أو المتحدة. فلا تجانس ولا وحدة عضوية بين عناصر « الشعب » اللبناني. حتى أن كلمة « الشعب » هنا غير صالحة. فلبنان هو بلد التنوع والتفتت، إنه بلد التباين والتنافر. وكل عنصر من هذه العناصر يتماسك بذاته، في لحمته الداخلية، لا تربطه بغيره من العناصر الأخرى سوى علاقة خارجية هي علاقة تعايش أو تشارك أو تواصل.

على اساس هذه الفكرة، يتحدد لبنان، نفياً، بوجهين اساسيين مترابطين:

الأول: هو أن فرادة لبنان تقوم على أساس انتفاء وجود **الطبقات الاجتماعية** فيه. لقد حلت « الطوائف » محل الطبقات في تحديد تركيب المجتمع اللبناني. ولئن كان التركيب الطبقي للمجتمع، لا سيما الرأسمالي منه، يؤمن له وحدة تماسكه الداخلي، من حيث هي وحدة صراع بين الطبقات، في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية، فإن هذا التركيب « **الطائفي** » للمجتمع اللبناني الذي يحدد فرادته، دون غيره من المجتمعات البشرية المعاصرة الأخرى، يؤمن له، بالعكس، وحدة خارجية من التنوع والتفتت، لا تماسك داخلياً فيها، لان هذا التماسك ليس لوحدة بنيته الواحدة، بل لكل من العناصر المتباينة التي يتشكل منها هذا المجتمع، أو قل لدقة التي يضمها، في هذا البلد الذي أسمه لبنان، إطار حقوقي سياسي واحد؛ فلبنان، هذا الذي يتكلم عليه شيحا، معرض، اذن، في كل لحظة، للتفتت والتبعثر، إذا ما انهار هذا الإطار الذي يجمع، **خارجياً**، عناصره المتباينة. من هنا أتت ضرورة

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

www.alkottob.com

إقامة التوزان، على الصعيد السياسي، بين هذه العناصر، حتى يدوم لبنان ويبقى. ومن هنا أيضاً أتى تأكيد شيحا أن العلة في امكانية تخلخل لبنان، هي في «الناس»، لا فيه، أو في قوانينه (كأن القوانين هذه التي تنظم علاقات «الناس» فيما بينهم وتحكمها يجب أن تكون قوانين سرمدية أبدية أو قدسية. وما قدسيتها هذه، أو أبديتها، في الحقيقة، سوى نتيجة ضرورة تأبيد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة). «... فعلى الناس، لا على القوانين، يجب التكلم بشكل خاص. ما يجب اصلاحه هو الناس، بمعنى أنهم بحاجة إلى تربية سياسية...»(٧٤). وهدف هذه التربية السياسية، هدف هذا الاصلاح النفسي ـ ولا نقول السياسي ـ هو أن يقبل هؤلاء «الناس» كل «الناس» النظام السياسي القائم في لبنان، وضرورة ديمومته. إنه هدف كل ايديولوجية طبقية مسيطرة: اصلاح النفس البشرية بحسب مصالح الطبقة المسيطرة في ضرورة تأبيد سيطرتها الطبقية.

الثاني: بين لبنان و «ناسه» علاقة فريدة من نوعها، لانها علاقة خارجية لا تحكمها أي ضرورة، ولبنان هذا هو البلد الوحيد الذي لا يصح على قاطنيه اسم «المواطنين»، لان اللبنانيين ليسوا شعباً. إن إلغاء وجود الطبقات، بقرار ايديولوجي برجوازي طبقي، واحلال «الطوائف» محلها، هو، بالتحديد، الذي يقود، منطقياً، إلى الغاء الشعب اللبناني. الالغاء هذا، كالالغاء ذاك، يتم بقرار ايديولوجي طبقي برجوازي؛ كأن في الغاء هذا الشعب، كشعب، شرطاً اساسياً لديمومة سيطرة البرجوازية الكولونيالية اللبنانية. يقول شيحا: «لبنان هو من أكثر بلدان الارض تنافرا. غير أن الجبل والبحر يجعلان منه بلدا متجانسا بروعة. لكن الناس، لكن «المواطنين» يشكلون فيه لوحة غريبة، حيث التباينات فيها صارخة»(٧٥). نرى في هذا النص أن عامل التجانس الوحيد في لبنان هو العامل الجغرافي؛ كأن لبنان واقع في تناقض بين طبيعة جغرافية واحدة تؤمن له التجانس كله، وتؤمن له الوحدة والديمومة، وبين بشر هم فيه عامل تنافر وتفتت واختلال.

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧١.

www.alkottob.com

فماذا لو كان لبنان بلا بشر؟ ربما لو كان كذلك لتأمن للبرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية. لكنه ليس كذلك. ثم إنه لو كان كذلك، على من وعلى ماذا ستسيطرَ هذه البرجوازية؟ ومن اين سيكون لها ربح ورأس مال؟ إنها تريد الربح وتراكم رأس المال، وترفض، بالطبع، الاثار الوخيمة التي يولدها منطق تراكم رأس المال من صراعات طبقية تهدد نظام سيطرتها الطبقية. اذا كان لا بد من وجود الناس كضرورة لوجود الربح، فليبق الناس ذرات تتفتت في «طوائف» تتماسك ضد بعضها البعض. هكذا يتأمن للبرجوازية وحدة تماسكها الطبقي، ويتأمن لها ديمومة سيطرتها على «طوائف» لا تشكل خطرا على نظام سيطرتها الطبقية الا بمقدار ما تتفكك كـ«طوائف» لتتماسك ضد البرجوازية كطبقات كادحة في حركة صراعاتها الطبقية. وبمقدار ما تصل، في هذه الحركة، إلى وحدة تماسكها الطبقي، بمقدار ما يتجانس لبنان في وحدة تماسك شعبه.

ونرى في ذلك النص كذلك أن الرابط الوحيد الذي يجمع بين هؤلاء الناس هو مجرد وجودهم، أو تواجدهم على ارض تلك الطبيعة الجغرافية المتجانسة. فالرابط هذا، اذن، خارجي وعرضي. معنى هذا أن التناقض القائم في لبنان بين طبيعته الجغرافية (وحدة الجبل والبحر، من حيث هي عامل تجانس)، وبين «ناسه» ليس، في نهاية التحليل، سوى ذلك التناقض القائم فيه، بينه كجوهر ابدي وبين العارض فيه. هذا العارض هو التاريخي، وهو الاجتماعي، وهو السياسي. لهذا وضع شيحا كلمة «المواطنين» بين مزدوجين، للتدليل على أن اللبناني ليس له صفة المواطن، لأن الشعب اللبناني الواحد المتماسك لا وجود له. فالوجود الاجتماعي والسياسي والتاريخي هو لـ«الطوائف»، هذه التي تحول دون وجود شعب لبناني، أو دون تكون شعب لبناني واحد متماسك.

إن للبرجوازية اللبنانية إذن المصلحة الطبقية الأولى في الحؤول دون تكوّن شعب لبناني؛ لان وجودها الطبقي المسيطر مرتبط بوجود «الطوائف»، أي بضرورة العمل على عدم تكوّن الشعب اللبناني الواحد. بهذا المعنى يمكن القول بأن وجود «الطوائف» في لبنان هو نتيجة تاريخية سياسية لممارسة البرجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقية على طبقات الشعب اللبناني الكادحة، أو بتعبير آخر: إن وجود «الطوائف»

www.alkottob.com

ليس سابقاً على وجود هذه البرجوازية في موقع السيطرة الطبقية، بـل هـو بـالعكس نتيجة تاريخية له.

لكن، قبل الاسترسال في البحث، لا بد من ابداء ملاحظة قد لا يكون هنا مجالها، لأن فيها استباقاً للبحث. وبرغم هذا، لا بد من الاشارة إليهـا: هـل جميع تلك العناصر التي يتكون منها لبنان تستوي على صعيد واحد من حيث هي العارض، في علاقاتها بلبنان ـ الجوهر؟ أم أن بينهـا عنصراً يتميـز منهـا جميعـاً، بحث تتحـدد علاقته بهذا الجوهر كعلاقة جوهرية، على نقيض علاقة العناصر الاخرى به، التي هي علاقة عرضية؟ شيحا لا يطرح مثل هذا السؤال ولا يصرح بالجواب عنه وهو سؤال بالغ الاهمية، سنراه ينطرح، في التحليل اللاحق، بشكل ضروري. لكننا نجد، في اماكن متعددة من كتابات شيحا، ما يبرر طرحه، ونجد أيضا فيها جوابا عنه. يقول شيحا، مثلا. «إن جبل لبنان يبقى، بأكثر من وجه، المركز العصبي لهذا البلد. فلأسباب عديدة، يجب أن نتمنـى لـه قبـل كـل شيء التـوازن والنظـام. إن صخب الجبل ليس وليد اليـوم. لكن الجبل هو أيضاً البلد الذي عرف سلما رائعاً من ١٨٦٤ إلى ١٩١٤، على امتداد خمسين سنة بكاملها... فثمة توازن للجبل يجب احترامه وتأمينه...»(٧٦). من هذا النص يظهر لنا أن جبل لبنان هو، بالنسبة لشيحا، المركز العصبي للبنان. إنه، عمليا، هذا الجوهر الذي به يتحدد لبنان. لا شك في أن شيحا لا يتكلم في هذا النص على «طائفة» بعينها تحتل، دون غيرها، موقع المركز في لبنان، بل يتكلم على جبل لبنان، أي على منطقة جغرافية معينة من لبنان هي، عملياً، الجوهر. ولن يكون صعباً على جيل لاحق من ايديولوجيي البرجوازية اللبنانية، القفز، في سياق هذا المنطق نفسه، من تمييز منطقة بعينها، هي الجبل، إلى تمييز «طائفة» بعينها، وحصر الجوهر فيها دون الأطراف. أما الحكم الذي يصدره شيحا على تلك الحقبة من تاريخ لبنان، حين كان يعيش تحت الوصاية الامبريالية الأوروبية، فسيكون لنا توقف عنده في تطورات البحث اللاحقة.

وفي نص آخر أكثر وضوحاً من السابق، يقول شيحا: «... باستثناء المدن، إن

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٥.

www.alkottob.com

جبل لبنان الممتد حتى لبنان الشمالي هو الذي فيه الطبقة الوسطى الأكثر تماسكاً ونشاطاً. وليس هذا من باب الصدفة. إن وجوداً اجتماعياً وسياسياً طويلاً، مختلفاً عنه في المناطق المجاورة، قد سمح لهذا الجبل الذي كان يقال عنه إنه «قاحل وفقير»، بأن يكون له مثل هذه البنية الاجتماعية والثقافية الصلبة القوية. بالإضافة إلى ذلك، إن جبل لبنان (ونعني به لبنان القديم) هو الذي قدم للهجرة اللبنانية، القريبة أو البعيدة، عناصرها الألمع والأكثر تمثيلاً»[٧٧].

ليست القضية، في هذا النص، قضية امتياز جغرافي يعود لمنطقة جغرافية معينة، هي جبل لبنان. القضية أشمل من هذا وأعمق. إنها قضية «طبقة وسطى» هي التي تؤمن الاستقرار والتوازن الاجتماعيين. ربما هذه هي المرة الوحيدة التي يستعمل فيها شيحا عبارة «الطبقة» أو «الطبقة الوسطى». والنص هذا مقتطف من مقال كتب ١٩٥٤، بعنوان «في الطبقة الوسطى في لبنان»، يعلق فيه شيحا على ما ورد في صحيفة الايكونوميست الإنكليزية من أن لبنان يمتلك الطبقة الوسطى الأكثر عدداً نسبياً في العالم العربي، وأن هذه الطبقة هي عامل استقرار في المجتمع. انتقاء فقرة معينة من مقالات هذه الصحيفة، والتوقف عندها للتعليق عليها في مقال مستقل تحت ذلك العنوان، يسترعي الانتباه. ونسأل: ما هو موضوع هذا المقال؟ إنه يتحدث عن الطبقة الوسطى في لبنان. وهو لا يتحدث عنها إلا من زاوية محددة واحدة هي أن هذه الطبقة هي التي تؤمن **الاستقرار الاجتماعي**، وتؤمن للنظام ديمومته. فموضوع المقال هو، اذن، **الاستقرار الاجتماعي**، هذا الذي تبحث عنه دوما البرجوازية المسيطرة، من موقع وعيها الطبقي المأسوي الذي تكلمنا عليه. واذا قرأنا النص بتأن، رأينا فيه انزلاقا في تحديد موضوع الفكر، من الطبقة الوسطى إلى **الاستقرار الاجتماعي** إلى... جبل لبنان. بهذا الانزلاق الخفي، بات **هذا الجبل** يحتل مركز الفكر بدلا من الطبقة الوسطى، بحيث اختلف التحليل بانتقاله من الصحيفة الانكليزية إلى مقال شيحا. فبعد أن كان، في الحالة الأولى، تحليلاً شبيهاً بتحليل طبقي يتميز فيه لبنان من الدول العربية بوضع خاص للطبقة، الوسطى فيه،

---

(٧٧) «**أفكار في الاقتصاد اللبناني**»، ص ٣٢٤.

www.alkottob.com

صار في الحالة الثانية، تحليلاً جوهرياً طبيعياً - إن جاز التعبير - يتميز فيه لبنان من الدول العربية بتميز جبل لبنان (لا الطبقة الوسطى) من سائر مناطقه الأخرى. بهذا الانزلاق الملازم دائما منطق هذا الفكر الايديولوجي البرجوازي الغيبي الذي يجوهر ما يريد له التأبد، ويرى المتغير في العارض، لم تعد الطبقة الوسطى موضوع البحث أو الفكر، بل صار جبل لبنان هو هذا الموضوع. واذا نظرنا في النص رأينا أن هذا الانزلاق يتم في محاولة شيحا تفسير الظاهرة الاجتماعية التي أشارت اليها الايكونوميست. اولا، إن هذه الظاهرة ليست في الصحيفة الانكليزية نفسها في مقال شيحا. فالصحيفة تتكلم على حجم الطبقة الوسطى قياساً على باقي الطبقات الاجتماعية، وقياساً على وضعها في البلدان العربية الأخرى. أما شيحا، فيتكلم على تماسك هذه الطبقة الداخلي، وعلى طبيعة نشاطها الاجتماعي، لا على حجمها ثم أن هذه الطبقة لا تلبث أن تذوب شيئا فشيئا، في فقرات المقال، في باقي الفئات الاجتماعية، لنصل، في النهاية، إلى «الشعب»، بمعنى ساكني الجبل كلهم؛ ثانياً، يؤيد هذا التحليل ما نراه من تفسير لتلك الظاهرة في النص الذي أوردنا، أو بالاحرى، ما نراه من تفسير لتماسك سكان الجبل، لا لحجم الطبقة الوسطى، وفي هذا التفسير تختفي كلمة الطبقة الوسطى، بقدرة قادر، وتحل محلها كلمة الجبل، في قول شيحا: «...إن وجودا اجتماعيا وسياسيا طويلا مختلفا عنه في المناطق المجاورة، قد سمح لهذا الجبل...» ويؤيد هذا التحليل أيضاً تشديد شيحا على أن ما يعنيه بجبل لبنان هو لبنان القديم. وقد لا يكون لهذا التشديد، في الظاهر، أي مبرر. فمعروف أن لبنان القديم هو جبل لبنان، هذا الذي يرسم شيحا حدوده. لكن لهذا التأكيد معناه في ما يهدف إليه شيحا، ضمناً، من قول إن عنصر التماسك الاجتماعي والسياسي والثقافي في لبنان الحاضر هو لبنان القديم. وكأن هذا القول يعني، بشكل منطقي جداً، أن العناصر الاخرى التي يتكون منها لبنان، والتي تسكن «الاطراف» دون هذا المركز العصبي، ليست عنصر هذا التماسك في لبنان، بل هي عناصر تفكك فيه، لا تسهم في ديمومة لبنان الا بمقدار ما تلتف حول هذا المركز العصبي في علاقات توازن معه، تحكمها، بالضرورة، ضروة هيمنته؛ نعني هيمنة هذا المركز. هكذا تكتمل لوحة الفكر الايديولوجي البرجوازي اللبناني: فالجبل والبحر هما الثابت الجغرافي من لبنان. والثابت هذا هو جبل لبنان. والجبل هذا، في بشره،

www.alkottob.com

هو دون غيره عنصر التماسك الاجتماعي والسياسي والثقافي. إنه بنية لبنان الصلبة القوية. إنه لبنان القديم. اما الاضافات، فهي من العارض، لا من الجوهر؛ والجوهر المتماسك هو القديم المتجدد الذي له وحده، دون غيره، الوجود الزماني الطويل. «فجميع الشرائح الاجتماعية لبلد ما تخرج، في نهاية التحليل، من الشعب، والزمان هو الذي، قبل كل شيء، يصنعها»[٧٨].

حين يقوم شيحا بعملية الانزلاق تلك التي يستبدل فيها الطبقة الوسطى بالجبل، يصير بامكانه أن يجوهر هذا الجبل، وأن يدخل فيها - نعني في تلك العملية - عامل التماسك الداخلي الاجتماعي والسياسي والثقافي، وأن يدخل فيها عامل الزمان الطويل الذي هو زمان هذا الجوهر المتكرر المتجدد في تماثله بذاته، ويصير بإمكانه أن يقول إن لبنان هو هذا القديم وحده دون غيره، وما غيره سوى العارض، إضافة تتوازن مع المركز الجوهري في هيمنة هذا المركز عليها هيمنة طبيعية. من هذا الفكر الشيحاوي بالذات استقى الفكر الرجعي الفاشي العنصري عناصره التي ازدهرت إبّان الحرب الاهلية في كراريس «الكسليك» وكتابات «العمل» اليومية والشهرية، وغيرها من منتوجات الايديولوجية البرجوازية اللبنانية.

٣ - في العلاقة بين الفكر «الطائفي» والفكر «الانعزالي» والفكر «القومي»

قلنا إن لبنان، على اساس تلك الفكرة التي تجعل منه مجموعة من الطوائف المتشاركة، يتحدد نفييا بوجهين: الاول هو فرادته التي تلغي فيه وجود الطبقات الاجتماعية. اما الثاني، فهو أن تركيبه «الطائفي» هذا هو الذي يجعل منه بلداً مختلفاً عن البلدان العربية المحيطة به. فبسبب تركيبه «الطائفي» هذا، ليس لبنان بلداً عربياً، ولا يمكن أن يكون له مثل هذا الانتماء العربي. نحن هنا، في هذا التحديد النفيي، في صلب الفكر الذي ينعت بـ «الانعزالي»، وهذه الصفة ملازمة لايديولوجية البرجوازية اللبنانية.

لم يحن الوقت بعد للبحث في علاقة البرجوازية اللبنانية بحركة التحرر العربية، وفي

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

www.alkottob.com

الشكل الذي تنعكس فيه هذه العلاقة في ايـديـولـوجيتهـا الطبقيـة. لا شـك في أن الخط « الانعزالي » الذي تسير فيه البرجوازية اللبنانية، خصوصاً منذ الحرب الاهلية، ليس وليد اليوم، بل إن له اصولا تاريخية بعيدة في ممارسات هذه الطبقة المسيطرة، تعود إلى بدء الاستقلال السياسي، وحتى إلى ما قبله، حتى يمكن لنا القول بأن هذا الخط كان دوما الغالب في علاقتها بالعالم العربي. ولا شك أيضاً في أن لهذا الخط « الانعزالي » الذي هو خط عداء رجعي لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، وللشعب اللبناني نفسه، قاعدة مادية نجدها، بوجه خاص، في طبيعة علاقات الانتاج الكولونيالية القـائمـة في البنيـة الاجتماعيـة اللبنـانيـة، وفي دور الوسـيط الطبقـي (التجاري، في الماضي، والتجاري الصناعـي إلى حد ما في الاونة الاخيرة، خصوصاً قبيل الحرب الاهلية) الذي تحدده هذه العلاقات للبرجوازية اللبنانية بين الامبريالية والعالم العربي. وكل بحث في هذا الخط « الانعزالي » الغالب لا بد له من أن ينطلق من النظر في هذا الدور (دور الوسيط الطبقي) الذي تقوم به البرجوازية اللبنانية في إطار علاقة التبعية الطبقية التي تربطها بالامبريالية. فموقعها الطبقي هذا هو الذي يفسر لنا، في نهاية التحليل، تراثها « الانعزالي » في العداء لحركة التحرر العربية. وبرغم هذا، لن ننظر الان في الخطر السياسي « الانعزالي » للبرجوازية اللبنانية من هذا الزواية، بل سننظر فيه من زاوية أخرى هي زاوية ايديولوجية هذه البرجوازية في تحددها كايديولوجية « طائفية ». ما نريد قوله هو أن هذه الايديولوجية، من حيث هي ايديولوجية « طائفية »، هي بالضرورة ايديولوجية « انعزالية »، بمعنى أنها، كايديولوجية « طائفية »، تتضمن بالضرورة هذا الطابع من العداء لحركة التحرر العربية، أو قل بتعبير آخر، إن منطق الفكر « الطائفي » لا يمكن إلا أن يكون منطقاً « انعزالياً »، وهذا ما لا ينتبه إليه من ينزلق إلى مواقع « طائفيـة » في مجابهتـه منطـق الفكر « الانعزالي ». فكل نقد لهذا الفكر مستحيل اذا انطلق من مواقع « طائفية ». اما لماذا هذا التلازم الضرورة بين الفكر « الطائفي » والفكر « الانعزالي » (وهذا الفكر في الحالتين واحد، من حيث هو الفكر البرجوازي) فهذا ما نجد الجواب عليه في تعريف هذا الفكر لـ « الطوائف ».

لو اقتصر تعريف « الطوائف » على أنها مجموعات دينية مختلفة، أو على أنها

www.alkottob.com

أقليات دينية مختلفة، لهان الأمر. فتعدد الانتماءات الدينية لشعب من الشعوب لا يضع، بالضرورة، موضع التساؤل وحدة تماسكه الاجتماعي الداخلي. لكن تعريف «الطوائف» في هذا الفكر البرجوازي اخطر من ذلك؛ فـ«الطوائف» عنده مجموعات حضارية، لكل واحدة منها عاداتها وتقاليدها وطقوسها ولغتها ونمط فكرها. «الطوائف» أعراق مختلفة[٧٩]، ولبنان «مركّب أعراق»[٨٠]. إنه، في الاساس، «محاولة جميلة ونبيلة من تعايش أديان وتقاليد وأعراق»[٨١]. ولئن كان التاريخ يقترح على لبنان مثل هذه المحاولة، فلأنها فيه «محاولة طبيعية»[٨٢]؛ بمعنى انها من طبيعة الامور. ولأنها كذلك، أي طبيعية، فما من قوة في التاريخ (التاريخ حركة تغير وتغيير) تقدر على تغييرها. إن لها طابع الابدية الذي للطبيعة الجغرافية أو الفيزيائية. (قد تتغير الطبيعة الجغرافية أو الفيزيائية هذه، لكن تلك الطبيعة «الطائفية» الخاصة بلبنان لا تتغير، لأن هذه هي رغبة البرجوازية؛ فكلما ظهرت الايديولوجية مظهر البداهة، اكتسبت فاعلية سياسية أكبر). «لبنان هو بلد اقليات متشاركة [يقول شيحا] هذا هو الموقع الحقيقي، الصيغة الحقيقية. إنه هذا، ضمنياً أو شكلياً، منذ اقدم العصور. هذا هو وجهه الالهي. وهو مدين بهذا الوجه للجغرافيا وللتضاريس الفيزيائية قبل أن يكون مدينا به للتاريخ. فهذا ظاهرة طبيعية»[٨٣]. وفي نص آخر يقول شيحا: «... لا يمكن أن نأخذ على لبنان كونه متخلفا اجتماعيا، بسبب تكونه من عناصر كثيرة التباين، ولانه كان دون كلل مضيافا وكريما. فلبنان يختلف عن جميع بلدان الشرق الادنى والشرق الاوسط والبحر المتوسط وآسيا الغربية؛ انه يحيا، سياسياً واجتماعياً، بتوازن بين طوائف وحضارات»[٨٤]. نفهم، بوضوح، من هذا النص، أن مبدأ حياة لبنان هو هذا التوازن القائم

---

(٧٩) «في السياسة الداخلية»، ص ١٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

www.alkottob.com

بين « الطوائف والحضارات ». وحرف العطف في هذه العبارة هو، في الحقيقة، حرف تأكيد التماثل القائم بين الطوائف والحضارات، بمعنى أن الطوائف هنا هي حضارات. ولا حاجة بنا للاكثار من سرد النصوص الشيحاوية التي تؤكد هذا الفهم، وتكرر هذه اللازمة الأساسية في الفكر البرجوازي اللبناني: لبنان مجموعة طوائف - حضارات - اعراق متعايشة أو متشاركة. لكن ما يجب الانتباه اليه في النص السابق هو تأكيد **الاختلاف** الذي يقيمه شيحا بين لبنان و « بلدان الشرق الأوسط والأدنى والبحر المتوسط وآسيا الغربية »، وبالتالي - وهذا ما يهمنا الآن - بين لبنان وجميع البلدان العربية. **والاختلاف** ذاك قائم على اساس التركيب « الطائفي » للبنان؛ بمعنى أن لبنان مختلف عن العالم العربي لأنه، بالتحديد، مجموعة من « الطوائف »، ولأن هذه « الطوائف » ليست أدياناً، بل حضارات وأعراقاً مختلفة متباينة. فكيف يمكن القول، بعد هذا، إن لبنان بلد عربي، وهو الذي له مثل هذا التركيب « الطائفي »؟ بـ « طوائفه »، ينعزل عنه، حتى في أنماط الفكر والسلوك، أي في كل ما يجعل من الشعب شعباً. ولبنان ليس فيه شعب واحد، بل « شعوب » مختلفة هي في أحسن الحالات « عائلات روحية » يضمها اطار خارجي مؤسسي يجعل منها « عائلة لبنانية » تحافظ فيها كل « عائلة » على تماسكها الداخلي الحضاري. (وتعبير **العائلة** اللبنانية يتكرر كثيراً في كتابات شيحا)[85]. فدور هذا الاطار المؤسسي لا يكون في تذويب تلك العائلات المتباينة أو في توحيدها في شعب واحد، بل بالعكس، يكمن في ضرورة الحفاظ عليها في تفتتها وتباينها، بحيث تستقر في وضعها الاجتماعي هذا الذي يؤمن باستمراره استقرار نظام السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة. فتماسك لبنان بتماسك « طوائفه » الداخلي هو اذن الذي يقيم هذا « **العازل** » بينه وبين العالم العربي؛ فهذا « **العازل** » أساسي لاستمرار البرجوازية اللبنانية في القيام بدورها كوسيط طبقي بين الامبريالية والعالم العربي.

من هذه المنطلقات « الطائفية »، سيصل هذا الفكر البرجوازي إلى صياغة، إن لم تكن أكثر تكاملاً أو دقة وصرامة لمقولاته العنصرية و « الانعزالية »، فهي، على

---

(٨٥) راجع، مثلاً، المصدر نفسه، ص ٢٧٨ : وراجع أيضاً « لبنان اليوم »، ص ٦١

www.alkottob.com

الأقل، أكثر توافقاً مع شروط تطور الصراع الطبقي في الحرب الأهلية. فلبنان، في صيرورة هذا الفكر، هو مثلاً: «وطن مكون من مجموعات اثنية وديانات وحضارات مختلفة في أصلها وفي تاريخها وفي سلم قيمها وفي أنماط عيشها وسلوكها»[٨٦]. لقد استفاد هذا الفكر معرفة حين نظر في تطور الانتروبولوجيا، فراح يستبدل، في تعريفه «طوائف» لبنان، تعبير «الاعراق» بتعبير «الاثنيات»، فصارت «الطوائف» عنده «مجموعات إثنية» بعد أن كانت «أعراقاً»، وراح يرفع شعار «التعددية» السياسي، مستبدلاً به شعار «التوازن» في اطار الدولة المركزية الواحدة ـ لأسباب لا علاقة لها بـ «الطوائف» بقدر ما لها علاقة بتفجر الصراع الطبقي وبأزمة نظام الطغمة المالية ـ ويؤسس له، «نظرياً»، بالقول، مثلاً: «إذا قبلنا بهذا التعدد التركيبي فلا بد، والحالة هذه، من أن تحافظ اثنية على ذاتيتها وشخصيتها الأساسية، ويكون الوطن إذ ذاك واحداً في كثرة وكثرة في واحد»[٨٧].

حين يعرف لبنان، إذن، بكونه «مجموعة من الطوائف المتعايشة»، وحين تعرف «الطوائف» هذه بكونها «مجموعات اثنية وديانات وحضارات مختلفة»، فيتميز لبنان، بالتالي، بـ «تعدد بنيته الحضارية والدينية والاثنية»[٨٨]، فإنما هو يتميز كذلك من العالم العربي بالذات ويختلف عنه، بحيث يصح القول السابق من أن الفكر «الانعزالي» ملازم بالضرورة للفكر «الطائفي» ملازمة الفكر البرجوازي اللبناني نفسه. هذا ما يجب التنبيه إليه دوماً في نقض هذا الفكر الطبقي: فالفكر هذا ليس «طائفياً» بسبب انتمائه لـ «طائفة» بعينها دون الأخرى (كـ «الطائفة» المارونية مثلاً)، كما يحلو للبعض مثل هذا القول، بل بقوله إن لبنان «مجموعة من الطوائف»، وإن «الطائفة»، بالتالي، كيان اجتماعي متماسك بذاته. وذلك الفكر ليس «انعزالياً»، لكونه فكر تلك «الطائفة» بعينها منذ أن كانت، كما يحلو القول لبعض المؤرخين أو

---

(٨٦) راجع «القضية اللبنانية»، رقم ١٢، ص٩، من سلسلة الكراريس التي صدرت عن جامعة الكسليك.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

www.alkottob.com

الباحثين في الاصول التاريخية للفكر « الانعزالي » ، فيرى هذا البعض أن « الانعزالية » وجدت منذ أن وجدت تلك « الطائفة » بعينها ، كالخطيئة ملازمة للانسان منذ أن كان انساناً. ذلك الفكر « انعزالي » لأنه فكر تلك الطبقة البرجوازية اللبنانية التي تجد ، في ممارسة صراعها الطبقي ضد الجماهير الوطنية والطبقات الكادحة ، ضرورة في تقديم التبرير الايديولوجي لممارستها العداء ، صريحاً حيناً وخفياً حيناً آخر ، لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية. وبتعبير آخر ، إن ذلك الفكر ليس فكراً « طائفياً » أو « انعزالياً » إلا بمقدار ما يجد في ظهوره مظهر هذا الفكر « الطائفي » أو « الانعزالي » ضرورة لإخفاء طابعه الطبقي الأساسي ، من حيث تمثيله ايديولوجية البرجوازية اللبنانية كطبقة مسيطرة تحتل ، في علاقة التبعية البنيوية التي تربط لبنان بالامبريالية ، موقع الوسيط الطبقي بين الامبريالية والعالم العربي. هذا يعني أن ظهور هذه الايديولوجية الطبقية المسيطرة مظهر ذلك الفكر « الطائفي » أو « الانعزالي » هو أساسي لوجودها المسيطر في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي. فالشكل « الطائفي » هو الشكل الذي فيه تسيطر تلك الايديولوجية في هذا الحقل ؛ وما الشكل « الانعزالي » الذي تظهر فيه سوى نتيجة لهذا الشكل « الطائفي » الضروري لوجودها المسيطر. فحين تلصق صفة « الانعزال » (عن العروبة) بـ « طائفة » أو بـ « طوائف » معينة كـ « الطائفة » المارونية مثلاً ، أو « الطوائف » المسيحية ، وتلحق الصفة النقيض (الانتماء إلى العروبة) بـ « طائفة » أو بـ « طوائف » معنية آخرى ، كـ « الطوائف » الاسلامية مثلا ، تنقسم « طوائف » لبنان انقساما قومياً ، إلى قسمين ، بحيث يتحدد انتماء القسم الاول منها إلى القومية العربية (التي تستحيل بدورها قومية اسلامية) ، والعكس بالعكس ، لان انقسامها هذا ، بالضبط ، انقسام « طائفي » ، ويخرج الفكر الطبقي البرجوازي إذ ذاك منتصراً بوجهيه المتلازمين : « الطائفي » و « القومي ». معنى هذا أن الفكر « الطائفي » والفكر « القومي » هما وجهان لفكر طبقي واحد هو الفكر البرجوازي الرجعي نفسه. فلا تناقض بين هذين الفكرين الا في الظاهر ، وما هذا الظاهر سوى الشكل الذي يختفي فيه ذلك الفكر الطبقي في مظهرين منه يتجاهل كل منهما الآخر.

●

لقد وضعنا صفة « الانعزال » بين مزدوجين لنشير إلى أن هذه الصفة تتحدد في

www.alkottob.com

إطار الفكر « القومي » وقياسا عليه، كما أننا نضع عبارة « الطائفة » والصفة المشتقة منها بين مزدوجين إلى أن هذه العبارة وهذه الصفة تستمدان معنييهما من الايديولوجية البرجوازية التي ننقضي. فبفعل هذا النقض انوجد المزدوجان كإشارة إلى رفضنا أن يكون الواقع الاجتماعي الفعلي كما هو، بالوهم الطبقي، في شكل وجوده في هذه الايديولوجية المسيطرة. برفضنا هذه الايديولوجية الطبقية البرجوازية نرفض، بالضرورة، اشكال ظهورها في الفكر « القومي » او « الطائفي » او « الانعزالي » ونرفض، بالتالي، الشكل الذي تنطرح فيه، في هذا الفكر الواحد، وعلى ارضه، قضية العلاقة بين لبنان والعالم العربي، من حيث هي قضية انتماء لبنان إلى العروبة (أو إلى القومية العربية) أو « انعزاله » عنها بفعل انتمائه إلى قومية أخرى قد تكون عند البعض قومية لبنانية، وقد تكون قومية مسيحية، وقد تكون قومية مارونية. نرفض هذا الشكل من طرح القضية ونؤكد أن القضية لا يمكن أن تنطرح الا في هذا الشكل اذا قبلنا بمنطلقات الفكر « الطائفي »، او قل بالمنطلقات « الطائفية » لهذا الفكر البرجوازي. كما نؤكد أن الفكر « الطائفي » يلتقي بالفكر « القومي » على ارض هذا الفكر الطبقي (أوليس الفكر « الانعزالي » فكراً « قومياً » ؟) كالتقاء الوجه الاول من ذاك الفكر بوجهه الآخر، برغم ما قد يظهر بين الاثنين من تعارض أو تجاهل متبادل. ونطرح القضية بشكل آخر، من خارج هذا الفكر وضد منطلقاته الاولى: فهذه القضية ليست قضية انتماء ؛ فلبنان بلد عربي، شاءت الايديولوجية البرجوازية أم أبت. إنها، بالتحديد، قضية العلاقة بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، بما فيها الشعب اللبناني نفسه. والعلاقة التاريخية بهذه الحركة التاريخية هي علاقة طبقية، لان هذه الحركة التحررية الوطنية هي حركة صراع طبقي بين طبقة مسيطرة (البرجوازية) ذات علاقة تبعية طبقية بالامبريالية، وبين طبقات كادحة ذات علاقة تناقض تناحري بالامبريالية. ولا تظهر الايديولوجية البرجوازية في تلك الاشكال المختلفة منها الا بهدف اخفاء هذه الحركة من الصراع الطبقي وطمسها (*)، وهي تظهر في هذه

(*) قد تحدث هذه الصياغة عند القارىء التباسا، فيأخذ آلية هذا التمويه الايديولوجي ـ أو التضليل الايديولوجي ـ مأخذ الآلية القصدية. لتبديد هذا الالتباس نقول إن هذه الآلية =

الأشكال منها في حقل هذا الصراع بالذات. فالوظيفة الدائمة لهذه الايديولوجية المسيطرة تكمن، بالتحديد، في محاولة تمويه هذا الصراع واظهاره في أشكال تساعد على تأبيد السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. من هذه الأشكال مثلاً، الصراع «الطائفي» (بين «الطائفة» المارونية وحلفائها من «الطوائف» المسيحية، وبين «الطوائف» الاسلامية، مثلاً)، ومنها أيضاً الصراع «القومي» (بين القومية اللبنانية، والقومية العربية، مثلاً).

٤ ـ في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية

لم نستبق البحث، الا قليلا. فلنعد إلى ما كنا فيه من تحليل لمفاصل الايديولوجية البرجوازية في الفكر الشيحاوي. قلنا إن حجر الزاوية من هذا الفكر ومن هذه الايديولوجية هو القول بأن لبنان مجموعة «طوائف» متعايشة، وأن التوازن بين هذه «الطوائف» اساسي لاستقرار لبنان وديمومته على ما هو عليه في حاضره. وقد رأينا أن شيحا يطمح إلى إقامة مثل هذا التوازن بينها على الصعيد السياسي، وبالتحديد، في علاقتها بالدولة. فإذا كانت الدولة، كما هي بالفعل، اداة السيطرة الطبقية للطبقة المسيطرة ـ على حد تعبير إنجلس ـ وكان أساسياً لهذه الطبقة أن تؤمن ديمومة تجدد سيطرتها الطبقية، بالاستناد إلى أداتها هذه بالذات، فلا بد اذن من أن تظهر الدولة، على صورة مجتمع «الطوائف»، كأنها دولة هذه «الطوائف» المتشاركة في السلطة. بتعبير آخر: كي تقوم دولة البرجوازية هذه بوظيفتها الاجتماعية في تأمين التحقق الآلي لعملية إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة التي فيها تمارس البرجوازية سيطرتها الطبقية، لا بد لها من أن تظهر مظهر الدولة «الطائفية»؛ فالشكل «الطائفي» هذا هو الذي تتوجد فيه تلك الدولة كدولة برجوازية. من موقع نظر البرجوازية، ثمة، إذن، علاقة ضرورية من التوافق بين تحديد لبنان كمجموعة من «الطوائف» وتحديد الدولة البرجوازية فيه كدولة «طائفية». معنى هذا أن هذا الشكل

= ليست قصدية، إنها آلية موضوعية تحكمها قوانين حركة الصراع الطبقي. ولقد عالجنا بالتفصيل هذه القوانين في كتابنا «في التناقض» فليرجع اليه القارىء اذا اراد.

www.alkottob.com

« الطائفي » للدولة اساسي لوجودها كدولة برجوازية ؛ كأن ديمومة « الطوائف »، من حيث هي، في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية، البديل الايديولوجي الطبقي البرجوازي للطبقات، رهن بديموية هذا الشكل من الدولة. فما دام هذا قائما، فإن المجتمع يرى فيه نفسه، من موقع نظر الطبقة المسيطرة، مجموعة من « الطوائف » هي، إن جاز التعبير، الصورة التي تردها اليه مرآة الايديولوجية البرجوازية، بحيث يصير ذلك الشكل من الدولة الاطار الذي فيه تتجدد باستمرار هذه « الطوائف » التي لا وجود لها، فعليا، الا في علاقتها به، لان وجودها الفعلي هو وجودها السياسي هذا بالذات. في هذا الشكل من الدولة، تأخذ السيطرة الطبقية للبرجوازية شكل السيطرة « الطائفية »، لا بمعنى أنها سيطرة « طائفة » من « الطوائف » على الاخرى، بل بمعنى أنها مشاركة هذه « الطوائف » جميعها في ادارة الدولة، في إطار من التوازن الذي يحكم العلاقات بينها. ومن هنا أتت الضرورة في إيجاد مجلس تمثيلي لهذه « الطوائف » يضم ممثليها جميعاً، ويؤمن للبرجوازية أفضل الشروط السياسية لممارسة سيطرتها الطبقية، بحيث تظهر سيطرتها هذه مظهر السيطرة « الطائفية » (على الشكل الذي حددنا سابقا)؛ أي مظهر تعايش « الطوائف » كلها ومشاركتها في السلطة. ويلح شيحا، باستمرار، في عشرات المقالات، على ضرورة تأمين هذا المجلس التمثيلي لـ « الطوائف » لأنه يرى فيه اساسا للتوازن « الطائفي » الذي هو، بدوره، أساس لديمومة تجدد السيطرة الطبقية البرجوازية. وليسمح لنا القارىء باطلاعه على طائفة من النصوص الشيحاوية التي تعالج هذه الفكرة باسهاب.

يقول شيحا: « إن أقليات طائفية متشاركة... هي بحاجة، كي تبقى متشاركة، إلى تمثيل جماعي، فأي واحدة منها ليست قادرة على السيطرة على الأخرى دون أن تهدد وجود الدولة نفسه... إذا لم تلتق العناصر المختلفة التي يتكون منها لبنان في مجلس واحد، فإنها قد تتبعثر... » (٨٩). نفهم من هذا النص أن الحياة المشتركة لهذه الاقليات « الطائفية » تقضي بوجود تمثيل جماعي لها هو تمثيل سياسي ذو طابع « طائفي ». وتمثيلها السياسي هذا في اطار مجلس نيابي هو شرط لبقائها كأقليات

---

(٨٩) « في السياسة الداخلية »، ص ٥٤ ـ ٥٥.

www.alkottob.com

مشتركة، أي أنه شرط لحياتها المشتركة. معنى هذا أن التمثيل السياسي «الطائفي» هو ضابط تطور العلاقات الاجتماعية في أطر العلاقات «الطائفية»، وشرط في ديمومتها كعلاقات «طائفية». فهذا الاطار السياسي هو الذي يؤمن اذن ديمومة تجدد البنية الاجتماعية في تحددها البرجوازي كبنية من العلاقات بين «الطوائف». إن وظيفته، بتعبير آخر، تكمن في أن يكون عائقاً في وجه تطور العلاقات الاجتماعية كعلاقات طبقية داخل حركة الصراع الطبقي. فديمومة تجدد هذه العلاقة من التمثيل السياسي كعلاقة «طائفية» تؤمن ديمومة تجدد علاقة السيطرة الطبقية سريا. لهذا العلاقة «الطائفية» إذن تاريخ سري هو هو تاريخ علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية، ودور هذا التمثيل السياسي «الطائفي» هو في أن يحافظ على سرية هذا التاريخ.

ونفهم من هذا النص أيضاً ما فهمنا سابقا من أن لبنان يتكون من عناصر متباينة يجمعها تمثيل سياسي «طائفي»، اذا زال، عادت هي إلى تبعثرها. فهذا التمثيل اذن عامل «توحيد» لهذا العناصر من الخارج، لا بمعنى أنه يصهرها في قالب واحد تصير فيه شعباً متماسكاً، بل العكس، بمعنى أنه يجمعها خارجياً، بحيث يحافظ كل منها على وحدة تماسكه الداخلي. إنها تبقى فيه عناصر متباينة دون أن تصير بنية واحدة، كأن له بالضبط هذا الدور: ان يقيها التوحيد، ويكرس وجودها كعناصر متباينة. من هنا أتت الضرورة في إقامة التوزان بينها بحيث يظل كل منها اقلية في علاقته بالآخر، وما أن يطغى الواحد منها على الآخر حتى تنهدم علاقة التوازن هذه بينها وتنهار الدولة.

ونعود هنا لنطرح من جديد سؤالا طرحناه من قبل، ونعلم أن في طرحنا إياه استباقاً للبحث: هل التوازن هذا الذي يجد مجاله في المجلس النيابي بين مختلف العناصر التي يتكون منها لبنان، والذي هو، كما تحدده الايديولوجية البرجوازية اللبنانية، توازن بين «الطوائف»، ينفي بالفعل وجود علاقة من الهيمنة بين هذه العناصر؟ أم أن علاقة التوازن هذه بينها ليست، بالعكس، ممكنة إلا إذا كانت قائمة في إطار علاقة من الهيمنة السرية، بحيث لا يكون ذلك التوازن إلا بهذه الهيمنة؟ وإذا صح هذا ـ وهو صحيح ـ، هل هذه الهيمنة هي لـ «طائفة» معينة على أخرى؟ وما العلاقة التي تربط هيمنة هذه «الطائفة» على سائر «الطوائف»، بسيطرة البرجوازية على باقي

www.alkottob.com

الطبقات الاجتماعية، وبهيمنة الطغمة المالية في حدود السيطرة الطبقية؟ بتعبير اوضح: ما العلاقة بين علاقة الهيمنة «الطائفية» تلك بعلاقة الهيمنة الطبقية هذه التي هي اساسية لديمومة علاقة السيطرة الطبقية البرجوازية؟ اذا كان صحيحا أن البرجوازية هي الطبقة المسيطرة في البنية الاجتماعية اللبنانية، (وأن الطغمة المالية هي الفئة المهيمنة من هذه الطبقة المسيطرة)، هل تمارس هذه البرجوازية سيطرتها الطبقية على «الطوائف» كلها دون استثناء، أم ان «طائفة» بعينها دون غيرها من «الطوائف» لا يقع عليها فعل هذه السيطرة الطبقية، لانها وحدها، من بين هذه «الطوائف»، «الطائفة» المهيمنة؟ هل معنى هذا أن هذه «الطائفة» هي هي البرجوازية، وأن «الطوائف» الاخرى هي الطبقات الكادحة؟ وما هي هذه «الطوائف» اذا رفضنا تعريف الايديولوجية البرجوازية لها؟ وأي منطق من التحليل نعتمد في تحليل البنية الاجتماعية اللبنانية الكولونيالية: منطق التحليل «الطائفي» الذي هو هو منطق التحليل الايديولوجي البرجوازي، أي منطق تحليل طبقي من موقع نظر البرجوازية المسيطرة، أم منطق التحليل الطبقي من موقع النقيض الطبقي للبرجوازية؟ اسئلة لا يطرحها شيحا بالطبع. لكن لصمته عليها دلالة طبقية لا يمكن فهمها الا بفهم آلية التضليل (التمويه) الملازمة للمارسة الايديولوجية البرجوازية.

ومحور هذه الاسئلة كلها سؤال اساسي لا نجد له أثراً في كتابات شيحا، بل نجد، بالعكس، تغييبا له ضرورياً بضرورة آلية التضليل الايديولوجي هذه: هل تعني علاقة التوازن بين تلك العناصر نفياً لعلاقة هيمنة بينها، أم أنها، بالعكس، تستلزم، بالضرورة، وجود علاقة من الهيمنة بينها هي اساسية لعلاقة التوازن وشرط لها؟ في النص السابق، وفي نصوص كثيرة آخرى سنسرد بعضا منها، يرى شيحا أن علاقة التوازن هذه أساسية لوجود الدولة، من حيث هي دولة «الطوائف»، ويطرح المشكلة بشكل مأسوي حين يرى أن في اختلال هذا التوازن بين «الطوائف» خطراً على وجود الدولة بالذات، ويرى هذا الاختلال في سيطرة «طائفة» على الاخرى، أو في احتلالها في الدولة موقع الهيمنة. هذا يعني أنه يقيم بين علاقة التوازن وعلاقة الهيمنة بين «الطوائف» تنافياً متبادلاً، بحيث لا تتوجد الواحدة منها أي من هاتين العلاقتين) بوجود الأخرى، أو معها، والعكس بالعكس.

www.alkottob.com

أما نحن، فعلى نقيض ما يؤكده شيحا، نقول إن بين هاتين العلاقتين تلازماً ضرورياً، بحيث لا تنوجد الواحدة منها الا بوجود الاخرى، والعكس بالعكس، وأن الاختلال في علاقة التوازن «الطائفي» هذا هو الذي تقود اليه استحالة أن تحتل واحدة من «الطوائف» موقع الهيمنة في هذه الدولة «الطائفية»، فالخطر الذي يتهدد هذه الدولة بالزوال وبالانهيار هو، بالعكس، الغاء علاقة الهيمنة في علاقة التوازن، مع الابقاء على هذه الدولة كدولة «طائفية»، لان هذا التوازن «الطائفي» لا يمكن له أن يكون الا بهيمنة تأخذ شكل الهيمنة «الطائفية». هنا تنطرح المشكلة على الوجه التالي: اين تكمن ضرورة هذه الهيمنة «الطائفية»؟ هل تكمن في بنية العلاقات بين «الطوائف»، بحسب تحددها الايديولوجي البرجوازي؟ (لكن الايديولوجية البرجوازية في الفكر الشيحاوي تنفي وجود هذه الهيمنة، وتلغي، بالتالي، وجود هذه المشكلة من اساسها)، أم أنها تكمن في بنية الدولة «الطائفية» من حيث هي دولة برجوازية، وفي طبيعة العلاقة بين هذه الدولة وبين البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية؟ وبأي فكر تقارب تلك الضرورة: بفكر «طائفي» (لكن الفكر الطبقي البرجوازي هذا يغيبها)، أم بفكر آخر هو نقيضه الطبقي؟ بوسع القارىء أن يجيب عن السؤال بنفسه، أن هو نظر فيه من موقع نقض الايديولوجية البرجوازية «الطائفية»، ولنا، بعد: معه عودة إلى هذه المشكلة.

قلنا أن فكرة التوازن «الطائفي» التي هي ركن اساسي من اركان الايديولوجية البرجوازية، تحتل موقعا مركزياً في الفكر الشيحاوي. يقول شيحا، مثلا: «...حتى يتمكن لبنان من أن يعيش، لا بد من أن يكون بين الاقليات الطائفية التي يتكون منها توازن دائم. هذا التوازن، يجب البحث عنه في التمثيل الوطني، في المجلس»(٩٠) ويتساءل القارىء عن السبب الذي يدفع شيحا إلى أن يحصر إقامة هذا التوازن في المجلس، أي في السلطة التشريعية دون السلطة التنفذية. هل يعني هذا أن اقامة التوازن «الطائفي» على صعيد السلطة التنفيذية أمر مستحيل؟ وما سبب هذه الاستحالة؟ ولمن يعود موقع الهيمنة في السلطة االتنفيذية؟ وهل لهذا الموقع طابع

---

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

www.alkottob.com

« طائفي »؟ وهل له طابع طبقي؟ لماذا، باختصار، هذا الصمت من قبل شيحا، على السلطة التنفيذية؟ اسئلة لم يطرحها شيحا، وسنحاول، فيما بعد، الاجابة عنها.

في نصوص اخرى، تتأكد ضرورة هذا التوازن « الطائفي » بالنسبة لديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية، فيقول شيحا: « ... ثمة أقليات متشاركة لا تريد أي منها أن يُضحى بها. هذا هو شرط الأمن والهدوء »(٩١). إنها الفكرة نفسها تتكرر: لا طغيان، في هذا التوازن، لـ « طائفة » على أخرى، وإلا انهار النظام. لكن العكس، في الحقيقة، هو الصحيح. هذا ما رأيناه سابقاً في قولنا إن الطغيان « الطائفي » (أي علاقة الهيمنة بين « الطوائف ») هو الذي يؤمن لهذا التوازن « الطائفي » ديمومته، فيؤمن، بالتالي، للنظام الطبقي ديمومته. فما الذي يدعم، إذن، هذا القول الشيحاوي ويجعله مقبولا في الظاهر، برغم مغايرته الحقيقة الفعلية؟ أين يكمن التمويه الايديولوجي، بتعبير آخر، في هذه المقولة البرجوازية التي ينقلب فيها الطغيان « الطائفي » نقيضا للتوازن « الطائفي »، مع أنه، في الواقع، شرط له؟

لعل هذا التمويه الايديولوجي الذي تنقلب به الاشياء نقائضها يكمن في تغييب السلطة التنفيذية واستثنائها من النظر في التوازن « الطائفي »، بحيث يلعب هذا التوازن، باختصاره في المجلس النيابي، دور اخفاء الطابع الطبقي الفعلي للسلطة (التنفيذية)، بما هي سلطة البرجوازية. كأننا بشيحا يقول، حتى يستقيم له الانبناء « الطائفي » لنظام الايديولوجية البرجوازية المسيطرة: دعوا السلطة (التنفيذية) جانباً، فهي فوق « الطوائف » والطبقات(*)، وتعالوا ننظر معا في المجلس التمثيلي؛ إنه

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(*) لان لها، بالتحديد، طابع الهيمنة « الطائفية » المارونية الذي هو ملازم لطابع الهيمنة الطبقية للطغمة المالية، لاسباب تاريخية خاصة بتكون العلاقات الرأسمالية في لبنان، في ظل التبعية للامبريالية. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، لاسباب خاصة بطبيعة الدولة اللبنانية كدولة برجوازية، وبشكلها « الطائفي »، بحيث أن موقع الهيمنة الطبقية فيها يأخذ شكل الهيمنة « الطائفية » بالضرورة، بسبب شكلها « الطائفي » هذا. فإذا انكشف طابعها الطبقي هذا أو طابعها « الطائفي »، من حيث هو طابع هيمنة، انهارت تلك المقولة الايديولوجية البرجوازية من التوازن « الطائفي ». إذن، من الافضل لها أن=

مجال التوازن « الطائفي ». يقول شيحا. المجلس ضرورة للبنان، لانه، قبل كل شيء، وبوجه خاص، مكان لقاء الاقليات الطائفية التي تتكون منها الدولة، ففيه تتبنى الأمة »[٩٢]. تكاد الدولة تنحصر، في هذا النص، في المجلس، على أساس من تغييب السلطة التنفيذية. كأن السلطة شيء، والدولة شيء آخر، كأن السلطة لا علاقة لها بالدولة، كأن الدولة كلها في المجلس. فأين هي السلطة إذن؟ وما هي هذه المغيبة دائماً؟ ولا سلطة للمجلس، إنه مكان تلتقي فيه « الطوائف ». كأن « الطوائف » لا لقاء بينها خارج المجلس، إنه الفكر « الطائفي »، فكر هذه البرجوازية التي تريد أن تبقى الطبقات الاجتماعية الخاضعة لسيطرتها الطبقية « طوائف »، كل منها قائمة بذاتها، ولا تداخل بينها، بل لقاء خارجي في المجلس تؤكد فيه كل منها « خصوصيتها » المطلقة. فكيف يمكن لشيحا، بعد هذا القول، أن يؤكد أن « الامة » تتبنى في هذا المجلس الذي هو مكان لقاء بين وحدات اجتماعية حضارية لا يجمعها سوى هذا الاطار الخارجي؟ إنها اللغة، اذ يطغى فيها الاسلوب (او الصياغة الشكلية) على مضمون معرفي تغيبه.

ويجد شيحا ضرورة لدعم مقولته تلك بحجج تجعلها مقنعة، فيقول: « يجب ألا تمس مؤسسات لبنان إلا بكثير من الحذر، هذه هي الحكمة وقاعدتها. فالمؤسسات هذه تكرس توازناً دقيقاً. وخير طريقة لأن تحكم اللبنانيين هي أن تترك أقل عدد ممكن من القوى السياسية الفردية خارج المجلس. إن ما يهم لبنان بشكل أساسي ليس عدد النواب، بل السلم، وبوجه خاص، السلم الطائفي »[٩٣]. يؤكد هذا النص الفكرة السابقة نفسها، لكنه يضيء جوانب أخرى منها تتكشف لنا اذا نحن نظرنا فيه بدقة. يتكلم شيحا هنا على دور « المؤسسات » بشكل عام، لا على دور المجلس وحده. فالمجلس « مؤسسة » من هذه « المؤسسات » التي يكمن دورها الاساسي في تكريس التوازن « الطائفي » القائم، أي في الابقاء عليه وتأبيده. هذا ما يؤكد

= تبقى خارج النظر، محجوبة عنه، في استوائها فوق « الطوائف » والطبقات. إن آلية التمويه الايديولوجي هي آلية تغييب.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

www.alkottob.com

صحة نقدنا السابق لهذه الايديولوجية التي تـوهـم بـأن « الأمـة » تنبني في المجلس فتوهم بأن « الطوائف » فيه تتداخل لتصل في النهاية إلى بناء « أمة » موحدة، بينما يكمن دور هذا المجلس، بالعكس، في منع انبناء هذه « الأمـة »؛ أي في الحؤول دون توحيدهذا الشعب بتكريس عناصره التي يحددها بوصفها عناصر « طائفية ». وسنرى لاحقا أن لـ « المؤسسات » الاخرى هذا الدور نفسه. لكن الملفت للنظر في هذا النص هو أن القوة التي عليها أن تحكم اللبنانيين مجهولة، مع أن دور « المؤسسات » يتحدد قياساً على ضرورة حكم اللبنانيين هذا واستمراره. فمن يحكم لبنان؟ إنه السؤال نفسه الذي انطرح سابقاً: ما هي طبيعة السلطة في لبنان؟ وسلطة من هي؟ ليس غريباً أن تظل هذه الاسئلة بلا أجوبـة، ما دام القانون الذي يحكم تحرك اللغة الايديولوجية البرجوازية هو قانون ضرورة تغييب هذه الأسئلة بالـذات، بـاعطـاء أجوبة تساهم في تغييبها، أو تمنع طرحها، وتوهم بأن « الطوائف » كلها مجتمعة هي التي تحكم لبنان حكماً ذاتياً. فما دام اللبنانيـون « طـوائـف »، ومـا دامـت هـذه « الطوائف » موجودة كلها في المجلس، عبر ممثليها السياسيين، بتوازن بينها، وبما أن لغة هذه الايديولوجية « الطائفية » قد تم لها تغييب سؤال السلطة، بوضعها السلطة خارج النظر والتحليل، فإن تلك « الطوائف » هـي التي تحكـم نفسهـا بنفسهـا حكماً ذاتياً يبطل فيه كل سؤال من نوع: من يحكم لبنان؟ الا اذا فهم هذا السؤال فهماً « طائفياً »، من موقع النظر الطبقي البرجوازي، فكانت الاجابة عنه، حينئذٍ، تعـداداً لأسمـاء الافراد الذين تتابعوا في تمثيل « الطوائف » في المجلس النيابي، على امتداد سنوات الاستقلال، أوما قبله (★). بهذا الفهم « الطائفي »، أي بهذا المنطـق الطبقي البرجوازي من طرح السؤال طرحاً ذاتياً لا يتناقض الطابع الفردي فيه مع الطابع « الطائفي » للسؤال وللحكم معا، بل يتلازمان، بالعكس، على تربة الايديولوجية البرجوازية؛ بهذا الفهم نصل إلى القول بأن من يحكم لبنان هو مجموعة من الافراد. ولا يضر بهذا المنطـق أن يتصنـف هـؤلاء الافـراد ـ في اطـار تمثيلهـم السيـاسي « الطائفي » ـ بحسب مهنهم؛ لأن هذا التصنيف المهني لهم بوصفهم افرادا لا يغير من

(★) هذا هو المنهج الذي يعتمده ايليا حريق، مثلا، في طرح السؤال وفي الاجابة عنه. راجع كتابه بعنوان « من يحكم لبنان » دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.

www.alkottob.com

الطابع الفردي ـ « **الطائفي** » للحكم كحكم ذاتي، ولا ينقضه، بل بالعكس، يؤكده. هكذا يمكن لنا أن نفهم تلك العبارة الغريبة التي وردت في النص السابق، في تكلم شيحا على « قوى سياسية فردية » . الغرابة في هذه العبارة تكمن في التناقض القائم بين **القوى** السياسية، وبين طابعها الفردي؛ اذ كيف يصح التكلم على قوى سياسية هي قوى فردية؟ يزول هذا التناقض وتتبدد غرابته اذا وضعنا تلك العبارة في اطار المنطق البرجوازي « الطائفي » الذي ولدها، فلا معنى لها الا في اطار هذا المنطق، بل انها، بوجودها فيه، تدل أيضاً على ما يغيبه هذا المنطق بالتحديد. فـ « القوى » السياسية تلك هي قوى « طائفية »، إنها قوى ممثلي « الطوائف » من الزعماء التقليديين. معنى هذا أن هؤلاء الزعماء لا قوة لهم بذاتهم، بل بتمثيلهم السياسي لهذه « الطوائف ». لكن قوتهم « الطائفية » السياسية هذه ليست قوة « الطوائف »، بل هي قوتهم **الفردية**. أي قوتهم كافراد. ولا تناقض في هذا القول؛ فالقوة السياسية لهؤلاء الافراد ليست ممكنة الا لأن هذه « الطوائف » التي يمثلون، لا قوة سياسية لها. وهذه هي، بالفعل، **القاعدة الطبقية البرجوازية** التي يقوم عليها هذا التمثيل السياسي « الطائفي »: إن القوة السياسية للزعماء التقليديين من ممثلي « الطوائف » تقوم، بالضبط، على **انعدام** القوة السياسية لـ « الطوائف » التي يمثلون؛ أي على استحالة وجود هذه « الطوائف » من حيث هي « طوائف »، **كقوة سياسية**. لهذا السبب كانت قوة الزعماء التقليديين السياسية قوة « **طائفية** »، وكانت هذه القوة **فردية**، لأنها، بالتحديد، تدل على أن « الطوائف » كـ « طوائف »، لا قوة سياسية لها. وما هذه « الطوائف »، في الحقيقة، سوى الطبقات الكادحة نفسها، تلك التي تخضع لسيطرة الطبقة البرجوازية المسيطرة. وهذا ما تهدف اليه هذه الطبقة: أن تظل هذه الطبقات **بلا قوة سياسية**، من غير أن تعي ذلك؛ أي من غير أن تكتشف بوعيها انعدام وجودها السياسي. التمثيل السياسي « الطائفي » يحقق للبرجوازية هدفها هذا، ويولد عند تلك الطبقات الكادحة **الوهم الطبقي** بأن لها قوة سياسية لأنها « طوائف »، وبأن قوتها السياسية هذه هي هي قوة ممثليها السياسيين. والحقيقة هي أن تلك القوة السياسية التي يستمدها الزعماء التقليديون من تمثيلهم « طوائفهم » ليست « **طائفية** » وليست **فردية**. إنها تظهر هذا المظهر منها على أساس من **اخفاء طابعها الطبقي البرجوازي الفعلي** (لأنها تمثل، في الحقيقة، القوة السياسية

www.alkottob.com

للبرجوازية المسيطرة نفسها، أو لفئة منها) وعلى اساس من اخفاء شرط وجودها الذي يكمن في انعدام وجود قوة سياسية لـ «الطوائف»، أو في استحالة وجود «الطوائف» كقوى سياسية. إن الوظيفة الأساسية لنظام سيطرة البرجوازية السياسي هي، كما سبق القول، في ضبط تطور البنية الاجتماعية القائمة، بحيث تتحقق آليا عملية إعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة دون أي عائق. وهذه العملية تتحقق على هذا الشكل ما دامت الطبقات الكادحة لا تمثل، فعليا، قوة سياسية مناهضة للبرجوازية. لذا كانت وظيفة ذلك النظام السياسي في أن يحول هذا النظام دون تكوّن هذه الطبقات الكادحة في مثل هذه القوة السياسية المستقلة. من هنا أتت الضرورة، بالنسبة للبرجوازية المسيطرة، في أن يكون نظام التمثيل السياسي نظاماً «طائفياً»، لأن الطبقات الكادحة تظل بهذا النظام «الطائفي» من التمثيل السياسي، في وجودها السياسي كـ «طوائف»، وتظل، بالتالي، في تجددها كـ «طوائف»، بلا قوة سياسية.

من خارج اطار هذا النظام، وضده، تتكون هذه الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة. وتكونها السياسي هذا الذي به وفيه تتحرر من وجودها «السياسي» كـ «طوائف» (أي من خضوعها السياسي الطبقي للبرجوازية المسيطرة، ومن تبعيتها الطبقية لها) تحكمه آلية الصراع الطبقي. بنقض تلك العبارة الشيحاوية التي تؤكد الطابع الفردي للقوى السياسية «الطائفية»، تمكنا من اكتشاف أن القوى السياسية «الطائفية» ليست قوى «الطوائف» (اذ لا قوة سياسية لـ «الطوائف»، وليست «الطوائف» قوى سياسية) بل هي القوة السياسية للبرجوازية المسيطرة التي تظهر مظهر القوى السياسية المتعددة بتعدد «الطوائف»، أو بتعدد ممثليها من الأفراد (أو من الزعماء التقليديين الذين هم، سياسياً، جزء لا يتجزأ من البرجوازية المسيطرة). وهي لا تظهر هذا المظهر منها الا على اساس انعدام وجود الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة فعلية. وما انعدام وجودها هذا سوى وجودها السياسي نفسه كـ «طوائف». فالأساس المادي الفعلي الذي يقوم عليه ذلك التوزان «الطائفي» الذي يتكلم عليه شيحا، (والذي يجد في ديمومته شرطاً ضرورياً لديمومة لبنان، بما يعينه لبنان عنده من نظام السيطرة الطبقية البرجوازية)، هو، اذن، وعلى وجه

www.alkottob.com

التحديد، هذه **العلاقة الطبقية**، أو قل هذه العلاقة من السيطرة الطبقية التي تتحدد فيها البرجوازية وحدها، دون غيرها من الطبقات الاجتماعية، **كقوة سياسية**، (بغض النظر عن الشكل أو الأشكال التي تظهر فيه أو فيها)، بينما تتحدد فيها الطبقات الاجتماعية الخاضعة لسيطرتها الطبقية كـ «طوائف» لا قوة سياسية لها.

من موقع إدراكه الطبقي لما يمثله تكوّن هذه الطبقات الكادحة في قوة سياسية مستقلة، ينطلق شيحا في تأكيد الدور الذي يجب أن يعود، برأيه، إلى المجلس النيابي في إقامة التوازن «الطائفي». ثمة عامل اساسي، إذن، يدفعه إلى تأكيد هذا الدور، هو، بالتحديد، الخوف من أن تتحول تلك «الطوائف»، منعدمة القوةالسياسية، إلى جماهير واعية ذات قوة سياسية فعلية. إنه خوف البرجوازية من «الشارع»، أو من أن يدخل «الشارع» هذا طرفاً رئيسياً في الصراع السياسي الذي لا بد له من أن يظل منحصرا في المجلس النيابي بين مختلف ممثلي «الطوائف»؛ أي بين شتى اطراف الطبقة البرجوازية المسيطرة الواحدة، حتى تتأمن لهذه الطبقة ديمومة سيطرتها الطبقية، دون تدخل أي عائق «خارجي». ونقصد بالعائق «الخارجي» هنا هذا الذي يأتي من خارج المجلس؛ أي من «الشارع». كأن الصراع السياسي، بانتقاله من المجلس إلى «الشارع»، ينتقل من اطاره «الطائفي المؤسسي» الذي هو فيه ليس بالفعل **صراعاً سياسياً**، بقدر ما هو فيه **لعبة** سياسية بين أطراف الطبقة المسيطرة الواحدة إلى اطار آخر يستحيل فيه، بالفعل، صراعاً سياسيا طبقياً، بسبب دخول الجماهير الشعبية فيه طرفاً رئيسياً، في تحددها كقوة سياسية مستقلة، وهذا ما تخشاه البرجوازية، لأن فيه خطراً مباشراً على سيطرتها الطبقية.

هذا الخوف الطبقي واضح جداً في كتابات شيحا، فلنقرأ منها بعض النصوص. يقول شيحا، مثلاً: «لقد بيّن تاريخ لبنان المعاصر، إلى أبعد حدود البداهة، أن النفوذ الطائفي، بكل معنى الكلمة، كان يحل محل المجلس، كلما كان المجلس يغيب، وكلما كان مبدأ التمثيل يموت بموت عنيف إنها طبيعة الأشياء، فهي التي تقضي بهذا. حين لا يكون للطائفة ممثلون سياسيون، فإن الزعماء الدينيين هم الذين، بالطبع، يمثلونها. وهكذا، تحتدم المسائل الطائفية وتثار من جديد، بدلاً من أن

تتلطف وتذوب في الحياة الوطنية...»[٩٤]. وفي نص آخر، يقول القول نفسه: «... يجب أن يكون لنا دوماً مجلس كي يتوفر السلم... إن مجلس النواب الذي هو، في لبنان، مكان التقاء ضروري ورمز إرادة الحياة المشتركة، هو شرط التوازن والوئام نفسه. فغيابه كان يدل دوماً، آلياً، على العودة الفظة إلى التنظيم الطائفي، وكان لزواله، بانتظام، نتيجة هي نقل الجدل السياسي إلى الكنيسة والمسجد والكنيس»[٩٥]. ويتكرر القول نفسه كاللازمة في نص آخر: «إن المجلس في لبنان جسم ضروري، لأنه شرط ارادة الحياة المشتركة للمجموعات التي يتكون منها الشعب اللبناني، إنه ضمانة المستقبل. ففي غياب المجلس، يحل ممثلو العبادة محل ممثلي الأمة»[٩٦]، وفي هذا النص أيضاً: «قانون أساسي للحياة العامة اللبنانية هو التالي: كل ما تفقده المؤسسات السياسية في لبنان تربحه الطائفية... فكل مسّ، في لبنان، بالتمثيل السياسي ذي القاعدة الطائفية، يستثير الجمعيات الطائفية ذات القاعدة السياسية...»[٩٧].

نكتفي من النصوص الشيحاوية بهذا القدر، ونوجز فنقول: إن ما يظهر في هذه النصوص هو خوف آخر غير الذي أشرنا اليه سابقاً. ليس هذا الخوف، في الظاهر، خوفا طبقيا برجوازيا من دخول الجماهير الشعبية في حقل الصراع السياسي الطبقي كقوة سياسية مستقلة، أي كطرف رئيسي نقيض للطرف الآخر من هذا الصراع، الذي يتمثل بالبرجوازية المسيطرة. إنه، كما يبدو، خوف من أن يحل ممثلوا الـ «طوائف» الدينيون محل ممثليها السياسيين، فتنتقل، حينئذٍ، حركة ما يسميه شيحا الجدل السياسي (débat politique) من مجالها «الشرعي» في المجلس النيابي - إن جاز التعبير - (حيث يجب أن تبقى منحصرة فيه، كشرط ضروري لديمومة لبنان كما هو قائم، أو لديمومة ما هو قائم في لبنان من نظام سياسي عرّفناه بالقول بأنه نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية)، إلى مجالها «غير الشرعي» خارج المجلس،

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

www.alkottob.com

أي خارج الاطار المؤسسي الذي يضبطها، (حيث يجب ألا تتوجد فيه، لأن وجودها فيه يعطل، أو يلغي ذلك الشرط الضروري لديمومة لبنان بديمومة نظامه السياسي الطبقي). ويميز شيحا هذا «الخارج» الذي هو، سياسيا، «غير الشرعي» (لأنه، بالتحديد، خارج الاطر المؤسسية القائمة؛ أي لأنه الخارج قياسا على هذه الاطر، ومنفلتا منها)، بالقول بأنه «الطوائف». ماذا يعني هذا القول؟ إنه يعني بوضوح أن الوجود الاجتماعي لـ«الطوائف»، هذا الذي تقبل به البرجوازية المسيطرة، بل هذا الذي يتحدد كذلك بايديولوجيتها وحدها، إنما هو **وجودها السياسي عبر وجود ممثليها السياسيين** الذين، بدورهم، لا يتحددون كممثلين سياسيين الا بوجودهم في المجلس. يتبين لنا هنا ما قد سبق قوله من أن «الطوائف» لا تتوجد، بالفعل، الا في علاقة من التمثيل السياسي هي التي يحددها لها، كاطار «شرعي» لوجودها، او كاطار لوجودها «الشرعي»، النظامُ السياسي لسيطرة البرجوازية. فالوجود «الشرعي» لـ«الطوائف» هو إذن وجودها السياسي هذا، بما يعنيه من وجود لممثليها السياسيين في المجلس. إنه شرعي (والشرعية هي دوما شرعية الطبقة المسيطرة، وهي مفهوم ايديولوجي برجوازي) لأن فيه، بالتحديد، **الغاء** للقوة السياسية لهذه «الطوائف» التي هي هي الطبقات الشعبية الكادحة. فهذه «الطوائف»، بتعبير آخر، بحسب البرجوازية وبحسب نظامها السياسي الطبقي، تستمد شرعية وجودها السياسي من انتفاء وجودها كقوة سياسية مستقلة؛ فإن هي وجدت في مثل هذه القوة، انتفى وجودها السياسي كـ«طوائف»، فصارت، بالتالي، في وجودها السياسي المستقل هذا في علاقة تناقض مع وجودها السياسي «الطائفي» ذاك، بحيث ان وجودها المستقل هو، بالنسبة للبرجوازية المسيطرة، خروج على شرعية وجودها «الطائفي». وهو كذلك بالفعل، لأنه يمثل وجودها السياسي الطبقي في تكونه ضد وجودها «الطائفي»، وفي تحررها منه؛ أي في تحررها من تلك العلاقة من التمثيل السياسي «الطائفي» التي هي، في الحقيقة، علاقة تبعيتها السياسية الطبقية كطبقات كادحة، للبرجوازية المسيطرة، بمختلف اطرافها، وبمختلف القائمين منها بدور الممثلين السياسيين لـ«الطوائف».

لسنا الآن بصدد تحليل آلية هذا التحرر الطبقي، وليست هذه الدراسة مجالاً ملائماً

www.alkottob.com

لمثل هذا التحليل. لكن الملفت للنظر في النصوص الشيحاوية السابقة هو هذا التمييز بين الممثلين السياسيين والممثلين الدينيين لـ « الطوائف ». صحيح أن ممثلي « الطوائف » في النظام السياسي اللبناني ليسوا رجال الدين، بل هم هذه الفئة من الزعماء التقليديين، أو من رؤساء العائلات الكبرى المتحدرين من أصول اقطاعية. لكن القضية ليست هنا، أنها في ذلك التميز نفسه الذي يقيمه شيحا، بحيث يظهر كأن بين هذين النوعين من ممثلي « الطوائف » (السياسيين من جهة، والدينيين من جهة آخرى) **تناقضا**، إن لم نقل تناحرا، وكأن الخطر، بفعل هذا التناقض أو هذا التناحر، على النظام السياسي التمثيلي يأتي من الممثلين الدينيين. فهل الامر كما يتوهم شيحا، أو كما يحاول أن يوهمنا؟ ليس الامر كذلك. ولن ننزلق مع شيحا إلى إخفاء الخطر الفعلي الذي يتهدد نظام التمثيل السياسي « الطائفي » بالقول بأنه يكمن في احلال الممثلين الدينيين لـ « الطوائف » محل ممثليها السياسيين، لسببين رئيسيين:

الأول، هو أن شيحا، بقوله هذا، يحاول أن يوهم بأن المجلس النيابي، هذا الذي يقوم على قاعدة التمثيل « الطائفي »، هو المكان الذي « تتلطف فيه المسائل الطائفية، فتذوب في الحياة الوطنية »، أي أنه مكان انصهار التعدد « الطائفي »، وذوبانه في وحدة وطنية. فيه إذن ينقلب هذا التعدد وحدة. لكننا نعلم أن الشرط السياسي المادي لتحقق هذا الانقلاب السحري، هو أن تتمثل « الطوائف » بممثليها السياسيين وحدهم دون غيرهم. واذا علمنا أن هؤلاء هم، بلغة التحليل الطبقي، جزء لا يتجزأ من البرجوازية المسيطرة، أمكننا، بالفعل، أن نفهم حقيقة ما يذهب اليه شيحا بقوله ذاك: إنه يؤكد، ضمنا، ان تلك الوحدة الوطنية التي تتوجد في المجلس النيابي في وحدة التمثيل السياسي، من حيث هو تمثيل « طائفي »، ليست في الحقيقة سوى وحدة السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية المسيطرة. فالوحدة الوطنية، بتعبير آخر، ليست ممكنة، ولا يتأمن استمرارها الا بالوحدة السياسية الطبقية للبرجوازية كطبقة مسيطرة. لكن القاعدة التي تقوم عليها هذه الوحدة السياسية الطبقية في ظهورها مظهر الوحدة، هي قاعدة التمثيل السياسي « الطائفي ». إنها إذن، قاعدة التفتت، أو بتعبير ألطف، قاعدة التعدد « الطائفي ». فشرط وجود تلك الوحدة السياسية الطبقية في شكل وحدة وطنية هو انتفاء وجود الطبقات

www.alkottob.com

الكادحة الخاضعة لسيطرة البرجوازية في وحدة سياسية طبقية، ووجودها، بالعكس، في شكل تعدد «طائفي» يؤمن له نظام التمثيل السياسي «الطائفي» ديمومة التجدد. كيف يكون المجلس النيابي مكان انقلاب التعدد «الطائفي» وحدة وطنية، وهو الذي يقوم على قاعدة التمثيل «الطائفي»، بحيث يكمن دوره الأساسي في تكريس وجود «الطوائف» أي في تكريس وجود الطبقات الكادحة كـ «طوائف» متعددة، وفي الحؤول دون تكوّن وحدتها السياسية الطبقية، وبالتالي، دون تكونها في قوة سياسية مستقلة؟ باللغة الايديولوجية تنقلب الاشياء دوما نقائضها، وينقلب المجلس النيابي، في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، أداة لصهر «الطوائف» في وحدة سياسية وطنية، بينما هو، في وجوده المادي الفعلي، أداة لتأبيد هذه «الطوائف» بتأبيد النظام الطبقي لتمثيلها السياسي القائم على ضرورة حصر هذا التمثيل في ممثلي الطبقة البرجوازية المسيطرة. باللغة الايديولوجية ،ينقلب التفتت الوطني، بسبب نظام التعدد «الطائفي»، وحدة وطنية، لأن وحدة السيطرة السياسية الطبقية للبرجوازية يقضي بمثل هذا التفتت الوطني. وباللغة الايديولوجية أيضاً يتغيب الخطر الفعلي الذي يتهدد هذا النظام، ليظهر في خطر وهمي يكمن في احلال الممثلين الدينيين لـ «الطوائف» محل الممثلين السياسيين.

اما الخطر الفعلي (وهذا هو السبب الثاني)، فهو، كما يظهر واضحاً في نص شيحا نفسه، في تسيّس هذه «الطوائف». أن يكون للتمثيل السياسي قاعدة طائفية -على حد تعبير شيحا- فهذا شرط للسلم الاجتماعي وللأمن والاستقرار، أي لديمومة سيطرة البرجوازية المسيطرة. اما أن يكون لـ «الطوائف» قاعدة سياسية، فهذا ما لا يقبل به شيحا، وهذا ما تخشاه البرجوازية. لكن، ما معنى أن تكون «الجمعيات الطائفية ذات قاعدة سياسية»؟ في نقد الايديولوجية، لا بد من استحضار ما تغيبه هذه اللغة بمقارنة النصوص الشيحاوية السابقة بعضها ببعض، يمكننا الاجابة عن هذا السؤال بالقول: إن «الطوائف» تصير ذات «قاعدة سياسية» حين لا تتمثل في المجلس النيابي بممثليها السياسيين من البرجوازية المسيطرة معنى هذا أن تسيّس «الطوائف» يتم، بالتحديد، بقطع علاقة التمثيل السياسي التي تربطها تبعيا بممثليها هؤلاء، وأن طردها من السياسة، أو تحييدها السياسي الذي هي به، ربه وحده،

www.alkottob.com

تتحدد كـ « طوائف » ، انما يتم بوجودها في علاقة التبعية السياسية هذه التي تربطها بممثلين سياسيين هم « **طائفياً** » ، أي بحسب نظام السيطرة السياسية والايديولـوجيـة للبرجوازية ، ممثلوها ، لكنهم طبقيا ، وبالتالي سياسيا ، أي **فعليا** (موضوعيا) ، ممثلو البرجوازية . إن هذا الخطر الفعلي الذي يتهدد النظام الطبقي البرجوازي للتمثيل السياسي ، من حيث هو تمثيل « طائفي » ، هو الذي يحث شيحا على تأكيد ضرورة وجود المجلس النيابي ودوره في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازية . ولا يكفي القول ، في نقض التمويه الايديولوجي الشيحاوي ، بأن هذا الخطر يكمن في تسيّس « الطوائف » . ففي هذا التعبير تناقض منطقي شكلي يجب تبديده للكشف عن حقيقة هذا الخطر الطبقي ؛ فبتسيسها (أي بقطعها تلك العلاقة من التبعية السياسية الطبقيـة التي تربطها بالبرجوازية ، عبر ارتباطها بممثليها السياسيين « الطائفيين ») ، لا تعود هذه « الطوائف » « طوائف » ، بقدر ما **تصير** ، في حركة تسيّسها هذه بالذات التي هي هي حركة نضالاتها في ممارستها الصراع الطبقي ضد البرجوازية ، **قوة سياسية مستقلة** ، بمعنى أنها ، في صيرورتها المارسية (العملية ـ النضالية) هذه ، تتحرر من وجودها السياسي التبعي التي هي فيه ، بوصفها « طوائف » ، محيدة سياسياً ، أي بلا قوة سياسية ، لتصير ، بالفعل ، في حقل الصراعات الطبقية ، **جماهير** ، أي طبقات كادحة واعية ومنظمة في اطار (أو أطر) ، لا من خارج اطار انتظامها « الطـائفـي » بنظام التمثيل السياسي البرجوازي « الطائفي » وحسب ، بل ضد هذا الاطار أيضاً . هنا يكمن خطرها السياسي الطبقي الفعلي : في تسيّسها الذي يعني ، **بصراحة لا يمكن** الا أن يطمسها التمويه الايديولوجي البرجوازي الشيحاوي ، تكونها في قوة سياسية **مستقلة** عن نظام تمثيلها السياسي « الطوائفي » الذي هو **نظام تبعيتها السياسية الطبقية** ؛ وهذا ما يدركه شيحا بحسه الطبقي البرجوازي المرهف ، في قوله ، مثلا : « ... في هذا البلد الذي هو بلد أقليات متشاركة ، يأخذ الدفاع عن وجود المجلس وعن التمثيل النسبي الذي هو في اساسه ، معنى الدفاع عن وجود البلد نفسه ... فبزيادة قليلة من النواب في لبنان ، تزداد فرص وجود معارضة معقولة داخل المجلس ، بدلا من أن تكون في الشارع ... » [٩٨] .

---

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

هذا « الخارج » الذي يتهدد النظام، ويتهدد السلم الاجتماعي والامن، هو « الشارع ». ولا خطر على النظام السياسي من تصارع العناصر التي تكونه وتتكون به على قاعدة « طائفية »، ما دام هذا التصارع قائماً داخل اطار هذا النظام نفسه، وبحسب قواعده ومبادئه. فالتصارع هذا من اصول « اللعبة »، يؤكد نظامها ويكرسه،فيدوم هذا بذاك، وذاك بهذا، ولا صراع في لعبة هذاالتصارع، ما دامت العناصر من طرف طبقي واحد، وما دام نظام لعبتها هو نظام وحدتها السياسية الطبقية. الخطر الفعلي هو الخطر « الخارجي »: إنه خطر هذا الذي هو، من خارج اللعبة، يقتحم ساحتها فيعطلها، ليبتدىء، بدخوله، من « الخارج »، كطرف رئيسي، حركة الصراع السياسي الفعلي، أي الطبقي، لانه صراع قوى سياسية مستقلة متناحرة.

لن نجد في لغة الايديولوجية البرجوازية تحديداً لما هو ذاك « الشارع »، سوى أنه هذا « الخارج » الذي هو، من خارج النظام السياسي للتمثيل « الطائفي »، وقياساً عليه، يتحدد كـ « خارج »، لأنه يتكون، في حركة الصراع الطبقي وحقل ممارساته، خارج هذا النظام وضده. إن هذا « الشارع » يخيف باستمرار، كل طبقة مسيطرة، إنه مصدر قلقها الدائم، لأنه، بالتحديد، نقيض « مؤسساتها »، أو قل للتلطيف، ومن وجهة نظر الطبقة المسيطرة نفسها، إنه المنفلت من هذه « المؤسسات »، وغير المنضبط بها. وبقدر ما تدل كلمة « الشارع » هذه، في لغة الايديولوجية الطبقية المسيطرة، على احتقار للطبقات الكادحة، بقدر ما تدل على الخوف منها. إن مصدر هذا الخوف الطبقي هو، بالضبط، قدرة هذه الطبقات على الانفلات من الضوابط « المؤسسية » (أي من أجهزة الدولة البرجوازية، السياسية والايديولوجية) للطبقة المسيطرة، وعلى التحرر منها في ممارسات صراعها الطبقي ولعل أهم هذه الضوابط على الاطلاق هو المجلس النيابي، أو بشكل أعم، نظام التمثيل السياسي « الطائفي ». ولقد سبق القول بأن القاعدة التي يقوم عليها هذا النظام هي ضرورة أن تتأبد الطبقات الكادحة في وجودها الاجتماعي كـ « طوائف »، بحيث تتأبد علاقة التبعية السياسية الطبقية التي تربطها بالبرجوازية المسيطرة. وهذه العلاقة هي، بالذات، الاساس الطبقي المادي لنظام « ديمقراطية » البرجوازية

www.alkottob.com

اللبنانية. معنى هذا أن «ديمقراطية» النظام السياسي لسيطرة هذه البرجوازية ليست ممكنة الا بوجود تلك العلاقة التي تتحدد فيها الطبقات الكادحة كـ «طوائف». فبقاء الأولى (أي «الديمقراطية») مرتبط ببقاء الثانية (أي علاقة التبعية) وبديمومتها. فإن انتفت هذه، انهارت تلك، وانكشف ذلك النظام السياسي على حقيقته الطبقية الفعلية، من حيث هو الشكل الملائم لممارسة البرجوازية سيطرتها (ديكتاتوريتها) الطبقية. أوليس هذا هو الذي أثبتته الحرب الاهلية في انهيار نظام «ديمقراطية» البرجوازية اللبنانية؟ لقد رفضت هذه الطبقة بعنف شرس طريق التطور الديمقراطي، في اطار نظامها السياسي نفسه، حين أخذت الطبقات الكادحة تتكون، بفعل نضالاتها، في قوة سياسية مستقلة، فتتحرر من علاقة تبعيتها السياسية الطبقية بالبرجوازية، ومن نظام تمثيلها السياسي «الطائفي»، فأثبتت تلك البرجوازية الرجعية، برفضها هذا، وبتفجيرها الحرب الأهلية، أنها لا تقبل بـ «الديمقراطية» نظاماً سياسياً لها إلا إذا كانت هذه ديمقراطية «طائفية»، أو ديمقراطية «الطوائف»؛ أي بشرط اساسي هو تأبد وجود الطبقات الكادحة كـ «طوائف»؛ أي عدم تكوّنها في قوة سياسية مستقلة.

٥ ـ في ديمقراطية «الطوائف»

لقد وعي شيحا ضرورة أن تكون هذه الديمقراطية البرجوازية «طائفية»، بالمعنى الذي حددنا. ولا يكفي تحديدها بالقول بأنها ديمقراطية شكلية، على نموذج الديمقراطيةالبرجوازية الاوروبية، بل ربما كان الاكتفاء بتحديدها على هذا الشكل يخفي تلك القاعدة المادية الطبقية التي تقوم عليها، والتي هي، كما سبق القول، علاقة التبعية السياسية الطبقية التي تربط الطبقات الكادحة، في تحددها السياسي كـ «طوائف»، بالبرجوازية المسيطرة. بهذا الصدد يقول شيحا: «اذا كان من بين المؤسسات مؤسسة هي ضرورية للبنان، فهذه المؤسسة هي مجلس النوّاب. وما هذا بدافع حب الديمقراطية، بل لان لبنان بلد مجموعات متشاركة (لا تمثل أي منها، وحدها، الأكثرية)»(٩٩). وفي نص آخر، أكثر وضوحا، يقول: «... إن مجلس

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

www.alkottob.com

النواب عندنا، قبل أن يكون تعبيرا لديمقراطية، هو مكان التقاء مجموعات طائفية متشاركة. إنه التمظهر الرسمي لـ « ارادة الحياة المشتركة »، لارادة الادارة المشتركة للدولة. فإن نحن خرجنا منه، وقعنا توا في المجالس الدينية. إن مجلس النواب في لبنان يمثل، في الاساس، مظهر فذا من مظاهر الفيدرالية. فكما يوجد في سويسرا كونتونات، يوجد هنا مجموعات طائفية. واذا كانت قاعدة الأولى أرضاً، فإن قاعدة الثانية تشريع وانتماء إلى وضع شخصي. وهذه، في الحالتين، مظاهر من الحياة الاجتماعية والسياسية التي لا تريد الاختلاط »[100]. وفي نص آخر، يقول أيضاً: « ... ليس المجلس النيابي ثمرة فهم ديمقراطي للحياة الوطنية، إنما هو شرط « ارادة الحياة المشتركة ». وكلما كان هذا المجلس جامعا، وكان الممثلون الموصوفون للمجموعات فيه كثيرين نسبياً، كانت فرص الحياة في سلام أكبر »[101].

في تكلمه على الديمقراطية، يقيس شيحا الديمقراطية بنموذج اوروبي حاضر في ذهنه، هو نموذجها البرجوازي الكلاسيكي، فينفي أن تكون الديمقراطية في لبنان مثلها في اوروبا؛ أي أن تكون فيه بحسب نموذجها البرجوازي الكلاسيكي. وجه الاختلاف بينهما يتحدد بالنسبة لوجود المجلس النيابي ودوره. المقارنة ضمنية، بسبب غياب طرف من طرفيها، هو الطرف الاوروبي. لكن لغة النفي في التكلم على هذا المجلس في لبنان، تؤكدها. ينفي شيحا أن يكون وجود المجلس في لبنان ناتجا عن ضرورة ديمقراطية، أي أن يكون نتيجة ضرورة « لفهم ديمقراطي للحياة الوطنية »، كما يقول. لو كان الامر كذلك، لكان لبنان مثل غيره من بلدان العالم الرأسمالي، يصح عليه ما يصح عليها من وجود طبقات اجتماعية متصارعة، تسيطر فيها واحدة على الاخرى في إطار من النظام « الديمقراطي » هو الشكل (بهذا المعنى نتكلم على ديمقراطية شكلية) الذي تمارس فيه البرجوازية ديكتاتوريتها الطبقية على الطبقات الكادحة، بحيث يظهر هذا الشكل مظهر **نظام حكم الأكثرية على الأقلية**، حين تنقلب الأكثرية والأقلية معاً، بحسب الايديولوجية البرجوازية

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

www.alkottob.com

المسيطرة، مواطنين افرادا، أي ذرات من ذوات حقوقية في النظام السياسي الحقوقي البرجوازي، وفي علاقتها بالدولة التي تستوي، في تلك الايديولوجية الطبقية، فوق الطبقات. لكن لبنان من نوع فريد، لا يشبهه احد، ولا يشبه احدا، يشبه ذاته وحدها، تلك التي بها يعرّف. ولبنان هذا، في فرادته المطلقة، مجموعة من «الطوائف» المتعايشة المتشاركة في عيشها السياسي. ولا حكم فيه (هذا ما تؤكده ايديولوجية البرجوازية اللبنانية) لأكثرية على أقلية، أو لأقلية على أكثرية، بل الحكم فيه للاقليات كلها على الأقليات كلها. إنه حكم ذاتي، أي إنه حكم «الطوائف» لذاتها حكماً ذاتياً. لذا، كان المجلس النيابي فيه ناتجا عن ضرورة «طائفية»، لا عن ضرورة ديمقراطية. ولا يهم البرجوازية، سواء اللبنانية منها أو الاوروبية، أن يكون نظام سيطرتها السياسية الطبقية ديمقراطيا الا بقدر ما تمثل هذه الديمقراطية الشكل الاكثر ملاءمة لديمومة سيطرتها الطبقية. فاذا أقتضت سيطرتها هذه، في شروط محدودة من تأزم الصراع الطبقي، انتهاك ذلك الشكل الديمقراطي، والكشف عن طبيعته الطبقية الديكتاتورية أو الفاشية، فلا بأس في هذا. ما يهم الطبقة المسيطرة إذن، في كل الحالات، هو ديمومة سيطرتها الطبقية. ولقد تبين لنا سابقا أن ديمومة هذه السيطرة في لبنان تقضي بديمومة «الطوائف»، أي بديمومة الطبقات الكادحة في تحييد سياسي يتحقق، باستمرار، ما دامت هي، في حقل الصراع الطبقي نفسه، أسيرة علاقة التبعية السياسية الطبقية التي تربطها بالبرجوازية المسيطرة، عبر ارتباطها التبعي التمثيلي السياسي بممثلي «الطوائف». هنا، بالضبط، تكمن ضرورة وجود المجلس النيابي، في ضرورة تأبد وجود الطبقات الكادحة كـ «طوائف»، وهذا ما يؤكده شيحا، وهذا ما نقرأه في نصوصه بوضوح إذا نحن أحسنّا قراءة هذه النصوص وقراءة نقدية، أي إذا نحن أخضعنا لغته الايديولوجية لنقض لا يمكن القيام به إلا من موقع طبقي نقيض لموقع ايديولوجية البرجوازية المسيطرة.

لا علاقة لمجلس النواب بديمقراطية لا تصح على لبنان، هذا الفريد المطلق، الا إذا فهمنا الديمقراطية بأنها ديمقراطية «طائفية»، أو ديمقراطية «الطوائف»، أي هذه الإرادة في حياة مشتركة، وهذه الإرادة المشتركة بين «الطوائف» للدولة. هكذا تكتمل فرادة لبنان: فهو فريد حتى في «ديمقراطيته» وفي مجلسه النيابي وفي

www.alkottob.com

نظامه السياسي؛ إنه فريد في هذا الشكل النظامي الذي تحتجب فيه السيطرة الطبقية للبرجوازية، لتظهر مظهر الادارة المشتركة للدولة، بحيث تتحقق فيها، بدلا من هيمنة الطغمة المالية، هيمنة الروحاني على الزماني أو الدينوي. «فما هي هذه الاحزاب ومشاريع الاحزاب وهذا الغبار من الاحزاب والمتحزبين؟ الم نعد نعرف مم يتركب الشعب اللبناني، ومن أي مواد ألفيّة هو مصنوع؟ الا يكفي ما هو عليه من تجزئة حتى نحاول تجزئة تجزئته؟ الليبرالية؛ الشيوعية؛ الاشتراكية؛ الديمقراطية الأقلية أو المزيفة (ومن قبل النازية والفاشية الكريهة)، بالاضافة إلى الانتهازية الابدية. هذا الادب السياسي هل هو حقا مصنوع لنا، نحن الذين يجمعنا وطن روحاني (قبل كل شيء)، وصي علينا باسم روح الايمان والتسامح والحرية، منذ الازل؟ فلنترك للاخرين التجارب المأسوية العقيمة»[١٠٢].

سنرى، لاحقا، أن جماعة الكسليك، ستستعيد، حرفيا، هذا النص في احد كراريسها، بحيث يصح القول، بالفعل، بأن الدعائم الاساسية للايديولوجية البرجوازية اللبنانية نجدها في كتابات شيحا، ونجد فيها هذه الفكرة التي تؤكد، كما رأينا من قبل، أن كل ما يصح على غير لبنان، لا يصح على لبنان. لا الديمقراطية تصح عليه، ولا الاحزاب ومشاريعها؛ لا يصح عليه سوى هذا الفكر «الطائفي» الذي ليس من ايديولوجية البرجوازية، في انتمائه الفعلي اليها، سوى الصورة المبتذلة. لكن ابتذال هذه الصورة عاجز عن اخفاء جوهر القضية بالنسبة للطبقة المسيطرة؛ عنينا به ضرورة أن تبقى الطبقات الكادحة أسيرة وجودها «الطائفي»، بعيدة عن السياسة، في وجودها السياسي، هذا الذي هو طَرْدُها من السياسة، حتى تبقى السياسة لأولي الأمر من ممثلي البرجوازية وحدهم. هذا هو جوهر الديمقراطية «الطائفية» في النظام السياسي الطبقي لسيطرة البرجوازية. بهذا الصدد، يقول شيحا بوضوح تام: «على الدولة واجب تشجيع الحزب السياسي في مبدئه، بشرط أن يكون حزب حكومة، يعني حزباً قادرا على الحكم في النظام»[١٠٣]. إن جوهر تلك

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

www.alkottob.com

الديمقراطية، إذن، يكمن في ضرورة تأبيد هذا النظام الذي هو نظام السيطرة الطبقية البرجوازية، باسم «الطوائف»، على «طوائف» ليست كذلك الا بفعل هذا النظام وفيه. ما لا يطاق، بالنسبة لهذا النظام، أن ينوجد فيه حزب سياسي لا تكون غايته الحفاظ عليه وتدعيم أركانه. لئن كانت الديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية (الأوروبية) تعني تعدد القوى السياسية وتعدد الأحزاب السياسية (لا ننس أن الحزب هو، بالتحديد، وجود طبقة اجتماعية، أو فئة اجتماعية، أو تحالف طبقي معين، في قوة سياسية) في ظل سيطرة البرجوازية، فإن الديمقراطية «الطائفية»، هذا المسخ من الديمقراطية البرجوازية، ليس لها طاقة احتمال مثل هذا التعدد في القوى، أو الاحزاب السياسية. إن طاقتها محدودة جداً: إنها طاقة احتمال حزب الحكومة أو الدولة أو النظام وحده. فعلى «الطوائف» (أي الطبقات الكادحة) أن تنوجد سياسياً في ممثليها من البرجوازية وحدهم، وعليها أن تنتظم سياسياً، إذا ارادت ذلك، بنظام ممثليهاهؤلاء الذين لهم وحدهم القدرة على ايجاد احزاب تحكم. اما النظام، فليس له قدرة على احتمال تنظيم تلك «الطوائف» في احزاب سياسية تعبّر عن مصالحها الطبقية المستقلة، ضد مصالح النظام وطبقته المسيطرة. إن الديمقراطية «الطائفية» هي هذا الشكل الذي ينتظم فيه احتكار البرجوازية التمثيل السياسي احتكاراً مطلقا، بحيث يظهر كل تمثيل سياسي آخر خرقا للنظام. وهو، بالفعل، كذلك، لأن هذا النظام يقوم على قاعدة «طائفية» تفرض بالضرورة وجود الأحزاب كأحزاب «طائفية». معنى هذا أن الأحزاب السياسية في مثل هذه الديمقراطية البرجوازية «الطائفية»، تكون أحزاباً «طائفية»، وبالتالي أحزاباً برجوازية، (أي أجهزة ايديولوجية لدولة «طائفية»)، أو لا تكون. فإن هي وجدت، برغم هذا الحظر الطبقي البرجوازي على وجودها، كأحزاب غير «طائفية»، أي كأحزاب غير برجوازية،وبالتالي كأحزاب تنتظم فيها الطبقات الكادحة انتظاماً سياسياً ضد وجودها «الطائفي» نفسه، فإن تلك الديمقراطية «الطائفية» تظهر، حينئذ، على حقيقتها الفعلية، عاجزة عن القبول بها. وتظهر حقيقة هذا العجز واضحة حين نعلم أن وجود تلك الاحزاب السياسية وجوداً ممارسياً، إنما هو، في حقل الصراعات الطبقية، تعبير عن حركة تكوّن الطبقات الكادحة («الطوائف») في قوة سياسية مستقلة. ولقد سبق القول بأن الديمقراطية

www.alkottob.com

« الطائفية » ، تقوم ، في اساسها ، على ضرورة الغاء وجود هذه القوة السياسية . إن بين الاثنتين تنافيا ضرورياً ، نظرياً وعملياً ، بحيث أن وجود الثانية يدفع بالاولى إلى الكشف عن طبيعتها الطبقية المعادية للديمقراطية ، حتى في مفهومها البرجوازي الكلاسيكي ، إن لم نقل عن طبيعتها الفاشية . من هنا امكن القول بأن التناقض التناحرى في مثل هذا النظام السياسي « الطائفي » لسيطرة البرجوازية اللبنانية ليس بين « طائفة » واخرى ، بل هو بين طرف مسيطر يمثل وحدة السيطرة السياسية الطبقية لشتى ممثلي « الطوائف » من البرجوازية ، وبين طرف طبقي نقيض هو هذه « الطوائف » نفسها ، في تحييدها السياسي . وما دام هذا الطرف النقيض يتحرك ، في حقل الصراع الطبقي ، كـ « طوائف » ، فإن ذلك التناقض التناحرى يتغيب كتناقض طبقي ،بفعل هذا التحييد السياسي نفسه للطرف الطبقي النقيض فيه ، فيظهر ، من موقع نظر الايديولوجية البرجوازية المسيطرة ، وكأثر منها ، مظهر التعايش « الطائفي » . وتنطرح القضية الاجتماعية ، بالتالي ، من هذا الموقع الطبقي ، بهذا الشكل : ما العمل لتأمين ديمومة هذا التعايش ؟ ما العمل لتأمين ديمومة السلم « الطائفي » ؟ على هذا الاساس ، ينقلب التناقض الطبقي التناحري المادي تناقضا روحانيا بين الدين والإلحاد ، بين تأكيد الله ونفيه ، بين الامتلاء الايماني (وهذا الامتلاء هو التعبير الايديولوجي البرجوازي عن احتكار البرجوازية التمثيل السياسي احتكاراً مطلقاً) والفراغ المادي (وهذا الفراغ هو التعبير الايديولوجي البرجوازي عن خوف البرجوازية من كسر احتكارها هذا ، ومن خروج « الطوائف » - الطبقات الكادحة على الفضاء « الطائفي » الممتلىء بالنظام السياسي البرجوازى) . هذا ما يقوله شيحا : « إن المظهر السياسي للدفاع عن الدين بيّن أينما كان في العالم . باستثناء الاستبداد ، لا بد ، على المدى البعيد ، من أن يخشى شعبٌ اللهَ حتى ينحكم . فإن هو تخلى عن الالوهية ، تخلى ، عاجلا ام اجلا ، عن القوانين . كي ينوجد سلم نسبي في هذا العالم ، لا بد من خشية عدالة في العالم الآخر »[١٠٤] .

---

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

www.alkottob.com

٦ ـ سلاح الدين والتقاليد في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية

لهذه اللغة الايديولوجية، احياناً، برغم التمويه الذي يلازمها، فضيلة قول الاشياء بصراحة، في قولها، مثلا، إن للدين، في هذا العالم، وفي استخدامه من قبل الانظمة القائمة، وظيفة سياسية هي الحفاظ على السلم الاجتماعي في حدود النظام القائم فيه. فالله، في وعي الكادحين، ضابط لتحركهم، في علاقتهم بالقوانين الضابطة للمجتمع. إنه، في هذا النص، مبدأ السلم الاجتماعي في ديمومة النظام القائم، وعلى المحكومين في هذا النص أن يخشوا قوانينه، خشيتهم الله نفسه. لله،في هذا النص، دور الرادع للمحكومين عن انتهاك القوانين المنظمة لنظام سيطرة الطبقة المسيطرة؛ فوجوده الرادع هذا، في وعي الكادحين، يمنع، اذن، التجابه المباشر بينهم وبين الحاكمين من الطبقة المسيطرة، وانهياره، أو تهافته (وهو الموجود دوما في نظام ديني تحاول الطبقة المسيطرة، باستمرار، أن تتمثله في نظام ايديولوجيتها المسيطرة) يطلق الصراع في ماديته، كصراع طبقي، وينزع عن تلك القوانين طابع القدسية (أو التأبد) الذي تحاول الطبقة المسيطرة دوما اضفاءه عليها؛ وفي هذا اضعاف لنظام سيطرة هذه الطبقة. فكلما اخذ الصراع الطبقي الاجتماعي بين اهل النظام القائم والمدافعين عنه من اصحاب المصلحة في تأبيده، وبين اعدائه من أصحاب المصلحة في تغييره، شكل الصراع بين المدافعين عن الدين، في تماثل الدين بالنظام، بحسب الايديولوجية المسيطرة، والمتهجمين عليه، أو بين أنصار الله وأعدائه، نقول كلما أخذ الصراع الاجتماعي المادي هذا الشكل الديني، كان هذا في مصلحة الطبقة المسيطرة ونظامها، بحيث يستحيل الصراع الفعلي بين الأقلية الطبقية البرجوازية والاكثرية الساحقة من الطبقات الشعبية، صراعا وهميا بين الاكثرية الساحقة من المؤمنين (ومنهم من ينتمي إلى البرجوازية والطبقات الشعبية معاً). والاقلية من الملحدين (ومنهم ايضاً من يتنمي إلى البرجوازية والطبقات الشعبية معا). إن الاستخدام الايديولوجي للدين، من قبل الطبقة المسيطرة، باعطائه وظيفة سياسية محددة، هي وظيفة الحفاظ على نظامها الطبقي القائم، يتم، في وجه رئيسي منه، بنقل الصراع من مستواه المادي الفعلي، إلى مستوى آخر، روحاني وهمي، لا يطمسه ويموّهه وحسب، بل يشلّه، لانه، على هذا المستوى الوهمي، ليس الصراع

www.alkottob.com

نفسه، بل غيره. والهم الطبقي الفعلي للبرجوازيـة هو بالتحديد، ألا ينفجر الصراع الاجتماعي الفعلي في صراحته المادية كصراع طبقي. ولا بأس، في سبيل هذا، في أن يأخذ هذا الصراع مجرى آخر، ان هو انفجر فيه، فبالوهم، وكصراع وهمي، على أرض هي ما فوق الأرض، أو دونها، بحيث تبقى الأرض لمالكيها من الطبقة المسيطـرة دون غيرهم. أما الآخرون، فلهم، في هذا الصراع الوهمي، وعد بالأرض، في عالم موعود.

ويؤكد شيحا الفكرة نفسها في نص آخر، فيقول: «لا نرى، بعد، كفاية، أن اختلال العالم في هذا القرن لم يعد نتيجة للتعارض الذي كان قائماً منذ زمن بعيد بين الاسلام والمسحية، إنما هو نتيجة لنفي الله. فالمأساة هي، بوجه خاص، في فلسفة الفراغ الذي يريد، بكل قوة، هدم رجائنـا المشترك»(١٠٥). ويتسـاءل القـارىء، في سياق منطق الفكر الشيحاوي نفسه: ما الذي جعل التناقض الذي كان قائماً بين الاسلام والمسيحية قبل هذا القرن (وهذا ما يؤكده شيحا ضمنـاً) ينحـل، في هـذا القـرن، بحيث صار اختلال العالم يكمن في تناقض من نوع آخر: بين إثبات الله ونفيه، أو بين الامتلاء والفراغ، أو بين القوى الروحانية والقوى المادية؟ لا جواب على هذا السؤال من داخل المنطق الذي ينصاغ فيه، وهو منطق التضليل الايديولوجي البرجوازي عينه. فإن وجد، برغم هذا، ففي القول بأن «قوى الالحاد» في العالم هي عنصر اختلال العالم، وأنها التي تضع الاسلام والمسيحية في طرف واحد من التناقض الذي طرفه الاخر الالحاد. الجواب يكون من خارج ذلك المنطق وبنقضه. والنقض هذا يبدأ بالقول بأن التناقض الذي يتكلم عليه النص ليس التناقض القائم بين الايمان والالحاد، بل هو، في الحقيقة، التناقض القائم بين نظام العالم واختلال هذا النظام. هنا تكمن المأساة، على حد تعبير شيحا. وما اقحام نفي الله سوى محاولة بائسة ظلامية لتفسير واقع هذا التناقض المادي الفعلي. فالخطر الفعلي الذي يتهدد هذا النظام ليس في اختلال التوازن «الطائفي»، كما يتوهم شيحا احياناً في نصوصه السابقة؛ بمعنى أنه ليس خطراً «طائفياً»، إنما هو يكمن في تكون قوة سياسية

---

(١٠٥) المصدر نفسه.

www.alkottob.com

مادية من خارج الأطر السياسية « الطائفية » التي تضبط حركة المجتمع. فتكوّن مثل هذه القوة المادية هو الذي يُحدث ذلك الاختلال، لا في نظام العالم بالمطلق، أو بالمجرد، بل في هذا النظام السياسي المحدد لسيطرة البرجوازية اللبنانية. فالتناقض، إذن، في هذه الحركة المادية التاريخية قائم: بالفعل، بين القوى « الطائفية » ـ وهي قوى البرجوازية ـ وبين هذه القوة السياسية الناهضة. وشيحا محق في القول بأن الخطر يكمن في تكون هذه القوة بالذات، وهو محق في أن يرى المأساة كلها في الحركة المادية للصراع الطبقي بين القوى البرجوازية « الطائفية » التي تستحيل، في لغة تضليله الايديولوجي، قوى روحانية مؤمنة، وبين القوى الجماهيرية المعادية لـ « الطائفية » التي تستحيل عنده، بفعل التمويه الايديولوجي، قوى نفي الله. فكيف الانتصار على حركة التاريخ وعلى حركة الصراع الطبقي فيه؟ بالانتصار للنظام السياسي « الطائفي » وتدعيمه. « فالبلد بحاجة إلى نظام، وإلى نظام أيضاً، وأيضاً بشكل متزايد »[١٠٦]. هذه هي صرخة البرجوازية الدائمة في عصر أزمتها، وهذه هي صرخة البرجوازية الخائفة من الحركة المادية لاختلال نظامها، وكل الاسلحة مباحة في سبيل الوقوف ضد حركة الاختلال هذه، بما فيها سلاح الدين و « الطائفية »، وسلاح التقاليد، بالمعنى الواسع للكلمة.

يولي شيحا سلاح التقاليد اهمية بالغة في توطيد النظام البرجوازي اللبناني. فلنقرأ ما يقوله بهذا الصدد: « لبنان، هذا البلد الذي تخترقه الطريق عند مفترقها، والذي تحوّل، في وجه من الوجوه، إلى ساحة عامة، عليه أن يعزز بقوانينه بنيان تقاليده، وذلك بأن يوطد، بالتالي، بكل الوسائل، العائلة اللبنانية، وبأن يعلم أبناءه تغليب الروحاني على الدنيوي، والحرية على الرفاهية »[١٠٧].

كيف نقرأ هذا النص؟ إنه يذكرنا بالنصوص الأولى التي سردناها في بداية هذه الدراسة. فلبنان، هذا الذي استحال ساحة عامة، بفعل حركة اقتصاده التبعي « الحر ». وهيمنة قطاع الخدمات فيه، هو بلد يتفتت ويتوزع. هكذا ارادته الطغمة المالية، وهكذا تحاول أن تبقيه. ولكي يبقى كذلك، لا بد من الحؤول دون توحده

---

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

www.alkottob.com

القاعدي الفعلي، بتوحد طبقاته الكادحة المتفتتة «طوائف»، وتوحّد هذه الطبقات يكون في حركة صراعها الطبقي ضد الطبقة المسيطرة. في هذه الحركة الصراعية نفسها، يتماسك هذا البلد المتفتت ويتوحد؛ وهذا ما لا تريده الطغمة المالية. فالتقاليد هنا تلعب الدور نفسه الذي يلعبه نظام التمثيل السياسي «الطائفي»: العمل على تأمين ديمومة التفتت الاجتماعي في ظل وحدة السيطرة السياسية الطبقية للبرجوازية المسيطرة، والتعدد «الطائفي» هو الذي يؤمن ديمومة هذا التفتت الاجتماعي للطبقات والفئات الخاضعة لسيطرة البرجوازية. بهدف الوصول إلى هذه الغاية، لا بأس في تستخير اللغة التي عليها أن تجمّل الاشياء وتموهّها لتعطيها رونقها المزيف. فتقديم مصلحة الطغمة المالية في تأبيد نظامها السياسي «الطائفي»، على مصلحة البلد في التوحد والتماسك، يأخذ في هذه اللغة شكل تغليب الروحاني على الدنيوي، بفعل تماثل «الطائفي» والروحاني، برغم تأكيد شيحا باستمرار أن لـ «الطائفي»، بالدرجة الاولى، طابعا سياسيا «دنيوياً». لكن، متى كانت الايديولوجية تحاذر التناقض المنطقي في أقوالها؟ ما يهم الايديولوجية الطبقية المسيطرة هو الحصول على اقصى فاعلية سياسية ممكنة، حتى لو تناقضت اقوالها. فاذا كان اظهار «الطائفي» مظهر الروحاني ضد «الدنيوي» يؤمن للايديولوجية مثل هذه الفاعلية، فليكن لها ما تشاء. وإذا كان توكيد الطابع السياسي لـ «الطائفي»، في سياق آخر من القول، ضرورياً للسبب نفسه، فليكن ذلك كذلك. ومتى كان التناقض المنطقي مضرا بالبناء الايديولوجي، اذا كان، بالعكس، يسهم في تأمين تلك الفاعلية السياسية التي تستند، قبل كل شيء، إلى شلّ فعل النقد في الوعي الاجتماعي الذي تتوجه إليه؟ اذا كان تأبيد التعدد «الطائفي» اساسيا في تأبيد نظام السيطرة السياسية الطبقية البرجوازية، فإن الطريق اليه يمر عبر تدعيم بناء التقاليد؛ أي عبر تدعيم بناء الاجهزة الإيديولوجية للدولة وإحكامه، وحجر الزاوية في هذا البناء هو العائلة. والملفت للنظر في هذا النص هو أن شيحا يطمح إلى إعطاء التقاليد طابعا «مؤسسياً»، حتى لا تسير في تطورها العفوي إلى التضعضع أو الانقراض باضفاء هذا الطابع «المؤسسي» عليها، يحاول شيحا أن يضمن للتقاليد ديمومة التجدد.

وفي نص آخر، يقول شيحا: «لا مفر من حدوث تغيرات، بين الحين والآخر، في

www.alkottob.com

حكم أمة ما... لكن الذي يجب الا يتغير في لبنان هو التقليد الوصي الذي يصنع توازن هذا البلد، وهو ارادة الحياة المشتركة، وهو، في النهاية، روح الحرية والاعتدال والتسامح التي هي اساس تراثنا الروحي نفسه، وشروط ديمومة تراثنا الدنيوي وتزايده »[١٠٨]. الخوف من التغيير يدفع إلى البحث عن وسائل الصمود في وجهه. هذا البحث ملازم، حكماً، لممارسة السيطرة الطبقية. وهذا الصمود في وجه حركة التغيير يكون بتدعيم ما يسميه شيحا « التقليد الوصي »، ولا معنى لهذه الكلمة سوى أن هذا التقليد هو الذي يحكم، أو عليه ان يحكم، باستمرار، الحياة الاجتماعية وشبكة العلاقات فيها، بحيث تتأمن ديمومة التوازن الذي يقوم عليه لبنان، أي الذي يقوم عليه نظام الطغمة المالية. فديمومة لبنان هذا هي في ديمومة التقليد ذاك الذي « يصنع التوازن ». والتوازن هذا هو، عند شيحا والبرجوازية، التوازن « الطائفي ». إذا نحن أمعنا النظر في النص وأحسنا قراءته، وجدنا أن ما يسميه شيحا « تراثنا الروحي » هو، كما يقول، « شرط ديمومة تراثنا الدنيوي وتزايده ». وما ذلك « التراث الروحي »، في هذه اللغة الايديولوجية التي تحسن التأنق والتبرج عند الضرورة، سوى « التراث الطائفي » الذي هو هو « التقليد الوصي » الضابط حركة التغير في حدود تجدد نظام مصالح الطبقة المسيطرة. ولقد رأينا أن هذا « التراث » ليس، في الحقيقة، بتراث، وهذا التقليد ليس بتقليد؛ أي أنه ليس له ذلك الزمان التاريخي الذي للتراث أو التقليد، لانه، بالتحديد، « تراث » هذ البرجوازية وحدها، وتقليد هذه البرجوازية وحدها، ومن الخطأ العودة فيه إلى ما قبل الرأسمالية. فالعلاقات « الطائفية » داخل العلاقات الاجتماعية هي، كما بيّنا سابقاً، نتيجة النظام السياسي لسيطرة البرجوازية ووليدة له. هو الذي ينتجها ويجددها، كي يتجدد، وليست سابقة عليه. هذا « التراث » البرجوازي وهذا « التقليد » البرجوازي، أي هذا الذي صار، بفعل ممارسة البرجوازية سيطرتها الطبقية السياسية، تراثا وتقليدا، هو، كما يقول لنا شيحا، شرط لما يسميه « التراث الدنيوي »، وتزايده. إنه، بلغة فظة، شرط لديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية ولتزايد استغلالها الطبقي للطبقات الكادحة. فما ذلك « التراث الدنيوي » البرجوازي

---

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

www.alkottob.com

سوى رأس المال نفسه، وما تزايده سوى تراكمه. إنها لغة هذا «الشعر» البرجوازي؛ فهي تتقن التكلم على الامور المادية الوقحة بحياء روحاني يغيبها.

اما اذا خلعنا عن هذه اللغة زينتها، وسمينا الاشياء بأسمائها، وامتنعنا عن قلبها نقائضها، وجدنا أن فكرة واحدة تتكرر باستمرار في هذا البناء الايديولوجي الشيحاوي: إن وجود «الطوائف» اساسي لوجود السيطرة البرجوازية وديمومة «الطوائف» اساسية لديمومة هذه السيطرة. اما الجهد الفكري الذي يبذله شيحا ـ وعلى البرجوازية أن تشكره على الجهد ـ فليس جهدا في استنباط افكار جديدة، بل هو جهد في إخراج تلك الفكرة الواحدة ومسرحتها، بإلباسها أثواباً متعددة براقة تتموه فيها. وعلى سبيل المثال، نقدم هذا الثوب: «هذه الحالة الوراثية؛ هذا النوع من مرض الحركة عند اللبنانيين، يجب عليهم تصحيحه بالاستقرار السياسي والاجتماعي. استقرار الحكومة، واستقرار العادات، يعني في الحالتين، مقاومة الاهتياج والتغيير العقيمين... لان اللبناني متحرك باللحم والروح، يجب أن تكون مؤسسات بلده مستقرة، لان الميل الدائم عندنا هو نحو التحول، وهذا يجد تعبيره، في السياسة كما في الاقتصاد، في تنوع الآراء... بكلمة، يجب مجابهة حركية اللبناني الكبرى، الفكرية والجسدية، بالاستقرار السياسي والاجتماعي؛ أي بصلابة المؤسسات والتقاليد»(١٠٩): اللبناني مصاب بالحركة، وهذا المرض وراثي فيه. هذا الأمر طبيعي، لأن اللبناني، بالنسبة لهذا الفكر البرجوازي الشيحاوي، يتحدد بالجوهر، من خارج التاريخ وضده، الا اذا كان هذا التاريخ جوهرا أيضاً، وهو كذلك في ذلك الفكر لذا كان مرض الحركة في اللبناني أيضاً جوهريا؛ إنه في لحمه وروحه.

لكن ألا يرى القارىء معنا أن أمر هذا الفكر البرجوازي طريف؟ أليس من المضحك، حقا، أن تكون الحركة مرضا، وأن يكون هذا المرض في الانسان اللبناني «دائما»؟ ليس في الامر ما يضحك. إنها، بالعكس، مأساة هذه البرجوازية التي اخبرنا شيحا أنها تعيش في قلق دائم من ان تنتصر حركة التاريخ المادية (حركة الصراع الطبقي) على نظام سيطرتها الطبقية، فتقوضه. فهي المصابة، اذن، بمرض

---

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٥٣.

www.alkottob.com

هذا القلق الدائم (بسبب وجودها في أزمة مزمنة) الذي يدفعها إلى أن ترى في كل حركة تاريخية مرضا. لكن منطق نظرها الطبقي هذا يرتد ضدها، حين تكون هذه الحركة، مثلا، حركة هجرة اللبنانيين. فالقول بأن حركة الهجرة حركة مرضية، قول فيه ادانة ضمنية لنظامها الطبقي، وهذا ما تريد أن تتجنبه. لذا، ليس للهجرة، في هذه الايديولوجية البرجوازية، علاقة بطبيعة النظام الاجتماعي العاجز عن تهيئة فرص العمل لليد العاملة. إنها حالة وراثية، وان كانت مرضية؛ إنها نتيجة لجوهر «الانسان اللبناني» المتحرك بطبعه. المهم، عند تلك البرجوازية، هو أن يتجوهر كل شيء، فيتأبد النظام، ويظهر خالياً من أي مرض ممكن. فإن وجد مرض ما، برغم هذا، كحركة التغير مثلاً، فالمرض هذا لا يخص النظام؛ إنه في «الانسان اللبناني». ألم يقل لنا شيحا، سابقاً، إن الاصلاح، إذا كان لا بد منه، يبدأ بالانسان الذي يكون عليه، كي يكون سلبيا، أن يصير وان يبقى كما يريد له النظام أن يصير وأن يبقى: قابلا به، خاضعا له، مستقرا فيه استقرار الجوهر في الجوهر؟ لكن «الانسان اللبناني»، للاسف، مصاب بالحركة المأسوية التي لا يمكن للبرجوازية الافلات منها، مهما حاولت تمويه حركة التاريخ المادية القاضية بتحويل نظامها الطبقي، بنقلها الحركة هذه من حقل التناقضات الداخلية التي تعتور هذا النظام، إلى جوهر «الانسان اللبناني». أما الحل، فقد وجدته البرجوازية، ضد حركة التاريخ هذه، في ضرورة ديمومة الجوهر جوهرا متماثلا بذاته، بعد أن استحال نظام سيطرتها الطبقية، بفعل ايديولوجيتها، هذا الجوهر نفسه. وديمومة الجوهر تكون بـ «الاستقرار السياسي والاجتماعي»، أي بثبات «المؤسسات والتقاليد». مهما حاول هذا الفكر الطبقي الغيبي أن يجوهر الأشياء، بهدف اخفاء طابعها التاريخي المادي - أي الطبقي -، فلن يقدر على ذلك، لأن لغته الايديولوجية نفسها تحمل فيها ما يدل على ما تخفيه. فحتى يظل الجوهر جوهرا دائما (وهو، في هذه اللغة، لبنان - الكيان، وهو، عندنا، نظام البرجوازية اللبناني) لا بد له من «الاستقرار السياسي والاجتماعي». معنى هذا أنه، بهذا السياسي وبهذا الاجتماعي وحدهما، جوهر، ليس، بذاته، جوهرا. فشرط ديمومته في تماثله بذاته هو، بتعبير آخر، هذا السياسي وهذا الاجتماعي. فهو، في تجدده، أي في ثباته، نتاج لهما، بقدر ما هما نتاج له. والسياسي ذاك هو، في النص الشيحاوي، «المؤسسات»، أي الدولة القائمة،

www.alkottob.com

وبالتحديد، النظام السياسي لسيطرة البرجوازية؛ **والاجتماعي ذاك هو، في النص نفسه، «التقاليد»، أي، بالتحديد، وجود الطبقات الاجتماعية، لا سيما الكادحة منها، كـ «طوائف»، بالشكل الذي حددناه سابقا. إن النص الشيحاوي نفسه يفهمنا أن نظام التمثيل السياسي الطائفي اساسي لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية، كما أن التقاليد، هذه التي يطمح شيحا إلى أن يكون لها، كتقاليد «طائفية»، وجود «مؤسسي»، هي أيضاً اساسية لهذا النظام. اليس هذا هو، من موقع نظر البرجوازية، دور السياسة ودور الايديولوجية في تأمين التحقق الآلي لإعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة، أي في تأمين الشروط الضرورية لتأبيد نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة؟ لئن كان النظام السياسي ذاك، في شكله، أي في انبنائه (أو في بنيته)« الطائفي»، هو الضابط سيرورة إعادة الانتاج هذه، فإن للأجهزة الايديولوجية للدولة، من حيث هي، بالتحديد، أجهزة «طائفية»، (كالعائلة والكنيسة والمدرسة...)، دورا اساسيا في تأمين تحقق هذه السيرورة بتأمين تجدد هذا النظام السياسي الذي يولدها، فتولده، والعكس بالعكس، في الحركة نفسها التي تتجدد فيها علاقات الانتاج القائمة في ظل نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. من هنا اتى الحاح شيحا المستمر، على دور التقاليد في صيانة النظام وحفظه. فهو يقول، مثلا: «اخطر ما يمكن أن يحدث للبنان هو أن يتغلب فيه ذوق الجدة على التقليد... كل لبناني يجب أن يتذكر أن التقليد في لبنان له الرأس، لأنه يشهد على توازن هو حصيلة صبر طويل... في لبنان يجب أن يسيطرالتقليد على كل شيء، وأن يحكم كل شيء» (١١٠).

لكن، ما هو هذا التقليد الذي عليه أن يتصدى لكل جديد، وأن تكون له السيطرة المطلقة على كل شيء؟ ما هو هذا التقليد الذي يؤمن توازنا به يدوم ما هو قائم في لبنان الحاضر؟ إنه التقليد «**الطائفي**»؛ إنه تفتيت لبنان في تعدده «الطائفي». هو الذي، وحده دون غيره، يجب أن يحكم الحياة الاجتماعية وحركة تطورها، بحيث لا يفلت من هذه الحركة نحو جديد يلغيه، اذ عليه تقوم ديمومة

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

www.alkottob.com

السيطرة الطبقية البرجوازية. إن ذلك التفتيت للبنان شرط لديمومة هذه السيطرة لانه، بالتحديد، عائق تحقق الحركة المادية للصراع الطبقي التي هي القوة الموحدة للمجتمع والشعب. إن سن منطقها المادي ألاَّ تكون هذه القوة الموحدة إلاَّ ضد البرجوازية وسيطرتها الطبقية. لذا، يمكن القول بلا مبالغة، إن ما قرأناه في هذا النص الشيحاوي ينّم عن خوف طبقي عميق من حركة التاريخ. ليس عبثا أن يتمنى شيحا، في نص سابق رأيناه في مطلع هذه الدراسة، أن يتوقف التاريخ في لبنان الحاضر عند ما كانت عليه اوروبا في بدايات القرن التاسع عشر، قبل أن تدخل في حركة تصدعها الداخلي مع تكون الحركة العمالية الثورية. إن أمنية شيحا هذه هي ادراك طبقي منه بأن نظام طبقته سائر بالضرورة نحو التصدع والانهيار اذا ما تمت الغلبة «للجديد على القديم» في حركة تناقضاته الداخلية. ولا ينفع شيحا إخفاء الطابع المحدد لهذا «الجديد» الذي يتكلم عليه، في نصه السابق، **بالمجرد**، لكنه ينظر اليه على أنه نقيض ذلك «التقليد». ولا بأس في أن نقوم هنا بما لم يقم به شيحا، من تحديد طابع هذا الجديد الذي، لو انوجد في لبنان، أو توفرت الشروط التاريخية لتكونه، لكان، كما يقول شيحا، عن حق، اخطر ما يمكن أن يحدث، في لبنان، للبنان البرجوازية.

ليس هذا «الجديد» نقيض «التقليد» بعامة، بل هو نقيض التقليد «الطائفي» بالذات. فالخطر الاكبر الذي يتهدد لبنان البرجوازية، إذن، هو تحرر «الطوائف» من حكم التقليد «الطائفي» وسيطرته المطلقة. وكيف يكون هذا التحرر إن لم يكن بحركة الصراع الطبقي، بحيث تتكون، فيها وبها، تلك «الطوائف» ضد البرجوازية وسيطرتها الطبقية التي لها شكل السيطرة «الطائفية» التقليدية، في قوة سياسية مستقلة؟ هذا هو انتصار الجدة على التقليد، وهذا هو ما تخشاه البرجوازية. وخوفها منه لا لأنه **ممكن** أو **محتمل** الوقوع، بل لأنه **ضروري** بضرورة حركة التاريخ الاجتماعية المادية التي تحاول البرجوازية، عبثا، تغييبها، فهي ـ نعني هذه الحركة ـ حاضرة في ذلك الخوف الطبقي نفسه. هذا الخوف هو، كما يقول شيحا، عدو دائم للبرجوازية، لا بسبب عجزها عن التغلب عليه وحسب، بل لأنها ـ أي البرجوازية ـ ليست قادرة، اصلا، على القبول بذلك «الجديد»، اذا تكوّن، أو على احتوائه،

www.alkottob.com

لأن تكوّنه في نظامها يقود هذا النظام إلى الانهيار، او يقودها هي الى شكل من اشكال الانتحار. هذا ما حدث، بالفعل، في الحرب الاهلية

٧ ـ في «الطائفية»

حاولت البرجوازية اللبنانية أن تجعل من «الطائفية» درعا يقيها خطر هذا «الجديد» الذي يتهدد نظام سيطرتها الطبقية، في ارتسامه في حركة التناقضات الداخلية التي تعتمل داخل هذا النظام، كأفق ضروري لهذه الحركة. ولقد نجحت، الى حد كبير، في محاولتها هذه، لكن نجاحها كان موقتا. لسنا الان بصدد تقويم تجربتها التاريخية في النجاح أو الفشل؛ فما هذه الدراسة بدراسة تاريخية لمجرى حركة الصراع الطبقي في شروط البنية الاجتماعية اللبنانية وسيطرة البرجوازية فيها، إنما هي دراسة نقضية لايديولوجيّة هذه الطبقة المسيطرة. فما هي «الطائفية» في هذه الايديولوجية؟ ولماذا هي فيها في الشكل الذي هي فيه؟ نطرح هذا السؤال الثاني، عن قصد، بسبب موقعنا الطبقي النقيض الذي منه ننطلق في نقض هذه الايديولوجية. أما الاجابة عن السؤال الاول، فسنترك لشيحا مهمة تقديمها، لأنه، من بين ايديولوجيي البرجوازية اللبنانية، خير من يقدمها.

في مقال بعنوان «فلسفة الطائفية في لبنان» (١٩٥٣)، يقول شيحا: «الطائفية» هي «التعلق الحميم بطائفة دينية». هذا تعريف القاموس، ومن الواضح أنه واقع الحال عندنا. لكن الطائفية في لبنان تدل على شيء آخر؛ إنها ضمان تمثيل سياسي واجتماعي عادل لأقليات طائفية متشاركة[١١١]. ولنتوقف عند هذه الفقرة الأولى قليلاً، قبل أن نتابع قراءة النص بكامله. برغم ضخامة العنوان، وادعائه «الفلسفي» الفضفاض، نرى هذا النص يبتعد عن الحد الادنى من دقة التعبير الضرورية في منطق التفكير الفلسفي. فشيحا يقدم لنا، في البدء، تعريفاً قاموسياً بـ «الطائفية» ويقول لنا إن هذه «الطائفية»، بحسب تعريفها القاموسي، هي واقع الحال في لبنان؛ إنها تتحدد هنا كعلاقة انتاء ديني إلى «طائفة» دينية معينة. وكلمة «الطائفية» هنا

---

(١١١) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

www.alkottob.com

لها معنى المذهب الديني، فهذا التحديد لـ « الطائفية » هو اذن تحديد ديني. الا أن شيحا يستدرك مباشرة، بكلمة « لكن »، فيقول إنها ـ أي « الطائفية » ـ « في لبنان تعني شيئا آخر ».

في هذين القولين تناقض لا يفصل بينهما سطر واحد. فهي، من جهة، في لبنان، امر واقع، في تحديدها الديني نفسه. لكنها، من جهة آخرى، في لبنان، تعني شيئا آخر. فما سبب هذا التناقض القولي؟ ربما وجدنا الاجابة عن هذا السؤال في معرفة هذا الشيء الآخر الذي تعنيه « الطائفية » في لبنان. يقول شيحا إنها « ضمانة التمثيل السياسي... » إن لها، في هذا القول، إذن، تحديداً سياسياً هو الذي يهم شيحا ويهم البرجوازية المسيطرة. فالتناقض الفعلي، إذن، قائم بين تحديد ديني وتحديد سياسي لـ « الطائفية ». إذا كان الأول قاموسياً، على حد تعبير شيحا، فما هو طابع الثاني؟ لا نخطىء كثيراً في تأويل النص إذا قلنا إن هذا الطابع هو الطابع البرجوازي نفسه. فـ « الشيء الآخر »، هذا الذي تعنيه « الطائفية »، هو بالضبط ما تعنيه للبرجوازية المسيطرة، ومن موقع نظرها الطبقي الايديولوجي المسيطر، ومن موقع مصلحتها السياسية الطبقية في أن يكون معنى نظام التمثيل السياسي، أي في أن تنوجد « الطائفية » فعلياً كنظام تمثيل سياسي لما هو، من هذا الموقع الطبقي وحده، يتحدد كـ « طوائف ».

يحتاج النص الشيحاوي كلمتين تكملانه حتى يكون صحيحا، هما: « بالنسبة للبرجوازية ». حينئذ، يجب أن يقرأ النص على الوجه التالي: « أما الطائفيه في لبنان، فهي تعني، بالنسبة للبرجوازية، شيئاً آخر ». ليس غريباً أن تغيب في النص هاتان الكلمتان الاساسيتان؛ فمنطق هذا التغييب هو الذي يحكم منطق اللغة الايديولوجية المسيطرة. فبتماثله بهذا المظهر منه، يتغيب الصراع فيه بين موقعي نقيضيه الطبقيين الرئيسيين، بحيث لا يبقى منه سوى هذا المظهر، كأنه هو هو في تماثله به. هكذا يتأبد، بفعل أثر الوهم الطبقي الذي تحدثه سيطرة الايديولوجية المسيطرة في الحقل الايديولوجي من الصراع الطبقي الدائر فيه. وكل فكر لا ينظر في هذه الايديولوجية نظرة نقدية من موقع النقيض الطبقي المباشر للبرجوازية، يقع بالضرورة أسير أثر الوهم الطبقي ذاك، فيرى حينئذ، عفوياً، إلى « الطائفية »، بعين

www.alkottob.com

الايديولوجية البرجوازية المسيطرة نفسها. من هنا أتت ضرورة اخضاع النص الشيحاوي لمثل هذه القراءة النقدية الدقيقة، فالكلمة، في اللغة الايديولوجية، ليست بريئة، ولا هي عابرة. وما وجودها فيها غير مرئية، الا لكي تقوم بمهمة سرية هي، في مثالنا الراهن، ذلك الانزلاق الخفي في تحديد «الطائفية»، من تحديدها الديني إلى تحديدها السياسي، وبالتالي، من مستوى إلى آخر، دون الإشارة إلى ما قد يكون بينهما من اختلاف، كأنهما واحد، وكأن البنية الاجتماعية المعقدة كلها ذات مستوى واحد، هو الذي تحدده لها الايديولوجية المسيطرة، فتظهرها فيه، وتحصرها في هذا المظهر.

ويتابع شيحا شرح «فلسفته» فيقول: «فالطائفة، أردنا ذلك أم لم نرد، هي، بالمعنى الواسع للكلمة، شكل حضارة. يقال، عن حق، «الحضارة المسيحية» و«حضارة الاسلام»[١١٢]. هنا أيضاً يستوقفنا انزلاق بتنا نعتاده في هذه اللغة الايديولوجية. يقول شيحا إن «الطائفة» شكل حضارة، وسيقول ايديولوجيو البرجوازية الرجعية، من بعده، انها «إثنية». ولقد تناولنا، من قبل، هذا التعريف بالنقد المفصل، فلا ضرورة للتكرار. ما يهمنا الان هو أن المثال الذي يقدمه لنا شيحا تأييداً لقوله السابق، لا يؤيد هذا القول ولا ينطبق عليه. فلو قبلنا معه، على سبيل الافتراض، وجود «حضارة مسيحية» أو «حضارة إسلامية»، فإن وجود هذه «الحضارة» أو تلك لا يدل على أن «الطائفة» هي «شكل حضارة»، لان المسيحية، بكل دقة، ليست «طائفة»، وليس الاسلام، كذلك، «طائفة» إن كلا منهما دين تتفرع منه، بحسب اللغة الايديولوجية، «طوائف» عديدة. حتى يتفق المثال مع ذلك التعريف، كان على شيحا أن يتكلم على «حضارة مارونية» أو «كاثوليكية» أو «ارثوذكسية» أو «بروتستانتية» الخ.. وعلى «حضارة سنية» أو «شيعية» أو «علوية» أو «بهائية» أو «درزية» الخ.. ولو فعل هذا لكان عليه أن يقبل بوجود أكثر من ست عشرة حضارة في لبنان. لكنه تردد كثيراً قبل أن يقدم على هذا القول العبثي الذي يتهافت بمجرد صياغته، ثم تجنبه، وعاد، منزلقا بتعريفه «الطائفة»، إلى الدين، بعد أن كان، من قبل، قد أنزلق، في تحديد «الطائفية»، من التحديد

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

www.alkottob.com

الديني إلى التحديد السياسي. ثم ان القول بوجود « حضارة مسيحية » أو « حضارة اسلامية » يعني، بكل دقة، أن لهذه الحضارة طابعاً دينياً، لا « طائفياً »، وفي هذا نفي للقول بأن « الطائفة شكل حضارة »، فلا وجود إذن لـ « حضارة طائفية »، بل أن ايديولوجية البرجوازية نفسها تنفي مثل هذا الوجود، في محاولتها اثباته، في ذلك المقال الذي يقدمه لنا شيحا في نصه السابق. ليس بوسع هذه الايديولوجية أن تفلت من انزلاقاتها ومن حلقة تناقضاتها القولية، ولا نطلب هذا منها، لأننا نعلم أن همها الاساسي ليس التماسك المنطقي الداخلي بقدر ما هو الفاعلية السياسية في تضليل الوعي الاجتماعي. فها نحن نرى شيحا يعود إلى المستوى الديني في تحديده « الطائفية »، بعد أن كان قد انزلق منه إلى المستوى السياسي، كأن المستويين عنده واحد، أو كأن السياسي، عند البرجوازية، لا يقوم بذاته، بل بسند ديني، كالديني، في نظام هذه البرجوازية، لا يقوم الا بسند سياسي يصير به « طائفيا ». هذا يدل على العجز الطبقي البنيوي الذي تتوجد فيه البرجوازية، من حيث هو، في أزمة سيطرتها الطبقية، عجزها عن ممارسة سيطرتها هذه كسيطرة طبقية. لهذا نراها تستحضر، في ممارستها الايديولوجية، من موقع هذا العجز الطبقي نفسه، عناصر من الايديولوجيات الطبقية السابقة أو البالية. إن الضرورة السياسية التي بسببها تأخذ سيطرتها الطبقية شكل السيطرة « الطائفية »، هي بحد ذاتها أثر من هذا العجز الطبقي الذي هي فيه.

ويتابع شيحا مقاله فيقول: « إن الموقع الطائفي في لبنان يبدو طبيعياً وشرعيا. اذا كان من شأن عقيدة سياسية خلق روابط فكرية وأخلاقية داخل حزب، فأمر أكثر من طبيعي أيضاً أن تخلق ميتافيزيقيا، بدورها، روابط امتن، يأتمر بها، إلى حد بعيد، التشريع الدنيوي »[١١٣]. هنا أيضاً، يعود شيحا إلى التأرجح بين الديني والسياسي، فيسند هذا بذاك، وذاك بهذا، كأن الواحد منها لا يقوم الا بالآخر، والعكس بالعكس. فبعد أن كانت « الطائفية » عنده تتحدد في علاقتها بالسياسة، لا بالدين، من حيث هي « ضمان التمثيل السياسي والاجتماعي العادل للاقليات

---

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

www.alkottob.com

الطائفية المتشاركة »، انقلبت، في هذا النص، ميتافيزيقيا » بها يأتمر التشريع الدنيوي ». وبتعبير آخر: بعد أن غلّب شيحا الجانب السياسي من « الطائفية » على الجانب الديني، نراه، بالعكس، هنا، يغلّب الجانب الديني على الجانب السياسي. وما هذا التأرجح في الفكر إلا لهدف ايديولوجي محدد هو إضفاء صفة التأبد على هذا الجانب السياسي نفسه، بإسناده إلى أساس ديني، حتى لو كان في اسناده هذا اختلال في منطق الفكر الشكلي، من حيث أنه يثبت فيه ما كان قد الغاه، او نفاه من قبل. كأننا به يقول: إن هذا النظام « الطائفي » من التمثيل السياسي الذي به تضمن البرجوازية ديمومة سيطرتها الطبقية، له طابع التأبد الذي للدين، اساسه، أو الذي يضفيه الدين على الدين في ائتمار الدنيا به، لان هذه هي المصلحة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. فالنظام « الدنيوي » هذا شرعي بشرعية الدين، وطبيعي بطبيعته، يدوم بديمومته. « فالاساسي [على حد تعبير شيحا، في نص أخر غير هذا الذي نحن بصدد تحليله] هو الحفاظ على توازن كرسته طبيعة الاشياء ودروس الماضي»[114]. بإسناد السياسي الى الديني، يخرج السياسي، إذن، على حدود التاريخ وشروطه الراهنة التي يفقد فيها طابع تأبده، لسيتقر في « طبيعة الاشياء » التي فيها وبها يتأبد، اذ يستحيل، بما هو « موقع طائفي »، كما يقول شيحا، ظاهرة « طبيعية شرعية ». ولئن كان الموقع هذا ـ أو كما يقول شيحا أيضاً، « وضع الطائفية » ـ في لبنان « مثل كل شيء، عامل أمن وسلام »[115]، فلأنه، بالضبط، موقع طبيعي. إنه الجوهر ـ الكيان يتكرر. على الرغم من أن شيحا يقول في نص آخر: « إن الموقع الطائفي في لبنان هو ظاهرة بنيوية »[116]. قد نفهم من هذه الجملة أن ظاهرة « الطائفية »، من حيث هي في لبنان ظاهرة بنيوية، هي خاصة بلبنان الحاضر، في شروطه التاريخية الراهنة، أي في شروط تكونه التاريخي، السياسي والاجتماعي، بما هو لبنان الحاضر. فإذا كان هذا هكذا، وجب تغليب السياسي، في

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٩

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

www.alkottob.com

« الطائفية » ، على الديني ، كما فعل شيحا نفسه من قبل . لكن الموقع الطبقي الذي يحتله ، والذي منه يطمح إلى تأبيد نظام السيطرة الطبقية البرجوازية ، هو الذي يدفعه ، في ممارسته الايديولوجية هذه إلى أن يجعل من تلك الظاهرة البنيوية ظاهرة طبيعية شرعية . بالديني ، يستحيل البنيوي ، إذن ، طبيعياً ، وبالديني الذي يغيب الطبقي ، يستحيل هذا الطبيعي شرعياً . وما افتقار الطبيعي إلى مثل هذه الشرعية سوى نفي لطبيعيّته ، وتأكيد لتاريخيته ، وبالتالي ، لطابعه الطبقي الذي يطمح إلى أن يتأبد ؛ وفي هذا فضح آلية هذه اللغة الايديولوجية المسيطرة ، من حيث هي آلية تغييب لهذا الطابع التاريخي الطبقي الخاص بنظام سياسي محدد ، هو نظام سيطرة البرجوازية اللبنانية .

بعد أن استحالت ظاهرة « الطائفية » ، بفعل هذه اللغة الايديولوجية ، ظاهرة طبيعية ، صار بامكان شيحا أن يتساءل ، مستنكرا : « لماذا نريد ، بالعنف ، تغيير ما صنعته القرون ؟ »[١١٧] . هكذا ترفع البرجوازية ، بالوهم ، إلى المطلق ، حاضر سيطرتها الطبقية ، من جهتين ـ اذا جاز التعبير ـ : من جهة الماضي ، بحيث تصير حركة الماضي حركة قاصدة ، هدفها الوصول إلى ذلك الحاضر الطبقي (حاضر البرجوازية) ، لأنها تحمل في خطيتها وتكرارها بذرة التماثل بهذا الحاضر ؛ ومن جهة المستقبل ، بحيث يتولد المستقبل في حركة الحاضر نفسه ، من حيث حركة تكرار يتماثل فيها المستقبل بالحاضر ، في تماثل هذا بالماضي ، فينغلق التاريخ على حاضر يتأبد في مطلق هو جوهر يتكرر . وما هذه الحركة كلها سوى أثر الوهم الطبقي الذي تولده الممارسة الايديولوجية للبرجوازية ، في أزمة سيطرتها الطبقية ، وبالتالي ، في طموحها العاجز إلى الغاء التاريخ وحركته المادية . من هنا ، من هذا الطموح العاجز ، يأتي ، في تلك اللغة الايديولوجية ، اسناد السياسي إلى الديني ، لعله بهذا الديني يفلت من قضاء التاريخ وضرورته . يقول شيحا : « أما نحن ، فاننا نرى ، على الصعيد السياسي ، بين شيوعي ومواطن ليس بشيوعي ، فضاء أكبر من الذي بين ماروني وشيعي ، او اورثوذكسي وسني مثلاً ... »[١١٨] .

---

(١١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(١١٨) المصدر نفسه ، ص ٣٠٥ .

www.alkottob.com

في هذا النص يستعيد السياسي غلبته؛ فالتمييز الذي يقيمه شيحا بين الشيوعي وغير الشيوعي من « المواطنين » (*)، إنما هو تمييز سياسي به ينوجد الشيوعي في طرف من علاقة ينوجد في طرفها الآخر الماروني والسني والاورثوذكسي والشيعي الخ.. على هذا الأساس من التمييز **السياسي** بين طرفي هذه **العلاقة السياسية**، تتحدد العلاقة، في طرف منها، بين الماروني والشيعي، أو السني والاورثوذكسي، كعلاقة من نوع آخر غير العلاقة التي بين هذا الطرف والطرف الآخر الذي هو، عند شيحا، الشيوعي. ولو اردنا أن نعبر عنها بلغتنا الخاصة، دون تغيير في الفكر الشيحاوي، لقلنا إنها، بين عناصر الطرف الواحد (بين الماروني والشيعي مثلاً) علاقة **تناقض ثانوي**، بينما هي بين الطرفين النقيضين (بين الشيوعي وغير الشيوعي، كما يقول شيحا) علاقة **تناقض تناحري**. لن ندخل الان، بالطبع، في نقاش مع شيحا حول الطابع **الوهمي** لعلاقة التناقض التناحري بين الشيوعي وغير الشيوعي. لكن ما نريد قوله هو ان شيحا، بهذا التمييز السياسي بين هذين الاثنين، يطرد « الشيوعي »، أو ما يسميه كذلك، من « الطوائف »، ويجعل منه، في تلك **العلاقة السياسية**، الطرف النقيض للطرف الآخر الذي هو « الطوائف ». نحن هنا، إذن، على الصعيد السياسي نفسه الذي يتكلم عليه شيحا، امام علاقتين سياسيتين مختلفتين: **الاولى** هي القائمة بين طرفين نقيضين، بالمعنى الدقيق للكلمة؛ أي بين طرفين **مختلفين** بذاتها، في علاقة الواحد منها بالآخر، وبموقع كل منهما من الآخر، في علاقتيهما، بوجه خاص، **بالسلطة السياسية**. الطرف الاول من هذه **العلاقة السياسية** هو الطرف **المسيطر**: لان هذه العلاقة **علاقة سيطرة سياسية**، وهذا الطرف المسيطر يدعي، بحسب الايديولوجية **الطبقية** المسيطرة، أنه يتكون من « طوائف »، أو قل أنه يظهر مظهرا « **طائفيا** »، وهو، في هذا المظهر منه، في موقع **السلطة السياسية**. ليس غريباً إذن أن تظهر السلطة هذه كأنها سلطة « طائفية »، أي كأنها سلطة « الطوائف » كلها مشتركة، أو سلطة ممثليها السياسيين. اما الطرف الآخر، فهو في هذه العلاقة من السيطرة السياسية، الطرف الخاضع لسيطرة الطرف

(*) نتذكر في هذا الصدد، أن شيحا كان قد نفى عن اللبناني صفة المواطن؛ لأن اللبنانيين، عنده، « طوائف » لا وحدة وطنية لهم يلتحمون بها.

www.alkottob.com

المسيطر، يدل عليه شيحا بالقول إنه « الشيوعي »، في وجه الماروني والسني والشيعي والاورثوذكسي إلخ.. كلهم مجتمعين، أي في وجه الممثلين السياسيين لـ « الطوائف » كلها في السلطة، أو في وجه هؤلاء الذين ينعدم وجودهم السياسي بوجود ممثليهم « الطائفيين » هؤلاء، بحيث لا ينوجد، سياسيا، الا هؤلاء دونهم، وهذا القول، في الحالتين واحد، كما بينا سابقا. وذاك الطرف لا مكان له، لا في السلطة السياسية وحسب، من حيث هي، في ظاهرها الايديولوجي البرجوازي المسيطر، سلطة « الطوائف »، أو السلطة « الطائفية »، بل في حقل الوجود الاجتماعي لـ « الطوائف » أيضاً؛ إنه ليس لـ « طائفة »، ولا ينتمي إلى « طائفة »، بل هو النقيض السياسي لـ « الطوائف » كلها، أي لممثليها السياسيين في السلطة. هذا يعني أنه، من خارج هذه « الطوائف »، ومن خارج نظام تمثيلها السياسي، **نقيض « الطوائف »**. لكنه، لهذا السبب نفسه، ليس **نقيضا طائفيا** « لها، اذ لا نقيض « طائفيا » لـ « الطوائف »؛ إنه نقيض ذلك الطرف المسيطر الذي يظهر، في علاقة السيطرة السياسية هذه، مظهراً « طائفياً »، بحيث تظهر سيطرته السياسية هذه مظهر السيطرة « الطائفية ». ولانه، بالضبط، نقيضه المختلف عنه، فهو الذي به يظهر الطرف المسيطر، في علاقته السياسية به، على حقيقته الفعلية، من حيث هو الطرف **الطبقي** المسيطر في هذه العلاقة السياسية من السيطرة **الطبقية**. لذا، يجب القول بان هذه العلاقة بين هذين النقيضين، ليست علاقة سياسية « طائفية »، ولا يمكن لها أن تكون، أو حتى أن تظهر كذلك، لان الطرف الطبقي النقيض فيها للطرف المسيطر يمارس، في وجوده السياسي الفعلي، نقض هذا الطرف المسيطر الذي، بممارسة هذا النقض، ينكشف على حقيقته الفعلية كطرف طبقي برجوازي مسيطر. فلو كان ذلك الطرف النقيض فيها « طائفيا »، لصح القول إنها علاقة سياسية « طائفية ». لكن العلاقة بين طرفيها لا تكون حينئذ علاقة بين نقيضين، ويبطل القول فيها أنها علاقة تناقض تناحري؛ لان طرفيها ليسا نقيضين، بل إنهما **يتماثلان**، من حيث هما طرفان « طائفيان ». ثم أنها، من حيث هي، كما يحددها شيحا، علاقة تناقض تناحري، ليست قائمة بين « الشيوعي » و « غير الشيوعي »، بقدر ما هي قائمة بين طرف مسيطر هو فيها البرجوازية التي، في موقعها في السلطة، تظهر، في تعدد عناصرها،

www.alkottob.com

مظهر الممثلين السياسيين لـ « الطوائف » وبين طرف طبقي نقيض لهذا الطرف المسيطر ، هو فيها الطبقات الكادحة الخاضعة لسيطرة البرجوازية . ولئن كانت الطبقات الكادحة هذه ، في ارتباطها السياسي التبعي بأولئك الممثلين السياسيين ، تظهر كـ « طوائف » ، أو تتحرك كـ « طوائف » ، في علاقة خضوعها الطبقي لسيطرة البرجوازية ، فهي ، في تحررها الطبقي من ارتباطها السياسي التبعي هذا ، تظهر ، من موقع نظر البرجوازية ، وبالنسبة للبرجوازية ، كأنها في طرف واحد مع « الشيوعي » ؛ أي في الموقع الطبقي نفسه الذي يحتله « الشيوعي » ، من خارج « الطوائف » وضدها ، ومن خارج النظام البرجوازي لتمثيلها السياسي وضده ، على الطرف الآخر النقيض للطرف المسيطر في تلك العلاقة السياسية من السيطرة الطبقية . إنها ، بتعبير آخر ، تحتل ، إذن ، في هذه العلاقة ، وفي حقل الصراع الطبقي فيها ، موقع الطرف الطبقي النقيض الذي هو هو موقع الطبقة العاملة الذي هو موقع الطبقة المهيمنة النقيض . يمكن القول : إن شيحا على حق في تمييز هذا الطرف النقيض بأنه الخاص بـ « الشيوعي » ، لا بمعنى أنه ينحصر في موقع الطبقة العاملة ، بل بمعنى أن موقع هذه الطبقة هو فيه موقع المحور في التحالف الطبقي ضد البرجوازية المسيطرة . فالطرف النقيض للطرف المسيطر من تلك العلاقة السياسية لا يتكون من الطبقة العاملة وحدها ، بل هذا التحالف الطبقي الذي تحتل فيه الطبقة العاملة موقع المحور ، أو المركز ، أي الموقع الرئيسي ، لأنها ، في هذه العلاقة السياسية من التناقض الطبقي التناحري ، أي الرئيسي ، الطبقة المهيمنة النقيض ، وهي ، بالتالي ، التي عليها أن تحتل - لا بقرار ، بل بالممارسة الثورية في خط سياسي ثوري صحيح - موقع الهيمنة السياسية الطبقية في ذلك التحالف الطبقي ، بحسب منطق هذا التناقض نفسه .

اما العلاقة الثانية ، فهي القائمة بين عناصر متعددة تشكل طرفا واحدا هو الطرف المسيطر من العلاقة السياسية الاولى . وهذه العناصر المتعددة هي التي تتكون من الممثلين السياسيين لـ « الطوائف » ، اذ لا وجود سياسي لهذه « الطوائف » - كما سبق القول - إلا عبر ممثليها هؤلاء الذين هم في الواقع ممثلو البرجوازية المكلفون من قبلها بأن يلعبوا ، في هذه العلاقة الثانية ، دور الممثلين السياسيين لـ « الطوائف . هذه العلاقة (الثانية) هي ، بدورها أيضاً ، كالعلاقة الأولى ، علاقة سياسية . لكنها ، على نقيضها ، لا

www.alkottob.com

تتحدد كعلاقة سيطرة طبقية، بل تظهر كـأنها علاقـة « طـائـفيـة » مـن التمثيـل السياسي .فهي، بوصفها علاقة تمثيل سياسي، قائمة، بين طرفين، يمثل الاول فيها الآخر، بحيث ينتفي بينهما وجود صراع أو تناقض تناحري. إنها علاقة « تعايش طائفي »، بينما تتحدد الاولى كعلاقة صراع طبقي.

بين هاتين العلاقتين علاقة قد تبدو للبعض علاقة تجاور أو تواز. وكونها كذلك يفترض أن البنية الاجتماعية اللبنانية تتميز بازدواجية بنيوية تجعل منها اطارا خارجيا لبنيتين مستقلتين: الأولى طبقية، والثانية « طائفية »، بمعنى أن الأولى تتكون من طبقات، والثانية من « طوائف »، وأن بين الاثنتين علاقة خارجية تستقل فيها الواحدة عن الأخرى، كاستقلال ما يسميه ذلك البعض، أو غيره، « القطاع الحديث » عن « القطاع التقليدى »)، أي كاستقلال « القطاع الغربي » أو « المتغرب » أو « الغريب » أو « المغترب » أو « التغريبي » في تلك البنية الاجتماعية، عن « القطاع الاصيل » أو « الداخلي » أو « الاصلي » فيها. ولكي يكون هذا البعض، أو غيره، من محبّري الصفحات « الثقافية » في الصحافة اليومية مقنعا، نراه يتكلم عن « جدل » مزعوم بين الطبقة و « الطائفة »، كأن اقحام كلمة « الجدل » (بمعنى الدياليكتيك) في قاموس « الخصوصية » التي باسمها يجري الكلام، يعطي هذا الكلام الطريف طابعاً جـديـاً، فيجعله وقورا. والحقيقة ليست كذلك. فتلك العلاقة بين العلاقتين آنفتي الذكر ليست علاقة تجاوز أو تواز. إنها أكثر تعقيداً، وأكثر بساطة في الوقـت نفسـه. إنها علاقة تداخل بين الاثنتين من نوع معين يتم فيه، بفعل آلية اللغة الايديولوجية المسيطرة، استبدال الأولى (العلاقة الطبقية) بالثانية (العلاقة « الطائفية »)، بتغييـب الطرف النقيض للطرف المسيطر في الاولى، من حيث هو طرف طبقي في علاقة سياسية هي علاقة سيطرة طبقية، واحلال « الطوائف » محله، أي محل الطبقات الكادحة، بحيث تظهر العلاقة الثانية (« الطائفية »)، بفعل هذا التغييب نفسه، كأنها قائمة، كعلاقة سياسية من التعايش أو الـوئام الذي لا تناقض تناحريا فيه، بين طرفين هما طرف العلاقة الاولى بالذات، بينما هي، في الواقع السياسي الفعلي، قائمة، كعلاقة تعايش « طائفي » بين عناصر طرف واحد من العلاقة الأولى، هو الطرف المسيطر، لأنها، بالتحديد، قائمة على قاعدة التغييب السياسي للطرف الطبقي

www.alkottob.com

النقيض لهذا الطرف المسيطر الذي هو، في العلاقتين، واحد: إنه البرجوازية المسيطرة. فالتغييب السياسي، هذا الذي تستحيل به الطبقات الكادحة «طوائف»، بالشكل الذي شرحنا آنفاً، هو الذي يسمح إذن بانجاح عملية استبدال العلاقة الأولى بالثانية، بحيث تتمكن البرجوازية من أن تخفي طابع سيطرتها الطبقية في مظهر السيطرة «الطائفية» التي تبدو، حينئذ، كأنها سيطرة «الطوائف» جميعاً، على حد تعبير شيحا. هكذا تأخذ العلاقة السياسية الأولى (نفي علاقة السيطرة الطبقية) في هذا الفضاء السياسي الممتلىء «طائفيا»، شكل العلاقة الدينية بين الايمان والالحاد، فتتوجد «الطوائف» كلها في طرف، ويتوجد في طرفه الآخر إلحاد يتجسد في «الشيوعي». لكنها تأخذ، على الصعيد السياسي نفسه دون غيره، كما يقول شيحا، شكل هذه العلاقة الدينية فـ«الطائفي» منها هو، اذن، وليد اختلاط السياسي فيها بالديني اختلاطا يفضح سرها الطبقي البرجوازي، بدلا من أن يخفيه، أو قل إنه يعجز عن إخفائه. من هنا أتت الضرورة الايديولوجية، عند شيحا، في انكاره القيام بهذا الخلط بين الاثنين، فيما هو يقوم، فعليا، بالخلط بينهما. لذا نراه، من باب الدفاع عن النفس، يقول: نحن لا نخلط ابدا بين الدين والسياسة، ونعرف، بالضبط، كيف نعطي لقيصر ما لقيصر. لكن اولوية الروحاني نفسه تبرز، بمعنى ما، الواقع اللبناني وتفسره»[119]. شيحا لا يخلط بين الدين والسياسة، بل يقوم بأكثر من هذا: إنه يبرز السياسة بالدين ويفسرها به، حتى يصير الدين لها سندا تتأبد به، أو يكون لها قاعدة عليها تقوم، فتدوم بديمومته.

والسياسة عنده هي هي النظام «الطائفي». أما الدين، فهو الذي به كانت السياسة هذا النظام «الطائفي»، وله على السياسة الاولوية. لكن اولوية الروحاني تتأكد دنيويا ـ إن جاز التعبير ـ في ضرورة أن يكون هذا النظام «طائفيا»، وأن يبقى كذلك. إنها، بتعبير آخر، تتأكد سياسياً، وفي هذا تأكيد **لأولوية السياسة**، أو السياسي، من حيث هي تعني ديمومة هذا النظام «الطائفي». فأين هو الديني في هذا النظام، وأين هو السياسي؟ إنهما شيء واحد هو هو «الطائفي». وما هذا

(۱۱۹) المصدر نفسه، ص ۳۰۵ ـ ۳۰٦.

www.alkottob.com

« الطائفي » سوى الشكل الاجتماعي التاريخي المحدد الذي يظهر فيه النظام السياسي الطبقي لسيطرة البرجوازية. إن وظيفة تلك اللغة الايديولوجية البرجوازية التي يتكلم بها شيحا تكمن، هنا، في اظهار اولوية السياسي كـأنها اولوية الروحاني. ونقطة المركز في هذا التمويه تكمن في **علاقة التماثل** التي تقيمها هذه اللغة الايديولوجية، في « الطائفي » نفسه، بين الديني والسياسي، بحيث يظهر الواحد منها كـأساس للآخر، والعكس بالعكس، بحسب حاجات الممارسة الايديولوجية للطبقة المسيطرة.

٨ ـ في العلاقة بين الهيمنة « الطائفية » والهيمنة الطبقية

ثم ينهي شيحا تحليله « فلسفة الطائفية في لبنان »، فيقول: « إن التوازن اللبناني على قاعدة طائفية ليس توازناً اعتباطياً... فمبدأ وجود لبنان هو، بالضبط، في التوازن الطائفي الذي يميزه، والذي يتمظهر قبل كل شيء على صعيد السلطة التشريعية »(١٢٠). نعود في هذا النص إلى نغمة « التوازن الطائفي » التي هي حجر الزاوية في البناء الايديولوجي البرجوازي لهذه « الفلسفة الطائفية ». ولقد بتنا نعرف أن هذا « التوازن الطائفي » هو، عند البرجوازية، « مبدأ وجود لبنان »؛ أي أنه اساسي لوجود لبنان في نظام السيطرة الطبقية البرجوازية، ولديمومة هذا النظام. لكن سؤالين ينطرحان بهذا الصدد، ولا يطرحها شيحا. **الاول**، هو التالي: هل هذا **التوازن** يعني **المساواة** بين « الطوائف » في ما تسميه الايديولوجية البرجوازية « الحقوق والواجبات »، وبالتحديد، في ما يسميه شيحا « ادارة الدولة » من قبل « الطوائف » ادارة مشتركة؟ وبتعبير اوضح، هل علاقة التوازن هذه بين « الطوائف » تنفي علاقة **الهيمنة** بينها، أم انها، بالعكس، تستلزمها بالضرورة؟ وأين تكمن هذه الضرورة؟ ويستدعي هذا السؤال اسئلة أخرى سنطرحها في حينها. أما السؤال **الثاني**، فنصوغه على هذا الشكل: لماذا ينحصر مجال « التوازن الطائفي » في حدود السلطة التشريعية، فلا يتعداها الى السلطة التنفيذية؟ وهل هذا التوازن ممكن، اصلا، على صعيد هذه السلطة؟ وهذا السؤال، بدوره، يستدعي اسئلة آخرى سنطرحها في حينها.

---

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

www.alkottob.com

نجيب عن السؤال الاول بالاجابة عن السؤال الثاني، فنقول: إن حصر مجال « التوازن الطائفي » في حدود السلطة التشريعبة يدل بحد ذاته على أن التوازن لا يمكن أن يكون، أو أن يعني مساواة بين « الاقليات الطائفية »، ولا يمكن أن يكون، أو أن يعني « ادارة مشتركة للدولة » من قبل « الطوائف »، بل هو قائم، بالضرورة، على قاعدة علاقة من الهيمنة « الطائفية » التي يجد في تجددها شرط تجدده، لانه يقوم بها كـ « توازن طائفي ». فهذا التوازن، إذن، يكون بديمومة تلك الهيمنة، فإن تعطلت هذه اختلّ هو، واختلّ، بالتالي، النظام السياسي لسيطرة البرجوازية المسيطرة. ولعلنا نجد في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مدخلاً إلى فهم هذا النوع من التوازن الهيمني. فالعلاقة بين هاتين السلطتين ليست علاقة توازن بقدر ما هي علاقة طغيان شبه كامل للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، بحيث يمكن القول بأن ذلك التوازن الهيمني هو وليد هذا الطغيان نفسه. وبتعبير آخر: إن « التوازن الطائفي » لا يظهر في حدود السلطة التشريعية كتوازن هيمني - بالرغم من أن نسبة التمثيل « الطائفي » بين « الطوائف » المحمدية و- « الطوائف » المسيحية، هي نسبة ٥ إلى ٦ - بل إنه يظهر كذلك، وبوجه خاص، في علاقة هذه بالسلطة التنفيذية، وفي خضوعها شبه الكامل لها. فبسبب طغيان السلطة التنفيذية، لا يمكن لـ « التوازن الطائفي » الا أن يكون توازنا هيمنيا، بحيث يأخذ موقع الهيمنة الطبقية في السلطة، بالضرورة، شكل موقع الهيمنة « الطائفية »، في هذا النظام السياسي « الطائفي » لسيطرة البرجوازية اللبنانية. وكل توازن بين « الطوائف » أو ممثليها - بمعنى المساواة أو التقاسم أو المشاركة - في ممارسة السلطة، يعطل هذه الممارسة التي، من حيث هي ممارسة للسلطة من موقع الهيمنة الطبقية، لا يمكن لها الا أن تكون ممارسة هيمنية. إن ديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية هي التي تقضي بضرورة أن تكون هذه الممارسة هيمنية، وهي التي تقضي، بالتالي، بأن يكون مجال السلطة التشريعية (المجلس النيابي) مجالا لـ « التوازن الطائفي »، وبان تكون هذه السلطة شكلية، أو شبه منعدمة، فتنحصر السلطة الفعلية كلها تقريباً في السلطة التنفيذية التي هي سلطة البرجوازية، كطبقة(*)، والتي ليست مجالا لـ « توازن طائفي » لا يقوم، في

(*) ولقد سبق القول بأن سلطة البرجوازية لا يمكن لها أن تقوم وأن تدوم الا بسلطة الفئة

www.alkottob.com

حدود السلطة التشريعية، الا على قاعدة هيمنتها شبه الكاملة عليها، نعني على هذه الأخيرة. لكن التناقض المأزقي الذي تقع فيه هذه السلطة الطبقية البرجوازية، في طغيان السلطة التنفيذية فيها على السلطة التشريعية، هو أنها، بأخذها شكل السلطة «الطائفية» ـ أي شكل سلطة «الطوائف» ـ تأخذ فيها هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية شكل الهيمنة «الطائفية»، بحيث أن شكل الهيمنة هذا ـ من حيث هو يعني هيمنة «طائفة» بعينها على باقي «الطوائف»، في علاقتها بها ـ يتناقض مع شكلها كسلطة «طائفية»، أي كسلطة لـ «الطوائف» كلها مجتمعة ومتشاركة في إطار من التوازن يفترض، بحسب الايديولوجية البرجوازية «الطائفية» نفسها، إلغاء كل هيمنة لأقلية «طائفية» على أخرى. ومن منطق هذا التناقض، في تحركه في شروط تاريخية محددة، أن يقود إلى مطالبة «الطوائف» (أو ممثليها) بألا تكون الهيمنة في السلطة لواحدة منها على الأخرى، وبأن تكون بينها كلها مشاركة فعلية في «إدارة الدولة»، أو في السلطة، لا على الصعيد التشريعي وحده، بل على الصعيد التنفيذي أيضاً؛ أي، بوجه خاص، على هذا الذي كانت البرجوازية نفسها، والفئة المهيمنة منها، تستثنيه وتضعه فوق التوازن، أو التنافس «الطائفي». لكن ممارسة السلطة الفعلية، من حيث هي سلطة طبقية محددة، تقضي بضرورة وجود موقع فيها هو موقع الهيمنة الطبقية الذي يأخذ، في النظام السياسي اللبناني، شكل موقع الهيمنة «الطائفية». معنى هذا أن ممارسة السلطة ـ سواء من حيث أن هذه السلطة هي بالفعل سلطة طبقية محددة، أو من حيث أنها تأخذ، لاسباب معينة، شكل السلطة «الطائفية» (أو سلطة «الطوائف») ـ هي بالضرورة ممارسة هيمنية، ولا يمكن لها إلا أن تكون كذلك. فرفض طابعها الهيمني يقود حكماً إلى تعطيلها، من حيث هي ممارسة سلطة. في هذا التناقض المأزقي وقعت البرجوازية اللبنانية، وإلى هذا التعطيل بالذات قادها، في شروط محددة من تطور حركة الصراع الطبقي، تطور هذا التناقض القائم، اساسا، في سلطتها الطبقية نفسها، بين كونها سلطة برجوازية، وبين ضرورة أن تأخذ شكل السلطة «الطائفية». كي تدوم كسلطة طبقية برجوازية. وما هذا التناقض المأزقي، في الحقيقة، سوى الشكل الذي تظهر فيه ممارستها

= المهيمنة منها التي هي، في لبنان، الطغمة المالية.

www.alkottob.com

السيطرة الطبقية، من حيث هي ممارسة عجزها الطبقي عن ممارسة هذه السيطرة الطبقية.

قلنا إن ذلك « التوازن الطائفي » الذي يتكلم عليه شيحا هو في الحقيقة توازن هيمني. وفي هذا يقول شيحا نفسه: « يجب أن يكون لنا دوما مجلس، ولمدة طويلة، ستكون مجالس هذا البلد التي هي حقا تمثيلية، متماثلة. لكن دستورنا، بالمقابل، هو من أكثر دساتير العالم استبدادا. في هذه الشروط، علينا أن نتحدث، بوجه خاص، عن الرجال لا عن القوانين. فالرجال هم الذين يجب اصلاحهم؛ بمعنى أنهم بحاجة إلى تربية سياسية. وهذا يستلزم وقتا »[١٢١]. يقيم شيحا، في هذا النص، علاقة توازن واضح بين المجلس التمثيلي من جهة، وبين الدستور من جهة اخرى. وسنرى، في نص لاحق، أن ما يقصده، في التكلم على الدستور، هو، في الحقيقة، السلطة التنفيذية، وبالدرجة الاولى، موقع رئاسة الجمهورية في هذه السلطة، وهذا ما يؤكده النص الذي بين ايدينا. فالتوازن قائم عنده بين الطابع الاستبدادي للسلطة التنفيذية، والطابع « الديمقراطي ـ الطائفي » للمجلس النيابي. على هذا المجلس أن يكون، كما رأينا، مجالا رحبا لـ « التوازن الطائفي ». لكن وجوده على هذا الشكل، أو قل بالأحرى، وجود السلطة على شكله هذا، قد يحدث خللا في توازن نظام السيطرة لطبقية للبرجوازية. وتوازن هذا النظام هو في حركة تجدده وديمومته. اذن، لا بد، بالمقابل، من أن تكون يد السلطة حرة من قيود المجلس حتى يتأمن للنظام توازنه هذا. من هنا أتت الضرورة في إضفاء طابع الاستبداد على الدستور وعلى السلطة التنفيذية فيه. فلو كان شيحا يتكلم على هذا الطابع من موقع من يستنكره، لطالب بإلغائه أو بتعديل الدستور واصلاحه. لكنه يطالب باصلاح البشر، أو باصلاح رجال السياسة الذين يحتلون في النظام السياسي موقع السلطة. على الذي يحتل في هذا النظام موقع المستبد (رئيس الجمهورية) أن يمارس سلطته المستبدة هذه بلطف ومرونة سياسية حتى لا يستثير دعوة إلى اصلاح سياسي لا يقدر النظام على القيام به. إن « التوازن الطائفي » الفعلي الذي يتكلم عليه شيحا ليس، في الحقيقة، هذا الذي

---

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٩٢.

www.alkottob.com

نجده في حدود السلطة التشريعية، أي في المجلس النيابي الذي لا دور له سوى أن يوهم بأن « الطوائف » تشارك في الحكم،وأن الحكم هو لها حكم ذاتي. إنه، بالعكس، التوازن القائم في العلاقة بين تمثيل نسبي لـ « الطوائف » يعطل ممارسة السلطة إن هو انتقل إلى السلطة الفعلية، وبين طغيان السلطة التنفيذية طغياناً شبه كامل. ولهذا الطغيان طابع « طائفي »، كما شرحنا سابقا، لاسباب تعود إلى طبيعة السلطة البرجوازية، أكثر منها الى طبيعة « طائفية » خاصة بـ « طائفة » معينة دون غيرها ـ كـ « الطائفة المارونية » ـ، حتى لو ظهر ذلك الطغيان في شكل طغيان هذه « الطائفة ».

وفي نص آخر أكثر وضوحا، يقول شيحا: « نجد واقع السلطة في لبنان بين الموارنة والسنة، ولا وهم حول ذلك، والاشياء هي كما هي. لا نناقش هذا الواقع. فنحن أنفسنا، حبا بهذا البلد وانطلاقا من العقل، اعطينا لصالح الطائفية في لبنان شهادة قائمة على الضرورة. لبنان بلد أقليات متشاركة. لكن الحقوق، في الواقع، تختلف من أقلية إلى أخرى. هذا ما يفسر وضعا لا يجوز تركه غامضاً. لا يمكن أن يصل إلى السلطة في لبنان الا من كان مارونياً أو سنياً. إن النظام اللبناني الراهن هو نظام ديكتاتورية مقنعة. ما الفائدة من أن نجعل منه نظام ديكتاتورية مكشوفة؟ أن ينكشف وأن يتعرى أكثر، ربما: إن أسوأ حل يمكن أن نتصوره لهذا البلد هو أن نقضي، بشكل إرادي، على التوازن الذي يقوم عليه... من لا يرى أن المجلس في لبنان هو تقريبا عاجز، وأن الوزراء هم كذلك، فرديا، عاجزون؟ إن واقع السلطة شيء آخر غير ما تريه المظاهر... يجب معالجة الأزمة الاخلاقية التي يمر بها لبنان بوسائل ملائمة. والوسائل هذه هي وسائل اخلاقية وانسانية. فبالمثال السيء نهلك... إن السلطة التنفيذية عندنا هي التي تسهم في تعطيل السلطة التشريعية التي هي، وراثياً، ضعيفة وسريعة العطب. نحن، مرة أخرى، نظام ديكتاتورية مستترة. والديكتاتورية هذه هي إلى حد ما طغموية، لأن السلطة تستند قبل كل شيء إلى الاقطاعيين. كل هذا لا يمكن تصحيحه إلا بفهم آخر لممارسة السلطة. إن جمهورية تبقى صالحة أو تتحول إلى استبداد حسب سلوك رؤسائها الفعليين »[(١٢٢)].

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٥.

www.alkottob.com

كل ما قيل من قبل عن « التوازن الطائفي » الذي يقوم عليه النظام السياسي في لبنان يأخذ، في هذا النص، معنى آخر غير الذي توهم به الايديولوجية البرجوازية « الطائفية » في قولها إن السلطة في لبنان هي لـ « الطوائف » كلها مجتمعة في « ادارة الدولة » ادارة مشتركة. ويتبدد، في هذا النص أيضاً، ذلك الوهم الذي به يظهر « التوازن الطائفي »، على صعيد السلطة السياسية، كأنه قائم على ضرورة ألاّ تطغى أقلية على الاقليات الاخرى، لان ذلك التوازن ينهار بطغيانها هذا، فينهار بانهياره النظام السياسي نفسه لسيطرة البرجوازية اللبنانية. ليس مهما أن نظهر التناقض الذي تقع فيه الايديولوجية البرجوازية الشيحاوية في هذا النص مع ما تؤكده في النصوص السابقة. الاهم في هذا المجال هو أن هذا النص يدل دلالة واضحة على أن « التوازن الطائفي » لا يمكن له أن يقوم إلا بطغيان للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، فيه تكمن حقيقة هذا التوازن، من حيث هو، بالضرورة، توازن هيمني، بمعنى أن العلاقة « الطائفية » فيه هي، بالضرورة، علاقة هيمنة. وهذه الهيمنة، عند شيحا، هي « ديكتاتورية مقنعة ». إنها ديكتاتورية السلطة التنفيذية. وبرغم ما في هذا النص من وضوح، ومن تبرير لوهم المساواة في واقع « التوازن الطائفي » كتوازن هيمني، يظل الغموض يكتنفه، لانه يغيّب اسئلة لا بد من طرحها. فالسلطة فيه هي سلطة « الموارنة والسنة ». ولننس، مؤقتاً، أن هذه السلطة ليس لها هذا الشكل « الطائفي » الا لضرورة معينة هي ضرورة إخفاء طابعها الطبقي البرجوازي في شكلها « الطائفي » هذا الذي هو، إن جاز التعبير، قناع تختفي وراءه ديكتاتورية البرجوازية المسيطرة. ولنطرح، في سياق المنطق الشيحاوي نفسه، هذا السؤال: إذا كان طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يجعل من طغيان « الموارنة والسنة » على الاقليات « الطائفية » الاخرى في « التوازن الطائفي » القائم على صعيد السلطة السياسية شرطا لديمومة هذا التوازن، فهل يعني هذا أن السلطة السياسية هي، في واقعها الفعلي، كما يقول شيحا، سلطة « الموارنة والسّنة »؟ وهل العلاقة، في السلطة، بين هاتين « الطائفتين » هي علاقة مساواة، أو أن علاقة الواحدة منها بالسلطة هي نفسها علاقة الاخرى بها، بمعنى أنها، في الحالتين، واحدة؟ يقر شيحا، في نصه هذا، بأن علاقة « التوازن الطائفي »، على صعيد السلطة السياسية، هي في

www.alkottob.com

الحقيقة علاقة هيمنية. لكنه يميل إلى حصر علاقة الهيمنة هذه في العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. فهل يعني هذا أن العلاقة في السلطة التنفيذية بين مركزيها الرئيسيين: مركز رئاسة الجمهورية ومركز رئاسة الحكومة، ليست علاقة هيمنة، بقدر ما هي علاقة مساواة و « مشاركة »، أم أنها، بالعكس، هي أيضاً بدورها، علاقة هيمنة يخضع المركز الثاني فيها لهيمنة المركز الاول، بحيث يصح، بالفعل، القول الشيحاوي نفسه بأن النظام السياسي في لبنان هو نظام ديكتاتورية مقنعة؟ شيحا لا يطرح هذا السؤال ولا يلتفت إلى البت فيه. إنه يحاول، بالعكس، أن يظهر تلك العلاقة كأنها علاقة مساواة، أو كأن منطق الهيمنة الذي يحكم علاقة « التوازن الطائفي » لا يحكمها، بينما هو يؤكد، ضمنيا، في مكان آخر من نصه المذكور، أنها ليست كذلك. فهو الذي يؤكد أن المجلس عاجز تقريبا، وانه اداة في يد السلطة التنفيذية. لكنه يؤكد أيضاً أن الوزراء أنفسهم، كالنواب، لا حول لهم ولا قوة الا بقوة رئيس الجمهورية وارادته. فالسلطة التنفيذية تكاد تنحصر إذن بكاملها في سلطة رئيس الجمهورية نفسه، بحيث أن العلاقة « الطائفية » فيها، بين مركزيها، لا يمكن أن تكون، في هذا النظام السياسي « الطائفي »، الا علاقة هيمنة، ولا يمكن، بالتالي، في هذا النظام، أن تظهر الهيمنة هذه، في اطار السلطة التنفيذية التي لها شكل السلطة « الطائفية »، الا في شكل الهيمنة « الطائفية ». هنا تأخذ السلطة « الطائفية » هذه معنى سلطة « الموارنة والسّنة »، لا معنى سلطة « الطوائف » كلها، مشتركة، بالتساوي، أو نسبياً، في « ادارة الدولة »، وتأخذ الهيمنة « الطائفية » في هذه السلطة « الطائفية » معنى الهيمنة « المارونية »، وهذا ما يغيّبه شيحا، ويعجز، في آن، عن تغييبه، فيما هو يغيّبه، وهذا ما يطرح، في نقض هذه الايديولوجية البرجوازية، سؤالا لا بد من التصدي للاجابة عنه: لماذا تأخذ الهيمنة الطبقية للطغمة المالية، في هذا النظام السياسي « الطائفي » لسيطرة البرجوازية، شكل الهيمنة « الطائفية » « المارونية »؟ وهل هذه الهيمنة « الطائفية » أساسية لديمومة تلك الهيمنة الطبقية؟ نجد، في ما سبق من تحليل، عناصر كثيرة للاجابة عن هذا السؤال. لكن، ربما كان علينا، بعد أن بيّنا نمط التحرك والترابط الداخليين لهذا النظام السياسي الطبقي، في انبنائه « الطائفي »، أن ننظر في اتجاه الحركة التاريخية المادية لتكونه، في

www.alkottob.com

شروط تكون علاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان، في ظل السيطرة الامبريالية، حتى نستكمل عناصر تلك الاجابة. هذا ما قد نقوم به في التطور اللاحق لهذا الدراسة. أما الان، فعلينا أن نتابع تحليل النص الشيحاوي، لأننا لم ننته بعد من نقده.

٩ ـ في التناقض المأزقي للنظام السياسي «الطائفي»

رأينا أن شيحا يحدد النظام السياسي اللبناني بأنه ديكتاتورية مقنعة، بمعنى أنه ديكتاتورية في قناع من «الديمقراطية الطائفية»، أي في قناع من «التوازن الطائفي». ولو نظرنا بدقة في هذا التحديد، لوجدنا أنه قد يحتمل معنيين مختلفين، برغم كونهما مترابطين: الاول هو أن لهذه الديكتاتورية التي هي ديكتاتورية طبقية برجوازية، قناعا: «طائفيا:»؛ والثاني هو أن لهذه الديكتاتورية التي هي ديكتاتورية «طائفية» (سواء أكانت ديكتاتورية «الطائفتين» المارونية والسنية، أم ديكتاتورية «الطائفة» المارونية) قناعا ديمقراطياً يتجسد في «التوازن الطائفي» في المجلس النيابي. ومهما يكن من امر هذا التحديد للنظام السياسي اللبناني كديكتاتورية مقنعة. ومهما يكن من امر هذه الديكتاتورية، هل هي طبقية أم «طائفية»، أو من أمر قناعها هذا، هل هو ديمقراطي أم «طائفي»، فإن شيحا لا يجد في هذا الامر موضوعا لنقاش، ولا ينتقد هذا الذي هو عنده أمر واقع ينطلق منه ليبرره ويكرسه، ويطمح إلى تأبيده، في قوله أنه قائم على ضرورة طبيعية هي ضرورة أن يبقي لبنان، كما هو في طبيعته الجوهرية الازلية، «طائفيا». فلا ضرر في أن يكون ذلك النظام ديكتاتورية مقنعة، ولا عيب في أن يكون هكذا؛ فهو، في واقعه هذا، ضروري، لأنه طبيعي. العلة التي يعاني منها هذا النظام ليست، اذن، فيه. إنها ـ على حد تعبير شيحا ـ في «أزمة اخلاقية» يجب معالجتها. وهذا هو عنوان المقال الذي اقتطعنا منه ذلك النص. وهذه الأزمة ليست في النظام، أنها في النفوس، في سلوك رجال السياسة الذين يحتلون مواقع السلطة في هذا النظام «الطائفي». وهي اخلاقية لأنها نتيجة التناقض القائم بين سلوك هؤلاء وطبيعة النظام كديكتاتورية مقنعة. أو قل، بتعبير آخر، إنها اخلاقية، لأنها نتيجة لتناقض بين لا اخلاقية ذلك السلوك واخلاقية هذا النظام. فالعلاقة، اذن، بين طابع الاثنين هي علاقة عدم تلاؤم تضع

النظام نفسه في أزمة اخلاقية. نقول إنها تضع هذا النظام، لا رجال السياسة، في أزمة اخلاقية، ونؤكد، ضد شيحا، هذا القول. هذا، بالضبط، ما يحاول شيحا طمسه ولتوضيح ما نقول وما نؤكد، نطرح هذا السؤال: أين تكمن اخلاقية النظام؟ وأين تكمن، بحسب شيحا طبعا، لا اخلاقية سلوك الذين هم من رجال السياسة، اي من ممثلي الطوائف، في مواقع السلطة؟ نجيب عن هذا السؤال، باختصار، فنقول: إن اخلاقية النظام تكمن بحسب شيحا نفسه، وبحسب الايديولوجية البرجوازية المسيطرة، في قناعة «الديمقراطي - الطائفي»، فإذا سقط هذا، فقد النظام اخلاقيته، فتعرّى. معنى هذا أن اخلاقيته تكمن في هذه الضرورة الملازمة له، من حيث هي ضرورة ديمومة، في أن يظل طابعه الفعلي مقنعا. وطابعه الفعلي هذا يتحدد، في آن، وبشكل مترابط، بأنه النظام السياسي لسيطرة البرجوازية، أي لممارستها ديكتاتوريتها الطبقية، وبان «التوازن الطائفي» فيه قائم، في الحقيقة، على اساس من علاقة الهيمنة التي تجعل من الموقع «الطائفي» لرئاسة الجمهورية في السلطة التنفيذية الموقع الفعلي للسلطة السياسية، أي الموقع المهيمن. هذا، بالضبط، ما يجب إخفاءه؛ فباخفائه، تظهر أخلاقية النظام في كونه يؤمن «ديمقراطية التوازن الطائفي»؛ أي «الحكم الذاتي للطوائف». وكل سلوك سياسي، من قبل من يحتل موقع السلطة في النظام، يسهم في أخفاء هذا الذي يجب إخفاؤه، وفي اظهاره في الشكل الذي يجب أن يظهر فيه، هو سلوك اخلاقي يتلاءم مع أخلاقية النظام. في حدود هذه الأخلاقية (المأخوذة هنا بمعناها السياسي) وبالتلاؤم معها، يقوم من يحتل موقع السلطة ذاك بدوره خير قيام، من حيث أنه لا يمثل، في هذا الموقع الذي يحتل، «طائفة» بعينها، بل يمثل **النظام السياسي** بكامله، في ضرورة ديمومته بتجدده، وفي انبنائه الشكلي «الطائفي»، وفي ديكتاتوريته المقنعة. فموقع السلطة هذا الذي يمثل ليس موقع هيمنة «طائفية» بهدف أن تكون الهيمنة السياسية لـ «طائفة» بعينها، تلك التي يحتل ممثلها هذا الموقع، كأن ذلك النظام السياسي ما انبنى في شكله «الطائفي» الا ليخدم مصالح هذه «الطائفة» بعينها دون غيرها، وكأن لهذه «الطائفية»، بحسب الايديولوجية البرجوازية، وجوداً بذاته مستقلاً عن وجودها السياسي التبعي في وجود ممثليها السياسيين من البرجوازية في السلطة. نقول، بالعكس

www.alkottob.com

من هذا، أن ذلك الموقع ليس موقع هيمنة «طائفي» الا بهدف تأمين ديمومة ذلك «التوازن الطائفي» الذي بديمومته - كما سبق الشرح - تتأمن ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للطبقة البرجوازية المسيطرة. فهو اذن موقع هيمنة «طائفية» في هدف تأمين هذه الديمومة لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية. هكذا يتضح قول شيحا أن أزمة النظام أزمة اخلاقية تكمن في السلوك اللااخلاقي لمن يحتل موقع السلطة في النظام. وهكذا يتضح قوله أن الاصلاح يبدأ بالنفوس، بنفوس هؤلاء الذين هم في موقع السلطة، فالنظام ليس بحاجة إلى إصلاح، برغم وجوده في أزمته الاخلاقية هذه، لأنه النظام الأمثل، أي الأكثر ملاءمة لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية البرجوازية. الأزمة، إذن، هي في ذلك السلوك اللااخلاقي. ولااخلاقية هذا السلوك تكمن، بالتحديد، في اسقاط القناع «الديمقراطي - الطائفي» عن النظام وكشفه، بحيث يظهر، في عريه، نظاما لا اخلاقيا. فهذا السلوك هو اذن سلوك لا اخلاقي (نقصد بالسلوك هنا - والتعبير لشيحا - الممارسة السياسية لمن هم في موقع السلطة من ممثلي «الطوائف» من البرجوازية المسيطرة) لانه، بالتحديد، يفضح لا اخلاقية النظام السياسي، بحيث تنقلب الديكتاتورية المقنعة لهذا النظام ديكتاتورية مكشوفة. بسلوكهم السياسي، هذا الذي ينعته شيحا بالقول أنه لا اخلاقي، يضع من هم في موقع السلطة النظامَ في أزمة تبدو، لعين الايديولوجية البرجوازية، أو بهذه العين اخلاقية، وهي، في الواقع، أزمة سياسية.

نحن هنا امام ما يمكن تسميته، على سبيل الطرافة أو السخرية، حيلة من حيل الدياليكتيك، أي من حيل الحركة التاريخية الدياليكتيكية، لا في نقض ايديولوجية البرجوازية وحسب، بل في نقض نظامها السياسي أيضاً. فأزمة الاخلاق في الممارسة السياسية لمن هم في موقع السلطة تنقلب، بفعل هذه الممارسة، أزمة اخلاق في النظام السياسي نفسه، بمعنى أنها تنتقل من الافراد إلى النظام، بفضل هؤلاء الذين يفتقدون الاخلاق في ممارستهم السياسية، هذه التي تقود إلى تعرية النظام وانفضاح أمره الحقيقي، لأنها ممارسة لا اخلاقية. هكذا تنقلب، ضد شيحا وضد ايديولوجيته البرجوازية، أزمة الافراد الاخلاقية، أزمة نظام اخلاقية، أو بالأحرى سياسية حين تنكشف ديكتاتورية النظام المقنعة، فيصير هذا النظام، حينئذ، بلا

www.alkottob.com

اخلاق. بهذا الانقلاب المضاد، ينطرح السؤال الذي يغيبه شيحا: هل الممارسة السياسية اللاأخلاقية لأولئك الذين هم في موقع، أو في مواقع السلطة هي التي تحدد لاأخلاقية النظام السياسي، أم أن لاأخلاقية هذا النظام، نعني بنيته الفعلية، هي التي، بالعكس، تحدد لاأخلاقية تلك الممارسة السياسية؟ جواب شيحا واضح، في ضوء ما سبق، متسق مع منطق الايديولوجية البرجوازية الذي يؤكد خلّو النظام من علة فيه، فيضع العلة في النفس البشرية، هذه التي لا تحسن الممارسة السياسية الاخلاقية. لذا كان الحل يكمن في ضرورة تربيتها سياسيا، حتى تتقن اخلاقية النظام، فتحافظ على بقائه مقنعا، لأنّ في هذا شرطا لبقائه، ولبقائها أيضاً.

أما نحن فنؤكد العكس في الجواب عن ذاك السؤال، ونقول: إن العلة في النظام، وهي التي فيه تحدد الممارسة السياسية لمن هم فيه في موقع السلطة. ولا يمكن لهذه الممارسة ألا ترتسم، في منطق حركتها، في الحدود التي ترسمها لها بنية النظام الداخلية. ففي حدود هذه البنية تتحرك. بل يمكن القول إنها هذه البنية نفسها في حركة. وبنية هذا النظام السياسي هي بنية تناقضه الداخلي، من حيث هو نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية، بينه كنظام من الديكتاتورية الطبقية، وبينه كنظام من «الديمقراطية ـ الطائفية». لذا كانت اخلاقيته اخلاقية سياسية، هي التي تكمن في ضرورة أن تكون ممارسة السيطرة الطبقية البرجوازية فيه (أي ممارسة هذه الديكتاتورية الطبقية) ممارسة لـ «الديمقراطية الطائفية»، بمعنى «التوازن الطائفي»؛ أي أن تأخذ فيه هذا الشكل من الممارسة السياسية، وكانت لا اخلاقيته أيضاً لا اخلاقية سياسية، هي التي تكمن في ممارسة سياسية معينة تتعطل بها، وفيها، هذه الممارسة لـ «الديمقراطية الطائفية» أو لـ «التوازن الطائفي»، بحيث تظهر حينئذ في شكل ممارسة لـ «الهيمنة الطائفية»، وتتعطل، بالتالي، تلك الممارسة نفسها للسيطرة الطبقية للبرجوازية. هنا، بالتحديد، تكون هذه الممارسة السياسية لا اخلاقية، بالمعنى الشيحاوي للكلمة، لا لأنها تخرج على النظام او تتناقض معه (هذاالنظام الذي هو قائم على «التوازن الطائفي»، لا يقوم فيه التوازن هذا الا بهيمنة «طائفية» تؤمن لهذا، وبه لذاك، ديمومة التجدد) بل لأنها، بالعكس تماماً، تؤكد منطقه وتعمل به علانية، فتهتك ستره. هذا هو المأخذ الرئيسي لشيحا على هذه

www.alkottob.com

الممارسة الطائشة الرعناء . فلهذا النظام السياسي سرّ يجب على الذين يحتلون موقع، أو مواقع السلطة، الحفاظ عليه؛ اذ يتأمن به شرط ديمومة النظام نفسه . وسرّ هذا النظام لايكمن في ديكتاتوريته الطبقية بقدر ما يكمن في العلاقة بينها وبين الشكل الذي تظهر فيه كـ « ديمقراطية التوازن الطائفي »، لان هذا الشكل اساسي لوجودها كديكتاتورية طبقية. فإذا اختلّ هذا « التوازن الطائفي » أو تعطل، بفعل ممارسة الهيمنة « الطائفية » فيه ممارسة مكشوفة (لا اخلاقية)، برغم كونها ملازمة له سريا، فإن ممارسة تلك الديكتاتورية الطبقية نفسها تتعطل، أو تصير مهددة بالتعطل، لان الهيمنة « الطائفية » تظهر حينئذٍ كأنها أساسية لها، بمعنى أن هذه الهيمنة « الطائفية » تظهر كأنها اساسية لديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية نفسه، هذا الذي يجد في تجدد « التوازن الطائفي » شرط تجدده. هنا يقع هذا النظام في تناقضه المأزقي. فسرّ هذا « التوازن الطائفي » هو الهيمنة « الطائفية ». لكنه ليس شرطاً لديمومة النظام الا بمقدار ما يظل فيه السرّ سرّاً، لأن وظيفة الهيمنة « الطائفية » هذه التي هي سرّه، أن تؤمن ديمومته كـ « توازن طائفي » يؤمن ديمومة ذلك النظام الطبقي. فإذا انفضح السر، تعطلت هذه الوظيفة الطبقية المزدوجة . إن ما يأخذه شيحا، إذن، على من هم في مواقع السلطة، ليس ممارستهم الديكتاتورية الطبقية بحد ذاتها، أو ممارستهم لها في ممارستها « الطائفية »، بل هو يأخذ عليهم ممارستهم لها « على المكشوف ». نقول هذا ونعلم أن ما نقول ليس دقيقا كما ينبغي له أن يكون، وليس واضحا الوضوح كله، فنحن ما نزال، في ما نقول، نحاول أن نتلمس سرّ ذلك النظام السياسي. نعني آليته الداخلية. كلما قاربنا هذا السر، أو اقتربنا منه، باعدناه أو ابتعدنا عنه. فكان علينا أن نستعيد صياغتنا المفهومية في هدف تصحيحها، أو تدقيقها، حتى تصير أكثر قدرة على تملكه المعرفي.

قلنا إن الطابع « الطائفي » لهذا النظام يجعل موقع الهيمنة الطبقية فيه يظهر كأنه موقع هيمنة « طائفية ». لكن دور هذه الهيمنة « الطائفية » فيه يكمن في ضرورة تأمين « توازن طائفي » تتأمن به ديمومة النظام الذي بديمومته تتأمن ديمومة الهيمنة الطبقية للطغمة المالية التي هي اساسية لتأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. هذا ما لا ينساه شيحا، وهذا ما يؤكده من موقعه الطبقي نفسه. فالهيمنة

www.alkottob.com

« الطائفية » ليست في هذا النظام السياسي « الطائفي » هدفاً بذاتها ، كما أن الطابع « الطائفي » لهذا النظام ليس ضرورياً إلا بضرورة تأبيد نظام السيطرة الطبقية البرجوازية . لذا وجب التمييز في الممارسة السياسية لمن هم في موقع السلطة في هذا النظام ، ولمن أوكلت عليهم ، بالتالي ، مهمة صيانة مصالح الطبقة المسيطرة ، عبر تأمين مصالح الفئة المهيمنة منها ، بين ممارسة « طائفية » للسلطة ، وبين ممارسة طبقية لها . ولما كانت السلطة الطبقية البرجوازية هذه ، في نهاية التحليل ، سلطة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة (أي سلطة الطغمة المالية نفسها) وجب القول إذن بضرورة التمييز ، في تلك الممارسة السياسية ، بين ممارسة « طائفية » للهيمنة الطبقية وبين ممارسة طبقية لها . لكن هذا التدقيق في الصياغة المفهومية ليس كافياً بعد . فالشكل الذي تتوجد فيه السلطة الطبقية في هذا النظام السياسي كسلطة « طائفية » ، يجعل الهيمنة الطبقية تأخذ فيه ، بالضرورة ، شكل الهيمنة « الطائفية » ، بحيث يجب التمييز ، في تلك الصياغة المفهومية ، بين ممارسة « طائفية » للهيمنة الطبقية ، وبين ممارسة طبقية للهيمنة « الطائفية » . والفارق بين الاثنتين كبير : فالأولى (أي الممارسة « الطائفية » للهيمنة الطبقية) يحكمها منطق يقودها بشكل يكاد يكون اعمى إلى ضرورة حصر الهيمنة الطبقية في الهيمنة « الطائفية » ، كأن هذه تلك ، والعكس بالعكس ، دون تمييز بين هيمنة طبقية فعلية ومادية لا يصح عليها سوى منطق رأس المال الذي لا حدود قومية ، بل « طائفية » له ، وبين ما هو منها شكل (يسميه شيحا نفسه « قناعاً » ، برغم كونه أكثر من ذلك ، أو غير ذلك) ايديولوجي سياسي ليس ضروريا الا بضرورة النظام السياسي لسيطرة الطبقة المسيطرة . في هذه الممارسة « الطائفية » للهيمنة الطبقية تقوم علاقة آمرية من التماثل بين الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة ، وبين « طائفة » بعينها من « الطوائف » ، بحيث ينزلق البعض ، لا من ايديولوجي البرجوازية وحسب ، بل من المناهضين الوطنيين أنفسهم لهذه الطبقة الرجعية ، إلى التكلم على « الطائفة » المسيطرة أو المهيمنة ، و ـ « الطوائف » الكادحة ، فيتوازى بفعل هذا الانزلاق إلى مواقع الايديولوجية البرجوازية « الطائفية » الرجعية والعنصرية ، منطق التحليل « الطائفي » ومنطق التحليل الطبقي ، أي منطق التحليل البرجوازي ومنطق التحليل الماركسي ، بل يتماثل ، بفعل هذا الانزلاق ، فكر البرجوازية وفكر

www.alkottob.com

الطبقة العاملة. ليس من الضروري، الآن، أن نستخلص الآثار الوخيمة التي تترتب على هذا الانزلاق، أن كان ضحية له فكر بعض الماركسيين أو بعض الوطنيين من الذين يحاولون نقد هذه الايديولوجية البرجوازية «الطائفية»، لكن من الضروري القول بأن المنطق الذي يحكم تلك الممارسة «الطائفية» للهيمنة الطبقية يقود، حكماً، إلى تغليب الهيمنة «الطائفية» على «التوازن الطائفي» في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية المسيطرة، بحيث تنقلب الوسيلة غاية والغاية وسيلة، تنعكس العلاقة في هذا النظام نفسه، بين الهيمنة «الطائفية» والهيمنة الطبقية: فبدلاً من أن يكمن دور الاولى في تأمين ديمومة الثانية، بتأمين «التوازن الطائفي» الذي تتأمن به ديمومة هذا النظام السياسي الذي له هدف تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية، بتأمين ديمومة النظام بكامله (وهذه هي الغاية الاخيرة)، يصير دور الوجود في موقع الهيمنة الطبقية يكمن في ضرورة تأمين ديمومة الهيمنة «الطائفية»، بما تعنيه من هيمنة «طائفة» بعينها دون الاخرى، وضدها، فيختل «التوازن الطائفي»، لا لأنه كان قائماً على المساواة بين «الطوائف» دون الهيمنة، بل لان تلك الممارسة «المكشوفة» التي تتجاهل سرّ النظام في ضرورة العمل على تأبيد السيطرة الطبقية البرجوازية، تستثير ردوداً، من داخل النظام نفسه، ضد الهيمنة «الطائفية»، تطالب بالغاء كل هيمنة فيه لـ «طائفة» على اخرى، فتتهدد هذا النظام بالتفكك، لأنه تعطيل علاقة الهيمنة فيه، بما تعنيه في حقيقتها الفعلية من علاقة هيمنة طبقية، أنما هو تعطيل لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية نفسه، من حيث أن علاقة تلك الهيمنة الطبقية فيه اساسية لعلاقة هذه السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، في ارتسامها بالذات في المنطق الداخلي لهذا النظام، من حيث هو، في انبنائه الشكلي، نظام «طائفي»، لأنها تقود، بفعل منطقها الذي هو منطق هذا النظام، إلى تغليب مصالح ضيقة لفئة فيه على مصالح هذه الطبقة المسيطرة بكاملها، أي على مصالح النظام ككل. هذه الفئة التي ينوضع النظام كله، بتلك الممارسة «الطائفية»، في خدمة مصالحها، ليست بالضرورة الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، أو قل إن عناصرها لا تضم عناصر هذه الفئة كلها، كما أنها لا تشمل جميع عناصر «طائفة» بعينها، كـ «الطائفة المارونية» مثلا. لكنها، باسم هذه «الطائفة» (أو غيرها)، تمارس تلك الممارسة

www.alkottob.com

« الطائفية » للسلطة ، ضد مصالح النظام ككل . وبمقدار ما تظهر هذه السلطة ، بفعل هذه الممارسة كسلطة « مارونية » مثلا ، تقع في تناقض بينها كسلطة « مارونية » وبينها كسلطة برجوازية (بل بينها كسلطة « مارونية » وبينها كسلطة « الطوائف » كلها ، بحسب الايديولوجية البرجوازية « الطائفية ») فتصير الهيمنة « الطائفية » التي يقوم بها « التوازن الطائفي » ، والتي هي اساسية له ، من حيث هو اساسي للنظام السياسي لسيطرة البرجوازية ، عامل خلل لهذا التوازن ، بدلا من أن تكون فيه عامل تماسك . ويقع هذا النظام السياسي حينئذ في تناقض بينه كنظام « طائفي » وبينه كنظام برجوازي ، بمعنى أن طابعه « الطائفي » هذا الذي هو اساسي لوجوده كنظام برجوازي ، يستحيل عائقا لتحققه كنظام برجوازي ، أي أنه يعطل فيه وظيفته الطبقية الاساسية في تأمين ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية ، في ظل هيمنة الطغمة المالية فيها ، مع أنه ـ نعني طابعه « الطائفي » ـ أساسي لتأمين ديمومة هذه السيطرة . هذا يعني أن الممارسة « الطائفية » للهيمنة الطبقية ، في هذا النظام السياسي هي في منطقها الداخلي نفسه الذي هو منطق هذا النظام ، بما هو نظام « طائفي » ، في علاقة تناقض مع هذا النظام نفسه ، بما هو نظام برجوازي ، لان من منطقها ـ وبالتالي ، من منطقه ـ أن تقود (أو أن يقود) الى تعطيل تلك الوظيفة الطبقية لهذا النظام . فالآلية الداخلية التي بها ، وفيها ، يتحرك هذا النظام كنظام « طائفي » هي هي الآلية نفسها التي بها ، وفيها ، يتعطل تحرك هذا النظام كنظام برجوازي . وتحركه هذا كنظام برجوازي ليس ممكناً إلا بتحركه ، وفي تحركه كنظام « طائفي » ، والعكس بالعكس . هذا هو التناقض المأزقي الذي لا يمكن للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية الخروج منه الا بخروجها من السلطة ، أي بتغيير هذه السلطة تغييراً ثورياً . وبانتظار قضاء التاريخ وحكمه في حركة الصراعات الطبقية ونضجها ، على البرجوازية أن تتكيف مع واقع مأزقها الطبقي هذا في سعيها المستحيل إلى تأبيده .

ليس هذا التحليل ، بالطبع ، تحليلاً شيحاوياً ، فشيحا لا يضع التناقض في طبيعة السلطة البرجوازية نفسها ، ولا يضعه في بنية النظام السياسي لسيطرة البرجوازية . إنه يرده إلى عامل آخر هو عامل ذاتي بحت ، وهو ، لانه ذاتي ، عامل اخلاقي . فالتناقض ، كما رأينا ، قائم عنده بين النظام الذي لا علة فيه ، وبين من هم في موقع

السلطة فيه من رجالات السياسة. إنه عارض، والسلطة تختلف باختلاف من يمارسها. لذا كانت المهمة المطروحة على النظام السياسي مهمة اخلاقية تكمن في تربيةاصحاب النفوذ واصلاحهم، لا في اصلاح النظام الذي عليه أن يتأبد. بتعبير آخر، اذا كان الخطر على النظام يكمن في ما سميناه الممارسة «الطائفية» للهيمنة الطبقية، فإن الممارسة هذه ليست «طائفية»، بالمعنى الذي شرحنا، بسبب منطق التناقض في بنية النظام السياسي البرجوازي كنظام «طائفي»، بل لأن طابع الديكتاتورية الذي يتميز به هذا النظام هو، كما يقول شيحا، طابع «طغموي». وهذا الطابع ليس «طغمويا» لأن السلطة هي سلطة الطغمة المالية، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض، من موقع اسقاطه على الفكر الشيحاوي مفاهيم فكره، بل «لان السلطة تستند، قبل كل شيء، إلى الاقطاعيين». معنى هذا أن ممارسة الهيمنة الطبقية ليست «طائفية» إلا لأنها ممارسة «طغموية اقطاعية»، أي لأنها ممارسة غير برجوازية، بينما الهيمنة الطبقية هي هيمنة برجوازية. هذا هو التناقض الذي يعاني منه النظام اللبناني (في ضوء هذا الفهم للفكر الشيحاوي): إنه التناقض القائم بين سلطة طبقية هي سلطة البرجوازية، أو التي عليها أن تكون كذلك، وبين ممارسة «طغموية اقطاعية» لهذه السلطة، هي ممارسة «طائفية». ما يطلبه شيحا من الذين هم في موقع السلطة، هذه التي تستند إلى «الاقطاعيين» (أوليس هؤلاء الذين يسميهم شيحا بـ «الاقطاعيين» هم ممثلو «الطوائف»؟) هو أن تكون ممارستهم للسلطة ممارسة طبقية، بحيث يكونون، في ممارستهم هذه، في مستوى الموقع الذي يحتلونه في السلطة. وهذا دورهم: أن يكونوا حماة النظام وخدّامه، لا أن يسخروا النظام لخدمة مصالحهم «الطغموية الاقطاعية». لذا وجب التمييز، في ممارسة السلطة، بين ممارسة «طائفية» وممارسة طبقية، بل وجب التمييز، كما سبق القول، بين ممارسة «طائفية» للهيمنة الطبقية، وبين ممارسة طبقية للهيمنة «الطائفية». لئن كانت الأولى «طغموية اقطاعية»، في تناقض مع طبيعة السلطة البرجوازية، فإن الثانية، بالعكس، هي برجوازية في توافق معها. لكن المشكلة تبقى قائمة في هذه الحالة، كما في الحالة الاولى. ما معنى أن تكون ممارسة الهيمنة «الطائفية» ممارسة طبقية؟ أليس في هذا القول تناقض بين الطابع «الطائفي» لهذه الهيمنة، وبين الطابع الطبقي لممارستها؟ إنه التناقض نفسه بين أن تكون ممارسة السلطة السياسية ممارسة طبقية برجوازية، وبين

www.alkottob.com

أن تكون السلطة البرجوازية هذه سلطة « طائفية »، أو بالأحرى، أن تأخذ، في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية، شكل السلطة « الطائفية ». ومهما يكن من أمر هذا التناقض الآن ـ وسنعود إليه بعد حين ـ فإن شيحا يطلب ممن هم في السلطة في موقع الهيمنة « الطائفية » أن تكون ممارستهم السياسية ممارسة طبقية برجوازية، لا « طائفية »، فتأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على النظام ومصالحه ككل، فلا تضع هذا النظام في خدمة مصالح « طغموية اقطاعية »، أو « طائفية »، بل بالعكس، تضع موقع الهيمنة « الطائفية » نفسه في خدمة النظام كله، ومصالح البرجوازية بأسرها. في هذه الممارسة الطبقية البرجوازية للهيمنة « الطائفية »، تعود الغلبة لـ التوازن الطائفي » على الهيمنة « الطائفية » في النظام السياسي « الطائفي » لسيطرة البرجوازية، بدلا من أن تعود الغلبة، في الممارسة « الطائفية »، للهيمنة على التوازن، في هذا النظام. فمنطق هذه الممارسة الطبقية يقضي، إذن، على من هم في موقع السلطة، بضرورة تغليب وحدة المصالح الطبقية للبرجوازية ونظامها، على تعدد المصالح « الطائفية » وعلى ما قد يظهر بينها من اختلاف أو تفاوت يستثيرهما منطق الممارسة « الطغموية الاقطاعية »، ويقضي عليهم جميعاً بضرورة العمل على تأبيد ذلك « التوازن الطائفي » القائم على الهيمنة « الطائفية »، بحيث أن مبدأ هذا التوازن القائم على قاعدة هذه الهيمنة لا ينوضع موضع البحث أو الشك من قبل أي ممثل من ممثلي « الطوائف » في السلطة، لأن هذا يلحق الضرر بالنظام، كنظام برجوازي، ويعطل آلية تجدده.

لكن السؤال يبقى، هنا أيضاً، قائما: هل يمكن لمثل هذه الممارسة الطبقية البرجوازية للهيمنة « الطائفية »، وبالتالي، للسلطة، من حيث أن لها شكل السلطة « الطائفية »، أن يفلت من التناقض الملازم لبنية النظام السياسي البرجوازي كنظام « طائفي »؟ نجيب عن هذا السؤال بالنفي ونقول: لئن كانت الممارسة الأولى (نعني الممارسة « الطائفية » للهيمنة الطبقية) هي، في هذا النظام، في منطقها الداخلي نفسه الذي هو منطق هذا النظام، بما هو نظام « طائفي »، في علاقة تناقض مع هذا النظام، بما هو نظام برجوازي، فإن الممارسة الثانية (نعني الممارسة الطبقية البرجوازية للهيمنة « الطائفية »)، هي أيضاً، بدورها، في هذا النظام السياسي، في منطقها

www.alkottob.com

الداخلي نفسه الذي هو منطق هذا النظام، بما هو نظام برجوازي، في علاقة تناقض معه، بما هو نظام «طائفي». ولئن كان من منطق الاولى أن تقود إلى تعطيل الوظيفة الطبقية لهذا النظام كنظام برجوازي، في تحركها نفسه بحسب منطق تحركه كنظام «طائفي»، فإن من منطق الثانية أيضاً أن تقود إلى تعطيل وظيفته هذه، بالذات، كنظام «طائفي»، في تحركها نفسه بحسب منطق تحركه كنظام برجوازي، لأن من منطقها الذي هو منطقه نفسه، أن تدخل معه في تناقض، بما هو نظام «طائفي». فالآلية الداخلية التي بها، وفيها، يتحرك هذا النظام كنظام برجوازي، هي إذن نفسها الآلية التي بها وفيها يتعطل تحرك هذا النظام كنظام «طائفي». لكن تحركه هذا كنظام «طائفي» ليس ممكنا الا بتحركه كنظام برجوازي. فالتناقض الذي يتأفف منه شيحا ويحاول أن يجد له في الاخلاق حلا، وفي تربية النفوس وإصلاح رجال السياسة مخرجا، ليس تناقضاً اخلاقياً، وليس قائما بين نظام سياسي سليم في بنيته، وممارسة فيه للسلطة غير سليمة يقوم بها من هم فيه في موقع السلطة. هذا التناقض ليس نتيجة لخروج هؤلاء، في ممارستهم السلطة، على منطق ذاك النظام السياسي، أو لانتهاكهم، فيها، آليته الداخلية. إنهم، بالعكس، محكومون، في ممارستهم هذه، بهذا المنطق وبهذه الآلية. معنى هذا أن التناقض قائم في بنية هذا النظام نفسه، بينه كنظام برجوازي وبينه كنظام «طائفي»، بحيث أن وجوده هذا اساسي لوجوده ذاك (وهو في هذا وذاك واحد) كما أن وجوده كنظام برجوازي ليس ممكنا الا في هذا الشكل التاريخي المحدد من وجوده كنظام «طائفي». لكن المنطق الداخلي نفسه الذي يحكم وجوده «الطائفي» هذا معطّل لوجوده كنظام برجوازي، كما أن المنطق الداخلي الذي يحكم وجوده البرجوازي هذا معطل لوجوده كنظام «طائفي». لذا وجب القول بأن التناقض في بنية هذا النظام السياسي تناقض مأزقي. فالبرجوازية اللبنانية هي، في نظامها السياسي هذا، محكومة بضرورة أن تكون ممارستها الطبقية للسلطة السياسية ممارسة «طائفية»، من حيث أن ممارستها «الطائفية» هذه هي الشكل الضروري للممارستها الطبقية تلك، كما أنها، في هذا النظام، محكومة بضرورة أن تكون ممارستها «الطائفية» لسلطتها السياسية ممارسة طبقية، مَن حيث أن ممارستها الطبقية هذه هي التي بها تتوجد ممارستها «الطائفية» تلك. هذا يعني أن كلتا الممارستين اساسية للآخرى، بمعنى أن الواحدة

www.alkottob.com

منهما لا تتوجد الا في الثانية وبها، والعكس بالعكس. لكن كلا الاثنتين أيضاً في تناقض مع الأخرى، بل إن الواحدة منهما تقضي بضرورة الغاء الثانية وتعطيلها. وهذان المنطقان: منطق تلازم الاثنتين في ضرورة الواحدة للثانية، ومنطق تنافي الاثنتين في ضرورة الغاء الواحدة بالثانية وتعطيلها بها، حاضران معا في منطق النظام السياسي نفسه لسيطرة البرجوازية اللبنانية، أي في بنيته. في حدود هذه البنية التي هي بنية تناقض مأزقي، تتحرك ممارسة البرجوازية اللبنانية لسيطرتها الطبقية. فبنية هذا التناقض ترسم لهذه الممارسة أفقها التاريخي كأفق مسدود هو الذي فيه تتحدد ممارسة العجز الطبقي عن ممارسة السيطرة الطبقية عند هذه البرجوازية الكولونيالية.

١٠ ـ في منطق التكون التاريخي لهذا النظام السياسي

من هذا القول انطلقنا في مقدمة هذه الدراسة، وها نحن نصل فيها اليه، في سيرورة هي سيرورة نقض لايديولوجية هذه الطبقة المسيطرة. وباجتيازنا هذه المسافة التي تلتقي نقطة الوصول منها بنقطة البداية، حاولنا أن نفهم نمط التحرك الداخلي لذلك النظام السياسي من السيطرة الطبقية لهذه البرجوازية اللبنانية، في حدود بنية تناقضه المأزقي. لكننا لم نطرح على أنفسنا سؤالا اساسيا قد يطرحه القارىء على نفسه وعلينا، هو في طرحه اياه على حق: لماذا انبنى هذا النظام على الشكل الذي انبنى فيه؟ أو ما هي الشروط التاريخية الفعلية التي حددت انبناءه على هذا الشكل، وبحسب هذا المنطق الداخلي من التحرك؟ أي، بتعبير آخر، ما هو **منطق التكون التاريخي** لهذا النظام السياسي؟

نطرح هذا السؤال، ونلفت النظر إلى ضرورة التمييز، في هذا النظام، بين منطق تحركه الداخلي ومنطق تكونه التاريخي. ولقد انصب اهتمامنا في هذه الدراسة النقضية على الاول من هذين المنطقين، فغلب، بالتالي، في الظاهر، منطق التحليل البنيوي فيها على منطق التحليل التاريخي. لكن السؤال الذي نطرح يفرض الآن، بالعكس، ضرورة اعتماد هذا الاخير من المنهجين، في النظر في منطق التكون التاريخي لذلك النظام كنظام «طائفي». وحتى لا يلتبس الامر على القارىء، نستدرك مباشرة هذا القول بقول آخر يؤكد أن لهذين المنهجين عندنا، أو قل في ممارستنا، طابعاً مادياً،

www.alkottob.com

هو الذي يجعل منها حركتين مترابطتين تتمفصل الواحدة منها على الاخرى في حركة واحدة معقدة من التحليل هي حركة التحليل الماركسي للواقع الاجتماعي ؛ أي حركة تحليله المادي التاريخي. معني هذا القول إن تحليل بنية ذلك النظام السياسي، في نمط تحركها الداخلي شيء، وتحليل تكونها التاريخي شيء آخر؛ ولا يصح الخلط بين الاثنين، ولا يصح على الواحد منها ما يصح على الاخر. لكن هذا التحليل، في الحالتين، هو تحليل مادي تاريخي.

لقد بين التحليل البنيوي ضرورة الشكل « الطائفي » لهذا النظام الطبقي البرجوازي المحدد، وبيَّن، بالتحديد، ضرورة أن يكون للهيمنة الطبقية فيه طابع الهيمنة « الطائفية »، وأن تأخذ هذه شكل الهيمنة « المارونية ». أما التحليل التاريخي، فبإمكانه أن يفسر لنا هذه الضرورة بالنظر في سيرورة التكون التاريخي لهذا النظام من السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية الكولونيالية. لكن هذه الدراسة ليست المجال الصالح للقيام بمثل هذا التحليل الذي يفترض، بالاضافة إلى اطار بحثي آخر، مؤرخا محترفا يقوم به. لهذا كله، نكتفي بإشارة سريعة إلى بعض الخطوط العريضة من ذلك التحليل الضروري، دون الدخول في التفاصيل، لعل هذه الإشارة تساعدنا على متابعة البحث الذي نحن بصدده الآن. من هذه الخطوط، مثلاً، تكوّن الرأسمالية في جبل لبنان، في ظل تغلغل الرساميل الامبريالية، ابتداء من نهايات القرن التاسع عشر. بينما تأخر دخول الرأسمالية إلى المناطق اللبنانية الاخرى. وجبل لبنان يقطنه المسيحيون بوجه خاص، والموارنة منهم بالذات. من هنا، كان ارتباط جبل لبنان بتطور الرأسمالية أشد وأقوى من ارتباط المناطق الاخرى به، فكانت الغلبة في تركيب البرجوازية اللبنانية للعناصر المسيحية بوجه خاص. لا نقول هذا لنقيم الفارق، في تركيب هذه الطقبة المسيطرة، بين العناصر المسيحية والعناصر المسلمة، أو لنفصل بين هذه أو تلك بشكل تنشطر فيه الطبقية المسيطرة عمودياً انشطاراً « طائفيا »، يغلب فيه شطر على الاخر ضد منطق وحدة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. نقول هذا ، بالعكس، بهدف آخر هو تأكيد أن منطق التكون التاريخي للرأسمالية في ظل الامبريالية، من جهة، ومنطق تطورها المحكوم، في تبعيتها هذه بالذات، بقانون تفاوت التطور، من جهة آخرى، هما اللذان يساعدان على فهم

www.alkottob.com

« الطائفية » وتفسيرها. بتعبير آخر، ليس لـ « الطائفية » تفسير « طائفي » وليس بـ « الطائفية »يتفسر تاريخ لبنان السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. ولا يتفسر بـ « الطائفية » التفاوتُ في تطور الرأسمالية التبعية في لبنان. إن « الطائفية » بالعكس، هي التي تحتاج إلى تفسير مادي تاريخي، وليست مبدأ تفسيرياً لهذا التاريخ المادي. فلننظر في تاريخ تكون الرأسمالية في لبنان، في طور أزمة النظام الرأسمالية العالمي، ففي هذا التاريخ لا خارجه، نجد « الجذور » التاريخية » لـ « الطائفية ».

ومن تلك الخطوط العريضة أيضاً ما له علاقة بعهد الانتداب. ولا ننس أن الهيكل الاساسي لهذا النظام السياسي « الطائفي » قد انوضع للبنان الكبير منذ بداية عهد الانتداب. ولم يدخل عليه تعديل يغيره مع انتقال لبنان إلى عهد الاستقلال، بل بالعكس، أتى « الميثاق الوطني » يكرس النظام « الطائفي » الذي رأت فيه الامبريالية الاطار الافضل لديمومة سيطرتها في ديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية. ومع هذا يبقىَ السؤال مطروحا: هل ما سبق من قول يكفي لتفسير ما يجب تفسيره من علاقة التلازم الضروري بين الهيمنة الطبقية والهيمنة « الطائفية »، ومن أن هذه الهيمنة هي في ذلك النظام هيمنة « مارونية »؟ ربما كان علينا، في ضوء الحركة التاريخية للنظام اللبناني، وما وصلت اليه من حرب اهلية ما تزال مستمرة، أن نقترح تفسيراً لا يتناقض مع ما سبق، بل يتكامل به. وفي اقتراح هذا التفسير مخاطرة هي الملازمة، بالضرورة، لكل فرضية، في أيّ حقل من حقول المعرفة. وهذه الفرضية نطرحها على شكل سؤال هو التالي: هل يمكن القول بأن القوى الامبريالية، في صياغتها للبنان مثل هذا النظام السياسي « الطائفي »، كانت تفكر، منذ البداية، خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى، بمشروع إنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان، على نموذج المشروع الصهيوني في فلسطين، للوقوف في وجه تطور الحركة الوطنية العربية؟ نطرح في هذا السؤال مشكلة العلاقة بين لبنان والعالم العربي، أو بين لبنان وحركة التحرر الوطني في العالم العربي. ونطرح هذه المشكلة انطلاقا من الحاضر في ضوئه؛ أي من الواقع الراهن لهذه الحرب الاهلية المستمرة، وفي ضوئها. ولا عيب، على الصعيد المنهجي، في أن نستعيد قراءة التاريخ في ضوء هذا الحاضر نفسه، بل بالعكس، إن لمنطق هذه الاستعادة طابعا علميا هو الذي

www.alkottob.com

يدفعنا إلى طرح سؤالنا ذاك.

لكن، قد يعترض البعض على هذا المنحى من التفكير، فيرفض أن يكون التاريخ الفعلي نتيجة منطقية لما يخططه الامبرياليون، ويأخذ علينا فهما مثاليا للتاريخ ـ أن لم نقل بوليسيا ـ يغيب فيه كل دور للصراع الطبقي، أو حتى لمنطق الانتاج الاجتماعي في تحديد الحركة التاريخية ونوافق مع المعترضين إن كان لاعتراضهم هذا المعنى. لا نقول، بالطبع، أن نصف قرن، أو أكثر أو أقل، من تاريخ لبنان قد سار في الخط الذي رسمته له القوى الامبريالية، عن سابق تصور وتصميم، بحيث كان هذا التاريخ تاريخ نضج ذلك المشروع الامبريالي لصهينة لبنان، أي لأنشاء وطن قومي مسيحي ماروني فيه. ما نريد قوله هو أن من منطق انبناء ذلك النظام السياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية كنظام «طائفي» أن يقود إلى مثل هذا المشروع الذي يتحدد فيه لبنان كوطن قومي مسيحي ماروني. فهذا المشروع حاضر في بنية ذاك النظام كإمكانية ملازمة لها، بسبب كون هذه البنية بنية نظام «طائفي». وبتعبير ادق: إن ذلك المشروع يرتسم في بنية التناقض المأزقي لهذا النظام البرجوازي كنظام «طائفي». فالتطور الداخلي لهذا النظام في حدود بنيته هذه، وبحسب منطقها نفسه، هو الذي يدفع به إلى مأزقه، بحيث تظهر فيه تلك الامكانية (مشروع صهينة لبنان) كمحاولة للخروج به من هذا المأزق، بينما هي فيه تدل، بالعكس، على عمق مأزقه. فمشروع صهينة لبنان هو اذن نتيجة منطقية لتطور هذا النظام البرجوازي كنظام «طائفي»، لكنه، في الوقت نفسه، يدل، سلبيا، على عجز هذا النظام «الطائفي» عن أن يكون الشكل الملائم لنظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة. إنه التعبير المادي في حقل الصراع الطبقي لبنية ذلك التناقض المأزقي. لكنه، في وجه آخر منه، الرد الطبقي البرجوازي على ضرورة تغيير النظام السياسي الطائفي في أفق التطور الديمقراطي الوطني. وما هذا الرد سوى رفض لأفق هذا التطور. هكذا في إطار هذا النظام السياسي «الطائفي»، وبتفجر تناقضه المأزقي في حرب اهلية مستمرة، يعود الصراع الطبقي فيه ليأخذ مجراه الطبيعي الوطني بين قوى ديمقراطية يرتبط نضالها من اجل وحدة لبنان، ارضا وشعبا، ارتباطا عضويا بنضال القوى الثورية في الحركة الوطنية التحررية العربية، وبين قوى فاشية تنطلق في مشروع صهينتها لبنان وإنشاء وطن قومي مسيحي ماروني فيه، لا من موقع عدائها لحركة التحرر العربية وارتباطها

www.alkottob.com

التبعي بالصهيونية والامبريالية وحسب، بل من موقع عدائها الفعلي لمصالح الشعب اللبناني بأسره. إن منطق الحركة من هذا الصراع الطبقي ليس منفصلا عن منطق الحركة من التطور الداخلي لذلك النظام السياسي «الطائفي»، بحسب منطق التناقض المأزقي فيه. فالقول بأن وصول هذا النظام إلى مأزقه، بفعل تطوره الداخلي في حدود بنية هذا التناقض المأزقي وبحسب منطقه، لا يعني بتاتاً استقلاله عن حركة ذلك الصراع الطبقي فيه، كأن وصوله ذاك إلى مأزقه كان بمعزل عن حركة هذا الصراع، بل العكس تماما هو الصحيح. إن حركة هذا الصراع الطبقي هي التي كانت، وما تزال تحكم تطوره الداخلي، وهي التي فجرت فيه تناقضه المأزقي. فحركة وصوله إلى مأزقه هذا ليست في الحقيقة سوى حركة هذا الصراع بالذات.

وهنا أيضاً، لا بد من تتبع هذه الحركة المعقدة التي هي، اذا جاز التعبير، وحدة تمفصل حركتين في حركة واحدة: حركة الصراعات الطبقية الوطنية للجماهير الشعبية ضد البرجوازية المسيطرة، من داخل النظام السياسي «الطائفي» لهذه الطبقة وضده (أي، بالتالي، من خارج اطره «الطائفية»)، في أشكال مختلفة، وحركة تجدد هذا النظام أو اعادة انتاجه بحسب منطق بنيته الذي هو منطق نمط تحركه الداخلي، والذي هو هو منطق تناقضه المأزقي. وتتبع تلك الحركة المعقدة، وصولا إلى بدايات تفكك النظام، أو تفجر تناقضه المأزقي في الحرب الاهلية، يتطلب منا القيام بتأريخ ما يمكن أن نسميه النضال الجماهيرى على امتداد السنوات العشر الاخيرة على الاقل. إنه يتطلب منا البحث، بتعبير آخر، في أسباب الحرب الاهلية في لبنان، وليس اطار هذه الدراسة بصالح للقيام بهذا البحث الذي نحاول أن نقوم به في دراسة مستقلة. لذا نكتفي هنا بقول أن منطق تفكك هذا النظام السياسي «الطائفي» هو غير منطق تكونه التاريخي وغير منطق تطوره الداخلي كذلك. ربما كان ينتمي إلى منطق انتقال البنية الاجتماعية من شكل إلى آخر، أي من بنية إلى أخرى، وما يمكن تسميته منطق تحويل البنية الاجتماعية. وهو، بدوره، يستلزم منهجاً آخر من التحليل لن ندخل في تفاصيله الآن، فليس هذا ضرورياً لمتابعة دراستنا.

www.alkottob.com

الفصل الرابع:

البرجوازية اللبنانية وحركة التحرر العربية

طرحنا في بداية هذه الدراسة سؤالاً جعلنا منه موضوعاً لها: كيف تنظر البرجوازية اللبنانية بعين ايديولوجيتها الطبقية إلى القضية الفلسطينية؟ وقلنا ان الرد على هذا السؤال يتطلب منا تحديد موقف هذه الطبقة المسيطرة من حركة التحرر العربية، كما يظهر في بناء ايديولوجيتها الطبقية، لأن الموقف من القضية الفلسطينية يتحدد في ضوء الموقف من هذه الحركة، وفي إطارها؛ فالحركة الوطنية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية العربية.

ليس من الصعب تحديد موقف البرجوازية اللبنانية من هاتين الحركتين، وما نظن اننا بحاجة إلى هذه الدراسة للقيام بذلك. فهذا الموقف، كما نعلم جميعاً، وكما تحدده الممارسات الفعلية لهذه الطبقة الرجعية، منذ عهد الاستقلال حتى الحرب الاهلية، هو موقف خيانة وطنية وموقف عداء صريح من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ومن المقاومة الفلسطينية. وما السير الحثيث، من قبل هذه الرجعية اللبنانية، في خط صهينة لبنان، سوى تتويج لتاريخ عريق من التآمر مع الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية على نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه، وعلى نضال

www.alkottob.com

الشعوب العربية من أجل تحررها من الامبريالية، وعلى نضال الشعب اللبناني نفسه من أجل الديمقراطية والاستقلال الوطني. لا نقوم بهذه الدراسة، إذن، بهدف التعريف بهذا الموقف الذي نعرف جميعاً. بل نقوم بها بهدف آخر أشرنا إليه، هو تحليل نقضي للشكل الذي تظهر فيه القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، وتحديد الموقع الذي تحتله فيها في نظامها المفهومي، في إطار الموقع الذي تحتله في هذا النظام حركة التحرر العربية. ولقد تكلمنا على الأسباب التي جعلتنا نرى في الفكر الشيحاوي المعالم الأساسية لبناء هذه الايديولوجية الطبقية. فهل يساعدنا الفكر الشيحاوي أيضاً على متابعة دراستنا، وعلى معالجة موضوعها الرئيسي؟ ربما كانت كراريس جامعة الكسليك أفضل من النصوص الشيحاوية لمعالجة هذا الموضوع بشكل مباشر وصريح، لا سيما اننا مرغمون على الاكتفاء بتحليل عينات نصية؛ ونصوص الكسليك في هذا المجال نموذجية. لكن، برغم هذا، وقبل الوصول إلى هذه النصوص الكسليكية، قد يكون من المفيد قراءة بعض النصوص الشيحاوية الأخرى التي لها علاقة مباشرة بحركة التحرر العربية، وبالقضية الفلسطينية.

١ ـ في الايديولوجية المتوسطية

إن الموقع الاقتصادي الذي تحتله البرجوازية اللبنانية كوسيط طبقي بين الامبريالية والعالم العربي يجد تعبيره الايديولوجي في مفهوم «الفرادة اللبنانية». هذه الفرادة التي تأخذ، في وجه رئيسي منها، معنى «الطائفية»، تقيم بين لبنان والعالم العربي عازلاً طبيعياً (نعني جوهرياً) بحيث لا يتحدد لبنان إلا بذاته، لأنه هو الذي هو. وما تحدده الايديولوجي هذا في فرادته سوى رفض لأن يكون لبنان بلداً عربياً، وما هذا الرفض الطبقي البرجوازي، من موقع ذلك الوسيط الطبقي، إلا للحفاظ على هذا الموقع الذي يضع البرجوازية اللبنانية في علاقة تحالف تبعي مع الامبريالية ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية. فعلاقة التناقض الطبقي التناحري التي تربط البرجوازية اللبنانية بهذه الحركة التحررية، وتحددها علاقة ذلك التحالف التبعي مع الامبريالية، تأخذ، في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، شكل الفرادة اللبنانية، في علاقة لبنان بالعالم العربي. وإذا كانت هذه العلاقة تطرح قضية الانتماء القومي للبنان: عربي هو أم غير عربي، فهي لا تطرحها إلا على صعيد تلك

www.alkottob.com

الايديولوجية الطبقية بالذات. والقضية في الحقيقة ليست كذلك، بمعنى أن طرحها التاريخي الفعلي ليس طرحاً قومياً؛ إنها، بالعكس، قضية العلاقة بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، ومنها الشعب اللبناني، من جهة، وبالامبريالية، من جهة أخرى. ولا يمكن النظر في الاولى إلا في ضوء النظر في الثانية، والعكس بالعكس. معنى هذا أن تحديد الايديولوجية البرجوازية اللبنانية علاقة لبنان بالعالم العربي لا يمكن فهمه إلا في ضوء تحديدها علاقته بالغرب الامبريالي، والعكس صحيح أيضاً. فكيف تتحدد هاتان العلاقتان في الفكر الشيحاوي، بخاصة، وفي الايديولوجية البرجوازية اللبنانية، بعامة؟

ليس لبنان بلداً عربياً؛ هذا هو جوهر الفرادة اللبنانية. وجوهر لبنان عازل له عن كل ما ليس هو، ليس بالمطلق، بل في محيطه العربي. على قاعدة هذه الفرادة تقوم علاقة لبنان بالعالم العربي. وهذه العلاقة، عند شيحا، علاقة «متوسطية»، بمعنى أن بين لبنان والعالم العربي قاسماً مشتركاً هو انتماء الاثنين إلى حوض البحر الابيض المتوسط. وليس بينهما علاقة مشتركة سوى هذه التي هي، في الظاهر، علاقة جغرافية. نقول «في الظاهر»، ونعني ما نقول؛ لأن هذه العلاقة ليست جغرافية بقدر ما هي، في بناء الايديولوجية الشيحاوية، علاقة سياسية، ولا بد من التوقف قليلاً عند فكرة «المتوسطية» هذه التي تحتل حيزاً مهماً في تلك الايديولوجية، وفي آثارها، أو امتداداتها اللاحقة، كما نجدها، مثلاً، عند رينيه حبشي الذي أخذها عن شيحا، فحاول رفعها إلى مستوى الكرامة الفلسفية في سلسلة من دفاتره، تحت عنوان فضفاض طموح: «من أجل فكر متوسطي».

الوظيفة الايديولوجية الرئيسية لمثل هذا الفكر «المتوسطي» تكمن في تغييب علاقة السيطرة الامبريالية؛ أي في تغييب التناقض التناحري القائم بين بلد «متوسطي» خاضع للسيطرة الامبريالية، وبلد «متوسطي» آخر هو، بالعكس، بلد امبريالي. بتغييب هذه العلاقة، تنتفي ضرورة وجود حركة تحرر وطني من سيطرة الامبريالية، وتحتل محلها حركة «تعاون وثيق» بين البلدان العربية وبين أوروبا العربية، والولايات المتحدة أيضاً، عبر البلدان الاوروبية «المتوسطية». فالعلاقة بالغرب الامبريالي هي، اذن، التي تحدد علاقة لبنان بالعالم العربي. وهاجس

www.alkottob.com

البرجوازية الاساسي الذي يحكم هذه العلاقة الاخيرة ليس عزل لبنان عن حركة التحرر العربية وحسب، بل الوقوف ضدها أيضاً، والعمل على تطويقها وضربها؛ لأن نجاحها يشكل خطراً مباشراً ومميتاً على لبنان البرجوازية. الهاجس هذا سياسي بالدرجة الاولى. للتغلب على الخطر الذي يتمثل في تلك الحركة التحررية، لا بد من الاعتماد على القوى الامبريالية، وربط مصير لبنان والعالم العربي بها. فمصالح الرجعية اللبنانية ومصالح الرجعية العربية واحدة في تبعيتها الطبقية لمصالح القوى الامبريالية. هنا يلعب الفكر «المتوسطي» دوره الايديولوجي في تبرير وحدة هذه المصالح الطبقية. فكيف يرتسم هذا التبرير في البناء الايديولوجي للفكر الشيحاوي؟

هنا أيضاً، ينطلق هذا الفكر في تبريره الايديولوجي من تعريف للبحر المتوسط، يقدم للسياسي - بما يعنيه السياسي هنا من تحديد للعلاقة بالغرب الامبريالي - الاساس الطبيعي - الجغرافي الذي يقدمه له، في مجال آخر (مجال السياسة الداخلية) تعريف لبنان، كما رأينا سابقاً. يقول شيحا: «أحداث جيولوجية ضخمة هي التي جعلت منه ما هو: بحراً داخلياً... إنه بحر داخلي للاداب والفنون، للشعر والموسيقى... انه علامة توازن وأخوّة» (*) (١٢٣). المنطق نفسه يحكم هذا التعريف، كالتعريف ذاك: إنه منطق البداهة الطبيعية، هذا الذي تلجأ إليه هذه الايديولوجية البرجوازية في هدف محدد، هو اعطاء السياسي أساساً طبيعياً جغرافياً (أو جيولوجياً، كما يقول شيحا هنا)، حتى يكون له طابع بدهي يؤيده. باستحالة البحر المتوسط هذا بحراً داخلياً. تنتمي البلدان المحيطة به، سواء أكانت عربية أم أوروبية، إلى مجموعة حضارية واحدة، بحيث تنفرض ضرورة انتمائها إلى مجموعة سياسية واحدة. فالموقف السياسي الذي قد يتخذه البعض من هذه المجموعة ضد البعض الآخر منها (كموقف البلدان المناضلة من أجل تحررها الوطني ضد الدول

(*) عنوان الكتاب - الذي هو مجموعة مقالات - كسائر كتب شيحا - منقولا إلى العربية، هو. «تنويعات على المتوسط». وسنشير إليه، من الآن فصاعداً، بالتعبير العربي: «تنويعات».

(١٢٣) Michel Chiha. **Variations sur la méditerranée**, éd. du Tident. Publication de la Fondation Michel Chiha, Beyrouth, 1973, P. 15 - 17.

www.alkottob.com

الامبريالية الأوروبية « المتوسطية » مثلاً) هو، بالتالي، موقف غير طبيعي، أو قل أنه موقف يرتسم ضد « طبيعة الامور ». و « طبيعة الامور » هذه تقضي بأن تسود الاخوة بين بلدان هذه المجموعة الحضارية السياسية الواحدة. « فكل بلد من هذه البلدان المتجاورة، شئنا أم أبينا، يشعر بأنه متضامن مع الآخر، ولا يمكن له أن يتجاهل الآخر دون أن يتوجد في خطر »(١٢٤). ثمة خطر يتهدد هذه البلدان « المتوسطية » جميعاً، هو الذي يفرض عليها ضرورة التضامن السياسي، ويفرض عليها، بالتالي، ضرورة **الدفاع المشترك**.

لم يحن الوقت، بعد، لتحديد هذا الخطر ومعرفة طبيعته، أو هويته. فشيحا لا يشير إليه بعد. المهم، في بادىء الأمر، هو اقناع هذه الدول بضرورة أن يكون لها سياسة دفاع مشترك. لكنه، في الواقع، لا يتوجه إليها جميعاً. إنه، بتعبير آخر، لا يتوجه في كلامه هذا إلى الدول الاوروبية والدول العربية، بقدر ما يتوجه إلى الدول العربية بوجه خاص. وهو يفعل هذا في فترة تاريخية دقيقة (نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات) هي التي ستدخل فيها حركة التحرر العربية في مرحلة نهوض جديدة لا بد للبرجوازية الرجعية من التصدي لها.

ثمة تفاوت بين هذه الدول « المتوسطية »: فمنها القوي ومنها الضعيف. الدول القوية هي الدول الاوروبية، والامبريالية منها بوجه خاص (فرنسا مثلاً). والدول الضعيفة هي الدول العربية. اذن، فالكلام موجه، على وجه التحديد، إلى هذه الأخيرة. و « التضامن » الذي يتكلم عليه شيحا يأخذ هنا معنى محدداً، هو ربط مصير الدول العربية بتلك الدول الاوروبية « المتوسطية » الاقوى، والاستناد إليها في مجابهة الخطر الذي يتهددها.

يقول شيحا بهذا الصدد: « إن الدفاع الوحيد الذي له قيمة، لا يمكن أن يأتي إلا من تمازج وسائل أقوى. حين يصير الدفاع المشترك، الشامل أو الجزئي، للمتوسط واقعاً أكثر ملموسية، يأخذ الأمن المشترك للبلدان الرئيسية في الجامعة معنى أكثر

---

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٦.

www.alkottob.com

جدية »[١٢٥] يتكلم شيحا، في هذا النص، على بلدان الجامعة العربية، وعلى العلاقة بينها وبين البلدان الاوروبية « المتوسطية » الاخرى، في مجال الدفاع المشترك. يقول شيحا إن كل دفاع مشترك بين البلدان الرئيسية في الجامعة العربية لا يستند إلى القوى الاوروبية « المتوسطية »، هو دفاع لا جدوى منه ولا فاعلية له. هذا القول يفترض، بالطبع، وحدة المصالح بين بلدان المتوسط جميعاً. كما يفترض أنها تجابه خطراً واحداً. ذلك القول لا معنى له إلا في هذا الإطار، وعلى أساس هذا الضمني الواضح فيه. أما أن يكون الدفاع العربي المشترك، مثلاً، دفاعاً ضد القوى الامبريالية الاوروبية أو غير الاوروبية، فهذا، بالطبع، ما لا معنى له في إطار الفكر الشيحاوي. اذن، على أساس ذلك الضمني ـ الواضح في هذا الفكر، يصح القول، مع شيحا، بضرورة استناد الدفاع العربي المشترك إلى وسائل أقوى لا تملكها غير الدول الامبريالية. لم يكن التكلم على المتوسط، هذا البحر الداخلي، بالتالي، إلا بهدف الوصول إلى ضرورة هذا الدفاع المشترك بين الرجعيات العربية والقوى الامبريالية، ضد خطر مشترك يتهدد مصالح مشتركة. من الجغرافيا والجيولوجيا، إلى الشعر والفن والادب والموسيقى، وصولاً إلى الاساسي من ذلك القول؛ أي إلى السياسة « الواقعية »، في ضرورة تأبيد علاقة التبعية بالامبريالية، هذا هو مسار الايديولوجية « المتوسطية ».

لكن الفكرة « المتوسطية »، بسبب منطقها الجغرافي، تحصر العلاقة بالامبريالية في علاقة ببعض الدول الاوروبية المتوسطية (كايطاليا وفرنسا، مثلاً) دون غيرها، فتضع اميركا وانكلترا خارج دائرة المتوسط، مع أن تلك السياسة « الواقعية » تقضي بضرورة الاستناد، بالدرجة الاولى، إلى اميركا، سيدة الامبريالية. فهل يظل الفكر « المتوسطي » أسير هذا التناقض بين الجغرافيا والسياسة، أم أنه سيجد مخرجاً تدبره له آلية اللغة الايديولوجية، وانحطاط « الشعر » فيها إلى ما يشبه التمومس؟ أوليس الجغرافي في خدمة السياسي، تجبله الايديولوجية وتسوّيه، بحسب مصالح الطبقة المسيطرة؟ إذا اقتضت المصالح الطبقية هذه أن تكون حدود البحر المتوسط هي هي

---

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٨.

www.alkottob.com

حدود المحيط الاطلنطي، فلا مانع، عند اللغة الايديولوجية، لذلك. فبشيء من النباهة وحسن التدبير، يتم لهذه اللغة ما تريد. وشيحا يتقن اللعبة كمحترف أصيل؛ يحدد، في البدء، الهدف: إنه الدفاع عن البحر المتوسط؛ ويحدد وسيلة الوصول إليه: إنها الاستناد إلى قوة الاوروبيين. فالاوروبيون كالعرب، كاللبنانيين، متوسطيون. «وهل يمكن تصور دفاع عن المتوسط بدون الأوروبيين؟»[١٢٦]. لكن ما يهدف إليه شيحا ليس ربط لبنان والعالم العربي باوروبا وحدها، بل بالغرب الامبريالي ككل، هذا الذي تتوجد اميركا على رأسه. والوظيفة الايديولوجية للفكر «المتوسطي» تكمن في تبرير هذا الربط التبعي بالنظام الامبريالي، من موقع المصالح الطبقية للبرجوازية اللبنانية والرجعية العربية. فكيف الوصول، في اللغة الايديولوجية نفسها، من المتوسط إلى الاطلنطي؟ الأمر بسيط: «فأوروبا هي الاطلنطي، بالتأكيد، لكنها حكماً، المتوسط»[١٢٧]. إنه منطق البداهة الذي تعتمده دوماً هذه البرجوازية الكولونيالية في ممارستها الايديولوجية للصراع الطبقي. ولهذا المنطق طابع إرهابي قمعي هو الذي يميز منطق الفكر الفاشي في وضعه مصالح الطبقة المسيطرة كمسلمات طبيعية بديهية.

يريد هذا المنطق هنا لنفسه شكلاً «رياضياً» يؤكد بداهته: فهو يقيم معادلة بين أطراف ثلاثة يتماثل فيها الطرف الاول (أوروبا)، بالطرف الثاني (الاطلنطي)، وبالطرف الثالث (المتوسط)، بحيث ينتج عن تماثله هذا بالطرفين تماثل هذين الطرفين الواحد بالآخر، فيصير المتوسط حينئذ، هو الاطلنطي.

لكن المتوسط ذاك ليس الاطلنطي هذا إلا في أوروبا، بمعنى أن أوروبا هي، في آن، متوسطية ـ اطلنطية. فهل يصح القول هذا نفسه على البلدان المتوسطية الاخرى، غير الاوروبية، كالبلدان العربية مثلاً؟ بالنسبة لشيحا الذي لا يسمح لأي عقبة جغرافية بأن تعترض ممارسته البرجوازية الايديولوجية، يصح ذلك القول

---

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

www.alkottob.com

على هذه البلدان أيضاً، لأن «المتوسط هو ابن الاطلنطي»(*) (١٢٨). هكذا تنقلب علاقة التبعية السياسية التي تربط العالم العربي بالامبريالية علاقة قرابة مباشرة، يخرج فيها المتوسط من أحشاء الاطلنطي؛ فاميركا أمّ الجميع، لها الولاء كله. معنى هذا بوضوح أن ذلك البحر «الداخلي»,لا يتحدد بحدود جغرافية، بل بحدود سياسية، هي التي ترسمها بنية النظام الرأسمالي العالمي. فكل البلاد التي تقع داخل هذه الحدود معنية بالدفاع عن هذا النظام الذي تنتمي إليه. القضية هي، اذن، بالدرجة الاولى، قضية سياسية؛ إنها، بالنسبة للبرجوازيات المسيطرة، لا سيما في البلدان المرتبطة تبعياً بالامبريالية، قضية حياة أو موت. وحياة هذه الطبقات المسيطرة مرتبطة ببقاء النظام الامبريالي وديمومته، وموتها يكمن في استقلالها عنه. ليست القضية، كما يوحي شيحا في كثير من كتاباته، قضية جغرافية: ليست كما في قوله هذا: «إن الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ وتحكم سياسة الامم واستراتيجيتها. إنها ما يمكن تسميته أيضاً: طبيعة الأمور» (١٢٩). فما هذا القول سوى الشكل الايديولوجي الذي ينقلب فيه (أو ينعكس) قول آخر يمكن صياغته على الوجه التالي: إن السياسة ـ بما تعنيه من حركة صراع طبقي ـ هي التي تصنع التاريخ وتحكم الجغرافيا؛ وهذا ما يؤكده شيحا نفسه، في الشكل الذي يعالج فيه العلاقة بين المتوسط والاطلنطي، بحيث يخرج الأول من الثاني، ويجعل من اميركا أماً، أو أباً، للبنان والعالم العربي. حقيقة الأمر. اذن، في هذا الفكر البرجوازي، برغم تلك الفذلكة «الرياضية» التي يلجأ إليها، هو أن علاقة التماثل هذه بين الطرفين: المتوسط والاطلنطي، ليست جغرافية، بل هي سياسية. وربما كان الأصح القول إنها ليست جغرافية إلا لأنها سياسية. فالضمني من منطق هذا الفكر البرجوازي الشيحاوي هو الذي يؤكد هذا القول. ولئن كان يؤكد، في نصوص أخرى، العكس تماماً، فلأن السياسة نفسها تقضي، بالضبط، به. ولا أهمية، في الحقل الايديولوجي، لتناقض بين قولين يحكمهما منطق واحد من

(*) أشكر للرفيق فواز طرابلسي اطلاعي على مقتطفات انتقاها لشيحا من كتاباته في جريدة «لوجور» الفرنسية. مما سهل علي الرجوع إلى البعض منها في هذه الدراسة.

(١٢٨) «Le Jour»، عدد كانون الأول ١٩٥١.

(١٢٩) المصدر نفسه.

www.alkottob.com

الفكر الطبقي، هو منطق الضرورة في تأبيد سيطرة الطبقة المسيطرة. فالسياسة هي التي تحكم، من موقع مصالح تلك البرجوازية الكولونيالية، آلية هذه اللغة الايديولوجية، من أول حرف فيها إلى آخر حرف؛ إذ لا وجود عندها لسيطرة امبريالية يجب التحرر منها، ولا وجود عندها لاستقلال وطني يجب تأكيده والحرص عليه. ولتبرير التبعية، تجد لها في الطبيعة أساساً يؤبدها. يقول شيحا: «ثمة ما وراء الاستقلالات، تبعيات في الطبيعة (كما في طبيعة الاشياء) لا يمكن لأي مجتمع بشري الافلات منها»[١٣٠]. هكذا ينحو دوماً منطق هذا الفكر الايديولوجي البرجوازي في تبريره واقع السيطرة الطبقية البرجوازية الكولونيالية: يرفع إلى مطلق طبيعي وضعا تاريخياً محدداً خاصاً بسيطرة هذه الطبقة المسيطرة، في ارتباطها التبعي بالامبريالية. وهو لا يقوم بهذا الذي يقوم به من باب التبرير الايديولوجي وحسب، بل أيضاً من باب طموحه المستحيل إلى تأبيد ما لا يمكن تأبيده، بفعل حكم حركة التاريخ عليه بالزوال، في حركة تجدد الأزمة المزمنة لهذه الطبقة المسيطرة. وما رجوع هذا الفكر المستمر إلى منطق البداهات الطبيعية في إثبات ما يحاول إثباته من ضرورة علاقة التبعية بالامبريالية، سوى دليل على عجزه عن إثبات ضرورة هذه العلاقة، أو قل، بتعبير آخر، إن الحركة نفسها التي تنقلب فيها، في ذلك الفكر، علاقة التبعية هذه بداهة طبيعية، تؤكد بذاتها أن هذه البداهة ليست طبيعية، بل هي ايديولوجية، بمعنى أن ذلك الفكر البرجوازي لا يلجأ إلى تأكيد طابع البداهة الطبيعية من علاقة التبعية بالامبريالية إلا لأن هذه العلاقة مرفوضة فعلياً في حقل الصراع الطبقي الذي هو هو حقل الصراع الوطني. فضد قوى التحرر الوطني يؤكد ذلك الفكر ضرورة هذه العلاقة، فيظهرها لهذا، مظهر العلاقة الطبيعية. ضد قوى التحرر هذه، تنفي البرجوازية الكولونيالية، في ممارستها الايديولوجية للصراع الطبقي، ضرورة الاستقلال الوطني، في تأكيدها طبيعية التبعية فتنفي، بالتالي، وجود الامبريالية نفسه.

يقول شيحا، بهذا الصدد: «إنها لفكاهة أن نستمر في التكلم، بانتظام، على

(١٣٠) «Le Jour»، عدد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢.

www.alkottob.com

امبريالية. فالارض أخذت وجهاً جديداً، إن ما يجري هو إجمال حتى يبقى الاساسي من انسانيتنا حياً. فما يجب الاسهام في منعه، هو الثورة وهو الحرب»[١٣١]. لقد سبق قول إن الإطار التاريخي الذي ينوضع فيه هذا الكلام هو بدايات المرحلة الجديدة من نهوض الحركة الوطنية التحررية العربية ضد الامبريالية. ضد نهوض هذه الحركة ترتسم، اذن، الممارسة الايديولوجية البرجوازية للفكر الشيحاوي. من هذا الموقع الطبقي الرجعي يتكلم شيحا، وينفي وجود امبريالية، بما تعينه من نظام سيطرة يجب التحرر منه. فالامبريالية عنده ليست امبريالية. إنها اعادة توحيد العالم ضد ما يتهدد العالم في الاساسي من انسانيته. فالصراع، عنده، قائم، اذن، بين قوى الانسانية، والقوى المعادية للانسانية. وهو يحدد هذه القوى بالقول إنها قوى الثورة والحرب. أما سبب الخلط عنده بين قوى الثورة وقوى الحرب، فراجع إلى أن الموقع الطبقي الذي منه ينظر في الحركة التاريخية (وهو موقع البرجوازية، وبالتالي، موقع الامبريالية) يجعله يرى في قوى الثورة، أي في القوى التي لها مصلحة في اجراء التحويل الثوري للمجتمع، الخطر المباشر الذي يتهدد النظام الرأسمالي، قاعدة السيطرة الطبقية للبرجوازية. هكذا تتماثل عنده قوى الثورة وقوى الحرب، بحيث تصير كل حركة ثورية على النظام الرأسمالي وعلى نظام السيطرة الامبريالية، مؤكدة بالضرورة للحرب، وتصير القوى البرجوازية الرجعية والقوى الامبريالية مرادفة لقوى السلم والانسانية. فالاساسي من الانسانية، هذا الذي هو هو الجوهري، يتجسد مادياً في النظام الرأسمالي الامبريالي.

لا رغبة عندنا في دحض هذه الاقوال. ما يهمنا، في هذا المجال، هو أن نبين أن شيحا، في ممارسته الايديولوجية البرجوازية للصراع ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، يحاول جهده أن يؤكد أن الخطر الفعلي الذي يتهدد لبنان والعالم العربي ليس الامبريالية، بل الثورة عليها. فهو يؤكد، في تأكيده هذا، وحدة النظام الرأسمالي الامبريالي كنظام عالمي، فيه تتهافت الحدود الجغرافية بين المتوسط والاطلنطي، مثلاً، بحيث يصير ذاك امتداداً لهذا، أو ـ على حد قوله ـ «جيباً»

---

(١٣١) المصدر نفسه، عدد ٨، تشرين الثاني ١٩٥١.

منه [١٣٢]، فيرتبط الدفاع عن الاول، حكماً، بالدفاع عن الثاني، وترتبط مصالح البرجوازيات الكولونيالية العربية بمصالح البرجوازيات الامبريالية. فلا مفر للعالم العربي، إذا أراد الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسمالية فيه، من الارتباط التبعي بالامبريالية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. إنها دعوة ملحة يوجهها شيحا إلى البرجوازيات العربية لاحكام علاقة التبعية التي تربطها بالامبريالية، في بدايات تلك المرحلة من نهوض حركة التحرر الوطني. باسم «المتوسطية» يوجه شيحا دعوته هذه، فيقول: «الاميركيون والإنكليز هم، بالطبع، الاقوى، وهذا ما لا نشكو منه، فقوتهم نجاتنا... نحن هنا متوسطين، ونحب المنطق. عرباً أو غير عرب، نحن لا نريد أن ندافع عن المتوسط، وحدنا بين المتوسطيين. فليحمل العبء معنا آخرون، وليأخذوا حصتهم منه، ولتجلس اسبانيا وفرنسا وايطاليا واليونان وتركيا حول الطاولة مع العرب (وليكن معهم، بالطبع، الاميركيون والانكليز)، وليتقاسموا المهمة. إن حيمية متوسطية تبدو، هذه الساعة، معقولة، أكثر من الحلف الاطلنطي» [١٣٣].

المنطق «المتوسطي» يقضي، بحسب شيحا، بأن يكون الدفاع عن المتوسط مشتركاً بين «المتوسطيين» جميعاً، عرباً كانوا أم غير عرب. (ملاحظة سريعة: ليس لهذه العبارة الأخيرة المظهر البريء الذي تدعي. ففيها تغليب سياسي للرابط «المتوسطي» الذي يظهر مظهر الرابط الجغرافي، بينما هو، في الحقيقة، رابط سياسي، على الرابط العربي الذي يظهر، بدوره، مظهر الرابط القومي أو العرقي أو الحضاري، بينما هو، في الحقيقة، أيضاً، رابط سياسي وطني هو الذي يتحدد، داخليا، بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية. وتغليب الاول على الثاني ليس سياسياً إلا لأن الاول، كالثاني، سياسي. والفارق بين الاول والثاني هو الفارق بين موقع التبعية للامبريالية، وموقع العداء الوطني لها. لهذا، وجب قول أن تلك العبارة ـ «عرباً كانوا ام غير عرب» ـ ليست بريئة، بل أنها، في تلك اللغة الايديولوجية، أثر من انبناء هذه اللغة، من موقع التبعية الطبقي، ذاك الذي هو

---

(١٣٢) «تنويعات...»، ص ٢١٥.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.

www.alkottob.com

علاقة تناقض تناحري مع الموقع الطبقي الآخر الذي هو الموقع الوطني). لكن هل من المنطق، بحسب هذا المنطق «المتوسطي» الذي هو، في الظاهر، منطق جغرافي، أن يشترك الاميركيون والانكليز في الدفاع عن المتوسط، مع أنهم ليسوا متوسطيين؟ هنا ينكشف المنطق «المتوسطي» على حقيقته الطبقية الفعلية، من حيث هو منطق سياسي. والمنطق السياسي هذا هو منطق الدفاع عن النظام الرأسمالي كنظام امبريالي. هذا هو المنطق الذي يحكم الفكر الشيحاوي: إنه منطق العداء لحركة التحرر الوطني للشعوب العربية، من حيث هي حركة تحرر من الامبريالية وعداء لها.

٢ ـ في علاقة التبعية وديمومة التوازن الداخلي

يقول شيحا: «إن نضال العالم العربي من أجل انفصاله عن الغرب، في هدف العودة إلى ذاته بـ «حرية»، يرتدي، إلى حد بعيد، مظهراً وهمياً. إن سياسة أكثر تعقلاً هي في أن يتذكر أن القارة الاوروبية لم تعد في وضع مختلف عن الوضع الذي يتوجد فيه الشرق الادنى، بالنسبة للولايات المتحدة، وفي أن يفاوض من أجل الحصول على مساعدات لا يمكن الافلات منها»[١٣٤].

كيف نفهم هذا النص، لا سيما الجملة الاولى منه؟ يقول شيحا إن التحرر من الغرب أمر وهمي، بمعنى أن الاستقلال الوطني بات أمراً مستحيلاً في هذا العالم الراهن، وما فيه من صراع بين النظام الرأسمالي ونقيضه الذي لا يسميه شيحا في هذا النص، وإن كان سيسميه، كما سنرى بعد، في نصوص أخرى؛ فكل تحرر من الغرب يقود حكماً إلى الوقوع في قبضة ذلك النقيض الذي قال عنه شيحا، من قبل، إنه الثورة، والذي سيقول عنه، بعد، إنه الشيوعية. فإما البقاء في صف الغرب، وإما الوقوع في الشيوعية. هكذا كان منطق البرجوازية دوماً في صراعها الطبقي ضد التحرر الوطني: منطق التلويح بالخطر الشيوعي. لكن البرجوازية، من جهة أخرى، تدرك في ممارستها الايديولوجية هذه، أن السمة الرئيسية للتاريخ المعاصر هي، بالفعل، حركة الانتقال فيه من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وتدرك أيضاً أن هذه الحركة

---

(١٣٤) «Le Jour»، عدد نيسان ١٩٥٢.

www.alkottob.com

يحكمها منطق الضرورة التاريخية. من هنا يأتي الطابع المأساوي للغة الايديولوجية الشيحاوية. فالقضية، بالنسبة للبرجوازية اللبنانية وللبرجوازيات العربية، قضية حياة أو موت، ولا حياة لها إلا بارتباطها التبعي بالغرب الامبريالي، وكل محاولة للتحرر منه، مهما ارتدت طابعاً شكلياً، هي محاولة انتحارية، لأن من منطقها الضروري، ان هي تحققت بالفعل، أن تقود إلى تقويض سلطة البرجوازية واطلاق سيرورة الانتقال إلى الاشتراكية. إن البرجوازية اللبنانية ليست في موقع خوف وقلق وحسب، بل هي في موقع هلع طبقي مما ينذر به تطور حركة التحرر الوطني للشعوب العربية من أخطار جسيمة. قد يكون موقع هذه البرجوازية أقوى من موقع البرجوازيات العربية، وهذا ما يدركه شيحا تمام الادراك. لذلك، يمكن القول بأن مصدر القلق عند البرجوازية اللبنانية، كما يظهر في كتابات شيحا، هو، بالاضافة إلى واقع أزمتها المزمنة، مرحلة النهوض في حركة التحرر العربية، أي هذا الذي يسميه شيحا «النضال من أجل الانفصال عن الغرب والعودة إلى الذات». وموقع الوسيط الطبقي الذي تحتله البرجوازية اللبنانية بين الامبريالية والعالم العربي يجعلها في خوف مستمر من تطور حركة التحرر العربية؛ لأن كل تطور ثوري في هذه الحركة لا بد له من أن ينعكس سلباً على وضعها الطبقي. هذا ما يفسر لنا نبرة الالحاح والخوف التي كان يدعو بها شيحا الدول العربية إلى السير في خط آخر غير خط الانفصال عن الغرب، أو الابتعاد عنه - ما دام كل تحرر أو استقلال وطني أمراً مستحيلاً في ظل النظام الرأسمالي العالمي - وإلى حسم الامر بين طريق الثورة وطريق التبعية الكلية للامبريالية. فالرفض الطبقي البرجوازي المتسق لطريق الثورة الوطنية التحررية يقود حكماً إلى الارتباط الكلي بالغرب. هذا ما يؤكده شيحا، باستمرار، في نصوص كثيرة، كقوله، مثلاً: «إن الدرس الحاسم المستفاد من هذا الوضع من الامور، هو أن الشرق الادنى يفقد كل توازن حين يفقد توازنه من جهة الغرب»[١٣٥]. هذا يعني، بوضوح ساطع، أن «توازن» بلدان الشرق الادنى (لبنان والعالم العربي) قائم على «توازن» علاقته بالغرب. ومفهوم «التوازن» في الفكر الشيحاوي له، كما رأينا سابقاً، معنى محدد هو، بالضبط، ديمومة الوضع القائم؛ أي، بتعبير آخر، ديمومة

---

(١٣٥) المصدر نفسه، عدد ٢٧/٣/١٩٥٤.

www.alkottob.com

إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة التي عليها تقوم السيطرة الطبقية للطبقة البرجوازية المسيطرة. فإذا كان هذا هكذا، فإن ديمومة «توازن» العلاقة بالغرب لها معنى ديمومة تجدد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. فكل خلل في هذه العلاقة ينعكس سلباً في خلل في «التوازن» الداخلي ذلك؛ أي في تعطيل لحركة إعادة انتاج علاقات الانتاج الكولونيالية القائمة.

للفكر الشيحاوي، على الأقل، هذه الفضيلة في قول الاشياء بصراحة، على طريقته الخاصة؛ أي بشكل تتموه فيه في صياغات اللغة الايديولوجية. إنه يؤكد، بصراحة، أن انعتاق البرجوازيات الكولونيالية من علاقة تبعيتها بالامبريالية، أمر مستحيل؛ فديمومة وجودها محكومة بديمومة هذه العلاقة. وما الاستقلال السياسي في البلدان التبعية سوى الشكل الذي تتجدد فيه هذه العلاقة بالذات. من هنا، هذا الحكم الشيحاوي القاطع بأن «الحقيقة هي أننا، من دون الغرب ككل، لا بد هالكون. فاذا تفكك الغرب، لا شيء يقدر على انقاذنا من الشقاء»[١٣٦]. وما هو الغرب ككل، إن لم يكن النظام الرأسمالي الامبريالي كنظام عالمي؟ في هذا الضوء، يتضح المعنى الحقيقي للفكر «المتوسطي»: إنه خدعة ايديولوجية لربط لبنان والعالم العربي بالامبريالية ككل (لا بالامبريالية «المتوسطية» وحدها، ان كان لهذا التعبير من معنى) ربطاً تبعياً محكماً.

(ملاحظة سريعة: لم تصل، بعد، هذه الايديولوجية، مع شيحا، إلى طرح المقولة التي ستصل إليها لاحقاً، لا بفعل تطور داخلي فيها، بل بفعل تطور حركة الصراعات الطبقية التي ستحشر البرجوازية اللبنانية في الزاوية الضيقة من مأزقها الطبقي، بحيث سيكون عليها أن تحسم أمرها بين السير في طريق التطور الديمقراطي الذي سترى فيه طريق الثورة الوطنية، الذي هو، عندها، طريق القضاء عليها، وبين السير في طريق الرفض الفاشي العنصري الطائفي لكل تطور تاريخي. وهو أيضاً طريق «انتحارها» الطبقي. لن نتوقف الآن عند عبارة «الانتحار» هذه التي يجب أن تؤخذ بمعناها المجازي أكثر منها بمعناها اللفظي الدقيق. المهم في الأمر، هو أن

---

(١٣٦) المصدر نفسه، عدد ١ كانون الأول ١٩٥١.

www.alkottob.com

تلك المقولة التي نشير إليها، ستأخذ في تلك الايديولوجية البرجوازية شكل المعادلة التالية: لبنان بلد مسيحي، ولأنه مسيحي، ولأن المسيحية فيه هي، بوجه خاص، المارونية، فهو بلد غربي، بمعنى أنه ينتمي إلى الغرب، أو الحضارة الغربية.، لا إلى الشرق، أو الإسلام، أو العروبة. إنه، في جوهره نفسه، غربي. أما عند شيحا، فما تزال العلاقة بينه وبين الغرب، على صعيد الجوهر، ان جاز التعبير، علاقة «خارجية». وما انتماؤه إلى الغرب إلا من باب انتمائه إلى النظام الرأسمالي العالمي، ككل. لكنه بلد «متوسطي». و «متوسطيته» هذه هي طريق وصوله، في تلك الايديولوجية، إلى «غربيّته». فتطور هذه الايديولوجية في اتجاهها اللاحق، أي في الاتجاه الفاشي العنصري الطائفي، لا يضعها في تغاير مع ما هي عليه، مثلاً، في الفكر الشيحاوي، بقدر ما يؤكد فيها نزعات معينة نجد مقدماتها جميعاً في بنية هذا الفكر نفسه) انتهت الملاحظة.

٣ ـ في الخطر الرئيسي

وينطرح هنا سؤال: ما هو هذا الشقاء الذي لن يفلت منه العالم العربي إذا انفصل عن الغرب، أو تفكك الغرب هذا وتفتت؟ ما هو نوع الخطر الذي يتهدد لبنان والعالم العربي؟ وضد أي خطر يجب الدفاع عن البلدان «المتوسطية»؟ يقول شيحا: «فلننظر في كل الجهات، فلم يبق غير سياسة التضامن المتوسطي لتغطيتنا ولالتزام الغرب. لئن كانت الصهيونية تشبه الشقاء المتقدم، فلا ننس أن صراعاً آخر وخطراً أكبر يتهدد العالم»[١٣٧]. وفي مكان آخر يقول بوضوح أكبر يعين فيه نوع هذا الخطر الذي يتهدد العالم: «هذا ما يقوله العقل. لا يمكن لنا أن نتجاهل أوروبا حين يكون لنا مثل هذا الموقع الجغرافي الخطير، وحين يكون علينا أن نتصدى للخطر الماركسي والخطر الصهيوني معاً»[١٣٨].

الخطر، في الظاهر، مزدوج، إنه الماركسية والصهيونية معاً. مجابهة هذا الخطر

---

(١٣٧) «تنويعات...»، ص ١٢٦.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

www.alkottob.com

المزدوج تقتضي تحالفاً عسكرياً وسياسياً مع أوروبا ومع الولايات المتحدة. أي، بتعبير آخر، مع القوى التي عليها أن تجابه هذا الخطر نفسه، وهذه القوى هي القوى الامبريالية. لكن، هل هذا القول صحيح في إطار هذا المنطق الايديولوجي البرجوازي بالذات؟ وهل الخطر، بالفعل، مزدوج، كما يؤكد شيحا؟ وهل يستوي، بتعبير آخر، في هذا المنطق، خطر الصهيونية وخطر الماركسية؟ بل هل تمثل الصهيونية خطراً فعلياً على العالم العربي وعلى لبنان، قياساً على خطر الماركسية؟ أليس من الضروري بحسب هذا المنطق البرجوازي، التمييز بين هذين الخطرين واقامة الفارق بينهما، بحيث ينطرح السؤال: أي الاثنين أشد خطراً على لبنان والعالم العربي: الماركسية أم الصهيونية؟ لا نتأول الفكر الشيحاوي بحشره في زاوية هذه الاسئلة المحرجة، ولا نسقط عليه قولاً لم يقله، بل نحاول، بالعكس، في نقدنا إياه، أن نجابهه بالمنطق الذي يحكمه. والخطر الفعلي الذي يتهدد لبنان والعالم العربي، بحسب هذا المنطق، هو الخطر نفسه الذي يتهدد العالم بأسره. لكن العالم هذا، عند شيحا، هو الغرب وحده. فالصهيونية، اذن، ليست سوى خطر وهمي إذا ما قيست بالخطر الفعلي الذي يتهدد هذا العالم الذي هو الغرب. وشيحا هو الذي يقيم الفارق بين هذين الخطرين: خطر وهمي، أو لفظي، هو الصهيونية، وخطر فعلي هو الماركسية. وهو، في هذا، منطقي جداً مع نفسه، لأنه يتكلم من موقع الدفاع، لا عن حركة التحرر الوطني أو عن القضية الفلسطينية بالطبع، بل عن النظام الرأسمالي الامبريالي، بما هو نظام عالمي. وموقع هذا الدفاع عن هذا النظام هو هو الموقع الطبقي الذي تحتله البرجوازية اللبنانية والبرجوازيات العربية في علاقتها بحركة التحرر العربية، وبالتالي، بالحركة الوطنية الفلسطينية، ولا يمكن لهذا الموقع الطبقي إلا أن يكون موقع عداء صريح لهذه الحركة، كما هو بيّن في كتابات شيحا، وكما هو بيّن في قوله، مثلاً: «في الأخطار الراهنة، لا يمكن للمتوسطيين أن يدافعوا عن أنفهسم بفاعلية إلا بالاشتراك مع من يدافعون عن الاطلنطي وعن الغرب»[١٣٩].

هذا هو الدفاع البرجوازي الحقيقي في لبنان والعالم العربي: إنه دفاع عن الغرب.

---

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

www.alkottob.com

ضد الماركسية؛ إنه دفاع عن النظام الامبريالي ضد قوى التقدم والتحرر الوطني والاشتراكية. فلا علاقة، إذن، لهذا الدفاع، بجغرافية المتوسط، أو بشعره وأدبه وموسيقاه، كما يحاول شيحا أن يوهمنا، بل هو دفاع سياسي طبقي عن نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية، من حيث هو نظام عالمي. لكن شيئاً من الحياء له علاقة بالتضليل الايديولوجي هو الذي يمنع شيحا من أن يصرح بما يتضمنه منطق فكره، بالضرورة، من أن الخطر لا يكمن في الصهيونية بقدر ما يكمن في «الماركسية». فالتناقض القائم بين العالم العربي والصهيونية ثانوي إذا ما قيس بالتناقض الرئيسي القائم بينه وبين «الماركسية» فلتحديد التناقض الرئيسي في العالم العربي، وبالتالي، لتحديد الخطر الرئيسي الذي يتهدده، يجب الانطلاق دوماً، بحسب منطق الفكر الشيحاوي البرجوازي، من ضرورة وضع العالم العربي هذا ـ ولبنان ـ في طرف واحد مع الغرب، بحيث يكون الطرف الآخر من هذا التناقض هو الذي يتهدد هذا الغرب، بالدرجة الاولى. وليس لهذا الغرب معنى جغرافي؛ إن له، بالتحديد، معنى النظام الرأسمالي الامبريالي.

قلنا أن شيئاً من الحياء الضروري بضرورة التضليل الايديولوجي، هو الذي يدفع شيحا إلى قول ما يجب قوله دون التصريح به علانية، بحيث يبقى الضمني من فكره ضمنياً؛ فإن ظهر، ففي شكل يموّهه. مثلاً، في قوله هذا: «وهل يجب التذكير بأن إلحاداً حقوداً ينتصب في وجه الاديان التوحيدية، وبأن من الجنون وضع هذه الاديان الكبرى في صراع مضمر بينها، بينما نفي الله هو الذي يتهددها؟»[١٤٠]. جملة معبرة من مقال كتبه شيحا بعنوان: «خطوط كبرى لدرس في العلوم السياسية»، في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٥٢، أي بعد قيام دولة اسرائيل، وبعد الانقلاب الناصري. أما سياق الفكر الذي قيلت فيه، فهو دعوة العرب، ودعوة مصر بوجه خاص، إلى الالتزام الصريح بسياسة الانحياز الكامل إلى الغرب، بدلاً من السير في سياسة عدم الانحياز التي أخذت تسير فيها حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة، وبدلاً من السير في سياسة العداء للإمبريالية والنضال من أجل التحرر منها. وهنا أيضاً نرى شيحا يدعو إلى الالتزام بسياسة الانحياز إلى

---

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

www.alkottob.com

الامبريالية، باسم «المتوسطية». فالعالم العربي في وضع فوضوي، لأنه خرج على توازنه الطبيعي. وهذا التوازن، بالضرورة، متوسطي»[١٤١]. إنه الخوف من التطور الناهض لحركة التحرر العربية، ينعكس هنا في هذه الدعوة الصريحة الملحة، باسم «المتوسطية» إلى الحفاظ على علاقة التبعية بالغرب الامبريالي. الخطر الفعلي يتجسد هنا، في سياق هذا الفكر، في هذه الحركة التحررية الوطنية بالذات. وباسم الدين، وباسم الدفاع عنه؛ باسم محاربة الالحاد الذي له معنى الشيوعية عند هذا الفكر الايديولوجي البرجوازي، يؤخذ موقف العداء لحركة التحرر العربي. ويؤخذ هذا الموقف من موقع طبقي محدد هو موقع البرجوازية الكولونيالية الذي هو هو، في النظام الرأسمالي العالمي، موقع الامبريالية نفسه. كيف يمكن للصهيونية، انطلاقاً من هذا الموقع الطبقي، أن تشكل الخطر الرئيسي، أو أن تشكل خطراً فعلياً على العالم العربي، وعلى لبنان ـ البرجوازية؟ كيف يمكن، من هذا الموقع الطبقي الذي هو موقع عداء للحركة التحررية العربية، أن تكون اسرائيل أشد خطراً على عالم البرجوازيات الكولونيالية العربية من خطر حركة التحرر الوطني للشعوب العربية عليها؟ شيحا منطقي مع نفسه في رفضه هذا المنطق. إنه يخاف الخوف كله على موقع الوسيط الطبقي للبرجوازية اللبنانية من نهوض هذه الحركة الوطنية. لكنه لا يقدر على أن يقول بصراحة(*) إن خطر هذه الحركة أشد وأقوى من خطر اسرائيل على أنظمة السيطرة الطبقية للبرجوازيات الكولونيالية العربية، ومنها البرجوازية اللبنانية. لهذا، نراه يغيّب، بضرورة التضليل الايديولوجي، السياسي في الديني، بحيث تكتسب لغته حياء، فيه ينقلب التناقض السياسي الرئيسي في العالم العربي (ولبنان منه) بين قوى حركة التحرر الوطني، من جهة، وقوى البرجوازيات الرجعية والصهيونية والامبريالية، من جهة أخرى، تناقضاً دينياً رئيسياً بين الالحاد (أو نفي الله) من جهة، والاديان التوحيدية، من جهة أخرى؛ وهذه الاديان التوحيدية، كما يعلم الجميع، هي الاسلام والمسيحية واليهودية. لئن كان الاتفاق ممكناً، على قاعدة

---

(١٤١) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(*) أما التوسّع في تحليل الاسباب التي تمنعه، كبرجوازي، من التصريح بهذا القول، فليس ممكناً في هذه الدراسة، بل يستلزم دراسة أخرى قائمة بذاتها.

www.alkottob.com

هذا التناقض الديني الرئيسي، بين العرب واسرائيل ـ بغض النظر عن شروطه التي سيحددها لنا شيحا لاحقاً ـ فإنه، بالمقابل، أمر مستحيل مع قوى التحرر الوطني التي تشكل، في هذا التناقض، وبفعله، طرف الالحاد منه. كما أن تلك الاديان التوحيدية هي في طرف واحد مع الغرب الامبريالي في هذا التناقض ذي الطابع العالمي، بمعنى أنه، في العالم العربي، نفسه على الصعيد العالمي. إنه القائم، في نهاية التحليل، بين قوى الامبريالية وحلفائها من البرجوازيات الكولونيالية الرجعية، وبين قوى التحرر المناهضة للنظام الامبريالي العالمي. على قاعدة ذلك التناقض الديني بالذات، ستشير الايديولوجية البرجوازية اللبنانية إلى قوى التحرر الوطني تلك بعبارة تتكرر باستمرار على صفحات صحيفة «العمل» الكتائبية «**قوى الشر**». ولا نظلم شيحا كثيراً إذا قلنا أن علاقة التحالف بين الرجعية اللبنانية واسرائيل، ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني للشعوب العربية كلها، ترتسم في منطق ذلك التناقض نفسه بين الاديان التوحيدية والالحاد، أي، في الحقيقة، بين قوى التحالف الرجعي الصهيوني الامبريالي وقوى التحرر الوطني.

من موقع الضرورة الطبقية في تأبيد علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، من حيث أن تأبيد هذه العلاقة أساسي لتأبيد السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية المسيطرة، تتحدد علاقة لبنان بالعالم العربي كعلاقة تناقض تناحري مع كل حركة وطنية فيه، فتتحدد، بالتالي، من موقع علاقة التناقض التناحري هذه، علاقته باسرائيل كعلاقة، ان هي كانت علاقة تناقضية، فليس لها، بالضرورة طابع التناقض التناحري الذي لعلاقته بالحركة التحررية العربية. فخطر هذه الحركة على البرجوازيات العربية وعلى البرجوازية اللبنانية، كخطر الحركة الوطنية اللبنانية عليها، أشد بكثير من خطر اسرائيل. إن المنطق الذي يحكم هذا القول في تمييزه بين خطر رئيسي وخطر ثانوي، وبين تناقض رئيسي وتناقض ثانوي، هو منطق التناقض الطبقي نفسه الذي نجده في كل نظام رأسمالي. وبين خطر لا يتهدد نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة، وخطر يتهدد هذا النظام، فارق رئيسي تدركه دوماً هذه البرجوازية بحسها الطبقي.

خلاصة الفكر الشيحاوي، بما يمثله من فكر للبرجوازية اللبنانية، هي أن

www.alkottob.com

اسرائيل، برغم كل شيء، أي برغم جميع التناقضات بينها وبين البرجوازية اللبنانية والبرجوازيات العربية، أقل خطراً، بما لا يقاس، على أنظمة هذه البرجوازيات، من أي حركة تحررية وطنية في أي بلد عربي.

في ضوء هذا، نفهم دعوة شيحا الدول العربية إلى الانحياز الكامل إلى الغرب: إنها دعوة صريحة لإقامة حلف رجعي مقدس، على صعيد العالم العربي، ضد الحركة الوطنية العربية التي عرف شيحا بدايات مدها، أو ارهاصات هذا المدّ منها، قبل وفاته. ولا فاعلية لهذا الحلف ان لم يلتزم بمنطقه الضروري في الانحياز الكلي إلى الغرب. أما إذا كانت اسرائيل تشكل عقبة في طريق هذا الانحياز الكلي، فإن شيحا يحاول أن يقنع من لم يقتنع بعد من العرب (أي من البرجوازيات العربية) بأن ثمة خطراً أشد وأدهى من اسرائيل: إنه الثورة - كما يقول - أي، بالتحديد، قوى التحرر الوطني، من حيث هي هي قوى التحويل الاجتماعي، وهو ما يسميه أحياناً الالحاد، ويسميه الماركسية، ويسميه الشيوعية. فلا بد إذن من حسم الموقف في تحديد الخطر الرئيسي، أي في تحديد العدو الطبقي لهذه البرجوازيات المتقاعسة. يقول شيحا: «بين الخطر الشيوعي وتهديد اسرائيل، لا حظّ للعرب في الخلاص إلا في الدفاع المشترك»[١٤٢]. ويقول بشكل أوضح: «... إن العرب لا يرون بعد، بوضوح كاف، ضد من وضد ماذا عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم... عليهم، في البدء، أن يقوموا معاً بترتيب الاخطار بحسب تدرجها»[١٤٣]. ولا يأتي الخطر الاسرائيلي، بالطبع، في الدرجة الاولى من هذه الاخطار، بل يأتي الخطر الشيوعي. ولا خطر، بالطبع، من الامبريالية، فالامبريالية لا وجود لها، عند شيحا. والغرب، بالعكس، هو سبيل خلاص العرب، وهو السبيل الأوحد. فلا خلاص، إذن، إلا بديمومة نظام السيطرة الامبريالية، هذا الذي يؤمن، في الوقت نفسه، ديمومة الوجود الاسرائيلي، وديمومة نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية والبرجوازيات العربية. فالعدو الحقيقي هو هذا العدو الطبقي الذي يتهدد هذا النظام، ويسير في طريق التحرر الوطني منه.

---

(١٤٢) «Le Jour»، عدد ١٩٥٢/١١/١٢.

(١٤٣) المصدر نفسه، عدد ١٩٥٣/٣/١٠.

www.alkottob.com

الفصل الخامس:

البرجوازية اللبنانية والقضية الفلسطينية

ما هو موقف شيحا من القضية الفلسطينية، في ضوء موقفه هذا من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية؟ ربما كان الذي يهمنا، بشكل مباشر، في هذه الدراسة، هو تحديد الموقف من هذه القضية، بعد قيام دولة اسرائيل، أكثر منه قبل قيامها. ما قال يوماً واحد من العرب، بالطبع، إنه مع قيام دولة اسرائيل. والموقف اللفظي منها ليس بالمقياس. لقد جُمعت معظم كتابات شيحا حول هذه القضية في كتاب واحد بعنوان «فلسطين»(*) فبامكان القارىء الرجوع إليه، ان أراد تفصيلاً. أما نحن، فسنحاول أن نوجز هذا الفكر بهدف معرفة المنطق الأساسي الذي يحكمه في معالجة القضية الفلسطينية، وتحديد مفاصله الكبرى.

١ - في خطر اسرائيل

أكثر من نص يشير إلى أن شيحا كان، بالطبع، ضد قيام دولة اسرائيل؛ فهي ليست خطراً على لبنان وحده، بل على العالم العربي كله، لأنها دولة توسعية. هنا

(*) نشير إلى هذا الكتاب بالعربية: «فلسطين».

Michel Chiha, **Palestine,** éd. du trident, Beyrouth 1957.

www.alkottob.com

يكمن خطرها المباشر: « إن دولة يهودية تريد التوسع كل عشر سنوات أو عشرين سنة، وتجبر جيرانها على العيش في خوف دائم، لهي دولة لا يمكن القبول بها. والدولة اليهودية، للأسف، انوجدت للتوسع باستمرار »(١٤٤). وفي نص آخر يقول: « كل لبناني، ككل سوري، عليه أن يتذكر أننا الجيران المباشرون لهذا الطموح ولهذه القوة، وان المشروع اليهودي لا يمكن أن يعرف تطوره المرجو إلا بالمرور على أجسادنا »(١٤٥). ويقول أيضاً: « إن المغامرة اليهودية هي عنصرية قائمة على دين »(١٤٦). (ملاحظة: ألا يصح هذا القول الشيحاوي على مغامرة « الجبهة اللبنانية »، أو ما تبقى منها من كتائب واحرار؟ وتبقى اسرائيل نموذجاً خالصاً لهذه المغامرة العنصرية الفاشية للرجعية اللبنانية). وفي نص آخر يقول: « أما نحن اللبنانيين، فعلينا أن نتذكر أن هذه القوة تولد على حدودنا، وأننا بلد صغير، واننا يمكن أن نكون أرض ميعاد لليهود، بضغطهم علينا من الجنوب، وبهجرتهم التي لا تحصى »(١٤٧).

كثيرة هي النصوص التي تؤكد، تكراراً، الفكرة نفسها: اسرائيل قوة ناشئة لا يستهان بها؛ إنها خطر دائم جاثم على الحدود؛ إنها بلد توسعي لا تحيا إلا بالتوسع. لا شك في أن هذه النصوص، وغيرها الكثير مثلها، مفيدة لنا. لكن، تستوقفنا، أحياناً، عبارة تبدو « بريئة »، قد نمر بها، في نص ما، مروراً سريعاً، دون التنبه إلى ما تحمله من دلالة بالغة الاهمية في تحديد منطق الفكر الذي يحكم ذلك الموقف الذي نحن بصدد تحليله، كالعبارة التالية في هذا النص: « إن المشكلة اليهودية هي من أكثر المشكلات في العالم تعقيداً وصعوبة، بل إنها، برأينا، من أمور العناية الالهية »(١٤٨). العبارة التي نشير إليها في هذا النص، والتي نؤكدها بخط التشديد هي « **العناية الالهية** ». فلنتوقف عندها قليلاً، لأن تحليلها يساعدنا، بالفعل، على

(١٤٤) « فلسطين »، ص ٢٠٤.
(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٦١.
(١٤٦) المصدر نفسه، ص ١١٥.
(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.
(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

www.alkottob.com

فهم منطق الفكر الشيحاوي، والبرجوازي اللبناني بشكل عام، في مجال القضية الفلسطينية.

في سياق وصف المشكلة اليهودية بأنها معقدة وشائكة، يجري التكلم على «العناية الالهية». فبدلاً من أن يقود تأكيد طابع التعقد الخاص بهذه المشكلة، بشكل منطقي، إلى ضرورة تحليلها والبحث في أسباب هذا التعقد وشروطه التاريخية، يكتفي النص، بالعكس، بأن يصفها بأنها معقدة إلى حد يصعب معه تحليلها، ويكاد يكون النظر في أسباب تعقدها أمراً مستحيلاً؛ لأن تلك المشكلة، وان كانت بحد ذاتها حدثاً تاريخياً (نشوء دولة اسرائيل)، فهي لا تدخل في مجال العقل البشري التاريخي. بحسب منطق هذه العناية الالهيه التي إليها يرد شيحا، في نهاية التحليل، أمر وجود اسرائيل وأسباب قيامها، لم يعد من الممكن، ولا من الجائز، طرح سؤال تاريخي كهذا: ولماذا أنوجدت اسرائيل هذه في قلب المنطقة العربية، وفي وقت يتزامن تماماً مع بدايات حركة التحرر الوطني لشعوب هذه المنطقة ضد الامبريالية؟ إن طرح مثل هذا السؤال مضيعة للوقت، لأن ذلك المنطق الغيبي ـ التغييبي يرد عليه، ضمنياً، بالقول، إن اسرائيل انوجدت بأمر من العناية الالهية، لا سبيل لعقل إلى اداركه، وهنا يكمن تعقده وصعوبته. فلماذا البحث فيه؟ أو قل، إن البحث، فيه، في ضوء هذا المنطق، لا يقود إلى النظر في الشروط التاريخية الملموسة لقيام دولة اسرائيل في علاقتها بالامبريالية، من جهة، وبحركة التحرر العربية، من جهة أخرى، وفي علاقة هذه بتلك أيضاً، بقدر ما يقود، بشكل طبيعي جداً، إلى النظر في الكتابات المقدسة (التوارة مثلاً)، ففي هذه الكتابات النبأ اليقين. هكذا تنفهم دعوة شيحا إلى اعادة قراءة هذه الكتابات، في محاولات تفسير مثل ذلك الحدث التاريخي المعقد الشائك (١٤٩). المهم، بالنسبة لهذا المنطق من الفكر البرجوازي، هو، بالضبط، تغييب العلاقة الفعلية بين اسرائيل والامبريالية، بحيث لا يؤدي موقف العداء من اسرائيل إلى موقف عداء للامبريالية. ما نريد تأكيده هنا هو أن الموقف الطبقي من الامبريالية هو الذي يحدد، في نهاية التحليل، الموقف الفعلي من اسرائيل،

---

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

www.alkottob.com

بمعنى أن هذا الموقف من اسرائيل يختلف باختلاف الموقف الطبقي من الامبريالية. فمن موقع التبعية للامبريالية، الذي هو الموقع الطبقي البرجوازي الذي منه ينظر شيحا في القضية الفلسطينية، بما تعنيه، في هذا المجال، من قيام دولة اسرائيل في فلسطين، لا يمكن أن يكون الموقف من اسرائيل موقفاً وطنياً فعلياً، هو موقف عداء لها. فالموقف الوطني هذا لا يمكن أن ينطلق، بشكل متسق، إلا من موقع العداء للامبريالية، لا من موقع التبعية الطبقية لها. إن موقع العداء ذاك هو هو موقع الحركة التحررية الوطنية العربية. نؤكد هذا، برغم ظاهر القول في كتابات شيحا، لا سيا في مجموعة مقالاته في كتاب «فلسطين» المشار إليه أعلاه. فهل ثمة تناقض بين الموقف الشيحاوي من اسرائيل ـ وهو موقف عداء لهذه الدولة ـ وبين موقفه من الامبريالية ومن حركة التحرر العربية، وهو موقف تبعية صريحة واضحة للامبريالية، وموقف عداء صريح وواضح لحركة التحرر هذه؟ هل التناقض فيه أم في قولنا السابق ذاك؟

نجيب عن هذا السؤال بنفي هذا التناقض في الحالتين: ليس التناقض في ما نقول، ولا تناقض فعلياً في الموقف الشيحاوي الذي هو موقف طبقي برجوازي. ونثبت ما نقول على الوجه التالي: بالاضافة إلى ما أشرنا إليه أعلاه من اقحام شيحا العناية الالهية في تفسير قيام دولة اسرائيل، بهدف تغييب السبب الرئيسي التاريخي الفعلي الذي هو الامبريالية التي أوجدت اسرائيل ككيان غريب في قلب هذه المنطقة، لضرب حركة التحرر العربية الناهضة، فإن من الضروري التمييز بين موقف شيحا من اسرائيل **قبل** قيام هذه الدولة، وموقفه منها **بعد** قيامها. فالموقف الضدي الصريح هو الذي اتخذه شيحا قبل قيام دولة اسرائيل. لكن، ما أن انوجدت هذه الدولة حتى بات الهم الرئيسي عنده هو: كيف التعامل مع هذا الامر الواقع، انطلاقاً من **القبول به**، لا من رفضه؛ إذ لم يعد، برأيه، من سبيل على الاطلاق لرفض هذا الامر الواقع، أو النضال ضده، لا عن ضعف ـ وهو فعلي ـ، بقدر ما هو عن خوف طبقي برجوازي من **آثار هذا النضال** بالذات. إننا، بتعبير أوضح، لا نجد تفسيراً لهذا القبول باسرائيل كأمر واقع (ما دام هو من باب العناية الالهية)، ورفض التصدي له، سوى ذلك **الموقع الطبقي البرجوازي** نفسه الذي ينطلق منه شيحا في

www.alkottob.com

النظر في هذا الامر الواقع، والذي هو هو موقع البرجوازية اللبنانية وسائر البرجوازيات العربية حتى يومنا هذا (بل لا سيما في يومنا هذا الموصوم بالخيانة البرجوازية الساداتية) والذي هو موقع التبعية للامبريالية، وموقع مناهضة حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، من حيث هي حركة تحويل اجتماعي لعلاقات الانتاج القائمة، بما هي حركة تحرر وطني من الامبريالية. من ذلك الموقع الطبقي بالذات ينطلق شيحا في ادراكه العميق (أو في حسه الطبقي) ان كل تصدّ وطني فعلي لاسرائيل هو، بالضرورة، تصد فعلي للامبريالية، والعكس بالعكس. فعلاقة التناقض الوطني التناحري باسرائيل والصهيونية، إن كانت متسقة في ممارسة ثورية فعلية، لا يمكن لها إلا أن تكون علاقة تناقض وطني (أي طبقي) تناحري بالامبريالية، ولا يمكن لهذه العلاقة، بدورها، إن كانت متسقة في ممارسة ثورية فعلية، إلا أن تكون علاقة تناقض طبقي تناحري بالبرجوازيات العربية الكولونيالية المسيطرة، ومنها البرجوازية اللبنانية. هنا، بالتحديد، يكمن «خطر» اسرائيل على واقع الأنظمة البرجوازية العربية: إنه يكمن في هذه الممارسة الوطنية الثورية المتسقة لصراع الشعوب العربية ضد اسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية. والخطر هنا على السيطرة الطبقية لهذه البرجوازيات المرتبطة تبعياً بالامبريالية، وعلى أنظمتها الرجعية، أشد وأدهى من خطر التوسع الاسرائيلي. الخوف الطبقي من ذلك الخطر الفعلي المتمثل في حركة التحرر العربية، وفي نهوضها المقبل الضروري، بفعل وجود اسرائيل بالذات وسياستها التوسعية، هو الذي يحكم منطق الفكر البرجوازي الشيحاوي في اسراعه بالامتثال إلى ضرورة الامر الواقع، ورده إلى أمر العناية الالهية، وفي دعوته الدول العربية إلى الدخول في نظام الدفاع المشترك، بالمعنى الذي بيّنا سابقاً، أي بربط العالم العربي بمصير الامبريالية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

(ملاحظة: أليس منطق هذا الفكر البرجوازي هو الذي يحكم الممارسة السياسية الرجعية العربية في سيرها في طريق الحل الاستسلامي واقامة تحالف استراتيجي مع اسرائيل والامبريالية ضد قوى الحركة الوطنية العربية الثورية، بما فيها قوى الثورة الفلسطينية؟ إن المنطق الرجعي الذي يغلّب خطر الحركة الوطنية الثورية هذه على «الخطر» الاسرائيلي، هو الذي يقود، في خط مستقيم، إلى اقامة ذلك التحالف الذي نراه الآن يتجسد في ممارسة الرجعية المصرية والرجعية اللبنانية).

٢ ـ في خطر النضال ضد اسرائيل

في هذا الضوء، بالذات، يجب أن نفهم هذه الفكرة التي تتردد كثيراً في كتابات شيحا، في قوله، مثلاً: « للعالم العربي مشكلتان كبيرتان تسيطران على باقي المشكلات: اسرائيل والدفاع المشترك. هنا يكمن الاساسي »(١٥٠). والاساسي هذا هو « قلق من المستقبل »(١٥١) يدركه شيحا بحسه الطبقي. ويحق لنا أن نتساءل، بشيء من الخبث، لكن في خط منطق الفكر الشيحاوي نفسه: ما غاية هذا الدفاع المشترك؟ هل هو، بالفعل، دفاع موجه ضد اسرائيل؟ وهل صحيح ما يوهمنا به شيحا، في كثير من نصوصه، من أن سبيل الدول العربية الوحيد إلى الوقوف في وجه اسرائيل هو الاستناد إلى الغرب، وفي إطار الدفاع المشترك؟(ملاحظة: أليس هذا المنطق، شبيهاً بالمنطق الساداتي؟). نحن نرى، في ضوء ما سبق من تحليل، أن الغاية الاساسية من هذا الدفاع المشترك هي الوقوف في وجه المخاطر المقبلة التي ستترتب، في العالم العربي، على نضال الشعوب العربية ضد الكيان الصهيوني في فلسطين. والغاية الأساسية هذه هي أيضاً تكريس الوضع الذي انوجد، بقيام دولة اسرائيل، أو الانطلاق منه من أجل وضع حد نهائي، بمعونة الغرب، للتوسع الاسرائيلي، بحيث تتمكن البرجوازيات العربية من قطع الطريق على تلك المخاطر المقبلة التي سيولدها النضال العربي ضد الصهيونية والامبريالية. إن الخطر الفعلي الذي يتهدد العالم العربي كله لا يكمن، برأي شيحا، في وجود اسرائيل، بل في الثورة الوطنية على هذا الوجود، وفي نهجها الذي من منطقه الضروري أن يقود حكماً إلى مجابهة مع الامبريالية والبرجوازيات المسيطرة. من هنا أتت، عند شيحا، وعند المنطق الطبقي البرجوازي الذي يحكم فكره وتحليله، ضرورة تحديد سلم الاولويات في الاخطار التي تتهدد العالم العربي، والتي يتوجه ذلك الدفاع المشترك ضدها. ويحدد شيحا، بوضوح كبير، الخطر الرئيسي، أو الفعلي، بقوله إنه الشيوعية.

ويكتسب هذا التحديد دلالة خاصة حين نعلم أنه يتم في سياق التكلم على اسرائيل

---

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

www.alkottob.com

بالذات. فلنقرأ ما يقوله بهذا الصدد: «منذ مجيء الشيوعية، علينا، بالطبع، من جهة الشرق، أن ندافع عن أنفسنا. ألا يرى من هم في القاهرة أن الزمن يجري، وأن اسرائيل تتجذر، وأن فرصها تنمو؟ ألا يرى هؤلاء أن من يستفيد من بطء المحادثات بين مصر والغرب الذي يستحثها، هو روح الثورة؟»[١٥٢].

لقد تحددت، في هذا النص، وجهة ذلك الدفاع المشترك، فتحدد، بالتالي، مصدر الخطر: إنه الشيوعية، تأتي العالم العربي من جهة الشرق. لكن، هل لهذا القول، بالفعل، طابع البداهة الذي يحاول أن يضفيه شيحا عليه، باستعماله كلمة «بالطبع»؟ (كان الاجدر ترجمة هذه الكلمة من الفرنسية بعبارة «بكل بداهة»). لا نظن ذلك، ففي هذا القول تمويه ايديولوجي يبدده شيحا نفسه حين يعين الخطر الفعلي بالقول: إنه «روح الثورة». هنا يكمن الخطر الفعلي: في هذه «الثورة» بالذات. فكل تأخر في الاتفاق السياسي بين مصر والغرب يضرّ بمصالح البرجوازية، لأنه يستثير تطور الحركة الوطنية في مصر والعالم العربي. إن ذلك الخطر الذي يشير إليه شيحا، والذي يرعبه الرعب كله، ليس هذا الذي يأتي من جهة الشرق، على حد تعبيره، بل ذاك الذي يأتي من جهة الداخل، إن جاز القول، موجهاً ضد اسرائيل والغرب الامبريالي وضد النظام البرجوازي الكولونيالي نفسه. إنه خطر حركة التحرر الوطني في تمحورها، في العالم العربي، حول القضية الفلسطينية. الخطر الفعلي يكمن، اذن، في وجود هذه القضية بالذات، أكثر منه في وجود اسرائيل. أو قل، بشكل أدق، إنه يكمن في وجود قضية فلسطينية يولدها، في العالم العربي، وجود اسرائيل والنضال الجماهيري العربي ضد وجود هذه الدولة، بحيث تستحيل تلك القضية الفلسطينية قضية داخلية خاصة بكل بلد عربي. هكذا نفهم تطور الفكر الشيحاوي، من موقعة الطبقي البرجوازي المرتبط تبعياً بالامبريالية، في مجال الموقف من اسرائيل: ما أن انوجدت هذه الدولة في فلسطين حتى صار الهم الطبقي الرئيسي الذي يستحوذ على فكر شيحا هو - إن جاز التعبير - تعطيل اللغم الموقوت الكامن في وجود تلك الدولة، كي لا يولد انفجاره قضية أسمها القضية الفلسطينية

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

www.alkottob.com

التي، بتمحور حركة التحرر العربية حولها، تفجر العالم العربي من الداخل(*)، ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية. اهم ذاك هو اذن العمل على ألا تتوجد في العالم العربي مثل هذه القضية. لهذا كله، يجب الوصول إلى اتفاق بين الدول العربية واسرائيل، برعاية الغرب، وفي إطار الدفاع المشترك، ولهذا الاتفاق شرطان هما: تدويل القدس، والضمانة الدولية التعاقدية للحدود العربية الاسرائيلية. في هذا يقول شيحا: «... لا حل لمأساة اسرائيل خارج التدويل الفعلي للقدس والضمانة الدولية التعاقدية للحدود العربية الاسرائيلية»(١٥٣). وتتكرر الفكرة نفسها بالحاح في كثير من النصوص: فهو تارة يتكلم على «تصحيح معقول للحدود»(١٥٤)، وتارة على ضمانة عربية غربية للحدود ضد التوسع الاسرائيلي(١٥٥)، ويربط تلك الضمانة التعاقدية الدولية للحدود بتنظيم الدفاع المشترك مع «القوى التي تدافع عن حريات الروح وحرية البحار»(١٥٦)، ويتوجه، مباشرة، إلى الولايات المتحدة ليطالبها بالسير في سياسة هذا الاتفاق الاسرائيلي ـ العربي، للحؤول دون ما يسميه «الكارثة التي تتهيأ»(١٥٧). وما هذه «الكارثة» سوى التي أشرنا إليها سابقاً، والتي هي «كارثة» على الغرب الامبريالي وعلى أنظمة البرجوازيات العربية الرجعية. إنها «كارثة» حركة التحرر الوطني في نهوضها العارم الذي بدأت تظهر بوادره مع الناصرية.

(*) يدرك شيحا أن مرضاً ما ينخر الدول العربية من الداخل، في قوله مثلاً: «إذا تهيأ للمشروع اليهودي أن يتقدم كما هو مخطط له من قبل رجال يعرفون ماذا يريدون وإلى أين هم ذاهبون، فان الحياة تصير، بسرعة، مستحيلة (لا تطاق) بالنسبة للجيران، المباشرين وغير المباشرين للدولة اليهودية، الذين يتآكلون من الداخل، والذين هم مهددون بوسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية متنوعة». («فلسطين»، ص٩٩. خطوط التشديد منّا).

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

www.alkottob.com

نفهم من هذه النصوص كلها شيئاً أساسياً هو ضرورة تثبيت الوضع الذي انوجد في العالم العربي بوجود اسرائيل، وضرورة الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي في المنطقة، بوضع حدّ للتوسع الاسرائيلي، خوفاً من تلك « الكارثة » المقبلة التي تتهدد وضع البرجوازيات العربية بكامله، وبالتالي، وضع الغرب الامبريالي نفسه في المنطقة العربية. من زاوية الحرص على أنظمة هذه البرجوازيات المرتبطة بالامبريالية، نظر شيحا في ما يسميه « المأساة الاسرائيلية ». ولهذه التسمية، بحد ذاتها، دلالة بالغة. أليس من منطق هذا الفكر البرجوازي أن تغيب في لغته الايديولوجية عبارة كان عليها، لو كان منطق هذا الفكر منطق الفكر الوطني الصحيح، أن تحل محل تلك العبارة الاخرى، بحيث يجري الكلام، بشكل طبيعي وضروري، على « المأساة الفلسطينية » بدلاً من الكلام على « مأساة اسرائيلية »؟ فالقضية التي تنطرح على هذا الفكر هي « القضية الاسرائيلية » أو « القضية اليهودية ». ونكاد لا نجد في كتاب « فلسطين » عبارة « القضية الفلسطينية »، بل نجد في مقالات هذا الكتاب، عوضاً عنها، فراغاً ولدّه تغييبها الضروري من قبل ذلك المنطق من الفكر البرجوازي الذي يرتعد خوفاً من تلك « الكارثة » المقبلة في ولادة القضية الفلسطينية. ليست القضية لفظية، كما قد يتراءى للبعض، وليست في احلال لفظة، أو عبارة، محل أخرى. ولا نحمّل الكلمات دلالات لا تحملها. حين يكون همّ البرجوزية، بالدرجة الاولى، الا يتولد عن وجود اسرائيل في فلسطين، في قلب المنطقة العربية، قضية فلسطينية تستثير نهوضاً عارماً في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ضد الامبريالية، راعية اسرائيل، وضد الرجعية العربية التي ارتكبت الخيانة الوطنية، فإن من الطبيعي جداً، بل من الضروري، أن ينعكس ذلك الهم في بنية التعبير اللغوي الايديولوجي، اسقاطاً لعبارة « القضية الفلسطينية » أو « قضية الشعب الفلسطيني ».

يؤيد كلامنا هذا المنطق الطبقي الاساسي الذي يحكم النظر الشيحاوي في مشكلة اسرائيل. ولا نقول في القضية الفلسطينية التي يريد شيحا، وتريد البرجوازية اللبنانية، كالرجعية العربية، الغاءها من أساسها نفسه. إن طموح البرجوازية إلى الغاء هذه القضية ليس وليد البارحة، وليس وليد الحرب الاهلية في لبنان، أو ما قبلها مباشرة، بل هو راجع إلى أول يوم قامت فيه دولة اسرائيل. هذا الطموح يجد تعبيره

www.alkottob.com

في محاولة حصر القضية، عند شيحا مثلاً، في تأمين حدود عربية ـ اسرائيلية ثابتة و «معقولة» ـ على حد قوله ـ تكرس وجود اسرائيل وتلجم توسعها، بحيث يصير ممكناً، بعد الانتهاء من تحقيق شروط ما يسميه شيحا «هذه السياسة الكبرى»[١٥٨]، أن تهتم البرجوازية بالامور الاقتصادية «بقلب خفيف»[١٥٩] لا يثقله خوف من «كارثة» ثورية تحل بالعالم العربي، على قاعدة الاتفاق العربي ـ الاسرائيلي، وفي إطار الدفاع المشترك ضد الخطر الثوري الآتي من الداخل، لا «من جهة الشرق»، أي في إطار ديمومة علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية، التي هي أساسية لديمومة السيطرة الطبقية للبرجوازيات الكولونيالية. فقارىء كتابات شيحا في هذا المجال، يكاد لا يجد ذكراً لقضية أسمها قضية الشعب الفلسطيني، كأن هذا الشعب لا وجود له. ولا قضية لشعب لا وجود له.

لقد نظر شيحا في المشكلة الاسرائيلية ـ ولا نقول في القضية الفلسطينية ـ من زاوية مصالح البرجوازية اللبنانية، بالدرجة الاولى، من حيث أنها تحتل موقع الوسيط الطبقي بين الامبريالية والعالم العربي، ومن زاوية المصلحة الطبقية الرئيسية للبرجوازيات العربية، في ديمومة سيطرتها الطبقية، وفي ديمومة ارتباطها التبعي بالامبريالية. وما كان له، من موقعه الطبقي البرجوازي، أن ينظر فيها، بالطبع، من زاوية قضية الشعب الفلسطيني، في ارتباطها العضوي بحركة التحرر الوطني للشعوب العربية. لقد حاول جهده، من موقعه هذا، أن يبيّن للقوى الامبريالية، داعمة وجود الدولة الاسرائيلية والمشروع الصهيوني في المنطقة العربية، الخطر الكامن في نهوض تلك الحركة التحررية، على مواقع الامبريالية نفسها في العالم العربي، وبالتالي، على مواقع البرجوازيات التبعية فيه. باسم الدفاع عن أنظمة هذه الطبقات ضد ذلك الخطر المقبل، ذهب شيحا، قبيل قيام دولة اسرائيل، إلى حد دعوة الدول العربية إلى المجازفة في التصدي للخطر الحاضر المتمثل في القوة الاسرائيلية. «فبين الخطر الحاضر والخطر المقبل، يجب الآن أن نختار»[١٦٠] واختيار شيحا يذهب، بالطبع،

---

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.
(١٥٩) المصدر نفسه.
(١٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

www.alkottob.com

في خط التصدي لهذا الخطر المقبل، لكن هذا لا يعني أنه مقتنع بقدرة الدول العربية على التصدي بالقوة للدولة الاسرائيلية. إنه، بالعكس، يدرك عجز هذه الدول عن ذلك. ربما كانت شطحة لفظية منه، قام بها مرة واحدة، لكن لها دلالة التأكيد على ذلك الخطر المقبل الذي يتهدد الأنظمة البرجوازية العربية، ولها دلالة لفت نظر الغرب إلى هذا الخطر. فقيام دولة اسرائيل، برأيه، خطأ كبير يرتكبه الغرب. أما إذا صار هذا الخطأ أمراً واقعاً، وهو واقع بالفعل، «فلا بد من أن نرى فيه، مرة أخرى، يد الله، وشكلاً مفاجئاً من غضبه وعقابه»[١٦١]. ومتى كان الخطأ خطأ إذا كان الله، بالفعل، صاحبه، برغم كون الغرب أداته التنفيذية؟ إنه قدر ينزل على العالم العربي بأمر من العناية الالهية.

في المخطط الصهيوني «يغلب السياسي على الاقتصادي في جميع النقاط الاساسية»[١٦٢]. إن ما تريده الصهيونية، هو بناء امبراطورية[١٦٣]. إنها «حلم سيطرة وقوة ذو أبعاد عالمية»[١٦٤]. «فاسرائيل التي على أبوابنا، تفرض علينا النظر في جميع أوجه الجيرة وجميع نتائجها. وليس سهلاً لبلد صغير أن يشعر بثقل هذا الخطر على حدوده... إن وزن اسرائيل، هذا الذي يقاس بالنقد وبالقوة، يبدو ثقيلاً ومليئاً بالمخاطر على أمم ليس لها، في جميع الفروع، سوى موارد محدودة»[١٦٥]. هنا، في هذا النص، وفي نصوص أخرى شبيهة سنرى بعضها لاحقاً، يأخذ الخطر الاسرائيلي، من زاوية مصالح البرجوازية اللبنانية، معنى سياسياً واقتصادياً محدداً. لئن ركز شيحا النظر، من زاوية مصالح الغرب الامبريالي والبرجوازيات العربية التبعية، على ذلك الخطر المقبل في نهوض الحركة التحررية ضد الصهيونية والرجعية والامبريالية، فهو الآن يركز النظر، من زاوية موقع الوسيط الطبقي الخاص بالبرجوازية اللبنانية، على خطر اسرائيل، من حيث هي قوة سياسية

---

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.
(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٢١٠ و ٢٨٧.
(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.
(١٦٥) المصدر نفسه، ص ١١٠.

www.alkottob.com

وعسكرية واقتصادية، وبالتحديد، من حيث هي قوة مالية لا يمكن للبرجوازية اللبنانية مناهضتها. خطر اسرائيل لا يكمن في سياستها التوسعية وحسب، وفي مطامعها في الجنوب، بل يكمن، بوجه خاص، في قدرتها المالية على منافسة البرجوازية اللبنانية على دورها الوسيطي نفسه. فالعالم العربي لا يحتمل وجود لبنان آخر. (ملاحظة: ستجد البرجوازية اللبنانية حلاً لهذه المشكلة في أن تقلبها: ولماذا لا يكون لبنان اسرائيل ثانية في العالم العربي؟ وقد تمر، الآن، هذه الفكرة نفسها في رأس أكثر من برجوازية رجعية عربية. ستصل البرجوازية اللبنانية إلى هذا الحل، في شروط محدودة من الصراع الطبقي الوطني، لها علاقة، بوجه خاص، بالقضية الفلسطينية. باختصار نقول: لما صارت القضية الفلسطينية هذه قضية لبنانية داخلية، فتحقق ذلك الخطر المقبل الذي كان شيحا يشير إليه ويرتعد منه، حسمت البرجوازية اللبنانية أمرها بان اقامت تحالفاً استراتيجياً مع اسرائيل ضد الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وحركة التحرر العربية كلها. صهينة لبنان نتيجة ضرورية لهذا التحالف، وهي ترتسم في منطق الفكر الشيحاوي نفسه، في تحديده سلّم الاخطار على الوجه الذي رأينا سابقاً، بحيث كان الخطر الاول الذي يجب الدفاع ضده هو الخطر الآتي من الداخل: خطر التحويل الثوري الكامن في نهوض الحركة الوطنية التحررية).

لقد كانت المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل تصب، بشكل مباشر، في مصلحة البرجوازية اللبنانية التي استطاعت، هكذا، أن تحافظ، إلى حد بعيد، على دورها الاقتصادي التقليدي في العالم العربي كوسيط طبقي بينه وبين الامبريالية. ويعود شيحا، في نصوص أخرى، فيؤكد هواجس البرجوازية هذه نفسها، فاسرائيل عنده هي «القوة المالية الاولى في العالم»[١٦٦]. وفي نص آخر يقول: «لا توازي موهبة اليهود السياسية سوى موهبتهم المالية»[١٦٧]. فالخوف كل الخوف هو من أن تتوجد البرجوازية اللبنانية في وضع ينفرض فيه عليها الدخول في منافسة مع هذه الموهبة المالية التي هي موهبة مشتركة بينها وبين اليهود. «فاسرائيل خلقت

---

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

www.alkottob.com

للقوة، ولإدارة المال وعلاماته...»(١٦٨). هذا هو الهاجس الذي يقض مضجع الطغمة المالية في لبنان على ادارة المال واللعب به، بل لها قدرة تفوق هذه بكثير، لأن لها «أبعاد عالمية»، على حد تعبير شيحا. فكيف لا يكون لوجود مثل تلك القوة أثر مدمر، على الصعيد الاقتصادي ـ المالي، لدور البرجوازية اللبنانية؟ ويعبر شيحا عن خوفه هذا فيقول: «...نحن لا نرى كيف يمكن لدولة اسرائيل، وقد استحالت على حدودنا مرفأ يجتذب يهود العالم كلهم، أن تترك الدول العربية، ولبنان بالدرجة الاولى، تعيش وتزدهر بسلام. إنها لمخاطرة كبرى، تلك التي تتطور ضد جيراننا وضدنا نحن بالذات؛ مشروع وقح وجريء من السيطرة الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية، لا يمكن أن ينتهي إلا بانتهاكات أرضية وسياسية، وبارتهان له فوق كاهلنا عبء أثقل نير، وأخيراً، بعبودية... وفي نهاية هذا المشروع، نحن لا نرى غير يقظة واحتدام مخيف للتعصب، وفي بلدان عديدة كثيراً من الخراب والدم والدموع»(١٦٩). إن الخطر الاول للمشروع الصهيوني (وهذا النص مكتوب سنة ١٩٤٨). يكمن اذن في تلك السيطرة الاقتصادية والمالية والصناعية والتجارية على العالم العربي. وهذا الخطر يتهدد، بالدرجة الاولى، لبنان وموقعه الوسيط في هذا العالم العربي. أما الخطر الآخر الملازم لهذا الخطر الاول، والذي هو نتيجة منطقية له، فهو ما يسميه شيحا يقظة التعصب واحتدامه المخيف. إنه، بتعبير آخر، يكمن في نهوض الحركة التحررية، بفعل احتدام الصراع العربي ـ الاسرائيلي المتمحور حول القضية الفلسطينية، هذه التي لا يدل على حضورها في النص الشيحاوي سوى تغييبها، كأن في تغييبها هذا انتصاراً سحرياً، بالوهم الطبقي، على خطرها المقبل.

٣ ـ في خطر تحول اللاجئين الفلسطينيين إلى شعب مقاتل

كنا قد طرحنا سؤالاً هو: كيف تظهر القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية، كما تتجسد في الفكر الشيحاوي؟ وها نحن نجيب عنه: إنها تظهر في شكل شبح مخيف له وجه ذلك الخطر المقبل. هنا تكمن ضرورة تغييبها.

---

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.

www.alkottob.com

لكن شيئاً منها يبقى، يؤكد هذا التغييب ويدل عليه: إنه الشكل الذي تنحصر فيه. في هذه الايديولوجية، في قضية لاجئين لا قضية لهم، وإن كانوا يطرحون، بوجودهم نفسه كلاجئين، على البرجوازية اللبنانية بالدرجة الاولى، وعلى البرجوازيات العربية، أكثر من قضية أو مشكلة. فليقرأ القارىء معنا هذا النص المطول لشيحا، فان فيه ما نقول. لقد كتبه صاحبه سنة ١٩٥٠، بعنوان: «ما هو الاهم»، ويقول فيه: «كل النجاحات التي نعد بها أنفسنا في السياسة الخارجية لن تكون إلا شيئاً قليلاً، ما دمنا لم نجد حلاً للمشكلات التي أوجدتها حرب فلسطين وقيام اسرائيل. هذه هي، بالنسبة لنا، الصعوبة الكبرى. هذا هو الخطر الرئيسي. لنتجرد من الاوهام: فما حدث (وما سيحدث) على حدودنا الجنوبية هو، بالنسبة لنا، الاهم، من بين كل ما يجري على وجه الارض»[١٧٠].

ولنتوقف قليلاً عند هذه الفقرة الاولى من النص، حيث نرى فيها، إذا قرأناهابدقة، أن الخطر الرئيسي الذي يشير إليه شيحا ليس اسرائيل بقدر ما هو المشكلات التي تولدت عن قيامها وعن حرب فلسطين. وهذه المشكلات لم تجد بعد حلاً لها. فبقاؤها بلا حل هو الذي يولد للبنان الخطر الرئيسي. فما هي هذه المشكلات؟ وما هو هذا الخطر؟ ربما وجدنا الجواب في الفقرة الثانية مباشرة. يقول شيحا: «بين اسرائيل وبيننا، لا وجود لحائط طبيعي، ولا لعائق. إن المئة والعشرين أو المئة والثلاثين الفاً من اللاجئين الفلسطينيين على أرضنا يشكلون، من جهة أخرى، اثقل عبء على اقتصادنا وعلى حياتنا الاجتماعية. والجرائم (أو التجاوزات) التي يرتكبها، مثلاً، لاجئون فلسطينيون لم تعد تحصى. لقد كنا دائماً من أكثر شعوب الارض حفاوة وضيافة، لكن للامكانيات حدوداً... بامكاننا أن نرسل وفوداً عديدة إلى كل الجهات، وأن نخصص ميزانية قوة كبرى لتأمين حضورنا في جميع مظاهرات الحياة الدولية. لكن هذا لن يجعلنا نتقدم خطوة واحدة إذا لم تجد المشكلات الفلسطينية حلاً لها. فما نبحث عنه الآن ليس المجد، بل الخلاص»[١٧١].

---

(١٧٠) «تنويعات...»، ص ٩٢.

(١٧١) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٣.

www.alkottob.com

البناء الشكلي للنص ليس اعتباطياً؛ فهو يدل على منطق الفكر الذي يحكمه. ان يربط شيحا، في الفقرة الاولى من نصه، الخطر الرئيسي الذي يتهدد لبنان، في الحاضر والمستقبل، بالآثار ـ المشكلات التي تولدت عن حرب فلسطين وعن قيام اسرائيل، فينتقل، في الفقرة الثانية من نصه، مباشرة إلى التكلم على اللاجئين الفلسطينيين، من حيث هم العبء الاثقل على اقتصاد لبنان وحياته الاجتماعية، بدليل التجاوزات والجرائم التي يرتكبونها، هذا يعني، بوضوح، أن ذلك الخطر الرئيسي يكمن في هؤلاء اللاجئين، حاضراً ومستقبلاً (ولا سيما مستقبلاً)، وان بنية النص نفسها تفرض هذا الربط الضروري بين ذلك الخطر وهؤلاء اللاجئين.

هنا ينطرح سؤال لا بد منه: ولماذا يشكل اللاجئون الفلسطينيون هذا الخطر؟ وأين يكمن؟ يبدو لنا أن الجواب على هذا السؤال حاضر في النص الشيحاوي نفسه. لكن، علينا أن نحسن قراءة هذا النص قراءة نقدية، حتى نستكشف المنطق الذي يحكمه. وهذا المنطق ليس خاصاً به وحده، بل هو الذي يحكم الفكر الشيحاوي البرجوازي بكامله، في شتى مواقفه من مجمل القضايا التي سبق لنا تحليلها في هذه الدراسة. من الخطأ التوقف، اذن، في هذه القراءة النقدية، عند ظاهر الكلمات وحده. وظاهر الكلمات، في النص الشيحاوي، يؤكد أن ذلك الخطر يكمن في العبء الذي يشكله وجود اللاجئين الفلسطينيين على اقتصاد لبنان وحياته الاجتماعية. وظاهر النص يؤكد أن هذا الخطر يكمن، بتعبير آخر، في وجود اللاجئين كلاجئين وفي المشكلات التي يطرحها وجودهم هذا كلاجئين، على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي. وما دامت هذه «المشكلات الفلسطينية» ـ كما يسميها شيحا، مستخدماً صيغة الجمع ـ بلا حل، فإن الخطر جاثم على لبنان الذي بات ينشد الخلاص منه بأي ثمن. لكن الضمني في هذا النص هو هذا الذي يسكت عنه شيحا ولا يشير إليه بحرف، وهو بالتحديد، الوجه السياسي من هذه «المشكلات الفلسطينية». وتغييب هذا السياسي، الذي يقول عنه شيحا، في نص آخر «إن له الغلبة الاولى على الاقتصادي، في جميع النقاط الاساسية»[١٧٢]، ويؤكد

---

(١٧٢) «فلسطين»، ص ٢٢٤.

www.alkottob.com

قوله هذا بالاسود وبالحرف الكبير، هو الذي يحدد استخدام صيغة الجمع في التكلم على « المشكلات الفلسطينية »، فيحصر الكلام عليها في صعيديها الاقتصادي والاجتماعي. ولو كان ذلك السياسي حاضراً في النص، لانعكس حضوره هذا في اللغة نفسها، في استخدام صيغة المفرد بدلاً من صيغة الجمع، بحيث ينفرض الكلام، حكماً، على المشكلة أو القضية الفلسطينية، بدلاً من أن يكون على « المشكلات الفلسطينية ». فالخطر الذي ينشد لبنان ـ البرجوازية الخلاص منه هو، اذن، خطر هذا السياسي بالذات، الكامن في القضية الفلسطينية، لا خطر الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه القضية، في لبنان. بين ظاهر النص وضمنيِّه علاقة هي مثيلة بالعلاقة القائمة بين هذه الآثار والسياسي الذي تتولد عنه. لذا نرى ظاهر النص ينبني، في لغته الايديولوجية، على مستوى هذه الآثار، بينما يكمن ضمنيُّه في هذا السياسي المغيَّب فيه. بتعبير أوضح: لا خطر فعلياً من اللاجئين ما داموا لاجئين. ولو اقتصرت قضيتهم على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرح، لكان حلها سهلاً وممكناً، في حدود الوضع السياسي القائم، أي بلا أي تغيير سياسي. ومهما تعددت هذه المشكلات أو تعقدت، فإن حلها يبقى سهلاً وممكناً، لأن انحصار القضية الفلسطينية فيها، من حيث هي مشكلات اقتصادية اجتماعية، هو هو الحل القائم على الغاء القضية الفلسطينية، في انحصارها في قضايا لاجئين. وهذا هو، بالفعل، « الحل » الذي تطمح إليه الرجعية العربية، والصهيونية والامبريالية. لكن الواقع المادي التاريخي عنيد، ولا يمكن الغاؤه بمجرد الرغبة في الغائه. وهنا يكمن الخطر: في حركة تاريخية يستحيل فيها اللاجئون شعباً له قضية يلتحم بها في نضاله من أجلها. (ملاحظة: هذا ما يؤكده، بعد شيحا، ايديولوجيو البرجوازية اللبنانية الرجعية، لا سيا في هذه الحرب الاهلية المستمرة. كانوا يريدون للاجئين أن يظلوا لاجئين. فلما استحال اللاجئون شعباً مقاتلاً، تفجر حقدهم العنصري ضدهم في أبشع مظاهره، ووجدوا « الحل » في صهينة لبنان).

وتتأكد صحة قراءتنا النقدية هذه للنص الشيحاوي، في قراءة تتمته التي يقدم فيها شيحا « الحل » الذي تنشده البرجوازية اللبنانية لـ « المشكلات الفلسطينية »، يقول: « يجب اذن أن ندافع، نحن وجيراننا، عن أنفسنا، وأن تتدول القدس، وأن

www.alkottob.com

يعود اللاجئون إلى بلدهم، أو (خط التشديد منا) أن يجدوا لهم ملجأ خارج البلدان المكتظة بالسكان، وأن تتحرر، أخيراً، بلدان الجامعة من هذا **الكابوس**». (خط التشديد منا) (١٧٣).

ليست اسرائيل هي **الكابوس**، هذا الذي يجب أن تتحرر منه بلدان الجامعة العربية، ولبنان بالدرجة الاولى. بل هذا **الكابوس** هو، بالتحديد، اللاجئون الفلسطينيون. وهم ليسوا كابوساً لأنهم قنبلة موقوته، بامكانها أن تتفجر في كل لحظة، حين تتوفر لها الشروط الضرورية لذلك. لكن انفجارها هذا لا شك فيه، فهو حاصل بفعل النضال التحرري الوطني ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، وبفعل نضال أولئك «اللاجئين»، بوجه خاص، من أجل قضيتهم الوطنية. الخوف الكابوسي، من جهتهم يأتي، لا من جهة اسرائيل، التي يدعو شيحا إلى ضرورة الاتفاق والصلح معها، برعاية الغرب، وإلى اعتماد سياسة خارجية، من قبل الدولة العربية، «أكثر اتساعاً وتفهماً وانسانية» (١٧٤).

ليس تصلب المواقف من اسرائيل والغرب وتشنجها هما طريق إزالة هذا الخوف الكابوسي وتبديده، بل «التفهم والانسانية»، والقبول بالامر الواقع، وادراك ما يجب ادراكه قبل أي شيء آخر: وهو أن مركز الخطر المقبل قد انتقل، بوجود اسرائيل، الذي لا مردّ لأمر العناية الالهية فيه، من اسرائيل هذه بالذات، إلى اللاجئين الذين يحملون في صيرورتهم التاريخية النضالية الضرورية قنبلة مرعبة، (ضد الأنظمة العربية واسرائيل والغرب معاً)، اسمها القضية الفلسطينية. وإذا لم يكن من الممكن الغاء هذه القضية، فليتحرر لبنان، على الاقل، منها. (**ملاحظة**: مع انفجار هذه القنبلة، لا سيما في وجود المقاومة الفلسطينية، وفي وجود ثورة الشعب الفلسطيني، صار على البرجوازية اللبنانية والرجعية العربية ـ بمعونة اسرائيل والامبريالية، بالطبع ـ أن تنتقلا من محاولة الغاء تلك القضية، بالحؤول دون تكونها، إلى محاولة **تصفيتها**، بتصفية الثورة الفلسطينية). إن السبيل إلى ذلك هو ترحيل

---

(١٧٣) «تنويعات...»، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٩٤.

www.alkottob.com

اللاجئين من لبنان، هذا البلد المكتظ بـالسكـان، إلى بلـد عـربي آخـر قـادر على استيعابهم، وملتزم أكثر من لبنان بهم، بحكم كونه بلداً عربياً، بينما لبنان هو لبنان فقط، لا يتحدد إلا بذاته، أي في نفيـه أن يكـون عـربيـاً. فليخـرج اللاجئـون الفلسطينيون اذن من لبنان، وليتوزعوا على الدول العربية الاخرى، ولتدرك هذه الدول أن في توزيعهم عليها مصلحة لها، لأن في توزيعهم هذا وتوطينهم، الغاء للقضية الفلسطينية، التي تشكل أكبر خطر يتهدد العالم العربي في أنظمته البرجوازية الرجعية المرتبطة، كنظام البرجوازية اللبنانية، ارتباطاً تبعياً بالامبريالية، يجب أن يتأبد كتأبد ارتباط اسرائيل بها. وهذا الكل، في اطرافه المتعددة، يجد في الغاء تلك القضية مصلحته المشتركة.

ألا يمكن للرجعية اللبنانية والرجعية العربية، في هـذا الزمـن الراهـن للحـرب الاهلية المستمرة، أن تتعرف الملامح الرئيسيـة لفكـرهـا الطبقـي في هـذا الفكـر الشيحاوي؟

www.alkottob.com

الفصل السادس:

من «الطائفية» الى الفاشية

جاءت الحرب الاهلية في لبنان عنيفة مدمرة، فلم يقتصر الصراع فيها حول القضية الوطنية بعامة، والقضية الفلسطينية بخاصة، على حقل دون آخر من حقوله، بل كان شاملاً هذه الحقول كلها؛ والحقل الايديولوجي هو مركز اهتمامنا في هذه الدراسة. فماذا حل ببناء الايديولوجية البرجوازية اللبنانية، هذا الذي كان لشيحا القسط الأوفر في تشييده وتزويقه؟ لقد تصدع هذا البناء، كغيره، بفعل حدة ذلك الصراع وجذريته، وظهرت فيه فسوخ راح يطل منها ما كان فيه ضمنياً، وهذا الضمني كان فيه الاساسي. لقد سقطت عن هذا البناء كل اقنعته، فبدا عارياً في عنصريته وفاشيته. ليس من فارق كبير بين الفكر البرجوازي في كتابات شيحا، مثلاً، والفكر البرجوازي في كراريس الكسليك أو كتابات «العمل»، (إلا اختلاف النبرة، ربما). إنه فكر واحد، يتكرر في أشكال منه قد تختلف باختلاف شروط الصراع الطبقي، لكن منطقاً طبقياً واحداً يحكمها كلها: إنه منطق العداء للديمقراطية ولحركة التحرر العربية وللقضية الفلسطينية. إنه هو هو منطق التحالف التبعي مع اسرائيل والرجعية العربية والامبريالية، يأخذ في هذه الحرب الاهلية المستمرة شكله الاكمل؛ أي شكله العنصري الطائفي الفاشي، هذا الذي هو في توافق تام مع حقيقته الطبقية البرجوازية، بلا تمويه. لقد انحشرت البرجوازية الرجعية

www.alkottob.com

اللبنانية في الزاوية الضيقة من مأزقها الطبقي، بحيث أرغمت على أن تعلن عن الضمني (الفاشي العنصري) في ايديولوجيتها الطبقية، ذلك الذي كان في الفكر الشيحاوي خفياً، فراحت تستعيد، في ممارستها الايديولوجية، ثوابت هذا الفكر (فكرها) وتدفعها، بفعل احتدام الصراع الطبقي، لا سيما بعد أن استحالت القضية الفلسطينية فيه قضية داخلية، بل محورية، إلى أبعد حدود منطقها الداخلي نفسه، لتعيد تنظيمها من جديد في فكر عنصري فاشي خالص، لا يخجل من هويته هذه، بل يصرح بها. واعادة تنظيم هذا الفكر تهدف إلى أن يكون أكثر بساطة، ليكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على مجابهة الفكر الوطني الثوري. واحتدام الصراع بين هذين الفكرين: الرجعي الفاشي، والوطني الثوري، هو نتيجة مباشرة لاحتدام الصراع في الحرب الأهلية بين القوى الرجعية الفاشية العنصرية الطائفية، وبين القوى الوطنية الثورية الديمقراطية. القضية الفلسطينية تحتل في هذا الصراع حيزاً مركزياً، في ارتباطها العضوي بالقضية الوطنية اللبنانية، بما تعنيه هذه القضية من دفاع عن وحدة لبنان، أرضاً وشعباً، وعن استقلاله وتطوره الديمقراطي وارتباطه الداخلي بحركة التحرر العربية. ليس غريباً أن يتمحور ذلك الصراع اذن، في حقله الايديولوجي، حول هاتين القضيتين، في تمفصل الواحدة منها على الاخرى، في قضية وطنية واحدة تجعل من الساحة اللبنانية حقل الصراع الرئيسي في الحركة التحررية العربية، بين الخط السياسي البرجوازي الرجعي المتحالف، فعلياً، مع اسرائيل والامبريالية، والخط السياسي الوطني الثوري المناهض لقوى التحالف الرجعي الصهيوني الامبريالي، في ضوء هذا الصراع الجذري العنيف، يجب النظر، اذن، في الممارسة الايديولوجية للبرجوازية اللبنانية.

في النظر في هذه الممارسة الايديولوجية، سنعتمد على عيّنات منها تساعدنا على متابعة هذه الدراسة النقدية، اقتطفناها من سلسلة الكراريس الصادرة عن «لجنة البحوث اللبنانية» في جامعة الكسليك. وهذه السلسلة مرقمة من ١ إلى ٢١ بالعربية، ومن ١ إلى ٨ بالفرنسية، بالاضافة إلى ثلاث مذكرات بالعربية صادرة عن اللجنة نفسها بلا أرقام، ومذكرة واحدة بالفرنسية بلا رقم. تاريخ هذه السلسلة يمتد على سنتي الحرب، من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧. وسنعتمد أيضاً على بعض الكتابات في مجلة

www.alkottob.com

« العمل » الشهرية. فالافكار نفسها تتكرر في هذه الكتابات بشكل ممل. لذلك، لن نسترسل في قراءتها كلها واحدة تلو الأخرى، رحمة بالقارىء وبنا، بل سنعتمد منهجاً آخر هو التالي: لقد وجدنا، بعد قراءة هذه الكتابات كلها، أن الكراس رقم ٣ بالفرنسية يلخص، بشكل جيد وواضح، هذه الافكار كلها. لذا، قد يكون من المفيد، لنا وللقارىء، أن نعتمد هذا الكراس منطلقاً لقراءة نقدية تفصيلية، نطل فيها منه، كلما دعت الحاجة، على بعض الكتابات الاخرى، لتأكيد ما يؤكد، أو لتوضيحه، حتى يكون لهذه القراءة النقدية شيء من الشمول، لا تطال فيه نصاً بعينه، بقدر ما تطال فيه بناء الايديولوجية البرجوازية اللبنانية بكامله، في هذه المرحلة الراهنة من تطور الصراع الطبقي. أما الكراس الذي نشير إليه، فهو بعنوان: « أضواء صريحة على القضية اللبنانية »(*). ولقد نقلت مجلة « الحرية » منه إلى العربية مقاطع كبيرة، نشرتها في عددها ٧٥٢، الصادر في ٢٢/١٢/١٩٧٥، وقالت فيه إنه « المذكرة التي قدمتها الرابطة المارونية إلى كوف دومورفيل خلال زيارته لبنان كرئيس لبعثة الوساطة الفرنسية ».

١ ـ في تهافت العقل البرجوازي

يصدمك، في قراءة هذه الكتابات المليئة حقداً وفجوراً، شكل من العقل فيها، يبدو للوهلة الأولى أنه شكل « صليبي ». ثم تنظر فيها، بهدوء العقل العلمي، فلا يفاجئك لجوء الرجعية إلى ترسانة الاسلحة الايديولوجية البالية، تأخذ منها ما أمكن، مما له علاقة بالدين أو بالطائفية، لتعيد شحذه في ممارسات إجرامية، من أنواع القتل على الهوية، ان هي دلت على شيء، فإنما تدل على أن تلك الرجعية هي في زمن احتضارها، وأن ايديولوجيتها، مهما تقنعت بقناع « الصليبية » المتجددة، فلن ينفعها هذا في اخفاء حقيقتها الطبقية الفاشية، فهي « لا تكشف جوهرها إلا وهي تموت »(١٧٥). ويحار القارىء في شكل النقد الذي عليه أن يعتمد في نقض هذا

(*) «Lumieres Franches sur la question Libanaise». 52 pages.

(١٧٥) الياس شاكر، في مفهوم « الطائفية السياسية »، مجلة الطريق، العدد ٦، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨، ص ٢٣.

www.alkottob.com

الشكل « الصليبي » من القعل الذي يقوم على رفض العقل البرجوازي نفسه، وعلى رفض منطقه. فمأساة العقل البرجوازي تكمن في مأزقه التاريخي هذا الذي هو فيه مدفوع، بحركة الصراع الطبقي واحتدامها في زمن احتضار الرجعية والامبريالية، إلى التهافت، في محاولته ايقاف تهافته. نراه، حين يحاول آن يعقلن أزمته التي هو فيها، في أزمة البرجوازية اللبنانية الرجعية في هذه الحرب الأهلية، يعتمد شكلاً « صليبياً » لا ينبني، مفهومياً، إلا على أساس من نقض جهاز المفاهيم الايديولوجية البرجوازية نفسها، وبالتالي على أساس من تهافت هذا الجهاز المفهومي. لكنه يخرج، من محاولته هذه، بفشل أكبر يزيد من تهافته (وفي هذا مأزقه التاريخي) لأن ذلك الشكل « الصليبي » من العقلنة الذي يعتمد ليس صليبياً إلا في الظاهر، وليس اقطاعياً أو خاصاً بفكر ما قبل الرأسمالية إلا في الظاهر؛ إنه، بالعكس، الشكل التاريخي المحدد لتهافت العقل البرجوازي، في زمن احتضار الامبريالية. بين هذا الشكل « الصليبي »، الذي هو شكل تهافت هذا العقل البرجوازي بالذات، وبين ذلك الشكل الصليبي الخاص بالفكر الاقطاعي، مثلاً، فارق أساسي هو القائم بين ايديولوجية الطبقة المسيطرة في نمط الانتاج الاقطاعي، وبين ايديولوجية الطبقة المسيطرة في نمط الانتاج الرأسمالي. ولئن استخدمت الطبقة البرجوازية، في شروط تاريخية محددة كهذه التي تمر بها في الحرب الاهلية، مفاهيم أو أشكالاً بالية من العقلنة، فلأنها واقعة في أزمة ايديولوجية هي وجه من أزمة سيطرتها الطبقية. فأي شكل، اذن، من النقد يجب اعتماده في نقض هذا الشكل « الصليبي » من العقل البرجوازي الذي، في تهافته الداخلي نفسه، يزداد تهافتاً باعتماده هذا الشكل؟ هذه مأساته، وهذه المأساة مهزلة. ومن الخطأ، في العقل العلمي، أن يرى في المهزلة مأساة، حين تكون المأساة مهزلة.

لعل خير شكل من النقد هو آن نترك لهذا الشكل من العقل الفرصة في أن يعرض لنا منطق تهافته الداخلي.

٢ ـ في الفصل بين الشرق والغرب

تتوزع مذكرة « الرابطة المارونية » التي نحن بصدد تحليلها النقضي، على ثمانية فصول تترابط فيما بينها بشكل يريد لنفسه أن يكون استخلاصياً، حتى يكون

www.alkottob.com

لمضمونها الايديولوجي فاعلية قصوى في تضليل الوعي الاجتماعي، لا سيما عند «الجمهور المسيحي»، هذا الذي تتوجه إليه المذكرة بوجه خاص، لهذا، تبدأ المذكرة بفصل أول، «في المصطلحات السياسية»، تنطلق فيه من أوليّتين ستبني عليهما استخلاصاتها اللاحقة. الاولية الاولى هي التالية: «إن مصطلحات من نوع الديمقراطية، الحرية، المساواة، العلمانية، البرلمانية، الحقوق القانونية وغيرها لا تعني في لبنان (وفي الشرق كله) ما تعنيه في الغرب». وتحدد المذكرة الاولية الثانية مباشرة بعد الاولى، كنتيجة طبيعية منطقية لها، فيقول: «والشيء نفسه ينطبق على التشكيلات والتجمعات والزمر التي يطلق عليها، للمبالغة، اسم «أحزاب سياسية»: اشتراكية، شيوعية، تقدمية، ليبرالية، ديمقراطية، قومية، دستورية إلى آخره... والحقيقة اننا نجد أنفسنا أمام تجمعات مسلحة، إلى هذا الحد أو ذاك، ترتكز إلى مصالح محلية واقطاعية وقبلية وطائفية لا علاقة لها البتة بالمعنى السياسي الذي تكتسبه هذه المصطلحات والتسميات في الديمقراطيات الغربية».

الاولية الاولى، كالثانية، موضوعة في هذا الفصل الاول، في شكل بداهة لا تحتاج، في اثباتها، إلى أي برهان. ولغة البداهة في النفي القاطع، كما في الجزم القاطع، هي اللغة الايديولوجية بامتياز، وهي اللغة الرجعية الفاشية بامتياز، لأنها لغة العداء للعقل بامتياز، تستخدم منطق اللغة وبناءه الاستخلاصي ضد لغة المنطق في استخلاصها منطق الواقع المادي. على قاعدة هدم العقل البرجوازي نفسه، ينبني العقل الفاشي. إنه لهذا، يؤكد ولا يثبت، كأن في تأكيده الشيء ايجاداً له. لهذا، كان السحر ملازماً له.

ماذا تؤكد الاولية الاولى؟ ما يصح على الغرب، من واقع الديمقراطية أو الحرية أو غير ذلك، وما يصح عليه من مفاهيم أو مصطلحات بها يفكر هذا الواقع، لا يصح على لبنان، ولا يصح على الشرق كله. وهو لا يصح على لبنان، بمقدار ما ينتمي لبنان إلى هذا الشرق الذي لا يصح عليه ما يصح على الغرب، أو قل إنه لا يصح على هذا الجزء من لبنان الذي ينتمي إلى الشرق (كما سنرى بعد). فاذا كان هذا هكذا، فليس بمفاهيم العقل البرجوازي الغربي يمكن النظر في الواقع اللبناني، وفي أسباب الحرب الاهلية فيه. إن في هذا القول رفضاً لمفاهيم هذا العقل، وعودة إلى

www.alkottob.com

مجاهل الفكر الاستعماري في غيبيته واطلاقيته السحرية. إن فيه استعادة لتلك المقولة البالية التي تجزم بما تخطاه الفكر البرجوازي الامبريالي نفسه، من أن الغرب غرب والشرق شرق، وأن بين الاثنين بحوراً وسماوات وأراضي هي التي تفصل المسيحية عن الاسلام، منذ ما قبل المسيحية والاسلام. من تشديده على هذه البداهة في الفصل بين الغرب والشرق وبين المسيحية والاسلام منذ القدم، ينطلق هذا الفكر الرجعي في مذكرة «الرابطة المارونية». وهو ينطلق فيها انطلاقة عنصرية واضحة تقود إلى ضرورة استبعاد تلك المفاهيم الايديولوجية البرجوازية التي لا يتفق منطقها مع منطق هذا الفصل. لكن تلك المقولة ـ البداهة، برغم قدمها، هي مقولة ايديولوجية برجوازية ازدهرت مع ازدهار الاستعمار في القرن التاسع عشر. والرجوع إليها في مجابهة الأزمة الايديولوجية الراهنة للبرجوازية اللبنانية، يدل، بحد ذاته، على حنين هذه البرجوازية الرجعية إلى العودة إلى مرحلة تاريخية خلت، كانت فيها تنمو قاصرة في ظل السيطرة الاستعمارية المباشرة، متحررة من مسؤوليتها في مجابهة أزمة لا تقدر على مجابهتها. وما حنينها هذا سوى تعبير عن هذا العجز الطبقي الذي تفضل فيه أن تكون قاصرة على أن تكون عاجزة، وباستمرار سيتأكد حنينها، الطبقي إلى زمن طفولتها، هذا الذي كانت فيه تحت الرعاية المباشرة للبرجوازية الامبريالية.

٣ ـ في التناقض الجوهري بين الاسلام والمسيحية

أما الاولية الثانية، فلها علاقة مباشرة بالجانب السياسي من الأزمة اللبنانية. فما يصح على الغرب من وجود احزاب سياسية فيه، لا يصح على لبنان، لأن لبنان من الشرق. ويمكن تعميم هذه الاولية الثانية بشكل تظهر فيه الاوليتان كأولية واحدة، بالقول بأن ما يصح على الغرب لا يصح على الشرق، لأن الغرب غرب، والشرق شرق، وبأن الاثنين جوهران متخالفان بالمطلق. فلو صح على الغرب، مثلاً، مفهوم الانسان، لما صح على الشرق؛ فالانسان خاص بالغرب. أما «انسان» الشرق، فمن طينة أخرى غير طينة الانسان؛ إنه دون الانسان، أو ما قبله، أو ما تحته، ولا بد له من أن يرتقي في سلم الانسانية إلى انسان الغرب حتى يصير أنساناً

www.alkottob.com

وللغرب في هذا الرقي والارتقاء دور أساسي هو أن يأخذ بيد من هو دونه، حتى تتحقق في الشرق صيرورة من هو من دون الانسان إنساناً(*). وهذا الدور، في لبنان الذي هو من الشرق، يقع، بحسب هذا المنطق الاستخلاصي الرجعي العنصري، على من هو فيه ليس من الشرق، لأنه ليس من الاسلام (**). وبالتالي، على من هو في لبنان من الغرب لأنه من المسيحية الخالصة، غير المطعمة بالشرق. والمسيحية الخالصة هذه تتجسد في العنصر الماروني. بهذه البساطة في استخلاص النتائج من مقدماتها البدهية، يتوجه هذا المنطق العنصري إلى «جماهيره المسيحية»، ليفرض عليها، بضرورة العقل الفاشي في تماسكه الداخلي، عقدة التفوق العنصري. وكلما كان هذا المنطق بسيطاً في بداهته، كانت فاعليته الايديولوجية والسياسية في حقل الصراع الطبقي أقوى. ومنطق الفكر الفاشي العنصري يعشق البداهة والبساطة هكذا تنفي المذكرة الرجعية نفياً قاطعاً وجود احزاب سياسية في لبنان، «بالمعنى

(*) لهذا المنطق الرجعي العنصري وجهه الآخر الذي يؤكده، فيما هو يظن أنه يتحرر منه: فتأكيد شرقية الشرق، ضد غربية الغرب، باسم الاصالة أو العودة إلى الذات، أو غير هذا وذاك مما كثر الكلام عليه في الآونة الأخيرة، ينطلق، ضمناً، من المنطق نفسه الذي يحكم القول الآخر. قولان هما الوجه والقفا من منطق رجعي واحد.

(**) وكيف يمكن أن يقع هذا الدور على عاتق الاسلام، والاسلام، بحسب هذا المنطق العنصري، غير قابل للتطور؟ فهو، كما تقول عنه لجنة البحوث اللبنانية في جامعة الكسليك: «يهتم بالشبق والمضاجعة اكثر مما يهتم بالحب والعطاء المتبادل»[١٧٦]. لذا، «يصعب التطور على الاسلام إلا إذا تحرر من عقد «الجنس»[١٧٧]. لقد «تخلف الفكر الاسلامي عن امكانية قبول ثورة نقد ذاتي تسقط منه الميتولوجيات وتشيله من عصوره الوسطى ومن الجدل القديم الذي عقم الفكر الفلسفي عند العرب وجعله فكراً لاهوتياً»[١٧٨]. أما بيار الجميل، فيتكلم على «أصالة التخلف الاقتصادي في المناطق الإسلامية في لبنان»[١٧٩].

(١٧٦) «القضية اللبنانية»، جامعة الكسليك، كراس رقم ١٢، ص ٢٨.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٧٩) مجلة «العمل» الشهرية، آذار (مارس) ١٩٧٧، ص ١٧.

www.alkottob.com

السياسي الذي تكتسبه هذه المصطلحات والمسمّيات في الديمقراطيات الغربية»، وتعطي لنفيها القاطع هذا شكل البداهة.

وعلى انقاض هذا الاساس السياسي من البناء الايديولوجي البرجوازي الذي تهدمه تلك المذكرة، ينبني أساس آخر من بناء ايديولوجي رجعي لا يخرج عن كونه شكلاً من أشكال البناء الايديولوجي البرجوازي، خاصاً بالبرجوازية اللبنانية في مرحلة محددة من تطور أزمتها المأزقية. وتستبدل هذه المذكرة الاحزاب السياسية بـ «تجمعات مسلحة ترتكز إلى مصالح محلية، اقطاعية، قبلية، طائفية». الغرب وحده يعرف الاحزاب والطبقات ويعرف السياسة. أما الشرق، ولبنان منه، فلا وجود لاحزاب سياسية فيه، بالمعنى السياسي للكلمة، ولا وجود أيضاً للطبقات الاجتماعية فيه، ولا وجود، بالتالي، للصراع الطبقي فيه، ولا للصراع السياسي. فالصراع الاجتماعي في لبنان، كالصراع في أي بلد من الشرق، صراع بين قبائل أو طوائف أو اقطاعيات محلية، لا يمكن أن يكون له طابع سياسي. إنه النفي نفسه الذي يجزم به شيحا، وآخرون غيره ممن ينزلقون إلى مواقعه الايديولوجية الطبقية، دون علم منهم، أو بشيء من «العلم» لا يتفق تماماً مع مواقعهم السياسية الوطنية في مجابهة هذه الهجمة الرجعية الصهيونية الامبريالية المستمرة في حرب أهلية مستمرة.

إن الفصل الاول من هذه المذكرة الرجعية، بوضعه هاتين الاوليتين كبداهتين، يضع الاساس الذي سيقوم عليه بناء ايديولوجي قادر على مجابهة الأزمة المأزقية التي يمر فيها نظام السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية. ونقطة الارتكاز الايديولوجية الاولى في مجابهة هذه الأزمة المأزقية تكمن في محاولة اخفاء الطابع السياسي الطبقي الوطني لهذه الأزمة، واظهارها مظهر الأزمة «الطائفية»، أو «الدينية؟»، بحيث لا تتحدد بحركة التاريخ المادية وشروطها الاقتصادية والسياسية الطبقية الوطنية الملوسة، بقدر ما تتحدد بحركة جوهرية هي حركة تكرار لعلاقة دائمة من التناحر والتنابذ بين جوهرين مطلقين: المسيحية والاسلام، أو ما هو الشيء نفسه، الغرب والشرق.

(ملاحظة: النصوص التي تشهد على ما نقول كثيرة جداً. فعلى سبيل المثال لا الحصر: «سبب هذا النزاع الاساسي يعود إلى الاختلاف بين المعتقد الديني

www.alkottob.com

الاسلامي والمعتقد المسيحي...»[180]. «فتاريخ العرب هـو تـاريـخ المسلمين، أي تاريخ قهر النصارى وتحويلهم إلى [أهل] ذمة أذلاء»[181]. ونقرأ ما يؤكد الفكرة نفسها: «تعود أسباب الأزمة الراهنة إلى مميزات عميقة في تكوين بنية الانسان اللبناني، أي إلى البنيات التي يتكون منها مجتمعا لبنـان المسيحي والاسلامي»[182]. ونقرأ أيضاً: «إن الثورة التي نحن فيها الآن هي ثـورة الذات الحضـاريـة للجماعـات المسيحية والمارونية خاصة على طغيان الأنا الحضارية للجماعات الاسلامية»[183]. ويؤكد الياس ربابي الفكرة نفسها بشكل أوضح فيقول في مقال بعنوان «بكل بساطة: تجديد اتفاق»: «لا شك في أن طابع الاقتتال الديني يبقى أبرز ما طبعت بـه هذه الحرب. والاقتتال الديني بين المسيحيين والمسلمين ليس بجديد على لبنان، وقد عرفه منذ وصول الفتح الاسلامي إلى بعلبك وسواحل لبنان، سنة ٦٣٥»[184]. هكذا يستحيل التاريخ قديماً يتجدد، أو جوهراً يتكرر. وربما نجد أفضل صياغة لهذه الفكرة في ورقة العمل التي قدمها المؤتمر الدائم للرهبانيـات اللبنـانيـة في خلـوة سيدة البير: «إن حرب السنتين المنصرمتين لم تخلق تناقضات جديدة بقدر ما فجرت تناقضات جوهرية»[185]. لا جديد، اذن، تحت الشمس، بحسب هذا المنطق الغيبي الرجعي، ولا جديد في التاريخ. التناقض جـوهـري، بمعنـى أنـه في الجوهـر، أو بالاحرى، كما رأينا، وكما سنرى، بين جوهر هو الجوهر في لبنان، وهو المسيحية، وجوهر هو العارض فيه، وهو الاسلام. أمـا التـاريـخ، فهـو ليس حـركـة هـذا التناقض، بقدر ما هو حركة التعامي عنه، وتمويهه وطمسه. التاريخ هو حركة الوعـي في طمس الجوهر. أما الحرب، فهي انفجار التناقض الجوهري ضد التاريخ، وليس بفعله(*)).

---

(١٨٠) «القضية اللبنانية»، كراس رقم ١، ص ٤.

(١٨١) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٨٢) المصدر نفسه، كراس رقم ١٢، ص ٧.

(١٨٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٨٤) مجلة «العمل» الشهرية، العدد ٢، ص ١١.

(١٨٥) المصدر نفسه، العدد ١، آذار ١٩٧٧، ص ٩٨.

(*) «العناد الماروني في الأزمة اللبنانية الحالية ليس إلا رفضنا التاريخ الرتيبي الذي ترزح=

www.alkottob.com

في تلك الحركة الجوهرية التي هي حركة التناقض الدائم بين المسيحية والاسلام، ينتفي التاريخ وتنتفي مراحله، فيستحيل، بهذا النفي له، مطلقاً لا يتغير، بل يتكرر. إلى هذا النفي للتاريخ وحركته المادية، يقود منطق النفي لحركة الصراع الطبقي، من حيث هو صراع سياسي. إنه منطق العجز البرجوازي عن مجابهة الأزمة المأزقية للبرجوازية. وما رفض الطابع السياسي الطبقي لهذه الأزمة سوى تعبير ايديولوجي عن هذا العجز البرجوازي الذي، في نفيه التاريخ، يسقط نفسه على التاريخ الفعلي، فيحوله إلى مطلق يتكرر، فينعدم، في تكراره هذا، منطق الضرورة في تغيره وتغييره. هكذا تلبس لغة الرغبة المستحيلة في الخروج على التاريخ وايقافه، لباس العقل في هذا المنطق الرجعي.

٤ ـ في الاسلام

في فصلها الاول، اثبتت المذكرة الرجعية، بمنطق البداهة، أن الغرب غرب، والشرق شرق، وأن المسيحية هي الغرب، والاسلام هو الشرق، وأن لبنان من هذا الشرق. وبما أنها تتوجه إلى «الجمهور المسيحي» بوجه خاص، فلا حاجة بها إلى تعريف المسيحية، لا سيما أنها في لبنان هي الجوهر. والجوهر ليس بحاجة إلى تعريفه بذاته، لكنه بحاجة إلى تعريفه بغيره، هذا الذي هو في لبنان الاسلام. لذا، تكتفي المذكرة من تعريف المسيحية بالقول إنها الغرب. وهذا ما يفوق التعريف: إن فيه حقلاً خصباً من الايحاءات الايديولوجية التي تضع المسيحي، بشكل منطقي ضروري، في موقع التفوّق الطبيعي على غيره، وبالتحديد، على من ينتمي إلى الاسلام، أو الشرق، وهذا الانتماء في الحالتين واحد. وتفوّق المسيحي هذا نتيجة منطقية لتفوق الغرب؛ فالمسيحية والغرب شيء واحد. لذا، كانت جذور اللبنانيين تمتد بعيداً، «في التراث الغربي»[١٨٧] ـ كما تؤكد «مذكرة الجبهة اللبنانية إلى

= تحته الشعوب العربية... والرفض هو موقف التعالي على التاريخ والتمسك بالحقيقة الازلية...»[١٨٦].

(١٨٦) جان شرف، «تاريخ الجغرافيا السياسية في لبنان»، مجلة «العمل»، العدد ٧، ايلول ١٩٧٧؛ ص ٤٦ و ٥٢.

(١٨٧) مجلة «العمل» الشهرية، العدد ٣، ايار ١٩٧٧، ص٧٣.

www.alkottob.com

العالم » - لأنها، بالتحديد، جذور مسيحية. أما بيار الجميل، فهو يؤكد: « إننا نتصل، حضارياً، بالغرب، أو أن حضارته حضارتنا. وهذا ما يشكل جزءاً من الحقيقة اللبنانية »(١٨٨).

إذا لم تكن المذكرة الرجعية بحاجة إلى تعريف المسيحية، فهي، بالمقابل بحاجة إلى تعريف الاسلام، في توجهها إلى من يجهل الاسلام من المسيحيين. من هنا أتت الضرورة المنطقية عندها في تخصيص فصل قائم بذاته بعنوان: « في الاسلام ». في هذا الفصل أفكار ثلاثة تضعها المذكرة في شكل مسلمات: الأولى، هي أن « الاسلام يقسم العالم إلى دار الاسلام ودار الحرب، ولا سلام بين الاثنين، وإنما هدنات مؤقتة، ولو استغرقت قروناً من الزمن »؛ والثانية، هي أن « المسلمين جماعة وأمة واحدة، مهما تعددت الاوطان الظرفية التي يعيشون فيها. فلا بد لهذه الامة من أن تتّحد أخيراً »؛ والثالثة، هي أن « كل الدول العربية دول إسلامية تيوقراطية، وهي تعامل المسيحيين كأهل ذمة محرومين من حقوق المواطنية الفعلية ».

من منطق همها الاساسي في الوصول إلى أكبر فاعلية ايديولوجية وسياسية في تضليل « الجمهور المسيحي » وبث الخوف فيه، بحيث يلتحم ضد الاسلام والمسلمين، من موقع الدفاع عن النفس، في معركة هي عنده معركة حياة أو موت، من منطلق الهم السياسي الطبقي في ضرورة شحذ السلاح الطائفي في احتدام الصراع الطبقي بين القوى الوطنية والديمقراطية، والقوى الرجعية الفاشية، تكتفي تلك المذكرة بتأكيد ما تضعه كمسلمات بدهية، كأن في محاولة اثبات القول إضعافاً له، وهذا ما تريد أن تتلافاه بالدرجة الاولى، في هذه الممارسة الايديولوجية البرجوازية المحتدمة. إنها تؤكد، وما هي بحاجة إلى اثبات ما تؤكد، وجود علاقة طبيعية من التناحر والعداء بين المسيحية والاسلام. فهذه العلاقة ليست تاريخية، بل جوهرية؛ بمعنى أنها من خارج التاريخ، تفسر التاريخ واحداثه، وما احداث التاريخ سوى مظاهر منه تتكرر. إنها، بتعبير آخر، في التاريخ؛ لأنها من خارج التاريخ، ولأن الاسلام أساس له. معنى هذا أن الاسلام، في نظر هذا المنطق الرجعي الطائفي، هو الذي

---

(١٨٨) مجلة « العمل » الشهرية، العدد ٤ حزيران ١٩٧٧، ص ١٤.

www.alkottob.com

يحدد، بطبيعته نفسها، العلاقة التي تربطه بغيره، بالمطلق، وبالمسيحية بوجه خاص، كعلاقة تناحرية عدائية، أو كعلاقة حرب دائمة مستمرة؛ لأنه «يقسم العالم إلى دار الاسلام ودار الحرب». فكل ما هو من خارج دار الاسلام هو مع الاسلام في حرب، ولا سلام إلا بأسلمة دار الحرب. لذا، كان «تاريخ العرب هو تاريخ المسلمين، أي تاريخ قهر النصارى وتحويلهم إلى ذمة اذلاء»[189].

هكذا، يتضح لنا أن الوظيفة الايديولوجية لهذه المسلمة الاولى التي ليست، في بداهتها، بحاجة إلى اثبات، هي أن تؤكد لـ «الجمهور المسيحي» أن الصراع الراهن في لبنان ليس صراعاً اجتماعياً أو طبقياً أو وطنياً أو سياسياً، إنما هو صراع ديني ـ طائفي بين المسلمين والمسيحيين، لأنه الحرب التي يعلنها الاسلام، بحكم جوهره المطلق، على المسيحية والمسيحيين في لبنان. ولئن أعلن الاسلام هذه الحرب الآن، فلأنه وجد الظرف ملائماً لذلك، وهذا الظرف له علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية وهذا ما سنراه لاحقاً بشيء من التفصيل.

أما الوظيفة الايديولوجية للمسلمة الثانية، فهي أن تظهر للمسيحيين أنهم مهددون بخطرين، الواحد منهما ألعن من الآخر: فإما الأسلمة والانصهار في الأمة الاسلامية، هذه التي لا فرق بينها وبين الأمة العربية، وإما البقاء فيها كأهل ذمة. من هنا كانت الحرب، هذه التي يشنها الاسلام على لبنان، تستهدف القضاء على لبنان في كيانه وجوهره، أي في مسيحيته.

فالوظيفة الايديولوجية للمسلمة الثالثة، هي أن تؤكد، في جزء منها، المسلمة الثانية، وفي جزئها الآخر، أن البلدان العربية كلها اسلامية، وأن العروبة ليست في الحقيقة سوى وجه تكتيكي من الاسلام. باقامة هذا التماثل بين الاسلام والعروبة، يتأكد الطابع الديني ـ الطائفي للصراع في لبنان، وينتفي طابعه السياسي ـ الوطني. فالصراع لا يدور حول عروبة لبنان إلا في الظاهر. أما في الجوهر، فهو يدور حول اسلامية لبنان أو مسيحيته. فاذا كان هذا هكذا، كانت عروبة لبنان خطراً عليه،

---

(١٨٩) «القضية اللبنانية» كراس رقم ١، ص ١٢.

www.alkottob.com

لأنها تؤسلمه؛ فاذا تأسلم، انقرض المسيحيون فيه، أو استحالوا أهل ذمة. اذن، لا بد من أن يتوحد اللبنانيون المسيحيون ضد العروبة وضد الاسلام وضد الشرق كله. هذا هو طريق خلاصهم الأوحد، وهذا هو طريق بقائهم مسيحيين موارنة، ولا مفر لهم، للدفاع عن أنفسهم ضد حرب الاسلام عليهم، من أن يعلنوا عليه حرباً صليبية مضادة.

اللغة الايديولوجية هذه لغة إرهابية، لأنها بسيطة بدهية، والإرهاب فيها موجه، بالدرجة الاولى، ضد المسيحيين. إن اتخاذها شكل البداهة هذا يؤمن لها فاعلية قصوى في الإجهاز على ما ترسب في الوعي الاجتماعي لهؤلاء من مفاهيم الديمقراطية أو الحرية أو الاشتراكية.. إنها تدخل الخوف والرعب إلى القلوب لتشل في العقل حركة التفكير، فتستحيل القلوب، حينئذ، طينة طيّعة قابلة لأن تأخذ الشكل الذي يفرضه عليها إرهاب يظهر مظهر الحماية. ولا تصل لغة الارهاب هذه إلى القلب، دون العقل وضده، إلا بأخذها شكل البداهة. إنها، بتعبير آخر، تعطل العقل وتأسر القلب، وهي، لهذا، لغة المنطق الرجعي الفاشي بامتياز.

٥ ـ في لبنان الجوهر

ثم تنتقل المذكرة الرجعية إلى الفصل الثالث الذي تقدم لنا فيه تعريفاً بلبنان تريده جوهرياً؛ أي من خارج كل إطار تاريخي، كما اراده شيحا من قبل. لبنان الجوهر هذا هو لبنان الأزلي. ويبدأ التعريف نفييا بتحديده ما ليس هو لبنان؛ فهو، أولاً، ليس ديمقراطية، بالمعنى الغربي للكلمة. تستخلص المذكرة هذا التأكيد من الاولية الاولى في الفصل الاول، وهي تنفي فيه أن يكون لبنان دولة برجوازية أو رأسمالية، فما يصح على الغرب لا يصح على غيره. ثم أن الديمقراطية هنا، في هذا المنطق الرجعي، ليست شكلاً من أشكال الحكم مرتبطاً بنظام اقتصادي سياسي محدد تاريخياً، بل هي صفة ملازمة لجوهر مطلق هو الغرب الذي هو المسيحية. وتعريف لبنان هو تعريف الجوهر الذي هو فيه يضعه خارج التاريخ. من هنا أتى الاختلاف القائم في لبنان، بين ما هو منه الجوهر، وما هو منه الواقع التاريخي الفعلي. والجوهر، بالطبع، هو الاساس. أما الواقع التاريخي، لا سيما في شروطه الراهنة في الحرب

www.alkottob.com

الاهلية، فهو العارض الذي يزول، ويبقى الجوهر كما هو منذ الازل(*). لذا، كان التعريف بلبنان، في البدء، نفييا، بمعنى أن تحديد ما ليس هو لبنان، هو نفي الواقع التاريخي الذي هو، في المنطق الرجعي، العارض، بهدف الوصول إلى الجوهر. لبنان ليس، اذن، دولة ديمقراطية، وليس ثانياً، دولة علمانية، بالمعنى العربي للكلمة وهذا النفي تكرار للنفي الاول، لأن الغرب غرب، ولبنان ليس من الغرب لكنه، مع هذا، ليس، ثالثاً، دولة تيوقراطية كباقي الدول العربية التي هي تيوقراطية لأنها اسلامية. هذا النفي الذي تستخلصه المذكرة من الاولية الثالثة في الفصل الثاني (الاسلام والعروبة شيء واحد) يقود إلى مأزق: لبنان ليس من الغرب، لكنه ليس أيضاً من الشرق أو من الاسلام. فما هو لبنان اذن؟ وبالتحديد، ما هو لبنان الجوهر، لبنان الازلي الاصلي؟ هل هو بلد تعايش اسلامي ـ مسيحي؟

المنطق الرجعي في هذه المذكرة ينفي أن يكون لبنان بلد هذا التعايش. والنفي المتكرر هذا مرات ثلاثاً هو، في هذا المنطق الرجعي، تأكيد للاختلاف الاساسي بين لبنان الجوهر، ولبنان العارض: بهذا النفي، تنوضع الاولية الرابعة التي يمكن صياغتها في شكل بداهة هو التالي: لبنان في جوهره ليس كما هو في واقعه التاريخي الفعلي؛ بمعنى أن واقعه هذا الذي هو العارض، مغاير لجوهره، ولا بد للبنان من أن يعود، في واقعه الفعلي، إلى جوهره الاصلي، حتى يستمر في وجوده ويبقى. فطغيان العارض فيه على الجوهر يهدد وجوده نفسه، ويقضي عليه بالزوال. فما هو لبنان اذن؟ لبنان الجوهر؟ إنه ـ تقول المذكرة ـ «فيدرالية طوائف (لا ديانات) يضم ١٦ طائفة...».

هنا يتساءل القارىء عن السبب الذي من أجله ينفي هذا المنطق الرجعي أن يكون لبنان بلد تعايش اسلامي ـ مسيحي، ويؤكد أنه فيدرالية طوائف، مع أن هذه الطوائف تنقسم إلى قسمين: اسلامي ومسيحي. ربما يبدو هذا الاختلاف بين ما

(*) «إن لبنان الجديد الذي تريده الجبهة اللبنانية... هو لبنان العريق الاصيل المتواصل التراث منذ ستة الاف سنة، المتناقل الينا من جيل إلى جيل». (مذكرة الجبهة اللبنانية إلى العالم. مجلة «العمل»، العدد ٣، ايار ١٩٧٧، ص ٧) هذا «الجديد» الذي تريده الرجعية هو هو القديم، القدم كله؛ إذ لا فرق بين الاثنين في الجوهر الواحد

www.alkottob.com

يرفضه المنطق الرجعي وما يؤكده، اختلافاً طفيفاً أو لفظياً، رغم أنه، في الحقيقة، يلعب دوراً مهما في تماسك البناء الايديولوجي للمذكرة الرجعية. فالقول بأن لبنان بلد تعايش اسلامي ـ مسيحي يتناقض مع الاوليات التي وضعتها المذكرة كأساس لبنائها الايديولوجي، لا سيما مع الاولية الاخيرة التي تؤكد وجود اختلاف أساسي بين لبنان في جوهره الازلي، ولبنان في واقعه العارض. فلو صح ذلك القول، لبطل وجود هذا الاختلاف، ولكان لبنان في جوهره هو هو في واقعه التاريخي الفعلي، بل لبطل وجود مثل هذا الجوهر في وحدانيته، بفعل صيرورته ثنائياً: اسلامياً ـ مسيحياً. ولا يصح، في ذلك المنطق الرجعي، أن يستوي هذان الاثنان على صعيد جوهري واحد، ولا يصح أن يكون لغير المسيحيين في لبنان حق، بينما احتدام الصراع السياسي، في الحرب الاهلية، يقضي، في ممارسة البرجوازية الرجعية، بأن يلتحم «المسيحيون» التحاماً دينياً وطائفياً ضد حرب الاسلام عليهم، حتى يكون للرجعية ما تطمح إليه من ضرورة تحويل الصراع السياسي حول القضية الوطنية اللبنانية نفسها، في ارتباطها بالقضية الوطنية الفلسطينية، في إطار الحركة التحررية العربية ضد الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية، إلى صراع «طائفي» يفتح لها الطريق نحو تحقيق مشروعها في صهينة لبنان. هكذا يحكم منطق الممارسة السياسية البرجوازية الرجعية دوماً منطق التماسك الداخلي الشكلي لهذا البناء الايديولوجي. فنقض الايديولوجية العنصرية الفاشية لا يتم على صعيد المنطق الشكلي، أي على هذا الصعيد الذي عليه يتماسك وهمها الطبقي في منطق شكلي، بل على صعيد المنطق المادي التاريخي، بارجاع هذا الوهم، في تماسكه الشكلي الداخلي، إلى قاعدته المادية في حقل الصراع الطبقي الذي يولّده؛ فبإرجاعه هذا إلى قاعدته، يتفكك.

ثم كيف يمكن، بحسب ذلك المنطق الرجعي، أن يكون تعايش في لبنان على قدم المساواة بيْن الاسلام والمسيحية، ما دامت العلاقة بين الاثنين، من حيث هي العلاقة نفسها بين الشرق والغرب، علاقة اختلاف جوهري، وأن الاسلام فيها، أو الشرق، هو، بضرورة جوهره نفسه، دون الغرب والمسيحية؟ فلبنان، اذن، لا يتكون من جناحين، أو من نصفين احدهما ضروري لوجود الآخر؛ إذ لا وجود لوحدة عضوية بين الجوهر والعارض. ولبنان الجوهر هو لبنان المسيحية، والعارض

www.alkottob.com

فيه هو الإسلام.. هذا ما تؤكده، مثلاً، «مذكرة الجبهة اللبنانية إلى العالم» كلامها على ما تسميه «ثوابت التاريخ اللبناني»، حين تقول: «لبنان هو وطن المسيحيين العائشين في العالم الاسلامي المحيط»[190]. ولا تناقض، في هذا المنطق الرجعي، بين هذا القول وبين ما تؤكده مذكرة «الرابطة المارونية» تلك، من أن لبنان هو فيدرالية طوائف. فالفيدرالية هذه تمنع التداخل العضوي وتصون الجوهر من العارض(*). من هنا أيضاً، من هذه الضرورة في نفي كل تداخل عضوي بين فئات الشعب اللبناني الواحد، وفي نفي مبدأ الوحدة الوطنية نفسها، لأسباب بيّناها سابقاً، في تحليلنا الفكر الشيحاوي، خاصة بطبيعة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية وبشروطها التاريخية، أتى التأكيد المتكرر لهذا المنطق الرجعي على أن لبنان «مجتمع تعاقدي»(**)، وعلى أنه «ليس دولة قومية... بل هو دولة متعددة القوميات بمعنى أنه مجموعة جماعات دينية هي بذاتها قوميات منغلقة بعضها على بعض، ولها غالباً تاريخها الخاص»[191]. فالوحدة الوطنية في لبنان هي، اذن، بحسب هذا المنطق

(*) «إن التمايز بين الطوائف اللبنانية هو في العمق والجوهر، وليس في الشكل. والجوهر هو العقيدة التي تشكل إطار المعرفة وتوضح رؤية الكون والانسان والمجتمع والتاريخ». (جان شرف، المقال المذكور أعلاه، مجلة «العمل» العدد ٧، ص٥٣).

(**) «...إن التمايز على قاعدة الدين واليقين فرض اجتماعاً تعاقدياً يقف عند حدود «الآخرين»، فلا يتعدى إلى التكامل والانصهار». (جان شرف، المصدر نفسه، ص٥٤؛ راجع أيضاً: كراس **القضية اللبنانية**، رقم ١٤، ص ٤٢). ومن «المجتمع التعاقدي» ننتقل، مع هذا المنطق الرجعي، بشكل مباشر، إلى «المجتمع التعددي»: «ثمة حقيقة ثابتة لا يجدي فيها إنكار، وهي أن لبنان مجتمع تعددي، يتألف من فئات تتمتع كل منها بخصائص حضارية متميزة، وترقى إلى اثنيات عريقة متنوعة. دحض هذه الحقيقة مستحيل. يتحتم أن تكون الصيغة السياسية المعتمدة للبنان الجديد معبرة عن تعددية فئاته وتنوعية خصائصها؟. (ورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب لخلوة سيدة البير. مجلة «العمل»، العدد الاول، آذار ١٩٧٧، ص ٨٨).

(١٩٠) مجلة «العمل» الشهرية، العدد ٣، أيار ١٩٧٧، ص ٧٢.

(١٩١) الكراس رقم ٢، الصادر بالفرنسية عن «لجنة البحوث اللبنانية»، جامعة الكسليك، تحت عنوان «Note sur la Question Libanaise. P. 7 - 8».

www.alkottob.com

الرجعي، أمر مكروه، بالاضافة إلى كونه مستحيلاً. «فالاتجاه الوحدوي سبب المأساة... [وهو الذي]... هدم ذات لبنان السياسية وهدم ذات لبنان الحضارية والثقافية ورفض غنى لبنان الناجم عن تعدد بنيته الحضارية والدينية والاثنية...»(١٩٢).

٦ ـ في أن جوهر لبنان هو لبنان الماروني

لكن لتأكيد المذكرة الرجعية أن لبنان فيدرالية طوائف، وظيفة ايديولوجية أخرى، بالاضافة إلى ما سبق، هي أنه يسمح باستخلاص الفكرة الاساسية التي تهدف المذكرة إلى استخلاصها وتأكيدها، لما لها من فاعلية ايديولوجية قصوى في حقل الصراع الطبقي المحتدم في الحرب الاهلية، لا سيما في ممارسة البرجوازية الرجعية له ممارسة طائفية، وهي أن لبنان الجوهر هذا هو، بالتحديد، لبنان الماروني. فثنائية الاسلام والمسيحية، برغم وظيفتها الايديولوجية في تأكيد أن المسيحية هي جوهر لبنان، والاسلام هو العارض، لا تسمح بابراز العنصر الماروني، من حيث هو العنصر المهيمن في هذا الجوهر، بل من حيث هو، إن صح التعبير، جوهر الجوهر.

العلاقة بين الطوائف، في هذه الفيدرالية التي تضمها، هي ـ كما تقول المذكرة ـ علاقة مساواة وحرية «في ممارسة الطقوس الخاصة بكل طائفة، وفي المفاخرة بكرامتها الانسانية». هنا يتساءل القارىء: هل ثمة تناقض بين القول بمارونية الجوهر اللبناني، وبين القول بأن العلاقة بين الطوائف في لبنان هي علاقة مساواة وحرية؟ لقد انطرح علينا هذا السؤال في شكل آخر منه، في تحليلنا الفكر الشيحاوي، عندما بحثنا في العلاقة بين «التوازن الطائفي» والهيمنة «الطائفية». ورأينا أن الهيمنة «الطائفية» هذه، بما تعنيه، في دولة البرجوازية اللبنانية، من هيمنة «مارونية»، هي أساسية لهذا «التوازن الطائفي» وملازمة له. لكنها فيه خفية، أو ضمنية. وأشرنا إلى أن هذه الدولة البرجوازية واقعة في تناقض مأزقي بينها كدولة برجوازية وبينها

---

(١٩٢) «القضية اللبنانية»، الكراس رقم ١٢، ص١٦.

www.alkottob.com

كدولة « طائفية ». ولم نجد عند شيحا، في ايديولوجيته البرجوازية « الطائفية » ما يبرر تلك الهيمنة « المارونية »، لكننا وجدنا عنده تبريراً ايديولوجياً لضرورة أن تبقى الهيمنة هذه ضمنية، وأن تكون ممارسة السلطة « الطائفية » ممارسة طبقية، في حدود تناقضها المأزقي نفسه. أما الآن، وبفعل احتدام الصراع الطبقي في الحرب الاهلية، فلن يسلم هذا التناقض المأزقي من الانفجار، بل سيجد في الانتقال بالايديولوجية « الطائفية » من شكلها العنصري الضمني إلى شكلها العنصري الصريح ما يشبه الحل، بمعنى أنه سيذهب بها، في خط منطقها الداخلي نفسه، إلى آخر حدود هذا المنطق. بتفجر التناقض الطبقي المأزقي للبرجوازية اللبنانية في الحرب الاهلية، سيتفجر المنطق الداخلي للايديولوجية « الطائفية » لهذه الطبقة الرجعية، في ايديولوجية عنصرية فاشية. هذا ما سنراه الآن.

بين هيمنة العنصر الماروني والمساواة بين الطوائف، لا وجود، بحسب ذلك المنطق الرجعي، لأي تناقض، بل بالعكس، يمكن القول أن تلك الهيمنة اساسية لوجود هذه المساواة، كما ان هذه المساواة ليست ممكنة إلا بوجود تلك الهيمنة التي هي شرط لها. ولكي نفهم هذا بوضوح، علينا أن ننتبه إلى أن المذكرة الرجعية، التي نحن بصدد تفكيكها، تخلط بين صعيدين مختلفين من العلاقة بين الطوائف: صعيد العلاقة الدينية وصعيد العلاقة السياسية؛ كأن هذين الصعيدين واحد لا اختلاف بينهما. وهذا الخلط نتيجة منطقية ضرورية للاوليتين الاولى والثانية في الفصل الاول، اللتين نفت المذكرة فيهما أن يصح على لبنان ما يصح على الغرب من تحليل طبقي للواقع الاجتماعي. ففي الغرب وحده، دون الشرق ودون لبنان، يوجد طبقات، ويوجد، بالتالي، صراع بينها، له شكل ديمقراطي، وله معنى **الصراع السياسي**. أما في لبنان، فلا وجود إلا لطوائف، بينها **علاقات لا يمكن أن تكون إلا علاقات طائفية، لا معنى سياسياً لها**. لا صراع سياسيا، اذن، في لبنان. بانتفاء هذا الطابع السياسي في العلاقات الطائفية، تتحدد هذه العلاقات، بالضرورة، على صعيد آخر غير الصعيد السياسي الذي ينحصر في الغرب، هو صعيد « ممارسة الطقوس ». لذا، كانت العلاقات بين الطوائف في لبنان علاقات « مساواة وحرية » في ممارسة الطقوس، وفي مفاخرة كل طائفة بـ« كرامتها الانسانية ». لكن الشرط الاساسي

www.alkottob.com

لوجود مثل هذه العلاقات من المساواة والحرية الطائفية هو، بالتحديد، عدم وجود لبنان في «دار الاسلام»، لأن الاسلام لا يعرف سوى دارين: دار الاسلام ودار الحرب. ولأن لبنان لم يكن يوماً بلداً عربياً (أي اسلامياً تيوقراطياً) فان المساواة بين الطوائف في ممارسة طقوسها بحرية قد تأمنت باستمرار، وكانت هيمنة الطائفة المارونية شرطاً أساسياً لتأمين تلك المساواة. أما هيمنة الاسلام، فهي كارثة على لبنان، لأنها تقضي على المساواة والحرية، بتحويلها المسيحيين فيه إلى ذمّيين. لذا كان الفارق جذرياً بين هيمنة الاسلام وهيمنة الموارنة، ففي الاولى قضاء على ما تؤمنه الثانية من مساواة وحرية بين الطوائف. ليس من تناقض، اذن، بحسب هذا المنطق الرجعي، بين هيمنة العنصر الماروني وبين هذه المساواة. بل بالعكس، إن وجود لبنان قائم، في جوهره، على هذه الهيمنة التي تؤمن ديمومتها ديمومة المساواة بين الطوائف. إنها ضمانة، لا للطائفة المارونية وحدها، بل للطوائف المسيحية كلها، ضد طغيان هو في الاسلام ملازم لجوهره. وقد يعترض البعض، على صعيد المنطق الشكلي، بأن هذه المذكرة تستبدل الخوف من طغيان الاسلام بطغيان العنصر الماروني، لكن الطغيان، في الحالتين، قائم، وهو مناقض للمساواة بين الطوائف. على هذا الاعتراض الممكن، ترد المذكرة بمنطق عنصري له تماسكه الشكلي، فتؤكد الفارق الجوهري بين طغيان الاسلام والطغيان الماروني، لأن الاول، كما سبق القول، يقضي، بحكم طبيعة الاسلام والمسلمين نفسها، على تلك المساواة بين الطوائف، بينما الآخر هو ضمان لها ولديمومتها. في هذا يقول، مثلاً، البيان الافتتاحي لمؤتمر الكتائب السابع عشر المنعقد في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤: «المهم بالنسبة للمسيحيين وبالنسبة لكل اللبنانيين أيضاً، ألا تعتبر المناصب امتيازات أو اقطاعات. فهي في الاساس ليست كذلك؛ إنها ضمانات، واداة لإشاعة الاطمئنان وتعزيز الثقة»[١٩٣]. فالهمينة المارونية، عند هذا المنطق الرجعي العنصري، ليست امتيازاً، بل هي ضمانة الا تكون الهيمنة للمسلمين. إنها ضرورية، اذن، بضرورة الوقوف في وجه «الطغيان الطبيعي الذي تشكله الاكثرية الاسلامية في المنطقة العربية»[١٩٤].

(١٩٣) مجلة «العمل»، العدد الأول، آذار ١٩٧٧، ص ١٧.

(١٩٤) بيار الجميل، «النهار العربي والدولي»، العدد الأول، ١٠ أيار ١٩٧٧.

www.alkottob.com

ولقد أكدنا بخط التشديد صفة الطبيعي التي بها يصف بيار الجميل الطغيان الاسلامي، لنؤكد المنطق العنصري الذي يفكر به هذا الرجل وحزبه، والذي تفسر به الايديولوجية البرجوازية «الطائفية» حركة التاريخ واحداثه. فذاك الطغيان ليس عددياً بقدر ما هو طبيعي في الاسلام، هذا الذي هو، بطبيعته نفسها، الحرب على الغير، وبالتحديد، على المسيحية. ويتأكد بوضوح أكبر الطابع العنصري لمنطق هذا الفكر الرجعي في تعليل ذلك البيان الافتتاحي الذي أشرنا إليه، لضرورة الهيمنة المارونية كضمانة للمسيحيين ضد الطغيان الاسلامي: «فمخاوف المسيحيين مخاوف قديمة متأصلة في النفوس، تماماً «كأصالة» التخلف الاقتصادي في المناطق الاسلامية... إنه خوف من طغيان معين... طغيان سياسي... طغيان حضارة على حضارة... طغيان فكر على فكر... طغيان عددي. سمه ما شئت»[١٩٥]. وفي ورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب إلى خلوة سيدة البير، نجد الفكرة نفسها التي تعطي التبرير الايديولوجي البرجوازي للهيمنة المارونية كضمانة، فتبرر، بالتالي، عنصرياً، ضرورة تمسك الرجعية بنظامها الطبقي، في شكله «الطائفي» القائم، دون اصلاح أو تغيير، حتى لو قادها هذا، بشكل طبيعي جداً ـ كما سنرى بعد ـ إلى تفجير الحرب الاهلية والتحالف مع اسرائيل: «إن الدعوة العروبية... أخذت في لبنان طابع العصبية الدينية، ولم يمكن فصل العروبة عن الاسلام في ممارسة أغلبية المسلمين، وبالتالي، في تصور أغلبية المسيحيين واقتناعهم. فالمسلمون الذين توخوا تذويب لبنان في العروبة، لم يزيدوا المسيحيين إلا حذراً ونفوراً، والطريقة التي دأب المسلمون على اعتمادها لارغام المسيحيين على التسليم بالعروبة، والاستسلام لشعاراتها، والانقياد لدعاتها، كانت السبب المباشر لردات فعل ما كانت لتحصل لولا تلك الطريقة...»[١٩٦].

باسم «العصبية الدينية» تجري هنا محاولة التبرير الايديولوجي الرجعي لسلخ لبنان عن محيطه العربي، واقامة التناقض بينه وبين الحركة التحررية العربية بشكل

---

(١٩٥) مجلة «العمل» الشهرية، العدد الأول، آذار ١٩٧٧، ص ١٧.
(١٩٦) المصدر نفسه، ص ٨٤.

www.alkottob.com

يؤدي، في خط مستقيم، إلى صهينته. وتعتمد ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية المنطق نفسه لتبرير الهيمنة المارونية كضمانة ضد الطغيان الاسلامي، فتقول: «في المجتمعات التعددية، الديمقراطية، بمعنى حكم الاكثرية، تؤدي إلى سحق الاقلية الاثنية ـ الحضارية ـ الدينية التي لا يمكن أن تحلم بأن تصبح أكثرية في يوم من الايام...» (١٩٧). وباسم الطوائف والمساواة بينها أيضاً، يجنح هذا المنطق الرجعي جنوحاً واضحاً نحو العداء الصريح للديمقراطية، فيكشف عن طابعه الفاشي، فيما هو يتقنع بقناع طائفي.

٧ ـ في العلاقة الطائفية

نعود إلى تحليل المذكرة الرجعية. **العلاقة الطائفية**، كما تحددها هذه المذكرة، هي علاقة مساواة في ممارسة الطقوس الدينية. فهي، اذن، ليست **علاقة سياسية**. معنى هذا أنها ليست علاقة مساواة سياسية بين الطوائف، ولا يمكن لها أن تكون كذلك لأنها، بالتحديد، **علاقة طائفية**؛ بمعنى أنها **علاقة ممارسات طقسية**. ومعنى هذا أيضاً، ضد ذلك المنطق الرجعي نفسه، أن **العلاقة السياسية** لا يمكن أن تكون علاقة طائفية، ولا يمكن أن تكون علاقة مساواة، بل هي، بالضرورة، **علاقة سيطرة**. وهذه السيطرة ليست طائفية، إنما هي، بالضرورة **سيطرة طبقية**. وكي يتأمن لهذه السيطرة الطبقية الشرط الضروري لتجددها واستمرارها، أي لتأبدها، لا بد لها من أن تظهر بمظهر يطمس فيها طابعها السياسي الذي تتحدد فيه كسيطرة طبقية. ولقد وجدت في العلاقة الطائفية، من حيث هي علاقة مساواة في ممارسة الطقوس، الشكل الايديولوجي الملائم لظهورها الضروري هذا. (**ملاحظة**: هكذا يتوجد المنطق النظري، دوماً، في ضرورته نفسها، في واقع تاريخي محدد هو الذي يميزه، ولا يتوجد إلا فيه، ولا يتوجد ـ تالياً ـ إلا مميزاً، فيختلف، في وجوده هذا، باختلاف الواقع الملموس الذي يميزه. لكن التملك المعرفي لهذا الواقع ليس ممكناً إلا به، وإلا وقع الفكر في تجريبية بائسة لا يقدر مفهوم «الخصوصية» على اخفائها). هنا، تدخل الطائفة المارونية على المسرح الايديولوجي للمذكرة الرجعية

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٩٩.

www.alkottob.com

لتلعب دوراً محدداً خصصته لها هذه المذكرة، هو دور اخفاء علاقة السيطرة الطبقية السياسية واظهارها مظهر العلاقة الطائفية التي، كي تكون علاقة مساواة في ممارسة الطقوس، لا بد من أن يكون فيها للطائفة المارونية دور الهيمنة، في إطار السيطرة التي تعود إلى المسيحية، بضرورة جوهر لبنان وبضرورة الحرص عليه. لهذا الجوهر، اذن، وظيفة أساسية في إحكام تماسك هذا البناء الايديولوجي الرجعي. فباسم الحفاظ على لبنان الجوهر، ضد عوارض التاريخ وأزماته الكارثية، تستميت البرجوازية الرجعية في الدفاع عن نظام سيطرتها السياسية، وتحاول، كما في هذه المذكرة، أن تربط بين تأبيد هذا النظام وديمومة ذلك الجوهر.

ومن علاقة المساواة الطائفية في الممارسة الطقسية، تنتقل المذكرة الرجعية، بشكل مباشر، إلى علاقة السيطرة السياسية في الممارسة الطبقية، من غير أن تميز، بالطبع، بين هذين الصعيدين. وطمس هذا التمييز ضروري في منطق التضليل الايديولوجي؛ فدوره يكمن في إظهار العلاقة الأخيرة (علاقة السيطرة السياسية) مظهر العلاقة الاولى (علاقة المساواة الطائفية) بشكل بريء وبدهي يبرر تأبيد نظام السيطرة السياسية بضرورة ديمومة الجوهر في تماثله المطلق بذاته. تقول المذكرة: «وإذا كانت الطائفة المارونية قد احتفظت لنفسها ـ ليس عبر النص الدستوري، وإنما عبر الاعراف التقليدية وموافقة الاخرين ـ بالمسؤوليات الاولى في الدولة (كرئاسة الجمهورية وقيادة الجيش) فلأنها تعذبت روحاً وجسداً وبذلت الدم الكثير عبر القرون من أجل الحفاظ على لبنان حيث يبقى الموارنة رغم كل شيء الطائفة الاهم من حيث العدد والثقافة والموقع الاقتصادي والسمعة وامكانات التحرك الدولي، بحيث لا يسعها أن تتحرك مصائر كل هذه بيد أناس لا يمكنهم أن يكنّوا للبنان الحب الذي يكنّه له الموارنة، ولا الحماس للذود عنه، بسبب معتقدهم الديني وعقدة التفوق عندهم وتطلعهم إلى السيطرة النهائية. والواقع أن لبنان بالنسبة للمسلمين، وللسنة خاصة، لا يمكنه أن يكون إلا مرحلة، وطناً مؤقتاً صغيراً وظرفياً كغيره من الأوطان العربية، «جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج». والمؤكد أن المسيحيين، والموارنة بخاصة، يفضلون أن يذبحوا، حتى آخر واحد منهم، على العيش كأهل ذمة (أي ذميين) في مثل هذه الامبراطورية

www.alkottob.com

الاسلامية »[198].

لقد خرجنا، في هذا النص، من إطار العلاقة الطائفية، من حيث هي علاقة ممارسات طقسية، ودخلنا في إطار العلاقة السياسية، من حيث هي علاقة ممارسة السيطرة الطبقية عبر أداتها الاساسية التي هي الدولة. لكن المذكرة التي نفت في أولياتها، كل طابع سياسي للعلاقات الاجتماعية في لبنان، ترفض، بشكل منطقي، أن تكون العلاقة تلك علاقة سياسية، وتضعها كعلاقة طائفية. في إطار هذه العلاقة، لا بد من أن تعود الهيمنة السياسية (المسؤوليات الاولى في الدولة) إلى الطائفة المارونية، في إطار السيطرة السياسية للمسيحية. نحن هنا، اذن، أمام تناقض في تحديد العلاقة الطائفية، من حيث هي علاقة مساواة، من جهة، ومن حيث هي علاقة هيمنة في إطار السيطرة، من جهة أخرى. كيف يفهم المنطق الرجعي هذا التناقض فيه، وكيف يجد حلا له؟

بالنسبة لهذا المنطق الرجعي، واستناداً إلى أولياته التي وضعها في بداية المذكرة، ليس هذا التناقض تناقضاً، لأن للسياسة في لبنان معنى غير الذي لها في الغرب. قد يكون للسياسة في الغرب معنى طبقي، أما في لبنان، فان لها معنى طائفياً، إذ ليس في لبنان طبقات، وليس فيه صراع طبقي، بل صراع طائفي بين الاسلام الذي يفرض، بضرورة جوهره، الحرب على المسيحية من أجل القضاء على لبنان بأسلمته، وبين المسيحية التي هي في موقع الدفاع عن النفس، حرصاً على لبنان وجرهره. وبالتالي، فإن علاقة السيطرة السياسية، من حيث هي علاقة طائفية بين الاسلام والمسيحية، ليس لها في لبنان معنى السيطرة (على الاسلام والمسلمين مثلاً)، بل إن لها معنى الدفاع عن المسيحية والمسيحيين ضد عدوانية الاسلام وتطلعه الدائم إلى السيطرة النهائية. إن لها معنى الحفاظ على ديمومة الجوهر اللبناني. وهذا الجوهر، كما رأينا في هامش سابق، هو « العقيدة التي تشكل إطار المعرفة وتوضح رؤية الكون والانسان والمجتمع والتاريخ »[199]. أما السلطة، فهي، عند هذا الذي يحاول أن

---

(١٩٨) ص ١٤ ـ ١٥ من النص الفرنسي. ونحن نعتمد هنا ترجمة مجلة « الحرية ».

(١٩٩) جان شرف، مجلة « العمل » الشهرية، العدد ٧، ص ٥٣.

www.alkottob.com

يصبغ هذا الفكر الرجعي بصبغة فلسفية علها تضفي عليه شيئاً من الكرامة، « ... الضمانة الاولى لحرية المعتقد ولتجنب اعطاء الكيان السياسي هوية واحدة مميزة. وبالتالي فان السلطة لا ينظر إليها كأداة ادارية وسيادة. إنما كضمانة لجوهر المعتقد واستمراريته. وعلى هذا الاساس يمكننا أن نفهم الخلاف حول عروبة لبنان، وما فيها من طابع اسلامي، بين المسيحيين والمسلمين، وحول مذهب رئيس الجمهورية رأس السلطة في لبنان »[٢٠٠].

إن علاقة السيطرة السياسية ليست، اذن، في منطق هذا الفكر الرجعي، علاقة سيطرة، وليست علاقة سياسية، لأنها، بالتحديد، حركة ديمومة الجوهر نفسه. معنى هذا، بكلام أوضح، أن حضور الاسلام والمسلمين، الذي هو، في لبنان، من باب العرض التاريخي، قضى على لبنان بأن يكون في دفاع دائم عن مسيحيته، التي هي منه الجوهر، هذا الذي لا يكون إلا بكينونته مارونياً، أو على الاقل، بهيمنة العنصر الماروني فيه. فبهيمنة هذا العنصر يبقى لبنان جوهراً، والجوهر هذا مسيحياً. ولا فرق بين المسيحية والمارونية في وجه خطر الاسلمة الماحق للبنان الجوهر. ولئن اتخذت هذه الهيمنة طابعاً سياسياً، فهذه السياسة لها طابع طائفي بحت؛ بمعنى أن وظيفتها تختلف عما هي عليه في الغرب اختلافاً مطلقاً، لأنها تقتصر على تأمين وجود علاقة المساواة الطائفية في ممارسة الطوائف طقوسها. السياسة، في هذا المنطق الرجعي، هي اذن علاقة طائفية بالدولة، والدولة هي الاداة التي بها تتأمن علاقة المساواة الطائفية في الممارسات الطقسية. وطغيان الاسلام على الدولة يعطل هذه الاداة، فتنقلب علاقة المساواة الطائفية هذه علاقة سيطرة طائفية يتحول فيها المسيحيون إلى ذميّين، فيتأسلم لبنان وينقرض جوهره، ويطغى عليه العرض التاريخي. لذا، يجب أن يحافظ لبنان على جوهره ضد هذا العارض، ويجب، بالتالي، أن تظل الدولة أمانة في يد الطائفة المارونية حتى تكون، كما هي الآن، اداة لتأمين ديمومة علاقة المساواة الطائفية. فـ « لبنان أمانة تاريخية وحضارية في عنق الموارنة »(*). ولئن أردتم من التاريخ حجة على بداهة هذه البداهة، فاعلموا أن

---

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(*) هذا هو عنوان الكراس رقم ١٨ من سلسلة « القضية اللبنانية ».

www.alkottob.com

الموارنة، دون غيرهم، هم الطائفة «التي تعذبت روحاً وجسداً...» إلى غير ذاك مما يمكن قراءته بالتفصيل في المذكرة الميلودرامية الرجعية. ولقد سردنا، من قبل، هذا النص بكامله.

إذن، فالصراع في لبنان طائفي. وهو الآن، كما كان من قبل، ومنذ بدء التاريخ، صراع بين المساواة الطائفية (وشرطها الاساسي هيمنة العنصر الماروني، وما هذه الهيمنة بهيمنة، بل هي الضرورة في ديمومة الجوهر جوهراً لبنانياً خالصاً من كل عرض تاريخي يشوهه)، وبين السيطرة الاسلامية ـ العربية، وبشكل خاص، سيطرة السنة التي بها يتأسلم لبنان، فيزول وينقرض. ولئن أردتم تبسيطاً بدهياً لقلتم أن الصراع هو بين الطائفة المارونية والطائفة السنية(*). بهيمنة الاولى، يحافظ لبنان على جوهره؛ بهيمنة الثانية، يطغى العرض على الجوهر، فينقرض الجوهر عاجلاً أم آجلاً. والصراع يدور حول الهيمنة على الدولة لا لأنه سياسي، بل لأن الدولة هي الاداة السياسية التي تكون بها المساواة الطائفية، إن كانت الهيمنة عليها ـ كما يجب أن تكون ـ للموارنة، فيتلاءم حينئذ الجوهر مع العرض، أو تكونها بها (نعني بتلك الاداة) السيطرة الطائفية، أي طغيان واحدة من الطوائف على الاخرى، ان كانت الهيمنة على الدولة (كما يجب الا تكون) للسنة، فيطغى حينئذ العرض على الجوهر، ويحل محله، في علاقته بالدولة، بحيث يصير وجود لبنان، في كيانه وجوهره، مهدداً بالزوال. هكذا ترتبط، في هذا المنطق الرجعي، ديمومة الجوهر بديمومة الواقع الراهن، لأن الواقع هذا هو هو، في هذا المنطق، الجوهر نفسه. يجب، بتعبير آخر، أن يتأبد ما هو قائم، فما ذلك الجوهر سوى هذا القائم، متأبداً أو متجوهراً.

نوجز ما سبق من تحليل، فنقول إن ديمومة الجوهر اللبناني تقضي بهيمنة الطائفة المارونية هيمنة سياسية، بالمعنى «اللبناني» لكلمة السياسة، أي بمعنى «الاحتفاظ

(*) ماذا جرى حتى يستحيل ما كان عند شيحا هيمنة في السلطة مارونية ـ سنية، في إطار من الوفاق «الطائفي» الذي هو قناع الديكتاتورية الطبقية البرجوازية، صراعاً دائماً بين الموارنة والسنة؟ إنه احتدام الصراع الطبقي الوطني لا سيما في السبعينات، الذي طرح على بساط البحث ضرورة تغيير النظام السياسي «الطائفي» لسيطرة البرجوازية اللبنانية.

www.alkottob.com

بالمسؤوليات الاولى في الدولة »؛ لأن الدولة، في مفهومها «اللبناني» هذا، هي اداة تأمين المساواة الطائفية في ممارسة الطوائف طقوسها المتميزة. كما أن جوهر الطائفة المارونية يضعها في موقعها الطبيعي، وبالتالي، الضروري، الذي هو موقع الهيمنة السياسية. وتأخذ كلمة الطائفة هنا، في هذه المذكرة الرجعية، معنى عنصرياً بيولوجيا، «فالموارنة رغم كل شيء هم الطائفة الأهم من حيث العدد والثقافة والموقع الاقتصادي والسمعة وامكانات التحرك الدولي إلخ..» (٢٠١). وهذا ما ليس متوفراً عند الآخرين، لا سيما عند المسلمين، والسنة منهم بوجه خاص «بسبب معتقدهم الديني وعقدة التفوق عندهم وتطلعاتهم إلى السيطرة النهائية» (٢٠٢). اذن، فالصراع في لبنان طائفي، وهذا الصراع الطائفي عنصري، بين العنصر الماروني الذي يتحدد به لبنان الجوهر، والذي هو، بطبيعته، الارقى والاعلى والاسمى، لأنه فرع من المسيحية، وبالتالي، من الغرب، وبين العنصر الاسلامي، وبالتحديد، السني، الذي هو في لبنان فرع من جوهر ليس لبنان بالنسبة إليه جوهراً، بل «مرحلة، وطناً مؤقتاً صغيراً وظرفياً كغيره من الاوطان العربية» (٢٠٣). وهذا الفرع، كجوهره، لا يمكن أن يكون إلا دون جوهر لبنان الذي هو فرع من جوهر الغرب. بين الحضارة والقبلية فارق جوهري هو القائم بين الغرب والشرق، المسيحية والاسلام، الموارنة والسنة، أوروبا وآسيا، لبنان والعالم العربي.

«هذا هو جوهر القضية اللبنانية... وجوهر القضية هو الاختلاف الاصلي ـ ونكاد أن نسميه اختلافاً وراثياً عضوياً ـ حول مفهوم لبنان بين الاطراف المتشاركة، والذي يولد بينها، وبين الموارنة والسنة خاصة، حالة دائمة من الشك والريبة» (٢٠٤).

جوهر القضية، اذن، بالنسبة إلى هذا المنطق الرجعي، هو قضية الجوهر. «أي

---

(٢٠١) ترجمة مجلة «الحرية» للمذكرة الرجعية.
(٢٠٢) المصدر نفسه.
(٢٠٣) المصدر نفسه.
(٢٠٤) المصدر نفسه

www.alkottob.com

لبنان نريد؟ »؛ هذا ما يردده شيخ الكتائب. وهذا الاختلاف على الجوهر أصلي، بل وراثي عضوي، أي عنصري، بين العنصر الماروني الذي بديمومته يدوم لبنان جوهراً، وبين العنصر الاسلامي، أو السني، الذي يزول به لبنان وينقرض في جوهر آخر هو جوهر « العرق العربي »، أو الاسلامي، أو الشرقي؛ أي البربري، القبلي، الهمجي. أما لماذا تسكت المذكرة الرجعية عن « العناصر » (الطوائف) الاخرى التي يتركب منها لبنان، فلأن هذه الطوائف لا يمكن وضعها في مرتبة « العنصر ». فالطوائف المسيحية غير المارونية هي « بعض النماذج النادرة والغريبة من بقايا الكنائس الشرقية التي هربت من الادغال الآسيوية »(٢٠٥). لذا، كان وضعها في لبنان هو هو وضع « بعض نماذج الحيوانات النادرة والغريبة والمهددة بالانقراض »(٢٠٦). إنها ليست من جوهر لبنان، وان كانت تعيش فيه. لكن ديمومة هذا الجوهر الذي هو « العنصر الماروني » هي وحدها التي تؤمن لهذه « الحيوانات النادرة والغريبة والمهددة بالانقراض أن تعيش في سلام، بمنأى عن هجمات الصيادين المتوحشين »(٢٠٧). معنى هذا، بكلام آخر، أن الهيمنة السياسية لـ « العنصر الماروني » هي التي تؤمن لهذه الحيوانات والطوائف ممارسة طقوسها « بسلام وحرية وكرامة ». أما الطوائف الاخرى غير المسيحية، فهي، لأنها اسلامية، بمثابة الصيادين المتوحشين. وما السنة منهم سوى « الاشد همجية ». فهي، اذن، ليست عناصر أو جواهر، إلا إذا كانت الهمجية والوحشية والبربرية والقبلية والتخلف خصائص من جوهر متميز قائم بذاته، وكان هذا الجوهر هو الاسلام.

٨ ـ في الصيرورة الفاشية للايديولوجية الطائفية

القضية اللبنانية، اذن، هي قضية الصراع في لبنان بين هذين الجوهرين: جوهر هو للبنان، وجوهر هو في لبنان ما ليس هو لبنان. إنها، برغم حداثتها أو شكلها الراهن، قضية أزلية وجدت منذ بدء الخليقة. والخليقة، كالحضارة، بدأت، بالطبع.

(٢٠٥) المصدر نفسه.

(٢٠٦) المصدر نفسه.

(٢٠٧) المصدر نفسه.

www.alkottob.com

بلبنان ومن لبنان وفي لبنان، حين خصته بجوهره الدائم(*). إنها قضية الصراع بين الخير والشر، بين الوجود والعدم. ليس عجيباً، اذن، بحسب هذا المنطق، أن يكون لبنان، في عنصره وجوهره، «الشعلة الاصيلة التي أنارت مهد الحضارة البشرية»(٢٠٨)، وان يكون الفينيقيون أول الموارنة؛ فالجوهر ـ الاصل هذا هو العنصر الماروني نفسه. ولا غرابة في هذا القول، بل إنه، في شكله الاستخلاصي، متماسك جداً. ولا حاجة به لأن يكون في توافق مع الواقع الفعلي؛ فقضية التوافق هذه لا تنطرح فيه، ولا تنطرح عليه، لأنه قائم، في انبنائه الايديولوجي، على ضرورة تطويع هذا الواقع بالقوة، بحيث لا يتوجد هذا الواقع إلا في الشكل الذي هو فيه في توافق مع ضرورة هذا الانبناء الايديولوجي. لذا، كان هذا الشكل ضرورياً بهذه الضرورة الايديولوجية، وكان بالتالي، شكلاً سحرياً هو نفسه شكل البداهة الذي يظهر فيه في التماسك الداخلي لمنطق ذلك القول الرجعي. ليست الغرابة، اذن، في منطق هذا القول نفسه، بقدر ما هي في القفزة، أو ما يشبه القفزة التي يقوم بها من المنطق الطائفي إلى المنطق العنصري.

نقول «ما يشبه القفزة»، ونعلم تماماً، كما سبق القول، إن الطابع العنصري ضمني في الايديولوجية الطائفية. فآلية تحرك هذه الايديولوجية، من حيث هي الشكل الرجعي الذي تمارس فيه البرجوازية سيطرتها الطبقية في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي، تقضي بضرورة أن يبقى ذلك الطابع العنصري فيها ضمنياً، أي بالتالي، خفياً، كي تتأمن ديمومة التجدد لنظام التوازن الطائفي، الذي هو أساسي لنظام سيطرة البرجوازية الطبقي ولتجدده، في ظهوره مظهر نظام التعايش السلمي في المساواة بين الطوائف، برغم كونه، في الحقيقة، قائماً على الهيمنة الطائفية التي هي، أيضاً، ضمنية فيه، كالطابع العنصري في الايديولوجية الطائفية. ولقد رأينا سابقاً أن انتقال هذه الهيمنة الطائفية من وضعها الضمني في نظام التوازن الطائفي، إلى

(*) هذا ما يحاول يوسف السودا اثباته في كتابه الصادر عن دار النهار للنشر، بعنوان «تاريخ لبنان الحضاري» (بيروت: ١٩٧٢). لقد أوصلته «بحوثه» التاريخية إلى أن يرى في تاريخ لبنان تاريخ التقدم البشري، هكذا، بالمطلق!

(٢٠٨) المصدر نفسه.

وضعها الصريح، يقود إلى تعطيل وظيفة هذا النظام، من حيث هو الإطار السياسي الذي تمارس البرجوازية فيه سيطرتها الطبقية. كذلك بامكان الطابع العنصري في الايديولوجية الطائفية، بانتقاله من وضعه الضمني فيها إلى وضعه الصريح، أن يقود إلى تعطيل وظيفة هذه الايديولوجية الطبقية في تعميم، أثر الوهم الطبقي الذي تولده سيطرتها في الحقل الايديولوجي للصراع الطبقي، بأن العلاقات الاجتماعية هي علاقات بين طوائف، وهي علاقات مساواة بينها. لكن عملية الانتقال هذه ليست وليدة حركة داخلية في هذه الايديولوجية الطائفية، بقدر ما هي وليدة احتدام حركة الصراعات الطبقية قبيل الحرب الاهلية، بشكل لم يعد فيه لسلاح الطائفية في ممارسة البرجوازية سيطرتها الايديولوجية الطبقية تلك الفاعلية التي كانت له من قبل، والتي كانت تؤمن لنظام السيطرة الطبقية البرجوازية ديمومة التجدد، في تجدد أزمة هذه السيطرة بالذات. معنى هذا أن ضعف سلاح الطائفية، من حيث هو سلاح ايديولوجي رئيسي للبرجوازية في ممارستها الصراع الطبقي، هو الذي يفسر لنا ضرورة اعادة شحذه بالعنصرية. وعملية اعادة الشحذ هذه، التي فيها وبها كانت تتم عملية انتقال الطابع العنصري في الايديولوجية الطائفية من وضعه الضمني إلى وضعه الصريح، تجد انعكاسها، في تلك المذكرة الرجعية، في تحديد الطائفة تحديداً عنصرياً «وراثياً وعضوياً»، لا سيما في ما له علاقة بالطائفة المارونية التي هي، في هذه المذكرة، العنصر الاصلي الجوهري اللبناني. بهذه القفزة من الطائفة إلى العنصر، ومن العنصر إلى الجوهر الأصل، تنفجر الايديولوجية الطائفية في ايديولوجية عنصرية هي الوجه الفاشي لايديولوجية البرجوازية اللبنانية، في انفجار أزمة سيطرتها الطبقية. لكن حركة الانتقال هذه بالايديولوجية البرجوازية من شكلها الطبقي المحدد كايديولوجية طائفية، إلى شكلها الطبقي الآخر كايديولوجية عنصرية، أو قل إن حركة انتقال الطابع العنصري فيها، في تحددها الطبقي كايديولوجية طائفية، من وضعه الضمني إلى وضعه الصريح، هي بحد ذاتها نقض طائفي لها كايديولوجية طائفية. هذا يعني، بتعبير آخر، ان استحالة المنطق الطائفي، في هذه الايديولوجية البرجوازية، منطقاً عنصرياً، هي الشكل الطائفي الذي يتهافت فيه المنطق الطائفي نفسه. إنها، بالتالي، هذا الشكل الرجعي من العقل البرجوازي الذي يتهافت فيه العقل البرجوازي، في نقضه هذا الشكل نفسه الذي يتماسك فيه كعقل برجوازي

www.alkottob.com

رجعي. وما تهافت هذا العقل، في محاولته انقاذ ما ينقض، سوى دليل على وجوده في أزمة مأزقية هي الشكل الايديولوجي الذي تظهر فيه الأزمة المأزقية للسيطرة السياسية الطبقية للبرجوازية.

٩ ـ في التقسيم

ما هو الحل الذي تقترحه الرجعية اللبنانية لأزمتها المأزقية هذه، التي تأخذ، في المذكرة تلك، اسم «القضية اللبنانية»؟ هذا الحل هو التقسيم.

ملاحظة: هنا، لا بد لنا، قبل الاسترسال في تحليل هذه المذكرة، من أن نفتح قوسين، لنشير إلى وجود تيار آخر، داخل الرجعية اللبنانية نفسها، يفضل على التقسيم حلاً آخر هو بسط الهيمنة كاملة على لبنان كله، لا على جزء منه فقط، في إطار من التحالف التبعي مع اسرائيل بالدرجة الاولى، ومع الرجعية العربية المتحالفة مع اسرائيل، في ظل الهيمنة الامبريالية الكاملة. ربما كان هذا التيار هو الاقوى، وهو المتمثل، بالتحديد، في حزب الكتائب. ولقد ظهر هذا الاختلاف الطفيف بين حل التقسيم وحل الهيمنة الكاملة واضحاً في «محضر اجتماعات الجبهة اللبنانية في خلوة سيدة البير»، كما نشرته مجلة العمل الشهرية [٢٠٩]. ولا تناقض بين هذين الحلين؛ فالاول يكمل الآخر، هذا الذي يقضي بضرورة صهينة لبنان؛ أي بضرورة ضرب الحركة الوطنية فيه وضرب المقاومة الفلسطينية، وانشاء اسرائيل ثانية في العالم العربي على أرض لبنان. في هذا المجال، أي في مجال الحل الملائم لأزمة البرجوازية اللبنانية، يقول ابراهيم نجار، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب، في مقال بعنوان «الانتفاضة اللبنانية» [٢١٠] ما يلي: «الحكم المركزي القوي؟ ولكن هذا يفترض أن الاسلام السياسي بات قوة ثانوية، أي أنه تحطم بعدما ثارت ثائرته... ثم، هل أن الحكم المركزي القوي هو صيغة حياتية دائمة؟ أم أنه سياسة مرحلية؟... إن الصيغة التي تضمن للمسيحية السياسية بألا تصبح منعزلة عن محيطها في العالم العربي،

---

(٢٠٩) مجلة «العمل» الشهرية، العدد الثامن، تشرين الأول ١٩٧٧.
(٢١٠) المصدر نفسه، العدد الأول، آذار ١٩٧٧، ص ١١٨ ـ ١١٩.

www.alkottob.com

وبألا تعامل كما عوملت اسرائيل المعزولة بعد قبولها قرار التقسيم، إنما هي صيغة جديدة « للتعايش »... التنوع في الوحدة قد يكون طريق الوحدة الحقيقي... التنوع في الوحدة، نعم، ولكن التعدد من أجل الوحدة الدائمة قد يكون أقرب إلى الواقعية ».

لنا على هذا النص ملاحظتان: **الاولى**، هي أن الحكم المركزي الذي تحلم به البرجوازية اللبنانية بات يقضي، بحسب هذا المنطق الرجعي الفاشي، بضرورة أن تكون الهيمنة السياسية الطبقية هيمنة مارونية صريحة ومطلقة، يتحدد « الاسلام السياسي » في علاقته بها كقوة ثانوية. ربما كان هذا هو الحل الافضل، وهو شبيه بما كان قائماً في لبنان قبل الحرب الاهلية، مع فارق هو أن هذه الهيمنة لم تكن صريحة، بل كانت ضمنية في نظام « التوازن الطائفي » الذي كان يؤمّن، بتجدده، ديمومة تجدد السيطرة الطبقية للبرجوازية. لكن احتدام الصراع الطبقي أحدث في هذا النظام خللاً عطله، فلم يعد من الممكن تجديده، كما كان في شكله السابق « أي في صيغته السابقة)، لاسباب ذات علاقة بأسباب الحرب الاهلية التي ليست هذه الدراسة مجالاً للبحث فيها، لذا، لا بد من ايجاد صيغة أخرى لهذا النظام نفسه، تؤمن ما كان يؤمنه هذا النظام: ديمومة الهيمنة الطبقية في ديمومة الهيمنة الطائفية بالذات. هذه الصيغة هي « التعددية ».

اما الملاحظة الثانية، فهي أن الرجعية اللبنانية تخشى أن تؤدي الهيمنة المارونية الطائفية الصريحة إلى عزل لبنان عن محيطه العربي الذي هو مجاله الاقتصادي الحيوي. فما هو الحل الذي يكرس هذه الهيمنة الطائفية ويحافظ، في الوقت نفسه، على دور لبنان ـ البرجوازية كوسيط طبقي بين الامبريالية والعالم العربي؟ الحل هو في صيغة « التعددية » التي تؤمن للهيمنة الطائفية المارونية ديمومتها كشرط لديمومة الهيمنة الطبقية البرجوازية، في ظل التكامل السياسي والاقتصادي بين البرجوازية اللبنانية والرجعية العربية، في إطار تحالف الاثنتين مع اسرائيل، وفي إطار التحالف التبعي للكل مع الامبريالية الاميركية(*). وفي نص آخر، يقول المؤلف نفسه: « ...

(*) في ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية إلى خلوة سيدة البير، نقرأ =

www.alkottob.com

الضمانة الاكيدة للمسيحيين ـ أو للمسيحية السياسية في لبنان والشرق الاوسط ـ هي في الاقرار بالارجحية السياسية المسيحية، على أن تمارس هذه الارجحية باعتدال وعدل ومساواة وعدل اجتماعي...»[٢١١]. أليس في هذا القول تأكيد لما كان يقوله شيحا في ضرورة أن تكون ممارسة الهيمنة الطائفية ممارسة طبقية؟ ولقد رأينا سابقاً أن البرجوازية، في ممارستها الطائفية هذه، واقعة في تناقض مأزقي هو الذي يحدد بنية نظامها السياسي الطبقي كنظام طائفي، ولا سبيل لها إلى الخروج من هذا المأزق الطبقي إلا بتغيير نظامها السياسي. وما هذا المأزق سوى هذا الذي يرى ابراهيم نجار فيه الحل، أو وهم الحل، وهو وجود نظام الهيمنة السياسية الطائفية المارونية كشرط لوجود نظام السيطرة الطبقية البرجوازية ولديمومته؛ إنه الحل الفاشي الصريح الذي له وجه طائفي عنصري.

هنا نقفل القوسين ونعود إلى التقسيم الذي اقترحته تلك المذكرة الرجعية للأزمة اللبنانية. تقول المذكرة: «عندما يستشري وباء الريبة المتبادلة بين اعضاء جماعة معينة، يجب حل هذه الجماعة. وعندما تفتك «الغرغرينا» بعضو من الاعضاء، فالعلاج الوحيد الذي ينقذ حياة المريض هو البتر. وعندما يستحيل التعايش بين زوجين، ولو كانا كاثوليكيين، فالحل الوحيد هو انفصال الاجساد»[٢١٢].

لن ندخل الآن في نقاش حول هذا الحل الرجعي ومدى قابليته للحياة، فهذا موضوع آخر لا يدخل في بحثنا هذا. إنما نكتفي هنا بالقول أن هذا المنطق الرجعي

= ما يلي: «ترى، ألا يزال الاسلام السياسي في لبنان، وحلفاؤه، يصلح للتحاور معنا، وحده، بعد كل المواقف العدائية التي وقفها منا كياناً ووجوداً، وكل الاتهامات التي ساقها ضدنا محاولاً أن يستعدي علينا العرب والعالم؟ أليس الافضل أن يكون محاورنا العالم العربي كله والعالم الغربي الواسع المتفهم قضيتنا؟». (مجلة «العمل»، العدد الاول، آذار ١٩٧٧، ص١٠٤)، الميل واضح نحو الاتفاق مع الرجعية العربية والامبريالية لضمان الهيمنة المارونية اللبنانية.

(٢١١) ابراهيم نجار، «بين المركزية واللامركزية»، مجلة «العمل» الشهرية، العدد الثاني، نيسان ١٩٧٧، ص ٥٤.

(٢١٢) ترجمة مجلة «الحرية» للمذكرة الرجعية.

www.alkottob.com

هو منطق التبرير الايديولوجي للتقسيم الذي صيغت المذكرة بهدف اظهاره كأنه الحل الطبيعي الوحيد، لأن منطق الاشياء هو الذي يفرضه. ومنطق الأشياء هذا ليس منطق الحاضر وحده، بل منطق الجوهر الازلي. من هنا أتت الضرورة الايديولوجية في أن يكون لتاريخ لبنان فصل في المذكرة قائم بذاته، هو الفصل الرابع، بعنوان: «في تكوين لبنان». وتسقط المذكرة، بالطبع، على هذا التاريخ صورة الجوهر اللبناني التي ارتسمت في الاوليات، فترسم الماضي، منذ القدم، على صورة الحاضر التي تظهر فيها هيمنة الطغمة المالية مظهر هيمنة العنصر الماروني، وعلاقة السيطرة السياسية الطبقية مظهر علاقة المساواة الطائفية؛ فتجوهر هذا الحاضر معكوساً في صورته، أي تحمله، في شكل ظهوره للوعي الرجعي، إلى المطلق (كأن ضرورة تأبد حكم الطغمة المالية لا تخص المستقبل وحده، بل الماضي أيضاً، لأنها متأصلة فيه منذ الفينيقيين)، وتستخلص من هذا كله، بشكل منطقي وبدهي، أن تاريخ لبنان هو حركة تكرار هذا الجوهر الذي هو في صراع دائم ضد خطر رئيسي يهدد وجوده. هذا الخطر هو «الغزو الاسلامي». ويمكن القول بأن هذا الجوهر اللبناني قد تأصل في تكراره منذ أن دخل في صراعه «الملحمي» ضد هذا «الغزو»؛ فتاريخه دوماً يعيد نفسه، ولا جديد في حاضره، بل قديم يتجدد.

١٠ ـ في الشكل الطائفي للصراع الطبقي

لـ «القضية» اللبنانية، اذن، جذور تمتد بعيداً في تاريخ هو زمان ديمومة الجوهر. كي نفهم صورتها الحاضرة (التي هي الأزمة السياسية الراهنة)، يكفي أن نستحضر منها صورة ماضية هي، على سبيل المثال المقصود، صورة «الغزو الاسلامي» الاول، ثم الثاني، بعد الحروب الصليبية. وما صورتها الحاضرة سوى «حملة صليبية مضادة هي حرب مقدسة (الجهاد) تعود إلى القرون الوسطى». بهذا المنطق «الصليبي» تحاول المذكرة الرجعية أن «تفهم» الصراع السياسي الراهن في لبنان، فتخفي، بـ «فهمها» هذا له، حقيقته الطبقية الوطنية الفعلية، بهدف استثارة حرب صليبية مضادة. وبمقدار ما تنجح في استثارة هذه الحرب الصليبية المضادة من قبل «المسلمين» على المسيحيين»، تكون قد أكدت البداهة التي انطلقت

www.alkottob.com

منها، في القول بأن الصراع في لبنان ليس سياسياً، بل هو صراع طائفي يجد سببه في جوهر الاسلام، من حيث هو جوهر غزو، وفي ضرورة الدفاع عن جوهر لبنان. حتى يتم النجاح لهذا المنطق الرجعي في أن يكون له ما يريد من فاعلية ايديولوجية قصوى، وفي أن يتحرك الصراع السياسي الطبقي، بالتالي، **بطرفيه النقيضين كصراع طائفي**، لا بد من أن تنوجد، في مقابل الحرب الصليبية التي تظهر مظهر الدفاع عن الجوهر الماروني اللبناني، حرب صليبية **مضادة**. بتعبير آخر: إن سيطرة الايديولوجية الطائفية الرجعية تقضي بأن ينطلق الصراع الطبقي **بطرفيه** من مواقع طائفية تلجمه، ان لم نقل تشله، في شكل تحركه كصراع طائفي. لكن هذا الشكل نفسه من تحركه، بطرفيه الاثنين، كصراع طائفي، هو، بالضبط، الذي يمنعه من الاحتدام والتأزم، لأنه شكل وجوده كـ «تعايش طائفي»، في ظل السيطرة الطبقية للبرجوازية التي تأخذ، بهذا، شكل السيطرة الطائفية. ضد ما يظهر من الواقع في شكل بدهي هو الشكل الايديولوجي لظهوره من موقع نظر البرجوازية الرجعية، نقول، إذن، بكل دقة، إن **الشكل الطائفي** لتحرك الصراع الطبقي في ظل السيطرة الطبقية، السياسية والايديولوجية، لهذه البرجوازية، هو **التعايش الطائفي** (أو السلم الطائفي) لا الصراع الطائفي. هذا هو **الشكل الرئيسي** الذي كان يتحرك الصراع الطبقي فيه، ملجوماً وممّوهاً بانطلاقه من مواقع طائفية متقابلة (ولا نقول متناقضة)، هي مواقع مختلف أطراف البرجوازية المسيطرة، في إطار هيمنة الطغمة المالية، وفي إطار علاقات سياسية بين القوى الاجتماعية المتصارعة، لم تكن الطبقات الكادحة تمثل فيها قوة سياسية ذات شأن، بسبب من ضعف أحزابها السياسية، أي بسبب من وجودها في علاقة تبعية سياسية بالبرجوازية، كانت ترى فيها إلى ممثلي «الطوائف» من هذه البرجوازية كأنهم ممثلوها الطبقيون الفعليون. ولقد رأينا سابقاً أن هذه الطبقات الكادحة لا تصير قوة سياسية فعلية إلا بقطعها علاقة التمثيل السياسي «الطائفي» التي تربطها تبعياً بالبرجوازية. وعملية القطع هذه عملية تاريخية ملازمة لحركة الصراعات الطبقية التي فيها وبها تتحقق سيرورة الاستقلال السياسي الطبقي لهذه الطبقات الكادحة. فبمقدار ما تحل محل تلك العلاقة من التمثيل السياسي «الطائفي» علاقة تمثيل سياسي طبقي بين هذه الطبقات وأحزابها السياسية التي تمثل مصالحها الطبقية الفعلية، تصير هذه الطبقات، إذن، قوة سياسية فعلية؛ أي

www.alkottob.com

مستقلة . ولا تصير الطبقة العاملة ، مثلاً ، قوة سياسية إلا بحزبها الشيوعي ؛ فالحزب هو ، بالتحديد ، الوجود السياسي للطبقة . إن ضعف الاحزاب التقدمية (وضعف الحزب الشيوعي منها بوجه خاص) في تمثيلها المصالح الطبقية الفعلية لأوسع الطبقات الكادحة ، هو الذي كان يسمح للصراع الطبقي بأن يتحرك في شكله الرئيسي كـ « تعايش طائفي » هو الشكل الملائم لسيطرة البرجوازية . لهذا ، كان سلاح الطائفية هو السلاح الايديولوجي الرئيسي في ممارسة البرجوازية سيطرتها الطبقية ، وكان الشكل « الطائفي » هو الافضل لنظامها السياسي .

١١ ـ في التوازن اللبناني

بعد الفصل الرابع الذي تخصصه المذكرة الرجعية لتاريخ لبنان ، وتظهر فيه هذا التاريخ ، منذ القديم ، في شكل حركة يتكرر فيها الجوهر اللبناني في صراعه الدائم ضد « الغزو الاسلامي » ، تنتقل إلى الفصل الخامس الذي تعالج فيه بداية تاريخ لبنان الحديث . هذا الفصل هو بعنوان « في التوازن اللبناني » (١٨٦٤ ـ ١٩١٥) . لهذا العنوان علاقة مباشرة بالأزمة السياسية الراهنة . فهذه الأزمة ، في وجه من وجوهها ، هي ، من زاوية نظر الرجعية ، أزمة هذا التوازن اللبناني ، من حيث هو توازن طائفي قائم على أساس هيمنة العنصر الماروني الذي هو ، من بين الطوائف كلها ، العنصر الجوهر المحدد للبنان . الأزمة الراهنة تعود ، إذن ، في أساسها ، بحسب هذا المنطق الرجعي ، إلى اختلال « الصيغة اللبنانية » ، (أي إلى اختلال هذا التوازن اللبناني بالذات) . نلاحظ هنا أن القراءة الرجعية للماضي لا يمكن أن تكون إلا قراءة عمياء هي إسقاط للحاضر على الماضي ، في تماثل الاثنين معاً ، بحكم تماثل الجوهر بذاته . وما هذا الجوهر ، في نظر الرجعية ، سوى حاضر يموت ، هو حاضر الرجعية ونظامها الذي ترفعه إلى المطلق في عملية سحرية تؤبده بالوهم ، لأنه ، في الواقع المادي ، يحتضر . وافلاس هذا المنطق الرجعي ، على الصعيد السياسي والايديولوجي معاً ، يظهر في هذه الحركة التي يستمد فيها من الماضي حلاً لأزمة الحاضر . وهذا الحل ، عنده ، لا يكون إلا في محاولة يائسة (أي مستحيلة) هي محاولة إرجاع الماضي حاضراً ، أي إرجاع الحاضر ماضياً . فالتوازن اللبناني الذي

www.alkottob.com

تجد فيه المذكرة الرجعية بداية التاريخ اللبناني الحديث هو العصر الذهبي للبنان الجوهر. وهذا العصر يمتد على نصف قرن من البروتوكول (١٨٦٤ - ١٩١٥) «الذي يعطي لبنان وضعاً مستقلاً حيال «الباب العالي» بضمانة «الدول الست» الكبرى (الدول الأوروبية) التي أصبحت «الدول السبع» بعد انضمام ايطاليا»[٢١٣]. وتتابع المذكرة الرجعية فتقول: «أمّن استقلال لبنان نصف قرن من الهدوء والسلام والتوازن الاجتماعي في الداخل، واستقراراً سياسياً في الشرق الاوسط كله، وأصبح لبنان، أكثر من أي وقت مضى، ملجأ المسيحيين المضطهدين في كل مكان تقريباً من الامبراطورية العثمانية».

المقارنة بين هذا الماضي والحاضر واضحة في هذا المنطق الرجعي، ولها دلالة سياسية مباشرة، إنها مقارنة بين أزمة ١٨٦٠ وأزمة ١٩٧٥. في الحالتين، هذه الأزمة هي، في المنطق الرجعي، أزمة طائفية. وفي الحالتين كانت تهدد جوهر لبنان. وفي الحالتين كان الخطر على الجوهر اللبناني هو «الغزو الاسلامي». وفي الحالتين كان لبنان الجوهر في موقع الدفاع عن النفس ضد طغيان العارض عليه. لاستحضار الماضي في هذا الشكل وظيفة ايديولوجية رجعية محددة، هي إظهار أن التاريخ يعيد نفسه، وأن لا جديد تحت الشمس. فأزمة لبنان الراهنة هي هي أزمة ١٨٦٠. (ملاحظة: أليس هذا المنطق هو الذي ينزلق إليه بعض الباحثين ممن هم في موقع سياسي وطني مناهض للرجعية الفاشية، حين يردون الأزمة السياسية الراهنة إلى جذورها التاريخية في أزمة ١٨٦٠، فيرون فيها، كهذه، أزمة طائفية، ويرون في الصراع الطبقي الوطني الراهن صراعاً طائفياً هو امتداد لصراع طائفي يتكرر منذ ١٨٦٠؟). والحل في الأزمتين، واحد، ما دام الجوهر منهما واحد. لقد أتى حل الأزمة الماضية حين «رأت أوروبا، مدفوعة بعاطفة انسانية وبقية من الشهامة الفروسية، أن التدخل المسلح بات ضرورياً، فأرسلت أساطيلها إلى مياه بيروت»[٢١٤]. كان الحل، اذن، وضع لبنان تحت الحماية الاوروبية. وكان ممكناً،

---

(٢١٣) المصدر نفسه.

(٢١٤) المصدر نفسه.

www.alkottob.com

لأن أوروبا كانت لا تزال فيها « عاطفة انسانية وبقية من الشهامة الفروسية ». والعاطفة الانسانية هذه هي، في المنطق الرجعي، عاطفة الانسان للانسان، والانسان هذا هو بالضرورة مسيحي، وبالضرورة غربي. والانسان في لبنان هو مثله في الغرب، لأنه المسيحي. أما الشهامة الفروسية، فهي من صفات انسان العهد الاقطاعي، كانت فيه قوية إبّان الحروب الصليبية، ثم خفتت حتى كادت تنقرض، فبقي منها شيء في القرن التاسع عشر مكّن أوروبا من أن تنتفض « صليبيا » لانقاذ الانسان في لبنان من عدو الانسان.

لن ندخل، بالطبع، في جدال مع الرجعية حول تفسير التدخل الاوروبي في لبنان في القرن الماضي، هل هو بسبب بقايا الاقطاع (وهو ليس كذلك)، أم هو بسبب التطور الامبريالي للرأسمالية (وهذا هو السبب). إنما يهم أن نلفت نظر القارىء إلى هذا الحنين اليائس عند الرجعية اللبنانية إلى عهد ازدهار الاستعمار الذي كانت تنعم فيه بالحماية، أي بالتبعية المباشرة التي تجنبها الوقوع في ضرورة التصدي لأزمة هي أكبر منها، لأنها، في نهاية التحليل، أزمة الامبريالية بالذات. وما أزمة الرجعية اللبنانية، في وجه منها، سوى نتيجة هذه الأزمة. لقد كانت التبعية السياسية المباشرة للامبريالية تؤمن للبرجوازية اللبنانية نمواً نسبياً خاصاً بتاريخ تكونها الطبقي في طور تكون الرأسمالية في ظل السيطرة الاستعمارية. ولقد رأينا سابقاً أن الرأسمالية في لبنان دخلت في طور تكونها التاريخي بدخول النظام الرأسمالي العالمي في طور أزمته، فكان عليها أن تعيش طورها الصاعد ذاك في طور هذه الأزمة، بمعنى أن طورها الصاعد كان هو هو طور أزمتها. هذا ما يفسر لنا الطابع المأزقي لأزمة السيطرة الطبقية للبرجوازية اللبنانية. وما حنين هذه الطبقة المسيطرة إلى الرجوع بالتاريخ إلى القرن التاسع عشر سوى دليل على عمق مأزقها الطبقي الذي تتخبط فيه دون أن تجد منه مخرجاً.

بانسداد أفق تطورها التاريخي، لم يبق لهذه البرجوازية الرجعية من أفق سوى اليأس، تحاول فيه أن تستعيد بالعنف ماضيها القريب، لعله يستحيل، ضد منطق التاريخ، مستقبلاً جديداً لها. لذا، كان منطق عقلها سحرياً، ترى به إلى واقعها الطبقي بشكل ينقلب فيه الواقع المادي الفعلي وهماً، له صورة طموحها اليائس،

www.alkottob.com

وكان هذا الشكل الطبقي من هذا العقل معادياً للتاريخ وللعقل نفسه، ينبني ضد شكل منه هو الذي كان له، حين كان عقل البرجوازية، وحين كانت البرجوازية طبقة ثورية ناهضة ضد الاقطاع والكنيسة، وما كانت البرجوازية اللبنانية يوماً ثورية. فلقد تكونت كطبقة مسيطرة في طور أزمة الرأسمالية، وفي ظل أزمة الايديولوجية البرجوازية. لذا، كان ارتدادها ضد مفاهيم هذه الأيديولوجية متسقاً مع ارتداد البرجوازية الامبريالية ضد الايديولوجية البرجوازية الثورية السابقة، وكان هذا الارتداد، في الحالتين، ـ مع اختلاف الشكل منه من حالة إلى أخرى ـ دليلاً على وجود هذه الايديولوجية البرجوازية في أزمة.

من موقع وجودها في مأزقها الطبقي، وفي ضوء حنينها اليائس إلى عهد البروتوكول الذي كانت فيه حماية السيطرة الاستعمارية المباشرة، يظهر الاستقلال للبرجوازية اللبنانية، وللطغمة المالية فيها بوجه خاص، برغم كونه استقلالاً سياسياً شكلياً، كأنه سبب الأزمة التي هي فيها الآن. من هنا، كان الحل عندها يكمن في العودة عن هذا «الاستقلال» الذي لم تجن منه سوى الأزمات، إلى عهد التبعية السياسية المباشرة، في ظل الحماية الأجنبية. هذا ما تؤكده، بصراحة، «ورقة العمل» المقدمة من أهل ميثاق القلم «لخلوة سيدة البير»، في قولها: «كلما قوي استقلال لبنان ضعف كيانه، وكلما قوي كيان لبنان ضعف استقلاله. عندما كان كيان لبنان في ضمانة الدول السبع، أيام المتصرفية، كان استقلاله على دروب العواصم السبع هباء منثوراً. وهكذا، عندما كان كيانه في حماية حراب الجيش الفرنسي المنتصر الاكبر في حرب ١٨/١٤. وعندما أصبح استقلال لبنان في يد ابنائه أخذ كيانه يرتقص على كف عفريت. من هنا أن اللبنانيين مدعوون أبداً إلى أن يتدارسوا صيغة استقلالهم بعمق وانفتاح. كلما كثر تراب لبنان كثرت مشاكله، وكلما قل ترابه قلّت» (★) (٢١٥). اذن، تصح هنا كذلك المقارنة بين أزمة ١٨٦٠ وأزمة ١٩٧٥، بل هي ضرورية في هذا المنطق الايديولوجي الرجعي. لقد وجدت الأزمة الاولى

(★) هذا ما يكرره ادوار حنين أيضاً.

(٢١٥) مجلة «العمل» الشهرية، العدد الأول، آذار ١٩٧٧، ص ١٠٨.

www.alkottob.com

حلها في تدخل الاستعمار الاوروبي الذي وضع البرجوازية اللبنانية تحت الحماية المباشرة، فأمن لها نمواً تبعياً هي فيه بغنى عن الاستقلال وأزماته، وكانت ثمرة هذا الحل « نصف قرن من الهدوء والسلام والتوازن الاجتماعي ». فيا ليت هذا العهد يعود اليوم ثانية لتكون البرجوازية فيه آمنة مطمئنة في ظل الحماية الأجنبية، فتتحرر من عبء هذا الاستقلال الشكلي الذي يضعها في مجابهة مباشرة مع أزمة هي عاجزة عن الخروج منها. وأزمة ١٩٧٥ ليس لها إلا حلّ مثيل لحل أزمة ١٨٦٠، لأن الاثنتين واحدة، « والتدخل المسلح بات ضرورياً » ـ على حدّ تعبير المذكرة الرجعية ـ لحل الأزمة الراهنة. إنها دعوة صريحة للقوى الامبريالية والرجعية لحماية البرجوازية الكولونيالية اللبنانية من شرّ حركة هذا التاريخ الذي بات في توق إلى جديد يخرجه من قديم يتجدد. ولئن كانت الامبريالية عاجزة عن التدخل المسلح المباشر، فلتقم اسرائيل أو الرجعية العربية، أو الاثنتان معاً، بهذه المهمة القذرة. أوليس هذا هو الذي حصل؟

١٢ ـ الخطأ في الاستقلال

وتكرّ مسبحة المنطق الرجعي فصلاً سادساً بعنوان « في خطأ قيام لبنان الكبير »، ثم سابعاً بعنوان « في المأساة الهزلية لعام ١٩٤٣ »، لتصل، في النهاية، إلى ما تسميه « طريق الخلاص » في فصل ثامن هو الأخير من تلك المذكرة.

ليس القارىء بحاجة إلى كبير عناء كي يعرف مضمون هذه الفصول. فمن منطلق التفكير الطائفي، وفي ضوء الحل الذي تطمح إليه الرجعية اللبنانية للخروج من أزمتها المأزقية، يظهر قيام « لبنان الكبير » خطأ يجب التكفير عنه. إلى جبل لبنان الذي هو جوهر لبنان، أنضمت مناطق تسكنها أكثرية من المسلمين، فاختل التوازن للطائفي فيه، وانفجرت الأزمة بعد نصف قرن من النضج على نار خفيفة لم تتأجج إلا بحضور اللاجئين الفلسطينيين، الذين هم، في الاصل، أساس المصيبة.

إن الأزمة تعود، اذن، في جذورها، إلى قيام « لبنان الكبير »، لأن « شعوباً أخرى » انضمت إلى لبنان وشعبه، فاختل التوازن باختلال العلاقة بين الجوهر والعارض، فراح العارض يهدد الجوهر في كيانه، لأن الجوهر (الذي هو جبل

www.alkottob.com

لبنان، أي الشعب اللبناني، أي المسيحي، أي الماروني) اختلط بغيره حين توسع وخرج على حدوده الاصلية. هذا المنطق الرجعي منطق طائفي عنصري يقوم على المعادلة التالية: لبنان الجوهر هو لبنان البروتوكول، والشعب اللبناني الاصيل هو شعب لبنان الصغير هذا؛ أي الشعب المسيحي الماروني. وأساس الأزمة الراهنة يكمن في قيام لبنان الكبير؛ أي في خروج لبنان على أصله. لئن لم تنفجر هذه الأزمة في الفترة السابقة على الاستقلال، ما بين ١٩٢٠ و ١٩٤٣، برغم اختلاط الجوهر بالعارض، وبرغم الخطر في أن يفقد الاصل أصالته، فلسببين اثنين: أولهما، أن الهيمنة، في التوازن الطائفي الجديد، ظلت للعنصر الماروني، أي للجوهر، ثانيهما، أن الحماية الاجنبية (الانتداب الفرنسي) كانت تؤمن لهذا العنصر ديمومة هيمنته. فلا حلّ، اذن، إلا بديمومة هذه الهيمنة التي لا تتأمن إلا بحماية اجنبية.

هذا ما يريد المنطق الرجعي ان يرسخه في وعي الجماهير «المسيحية» كي يحافظ على صقل هذا الوعي في قالب طائفي يؤمن للبرجوازية الرجعية قاعدة شعبية قادرة على الوقوف في وجه الخطر المميت الذي يتهدد مصالح تلك الطبقة المسيطرة، والذي يكمن، بالتحديد، في تحرك الصراع الطبقي في شكله الرئيسي كصراع سياسي.

أما الخطأ الأكبر الذي يفوق في خطورته الخطأ في قيام «لبنان الكبير»، فهو القبول بالاستقلال الذي تسميه المذكرة الرجعية «المأساة المزلية». وهذا الخطأ لا يكمن في تأكيد وجه لبنان العربي بقدر ما يكمن في التخلي عن الحماية الاجنبية التي ترى فيها البرجوازية الرجعية، من جديد، الحل الاوحد لأزمتها المأزقية. كان يمكن لهذه «المأساة الهزلية» أن تستمر، بحسب هذا المنطق الرجعي، لولا وجود اللاجئين الفلسطينيين الذين هم «أساس مصائبنا»[٢١٦]. فعنصر التفجير في تلك الأزمة هو هذا الوجود نفسه. لذا، يكمن الحل في القضاء على هؤلاء «الاغراب». وليكن هذا الحل جذرياً: فالظرف ملائم للحلول الجذرية، وطريق الخلاص يمرّ بالتخلص من هؤلاء الفلسطينيين (ومن المسلمين أيضاً، إذا أصروا على رفض الهيمنة المارونية المطلقة) والعودة بلبنان إلى أصله، جوهراً أصيلاً مسيحياً مارونياً واقعاً تحت الحماية

---

(٢١٦) ترجمة مجلة «الحرية» للمذكرة الرجعية.

الاجنبية التي، وحدها، تؤمن لـه أن يكـون، كما هـو في ذاتـه، امتـداداً للغـرب ـ كاسرائيل ـ وعنصراً منه متفوقاً على الشرق، حتى يتمكن من القيام برسالته التحضيرية في هذا العالم العربي؛ عالم البداوة والتخلف(★).

١٣ ـ عود إلى بدء: في القضية الفلسطينية

ما هو موقع القضية الفلسطينية في هذا التناقض الجوهري الذي يقيمه ذلك المنطق الرجعي في لبنان بين الاسلام والمسيحية؟

غريب أمر هذا المنطق، كيف ينقض نفسه بنفسه، حين ينظر في أمر القضية الفلسطينية، وفي علاقتها بهذا التناقض الجوهري. فهذا التناقض عنده تناقض ديني ـ طائفي، وهو، لأنه جوهري، تناقض دائم، فيه يجب أن تجد الحرب الاهلية سببها الاول. فالاسلام هو الذي أعلن الحرب على المسيحية والمسيحيين، لأنه، في طبيعته نفسها، حرب دائمة على المسيحية والمسيحيين. لذا، أمكن القول: «إن حرب السنتين المنصرمتين لم تخلق تناقضات جديدة، بقدر ما فجرت تناقضات جوهرية»[٢١٧]. فهذه الحرب، اذن، هي «حرب دينية»[٢١٨].

لكن، ما أن تنطرح القضية الفلسطينية على بساط البحث حتى تحتل موقع المحور في ذلك التناقض الذي انفجر في لبنان في حرب أهلية ما تزال مستمرة، وحتى يصير الوجود الفلسطيني «أساس مصائبنا». وإذا بيار الجميل يؤكد «إن الاختلاف اللبناني لم يكن السبب الذي فجّر الحرب...»[٢١٩]، بينما نقرأ في نص آخر، ما يلي: «من الخطأ، بل من سوء التقدير النظر إلى الاحداث التي تجري في لبنان... وكأنها ذات بعد رئيسي واحد هو بعد الاقتتال الطائفي... لا شك في أن بين مسيحيي لبنان

(★) «علاقتنا بالعرب علاقة أساتذة»، هذا ما يقوله فؤاد أفرام البستاني. (انظر صحيفة «السفير»، ١٩٧٩/٤/٢٢).

(٢١٧) مجلة «العمل»، العدد الأول، آذار ١٩٧٧، ص ٩٨.

(٢١٨) راجع كراس «القضية اللبنانية»، رقم ٦، ص ١٠؛ وكراس رقم ١٥، ص ٣؛ وكراس رقم ٧ بالفرنسية، ص ١٠، حيث تتحدد هذه الحرب كـ «حرب طائفية».

(٢١٩) بيار الجميل، «النهار العربي والدولي»، العدد الأول، ١٠ أيار ١٩٧٧.

www.alkottob.com

ومسلميه خلافاً عميقاً حول هوية لبنان وحول مفهوم الولاء له... إلا أن هذا الاختلاف... لم يكن ليؤدي إلى مثل هذه الحرب المدمرة... لو لم ينفجر في لبنان تناقضات أخرى أشد قسوة من التناقض الاسلامي ـ المسيحي. أهم وأخطر هذه التناقضات التي انفجرت التناقض اللبناني ـ الفلسطيني »[٢٢٠]. هذا يعني بوضوح وببساطة أن ذلك التناقض « الجوهري » أو « الديني » أو « الطائفي » كان بامكانه ألا ينفجر، بل أن يستمر في وجوده وتطوره في شكل « تعايش » بين طرفيه، لو لم ينفجر في لبنان تناقض آخر هو الذي يسميه هذا المنطق الرجعي « التناقض اللبناني ـ الفلسطيني » (وهو ليس كذلك، حتى باعتراف الرجعية اللبنانية نفسها، كما سنرى بعد)، بل هو التناقض السياسي الطبقي الوطني بين القوى الوطنية اللبنانية والقوى الرجعية اللبنانية. ومحور هذا التناقض الوطني هو موقف هذه القوى اللبنانية من القضية الفلسطينية، (لكن أيضاً من الحركة التحررية العربية، وبالتالي من الامبريالية، ومن قضية التغيير السياسي والاجتماعي في لبنان كذلك). فالقضية الفلسطينية، في علاقتها بحركة التحرر العربية، تحتل، اذن، موقع المحور في الصراع السياسي الذي انفجر في لبنان في حرب أهلية. باحتلالها هذا الموقع، يفقد ذلك التناقض طابعه « الجوهري »، ليكتسب طابعاً تاريخياً محدداً، ويفقد، بالتالي، طابعه « الديني » أو « الطائفي » ليكتسب طابعه السياسي الوطني الفعلي. ويظهر هذا الطابع صريحاً واضحاً حتى في أكثر النصوص الايديولوجية رجعية وعنصرية وفاشية.

يقول حزب الكتائب في البيان الافتتاحي لمؤتمره السابع عشر المنعقد في ٢٧ ايلول ١٩٧٤ إن القضية الفلسطينية هي « التي حرمت المنطقة هناءها، وعرقلت مسيرة شعوبها وأخرت النهضة وفجرت الثورات والانقلابات، والحروب أيضاً أربع مرات »[٢٢١]. إنها لعنة حلّت، لا بلبنان وحده، بل بالمنطقة العربية كلها. ليس على لبنان وحده، اذن، أن يحدد موقفه منها، بل على دول المنطقة هذه كلها أن تحدد موقفها أيضاً منها. هكذا يختلف موقع دول المنطقة العربية وموقع القوى السياسية

---

(٢٢٠) كراس « القضية اللبنانية »، رقم ٦، ص ١ ـ ٢.
(٢٢١) مجلة « العمل » العدد الأول، آذار ١٩٧٧، ص ٢٤.

www.alkottob.com

فيها بعضاً عن بعض باختلاف موقفها من القضية الفلسطينية. ومقياس اختلاف هذه المواقع والمواقف من هذه القضية، هو اذن، وبالدرجة الاولى، مقياس سياسي، وليس هو مقياساً دينياً أو طائفياً أو جوهرياً أو غير ذلك. ولئن دققنا النظر قليلاً في ما يقوله حزب الكتائب في بيانه الافتتاحي ذاك، لرأينا أن الموقف من تلك القضية إنما هو، في نهاية التحليل، موقف سياسي من اسرائيل بالذات، وبالتالي من الامبريالية نفسها. يقول البيان المذكور: «مشروع الكيان الفلسطيني... مشروع حرب خامسة». ويقول أيضاً: «لبنان المحايد لا يستطيع أن يعلن كونه في حالة حرب مع اسرائيل»(٢٢٢). مع اسرائيل، أم ضدها: هذا هو أساس الاختلاف في الموقف من القضية الفلسطينية. وطرح القضية على هذا الوجه يؤدي بها إلى أن تنطرح أيضاً في شكل آخر هو التالي: مع حركة التحرر الوطني للشعوب العربية أم ضدها: هذا هو أساس الاختلاف في الموقف من القضية الفلسطينية. مع الحماية الاجنبية والتبعية السياسية المباشرة للامبريالية أم ضدها: هذا هو أيضاً أساس ذلك الاختلاف. إنه، في نهاية الامر، اختلاف يولد صراعاً طبقياً وطنياً بين رجعية فاشية، ترفض الاستقلال الوطني للبنان وتطعن فيه، حفاظاً على مصالحها الطبقية، وبين شعب متمسك باستقلال وطنه، يناضل، بقيادة أحزابه التقدمية، من أجل تحرره الديمقراطي الفعلي من الامبريالية. من موقع تحالفها الطبقي التبعي مع اسرائيل ومع الرجعية العربية ومع الامبريالية، تخوض الرجعية اللبنانية، باسم الولاء للبنان دون غيره، صراعها ضد المقاومة الفلسطينية وضد القوى الوطنية اللبنانية وضد الحركة التحررية العربية. هكذا يتحدد، في ذلك المنطق الرجعي، «الولاء» للبنان، بشكل أساسي ضد حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، بما فيها الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية(*).

---

(٢٢٢) المصدر نفسه.

(*) على سبيل المثال، هذا النص: «ثمة اختلاف جوهري بين (اللبنانيين) على مفهوم الولاء القومي والوطني. ففي حين كانت فئة كبيرة منهم موحدة الولاء للبنان الوطني النهائي المستحق بذاته ولذاته ولاء جميع ابنائه، وتقدم هذه الولاء على ما عداه، كانت فئة كبيرة أخرى تشعر بنفسها مشدودة إلى ما يسميه بعضهم «بدار الاسلام»، وما يسميه =

www.alkottob.com

قلنا ان القضية الفلسطينية تحتل موقع المحور في الصراع السياسي الذي انفجر في لبنان. لهذا، ينقض المنطق الرجعي نفسه حين يرى في هذه الحرب، من جهة، «حرباً دينية» أو «طائفية»، بينما يؤكد، من جهة أخرى أن ما يسميه «التناقض الديني» ليس هو الذي فجر الحرب(★). لقد رأينا من قبل أن تجنب الوقوع في تناقضات منطقية ليس هماً رئيسياً عند البرجوازية الرجعية في ممارستها الايديولوجية الطبقية. فالهم الرئيسي عندها هو تأمين الفاعلية الايديولوجية القصوى في تضليل الجماهير الشعبية، لا سيما «المسيحية» منها بوجه خاص، للاسباب التي شرحناها سابقاً. فلا ضرر من الوقوع في مثل هذه التناقضات إذا كانت تسهم في تأمين هذا الهدف ضد القوى الوطنية وضد المقاومة الفلسطينية وضد الحركة الوطنية التحررية العربية. لكن الرجعية اللبنانية، بتأكيدها أن الصراع الذي انفجر في حرب أهلية هو صراع ضد هذه القوى بالذات، إنما تؤكد، في الوقت نفسه، أن هذا الصراع هو بالفعل صراع سياسي، وليس صراعاً طائفياً أو دينياً. وهو، باعتراف هذه الرجعية نفسها، ليس صراعاً ينحصر في لبنان وحده، بل يشمل العالم العربيَ أيضاً. هذا ما نراه في تحديد الرجعية اللبنانية الحرب الاهلية وأسبابها. فهذه الحرب هي «حرب اهلية وخارجية معاً»[٢٢٤]. وهي حرب المسيحيين «ضد الشيوعية، أولاً وقبل كل شيء، وضد حلفائها في الداخل وفي المنطقة وفي العالم... وضد الفلسطينيين، ثانياً،

= آخرون بالقومية العربية. وكانت تقدم هذا الولاء على انتمائها للبنان الوطن والأمة»[٢٢٣].

(★) «... إن الامانة التاريخية تفرض التسليم بأن (المسلمين) لم يكونوا مشعلي الحرب ولا قوادها ولا المتحكمين بها ولا مسلحيها ولا مموليها، بل كانوا فريقاً انضوى تحت لواء الفلسطينيين»[٢٢٦].

(٢٢٣) ورقة العمل المقدمة من المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية لخلوة سيدة البير. مجلة «العمل»، العدد الأول، ص ٩٩.

(٢٢٤) الكراس رقم ١، بالفرنسية، بعنوان «Temoignages Vivants sur la crise que traverse le Liban». P. L.1.

وكراس رقم ٥، بالفرنسية، بعنوان «Note explicative sur la situation au Liban». P. 17.

www.alkottob.com

والفلسطينيين الماركسيين منهم بوجه رئيسي، والموالين للسوفيات، والذين انقاد اليهم باقي الفصائل الفلسطينية... وثالثاً، ضد جزء من المسلمين الذين يحركهم الشيوعيون والفلسطينيون الذين وضعوا الاسلام في خدمة الشيوعية »(٢٢٥).

اذن، فهذه الحرب الاهلية، بحسب منطق الرجعية اللبنانية، انفجار للتناقض بين « المسيحين » كطرف أول، وبين التحالف الفلسطيني ـ الشيوعي ـ الاسلامي (أو هـذا الجزء من الاسلام المتحالف مع التحالف الفلسطيني ـ الشيوعي) كطرف ثان. وفي نص آخر، يحل محل هذا الطرف الثالث من هذا التحالف، طرف آخر هو « الدول العربية الرافضة للحل السلمي ». اذن « هذا التحالف المثلث الاطراف أشعل الحرب في لبنان »(٢٢٧). وفي نص آخر، يتأكد أيضاً أن جوهر الصراع في الحرب الاهلية ليس طائفياً أو دينياً، بل هو، حتى بحسب هذا المنطق الرجعي نفسه، صراع سياسي يتمحور حول القضية الفلسطينية. يقول بيار الجميل: « ... أما الخطيئة هنا فقد كانت خطيئة « اليسار الدولي » أو الاممية الشيوعية».. وقد كانت أيضاً خطيئة الفلسطينيين »(٢٢٨). هكذا، يندرج الصراع الدائـر في لبنـان، بـاعتراف الرجعيـة اللبنانية، في الصراع الذي يحتدم في الساحة العربية بين القوى الرجعية المرتبطة تبعياً بالامبريالية وباسرائيل، وبين القوى الوطنية الثورية المناهضة للرجعية والامبريالية والصهيونية، ويندرج هذا الصراع أيضاً في الصراع العام، على الصعيد العالمي، بين القوى الامبريالية المضادة للثورة، والقوى الثورية، في إطار حركة التاريخ المعاصر، من حيث هي حركة انتقال إلى الاشتراكية.

وتتضافر نصوص كثيرة أخرى لتصب في منطق رجعي واحد هو التالي: إن الرجعية اللبنـانيـة لم تغفـر لـ « المسلمين » في لبنـان تحالفهـم الوطني مـع المقـاومـة

---

(٢٢٥) كراس رقم ١، بالفرنسية، ص ١ ـ ٤.

(٢٢٦) كراس « القضية اللبنانية »، رقم ٦، ص ٥.

(٢٢٧) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(٢٢٨) « النهار العربي والدولي »، العدد الأول، ١٠ أيار ١٩٧٧، وارد أيضاً في مجلة « العمل »، العدد ٣، أيار ١٩٧٧، ص ١٣.

www.alkottob.com

الفلسطينية. هذا **أولاً**، ولنقرأ، على سبيل المثال، ما يقول حزب الكتائب بهذا الصدد: «إن المسلمين اللبنانيين وحدهم كانوا قادرين على منع مأساة ١٩٥٨، والحؤول دون كارثة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦... إن رفض المسلمين لاعلان حالة الطوارىء وعدم موافقتهم على إنزال الجيش. وانحيازهم إلى جانب الفلسطينيين، واستعداءهم على اخوانهم اللبنانيين وعلى الدولة والسلطة، ومساعدتهم المادية والمعنوية ومناصبتهم العداء للشرعية، وسائر مواقفهم الانفصامية، ثم صمتهم وتغاضيهم، كانت عوامل رئيسية في النكبة»[٢٢٩]. كان على «المسلمين» اذن، أن يسيروا في نهج الرجعية اللبنانية في محاولتها القضاء على المقاومة الفلسطينية، وفي عدائها لحركة التحرر العربية، وفي تحالفها الفعلي مع اسرائيل والامبريالية، حتى يتأمن لهذه الرجعية بسط كامل هيمنتها على لبنان، وحتى تتمكن من تحقيق مشروعها في صهينة لبنان، دون أي مقاومة من قبل القوى الوطنية. فتحالفهم هذا مع الفلسطينيين، من جهة، ومع الشيوعيين، من جهة أخرى، على قاعدة مقاومة هذه القوى الوطنية الثورية المتحالفة لذلك المشروع، وتصديها له وللهجمة الامبريالية الشرسة على حركة التحرر الوطني للشعوب العربية كلها، هو الذي ـ بحسب هذا المنطق الرجعي ـ فجر الحرب الاهلية. هكذا تنقلب الاشياء نقائضها في هذه الايديولوجية البرجوازية الرجعية: ليست الهجمة الامبريالية تلك هي السبب في تفجير هذه الحرب، بل السبب هو مقاومتها والتصدي لها.

أما ثانياً، فإن الرجعية اللبنانية لم تغفر، اطلاقاً، للمقاومة الفلسطينية تحالفها، لا مع الشيوعيين وحدهم، بل مع القوى الوطنية في لبنان. فهذا التحالف هو سبب إفشال ذلك المشروع. هذا ما لم تكن تنتظره الرجعية اللبنانية، وما كانت القوى الرجعية العربية والقوى الامبريالية والصهيونية تظن أن مشروعها ذاك سيلقى في الساحة اللبنانية تلك المقاومة المستمرة حتى اليوم.

وقبل هذا وذاك، لم تغفر الرجعية اللبنانية، **ثالثاً**، للاجئين الفلسطينيين تحولهم

---

(٢٢٩) ورقة العمل المقدمة من حزب الكتائب لخلوة سيدة إلبير، مجلة «العمل»، العدد الأول، ص ٨٥.

www.alkottob.com

إلى مقاتلين. فليس حضورهم كـ « أساس مصائبها »، بل ان وجودهم المسلح الذي استحالوا به شعباً، في ممارستهم النضال الوطني التحرري ضد اسرائيل والامبريالية، مما أكسب القضية الفلسطينية استقلالها السياسي عن الرجعية العربية وأنظمتها، هو الذي ترفضه الرجعية، وهو الذي أخلّ بـ « توازنها الطائفي » الذي كان يؤمن لها ديمومة تجدد سيطرتها الطبقية. فبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، تحول اختلال هذا « التوازن العددي » إلى « اختلال توازن نوعي » بوجود المقاومة الفلسطينية. وكانت أحداث نيسان ١٩٦٩ هي المنعطف التاريخي في هذا التحول النوعي [٢٣٠]. لقد تحقق ما كان يخشاه شيحا من تحول اللاجئين الفلسطينيين إلى شعب مسلح، له قضية هي محور الصراع السياسي، لا في لبنان وحده، بل في العالم العربي أيضاً، وفي حركة التحرر الوطني لشعوبه من الامبريالية. إن طموح الرجعية اللبنانية هو نفسه طموح الرجعية العربية، وطموح اسرائيل والامبريالية أيضاً، يتمثل في هذا القول الواضح في دلالته السياسية، والذي يشكل، بحد ذاته، برنامج عمل لا يرفضه السادات، مثلاً، بل يعمل على تحقيقه. إنه الطموح إلى « نزع قيادة القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب الاولى، والتي ليس للفلسطينيين فيها غير اسم، نزعها من يد الفلسطينيين وتكليف الدفاع المشترك العربي قيادتها. ذلك لابعاد هذه القضية عن النزوات الشخصية، والمزاجات الخاصة، والمساومات التي تصل إلى حد جعلها مطيّة طيّعة للشيوعيين، للمخربين ولغيرهم » [٢٣١]. إنه طموح الرجعية اللبنانية والعربية، وطموح الامبريالية والصهيونية إلى الرجوع بالقضية الفلسطينية إلى ما كانت عليه من قبل، سنة ١٩٤٨، عندما كانت في يد الرجعية، هذه التي أسهمت في إقامة دولة اسرائيل. إنه الطموح السمتحيل إلى الغاء شعب بكامله، وإلى الغاء قضيته. أليس هذا هو نهج الرجعية العربية منذ سنة ١٩٤٨؟ أليس هذا هو نهج السادات؟ إنه نهج واحد هو نهج البرجوازيات العربية في خيانتها الوطنية.

لم تكن الرجعية اللبنانية، في هجومها الشرس على الحركة الوطنية اللبنانية وعلى المقاومة الفلسطينية، تحمل لواء مصالحها الطبقية، بل كانت فيه تحمل لواء مصالح

---

(٢٣٠) كراس رقم ٥، بالفرنسية، ص ٩ - ١١.

(٢٣١) مذكرة الجبهة اللبنانية إلى العالم، مجلة « العمل »، العدد ٣، أيار ١٩٧٧، ص ٧٥.

www.alkottob.com

الرجعية العربية والصهيونية والامبريالية في القضاء على هـذا التحـالـف الثـوري بين الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. هذا ما يؤكده بيار الجميل في قوله: «إن لبنان لم يكن يدافع عن نفسه فقط، بل عن العالم العربي كله، إذ كان العرب، كما هو واضح، يرفضون الشيوعية وتطبيقـاتها»[٢٣٢]. فـالصراع الرئيسي الذي يحتـدم في الحركة التحرريـة العـربيـة بين نهجيهـا الطبقيين النقيضين: النهـج الوطني الثـوري، والنهج البرجوازي الرجعي الذي هو هو نهج الخيانة الوطنية، هو نفسه الصراع الدائر في الساحة اللبنانية بين القوى الوطنية الثورية، والقوى الرجعية الفاشية. وما زالت القضية الفلسطينية، في الحالتين، محوراً رئيسياً لهذا الصراع.

---

(٢٣٢) «النهار العربي والدولي»، العدد الأول، ١٠/٥/١٩٧٧.

www.alkottob.com

خاتمة:

في طرح مشكلة «الطائفية»

قد ينزلق البعض من المفكرين الذين يحتلون مواقع وطنية في الحقل السياسي للصراع الطبقي، إلى المواقع الايديولوجية البرجوازية للفكر « الطائفي ». وقد لا يكون هذا الانزلاق، بالفعل، انزلاقاً، بقدر ما هو محاولة غريبة لنقض الفكر « الطائفي » من موقع هذا الفكر نفسه. لكنها محاولة مستحيلة، لا تقدر النوايا الحسنة على جعلها ممكنة. فليس بفكر « طائفي »، من لون آخر، يُنقضُ الفكر « الطائفي ». وهذا الفكر، في الحالتين، واحد، تمتد جذوره في تربة الايديولوجية البرجوازية اللبنانية، سواء أكان فكر « المارونية السياسية »، أم فكر « الاسلام السياسي ». هذا ما نريد أن نبيّنه، في خاتمة سريعة لهذه الدراسة، قد يكون من الأفضل فيها تقديم الأسئلة على الحلول، في طرح مشكلة « الطائفية ». ونقترح أن يكون للسؤال الأول طابع منهجي:

من أين ننطلق من طرح مشكلة « الطائفية » ؟ وكيف تنطرح هذه المشكلة؟ بل قل ما هو الشكل الذي يجب أن تنطرح فيه حتى يتسنى لنا إنتاج معرفتها ؟

كانت الحرب الأهلية في وجه منها، الكاشف عن عمق تجذر هذه المشكلة في

www.alkottob.com

البنية الاجتماعية اللبنانية، حتى قال البعض إن هذه الحروب أحدثت في لبنان انقساماً طائفياً عميقاً ما كان لها أن تحدثه لو لم يكن هذا الانقسام قائماً فيه، أو، قل: لو لم يكن لبنان قائماً عليه تاريخياً. فأتى الحاضر يؤكد الماضي، ولا بد، في فهم هذا الحاضر «الطائفي»، من تتبع جذوره الممتدة بعيداً في تاريخ البنية الاجتماعية اللبنانية. وهنا ينطرح السؤال: أي منهج من النظر نعتمد في النظر في هذا الواقع الحاضر؟ هل ننظر فيه إنطلاقاً من الماضي وفي ضوئه، أم ننظر بالعكس، في هذا الماضي إنطلاقاً من الحاضر وفي ضوئه؟ إنه السؤال نفسه الذي إنطرح على ماركس، والذي طرحه ماركس في مجال آخر هو مجال فهم البنية الاجتماعية الرأسمالية: هل نجد في الماضي مفتاح فهم الحاضر وسره، أم أننا، بالعكس، نجد في هذا الحاضر مفتاح فهم الماضي وسره؟ ولقد أجاب ماركس، كما نعلم، عن هذا السؤال بالقول: إن الحاضر هو سر الماضي ومفتاح فهمه.

فإذا نحن اعتمدنا هذا المنهج من النظر في الواقع الاجتماعي، وجب علينا أن ننطلق، في معالجة مشكلة «الطائفية»، من حاضر الواقع الاجتماعي اللبناني، في بنيته الخاصة القائمة، لا من ماضيه، وأن نقيم الفارق، منهجياً على الأقل، بين بنية هذا الماضي وبنية ذاك الحاضر، بحيث نمتنع عن البحث في بنية الأول بهدف تفسير بنية الثاني، فلا نجعل من «نظام المِلل» الذي كان قائماً في العهد العثماني، مثلاً، مبدأً تفسيرياً لظاهرة كـ «الطائفية» هي ملازمة للبنية الراهنة للواقع الاجتماعي اللبناني في تميزها كبنية رأسمالية معينة (كما يفعل مؤرخ كوجيه كوثراني مثلاً)، ولا ننظر في هذه البنية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بالامبريالية، التي يستلزم النظر فيها، بالضرورة، اعتماد المفاهيم العلمية الماركسية، بعين بعض المفاهيم الخلدونية، مثلاً، (كالعصبية) التي تجد في البنية الاجتماعية القبلية حقل تكونها وتحركها التاريخي (كما يحلو للبعض أن يقوم بذلك، كخالد جابر، مثلاً).

في ضوء هذا المنهج، أول سؤال ينطرح علينا في معالجة «الطائفية» هو التالي: ما هو الطابع الرئيسي المحدد للبنية الاجتماعية القائمة؟ إذا علمنا أن كل بنية اجتماعية (التكوين - يقول البعض «التشكيلة» - الاجتماعي) هي وحدة تعايش عدة أنماط من الانتاج تترابط فيما بينها، ويتمفصل كل واحد منها على الآخر، في إطار سيطرة

www.alkottob.com

واحد منها عليها، وجب القول إن نمط الانتاج المسيطر في هذه البنية هو الذي يحدد طابعها الرئيسي المحدد لها. لذا يمكن صياغة السؤال السابق على الوجه التالي: ما هو نمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية؟

الإجابة عن هذا السؤال هي التي تحكم منطق الفكر في فهم مشكلة «الطائفية».

ينكر البعض أن تكون الرأسمالية نمط الانتاج المسيطر في لبنان، وينكر، بالتالي، أن تكون علاقات الانتاج فيه علاقات رأسمالية، فيرى في المجتمع اللبناني مجتمعاً يتميز بكونه يمر بمرحلة «من التكون الطبقي الانتقالي المعاق» أي بكونه في حركة إنتقال معاق من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية. ومن هذا البعض من يذهب في غرابة القول والتفكير حتى نفي أن يكون في لبنان إنتاج. بغض النظر عن نمطه، وأن يكون، بالتالي، في لبنان، علاقات إنتاج، فيستبدل هذا الانتاج بـ «الرواج» (كذا)، بحيث ينجح السجع حيث يفشل الفكر في محاولة القبض المعرفي على الواقع [٢٣٣].

في الحالة الأولى، يتأرجح المجتمع اللبناني، بين بنية «طائفية» (لبنان «مجموعة من الطوائف المتآلفة ضمن إطار سياسي واحد» ـ كمال الصليبي نقلاً عن ميشال شيحا)، وبنية طبقية، ويتأرجح الفكر معه بين تحليل «طائفي» هو تحليل له من موقع طبقي محدد هو نظر الايديولوجية البرجوازية المسيطرة، وبين تحليل طبقي من موقع نظر الطبقة العاملة، فتتعايش بالتالي، في تأرجح هذا الفكر، مفاهيم ما قبل الماركسية (كبعض المفاهيم الخلدونية التي يتم نقلها، بتعسف «نظري» يسيء إليها، من حقل فكري وتاريخي إلى حقل آخر، دون تمييز الفارق البنيوي بين الحقلين) مع مفاهيم ماركسية في نظام فكري لا يتماسك شكلياً إلا بتغليب المفاهيم الأولى على الثانية.

أما في الحالة الثانية، فيزول هذا التأرجح في المجتمع والفكر معاً، وينبني هذا الفكر، في تماسكه الداخلي الشكلي، أبنباء جيلاً هو فيه في واد وذلك المجتمع في واد

---

(٢٣٣) راجع، مثلاً، مقال خالد جابر في مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٠ ـ ٥١، تشرين الأول ـ تشرين الثاني ١٩٧٥.

www.alkottob.com

آخر، لا يربط بين الاثنين سوى رابط ايديولوجي ـ لكنه متين ـ هو رابط منطق الفكر البرجوازي «القومي»، من حيث هو هو، في البنية الاجتماعية اللبنانية، منطق الفكر «الطائفي».

ينبني ذلك الفكر، في منطقه الداخلي، على الشكل التالي:

١ ـ لا **إنتاج** في لبنان، بل نمط من «الرواج»، هو «النمط الوسيط».

٢ ـ إذاً، لا **علاقات إنتاج** في لبنان، بل علاقات توزيع لريوع تتفاوت بين الأفراد، داخل «الجماعات» التي هي «الطوائف» بحسب موقع كل من هذه «الجماعات» أو «الطوائف» من الوساطة، وبحسب موقع كل من هؤلاء الأفراد داخل طائفته. أما هذا الموقع من الوساطة فيتحدد، على المستوى السياسي، بالموقع من جهاز السلطة. (نكتفي هنا بعرض هذا الذي يشبه المفاهيم، بلا نقد، كي نتتبع منطق هذا الفكر في حركة انبنائه الداخلي التي هي حركة استخلاصية واضحة).

٣ ـ بانتفاء الانتاج وبانتفاء علاقاته، ينتفي، إذن، وجود **الطبقات** في البنية الاجتماعية اللبنانية. لا طبقات في هذه البنية الاجتماعية؛ «فالطبقة تقوم على علاقات الانتاج. اما في واقع عدم وجود علاقات إنتاج، فإن شروط وجود الطبقة كشكل للصراع الاجتماعي ليس متوافراً»[٢٣٤].

ملاحظة: لن نعلق الآن على هذا التعريف المدهش **للطبقة** كـ «شكل للصراع الاجتماعي».

٤ ـ تتكون البنية الاجتماعية اللبنانية، إذن، من «طوائف» لا من طبقات. فالمجتمع اللبناني إذن مجتمع «طائفي»، وليس مجتمعاً طبقياً. إنه، بالتحديد، وبحسب منطق هذا الفكر «الطائفي»، كما يحدده تماماً كمال الصليبي، نقلاً عن ميشال شيحا: «مجموعة من الطوائف المتآلفة ضمن إطار سياسي واحد».

٥ ـ العلاقات الاجتماعية في لبنان هي، إذن، علاقات «طائفية» أي علاقات.

---

(٢٣٤) المصدر نفسه، ص ٣١.

www.alkottob.com

بين « الطـوائـف ». كما « أن الصراع الرئيسي داخـل لبنـان، هـو صراع بين الطوائف »[٢٣٥].

على هذا الشكل ينبني منطق ذلك الفكر في حلقاته الرئيسية. وهنا، نطرح عليه وعلى القارىء بدورنا هذا السؤال: أي اختلاف يوجد بين منطق هـذا الفكـر، في منطلقاته « النظرية » واستخلاصاته العملية، وبين الأسس الايديولوجية البرجوازية للفكر « الطائفي »، كما نجدها عند ميشال شيحا مثلاً، وما تصل إليه، بشكل منطقي جداً، في الممارسة السياسية للرجعية اللبنانية، من مقولة « التعددية الحضارية » التي تقوم على أساس القول بأن « لبنان مجموعة من الطوائف »، وأن « الطائفة » كيان إجتماعي مستقل قائم بذاته، أو أنها الوحدة القاعدية الاجتماعية، لا فرق كبيراً بين أن يكون تماسكها الداخلي عائداً إلى كونها « إثنية »، أو « مجموعة حضارية » - كما يؤكد الفكر الرجعي الانعزالي - أو إلى كونها « علاقة قرابة تضطلع بعلاقة توزيع »[٢٣٦]، أو بديلاً عصرياً حديثاً عن « العصبية » الخلدونية[٢٣٧]؛ إذ أن منطق الفكر واحد في الحالتين، من حيث أنه يؤكد أن « الطائفة » تقوم بذاتها، بفعل تماسكها الداخلي؟ أما نحن، فإننا نعترف بصراحة أننا لا نجد اختلافاً بين منطق هذين الفكرين. ولا نظن أن الاستشهاد بابن خلدون كاف لإقامة هذا الاختلاف بينهما.

بتصحيح منطق النظر في مشكلة « الطائفية »، تنطرح قضايا قد لا تنطرح في إطار منطق الفكر الطائفي. وهذا أمر طبيعي. وأهم ما في أمر معالجة تلك المشكلة التي نحن بصدد معالجتها، هو كيفية طرح الأسئلة. إذا انطلقنا من القول بأن نمط الانتاج المسيطر في البنية الاجتماعية اللبنانية هو نمط الانتاج الرأسمالي، فالسؤال الذي ينطرح حينئذ هو التالي: ما هو الشكل الذي يتميز فيه هذا النمط المسيطر من الانتاج في البنية الاجتماعية اللبنانية؟ ويتبع هذا السؤال سؤال آخر هو: ما هو الشكل الذي يسيطر

---

(٢٣٥) المصدر نفسه.

(٢٣٦) المصدر نفسه.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

www.alkottob.com

فيه هـذا النمـط المسيطـر مـن الانتـاج في هـذه البنيـة الاجتماعيـة على أنماط الانتـاج السابقة عليه التي يتعايش معها في وحدة تلك البنية؟ وقبل أن نتابع حركة التسلسل في طرح الأسئلة، في ترابطها الاستخلاصي الداخلي، نجيب عن السؤال الأول، باختصار شديد، بالقول: **إن الشكل الكولونيالي** هو الشكل التاريخي الذي يتميز فيه وجود نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر في لبنان (أي ما ميزناه في دراسات لنا سابقة، بالقول إنه الرأسمالية **التبعية**، أي المرتبطة، في تكونها وتطورها التاريخيين، ارتباطاً تبعياً بنيوياً بالامبريالية). ونجيب عن السؤال الثاني بالقول: إن الشكل الذي يسيطر فيه هذا النمط من الانتاج الكولونيالي (نعني الرأسمالي التبعي) على الأنماط السابقة التي يتعايش معها، هو ـ على نقيض ما هو عليه في البنيات الاجتماعية الامبريالية ـ الذي يسمح فيه، في قانونه الميلي العام، **بتجدد** تلك الأنماط السابقة؛ أي **بإعادة إنتاج علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية**، بدلاً من أن يميل نحو القضاء عليها، بسبب تطوره في علاقة تبعيته البنيوية بالامبريالية.

ونتوقف عند هذا الحد قليلاً لنستخلص مما سبق بعض الاستنتاجات:

١ ـ إن حركة تجدد (إعادة إنتاج) علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية ليست محكومة بآلية داخلية خاصة بأنماط هذا الانتاج، مستقلة عن آلية نمط الانتاج الرأسمالي المسيطر في البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية، بل هي، بالعكس، نتيجة ضرورية لآلية هذا النمط المسيطر، وللشكل الذي يسيطر فيه على تلك الأنماط في إطار علاقة تبعيته البنيوية بالامبريالية.

٢ ـ من الخطأ، إذن، تتميز البنية الاجتماعية اللبنانية بـ «الازدواجية البنيوية»، أي بالقول بأنها وحدة خارجية لبنيتين متلاصقتين مستقلتين من علاقات الانتاج: الأولى تقليدية (سابقة على الرأسمالية)، والثانية رأسمالية.

٣ ـ حتى لو قبلنا ـ على سبيل الافتراض العبثي ـ رد ظاهرة «الطائفية» (التي لا نعرف بعد ما هي)، في محاولة فهمها، إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة في شكلها الكولونيالي الراهن، فإننا لا نستطيع فهمها إلا بفهم الآلية الداخلية لتطور نمط الانتاج الرأسمالي التبعي (الكولونيالي)؛ لأن تلك

www.alkottob.com

العلاقات من الانتاج تجد مبدأ تفسير وجودها وبقائها وإعادة إنتاجها في هذه الآلية، لا في آلية أنماط الانتاج السابقة. بل إن هذه العلاقات السابقة هي، في حركة تجددها في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة، بفعل الشكل الذي يمارس فيه نمط الانتاج الكولونيالي المسيطر سيطرته عليها، غيرها في البنية الاجتماعية السابقة، التي كانت قائمة، مثلاً، في لبنان في العهد العثماني. إنها، في ذلك العهد، كانت تشكل علاقات نمط الانتاج المسيطر، أما الآن فهي تشكل العلاقات الخاضعة لسيطرة نمط آخر من الانتاج المسيطر، هو نمط كولونيالي من الانتاج الرأسمالي.

. ليس بـ « نظام المِلل » العثماني إذن نفسر ظاهرة « الطائفية ». بنظام الانتاج الكولونيالي علينا أن نحاول تفسيرها.

ونعود إلى أسئلتنا السابقة، ونؤكد من جديد الضرورة المنهجية في معالجة مشكلة « الطائفية » انطلاقاً من النظر في البنية الاجتماعية الرأسمالية اللبنانية في تميزها الكولونيالي. لا بد لنا، إذن، من اعتماد منهج التحليل الطبقي (التحليل الماركسي) في هذه المعالجة، لسبب بسيط هو أن البنية اللبنانية هي بنية طبقية رأسمالية متميزة. وتميزها الكولونيالي يعني ارتباطها التبعي البنيوي بالامبريالية.

ويحلو للبعض التأكيد دوماً على ما يسمونه « خصوصية » المجتمع اللبناني ويرون « خصوصية » هذا المجتمع في « طائفيته ». حتى صار عندهم مجرد اللجوء إلى كلمة التحليل الطبقي، أو الإفصاح عن الطابع الماركسي لمنهج هذا التحليل متهماً بالجمود العقائدي. لقد مات ماركس ولم يبق للمولع بـ « الخصوصية » إلا أن يترحمَ عليه.

لو كان الأمر خاصاً بأيديولوجي البرجوازية لما أثرناه. لكن له علاقة ببعض الماركسيين أو من يحاول أن يكون كذلك. لهذا كان الأمر مهماً، ووجب التوضيح. وهذا الأمر منهجي، بالأساس. والفكر، كل الفكر، في منهجه. نحن بين اثنتين، في مقاربة الواقع الاجتماعي الملموس كالواقع اللبناني:

إما أن نسقط، قبلياً، على هذا الواقع قوالب فكرية جاهزة متكونة (كقوالب الفكر الماركسي)، فيظل الفكر أسير وحدته، كأن المعرفة تحصل بتكرار فارغ

www.alkottob.com

للمفاهيم، ويظل الواقع حراً في « خصوصيته » بلا معرفة، حيث تنحصر معرفته في آثار أيديولوجية الطبقة المسيطرة، فلا يتم لقاء بين الفكر والواقع.

وإما أن نديرالظهر لمفاهيم ذلك الفكر الجاهزة (كمفاهيم الفكر الماركسي)، في عجز تكرارها الفارغ عن القبض المعرفي على الواقع، ونتجه صوب « الخصوصية » نحاول أن نوجد لها مفاهيمها من خارج ذلك الفكر ومفاهيمه، فيظل هذا الفكر أيضاً، أسير وحدته، ويظل الواقع أيضاً حراً، في « خصوصيته »، من المعرفة، لأننا من خارج الفكر (الماركسي) الذي نرفض، نقع، من حيث لا ندري، أسرى أيديولوجية الطبقة المسيطرة و« خصوصية » مفاهيمها.

لكن هذين الطريقين كليهما ليسا طريقي الفكر الماركسي. من السهل، باسم الأمانة للفكر الماركسي إسقاط مفاهيمه الكونية، في حركة تكرارها الفارغ، على الواقع اللبناني. لكن هذا لا ينتج معرفة. كما أن من السهل باسم « خصوصية » هذ الواقع، الترحم على ماركس وعلى مفاهيمه، والنظر بمفاهيم، من خارج هذا الفكر لا يمكن لها أن تأتي إلا من أيديولوجية البرجوازية المسيطرة. وهذا بدوره لا ينتج معرفة، وليس في هذا (الجهل) خطر كبير. لكن الخطر الفادح يكمن، على الصعيدين النظري والسياسي معاً، في الباس مفاهيم هذه الايديولوجية لباساً ماركسياً، أو لباساً يوحي بالماركسية « المبدعة »، ضد الماركسية « الجامدة ».

طريق الفكر الماركسي في إنتاج المعرفة العلمية بالواقع الاجتماعي هي الطريق الصعب، أو الأصعب. يرسم هذا الطريقَ (المنهجَ) حدان رئيسيان:

الأول: **من جهة الواقع**: كل واقع اجتماعي ملموس هو واقع متميز (ولا نقول خاصاً حتى لا نقيم بينه وبين الكوني حدوداً خارجية تعزله في « خصوصيته »، بحيث تستحيل معرفته ـ أي تصير مستحيلة ـ فتبدو التجريبية حينئذ طريقاً إلى « معرفته ». وطريق التجريبية هذه تؤدي، في خط مستقيم، إلى ايديولوجية الطبقة المسيطرة). ومعرفة هذا الواقع هي معرفة تميزه هذا الذي ليس سوى **الشكل التاريخي المحدد** الذي فيه يتوجد الكوني في هذا الواقع، لاسيما في عصر الانتقال إلى الاشتراكية الذي هو عصرنا.

www.alkottob.com

الثاني: **من جهة الفكر**: لمفاهيم الفكر الماركسي **طابع كوني** لأنه **فكر هذا الانتقال** الذي هو، بدوره، **كوني** بمعنى أنه **قانون** حركة التاريخ المعاصر، من حيث هو **تاريخ البشرية الواحد**.

لكن لهذا الانتقال الكوني أشكالاً تاريخية تميزه وتختلف باختلاف الشروط الخاصة بكل واقع اجتماعي ملموس. هكذا تصبح عملية إنتاج المعرفة العلمية بهذا الواقع هي عملية **تمييز كونية المفاهيم الماركسية، وهي الطريق الأصعب**.

ونعود، ثانية، إلى طرح أسئلتنا، فنصوغ المشكلة الأساسية التي تنطرح علينا على الشكل التالي: كيف نفكر **ماركسياً** واقع البنية الاجتماعية اللبنانية؟ كيف نفكر **ماركسياً** مشكلة «الطائفية»، **أي كيف نفكر بالمفاهيم الماركسية** هذه المشكلة التي لم يعرفها، بالطبع، ماركس، والتي لم تحاول بعد - ربما - هذه المفاهيم أن تفكرها؟ ويبدأ هذا التفكير بهذا السؤال: كيف **نطرح** مشكلة «الطائفية»؟ أو قل كيف تطرح **مفاهيم الفكر الماركسي** هذه المشكلة؟

لن نعتذر عن الإلحاح المستمر في القول بأن القسم الأهم في معالجة هذه المشكلة هو في تحديد طرح سؤالها. ويبدأ هذا التحديد، حكماً، بنقض الشكل الذي انطرحت فيه. لقد وجدنا هذه المشكلة مطروحة علينا. ومن الخطأ بأننا نحن الذين طرحناها. ولا معنى للقول بأن الواقع الاجتماعي اللبناني (هكذا بالمجرد) هو الذي يطرحها علينا. لقد طرح هذا الواقع - أو يطرح - علينا هذه المشكلة **في شكل معين وفي صياغة معينة؛ أي في إطار فكر معين ومن موقع ايديولوجي معين هو الموقع الطبقي** الذي يحتله هذا الفكر بالذات طرح علينا تلك المشكلة في الشكل الذي تحدده له بنيته. فأي فكر هذا الذي طرح هذه المشكلة؟ وما هو الشكل الذي طرحها فيه؟

نجيب عن هذا السؤال، بفظاظة البساطة وفجاجتها، فنقول: إنه **الفكر البرجوازي** (كما نجده في خير من يمثله في هذا المجال، عند ميشال شيحا). والشكل الذي طرح فيه هذا الفكر مشكلته يكاد ينحصر في جملة واحدة: **لبنان مجموعة من** «الطوائف» المتعايشة أو المتآلفة أو المتشاركة ضمن إطار سياسي واحد؛ أي في دولة

www.alkottob.com

واحدة هي دولة هذه « الطوائف » ، ويحدد ذلك الفكر البرجوازي علاقة التعايش هذه أو التآلف أو التشارك ، بشكل أساسي ، **كعلاقة سياسية** بمعنى أن هذه « الطوائف » تتحدد كـ « طوائف » متعايشة أو متآلفة أو متشاركة **في علاقتها بالدولة** ؛ أي **بالسلطة السياسية** . هذا يعني ، بوضوح ، أن هذه الدولة ، التي هي دولة هذه « الطوائف » ، إنما هي جسم مستقل بذاته ، ومستقل عن « الطوائف » ، وفوقها . إن لها وجوداً قائماً بذاته ، جوهرياً ، بها تنوجد « الطوائف » ، وفوقها . إن لها وجوداً قائماً بذاته ، جوهرياً ، بها تنوجد « الطوائف » في علاقة تعايشها ، أو توازنها . إنها مبدأ وحدة هذا المجتمع الذي تقوم به كل « طائفة » بذاتها ، في استقلالها عن الأخرى . فإذا انهدمت هذه الدولة ، تبعثرت « الطوائف » وتفتت المجتمع .

ملاحظة أولى: هذا المفهوم للدولة ليس غريباً وليس جديداً . إنه المفهوم البرجوازي الكلاسيكي : الدولة فوق المجتمع ؛ الدولة مبدأ وحدة المجتمع ؛ الدولة جسم مستقل منفصل عن العناصر المكونة للمجتمع (الأفراد) ؛ علاقة الدولة بهذه العناصر هي علاقتها بذرات ؛ الدولة ضابط وجود المجتمع في توازنه وديمومة تجدده .

ملاحظة ثانية: إذا كان الفرد ـ الذرة (في مفهومه الحقوقي البرجوازي) هو الوحدة الاجتماعية الأساسية (العنصر الأولي) في الدولة البرجوازية الكلاسيكية و« الطائفية » هي ، في مجتمع « الطوائف » ، هذه الوحدة الأساسية . وهي ، كالفرد ـ الذات في الحالة الأولى ، **جوهر** متماسك قائم بذاته ، كيان مستقل . (أول مَنْ جَوْهَرَ الفردَ هو ديكارت) وفي الحالتين تمر العلاقات بين العناصر الأولى المكونة للمجتمع **بالدولة** . إنها علاقات سياسية حقوقية ، إنها علاقات خارجية .

لقد ورثنا ، إذن ، عن هذا **الفكر البرجوازي** مشكلة « الطائفية » ، بالشكل الذي طرحها هو فيه . فهذه المشكلة ، في شكل طرحها هذا ، **هي مشكلة خاصة بالايديولوجية البرجوازية** الكولونيالية اللبنانية . والأساس الايديولوجي (الطبقي البرجوازي) لهذا الطرح هو تغييب الاقتصادي (المستوى الأساسي المحدد) في البنية الاجتماعية اللبنانية ، من حيث أن هذا **الاقتصاد** يعني بنية **علاقات الانتاج** ومن حيث أن بنية هذه العلاقات **الطبقية** هي بنية **كولونيالية** لا يمكن النظر فيها إلا في

www.alkottob.com

بنية علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية. فتغييب ذلك الاقتصادي يقود إذن بالضرورة إلى تغييب علاقة التبعية هذه. بهذا التغييب، تحل «الطوائف» محل الطبقات في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية التي تظهر حينئذ مظهر «مجموعة من الطوائف» لا يضمها سوى إطار سياسي خارجي (الدولة) يقوم بوظيفته الطبقية على أحسن وجه (في تأمين ديمومة إعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية القائمة) لأنه، بالتحديد، يكمن في تغييب علاقة الضرورة الطبقية التي تربطه باقتصادي تغيّب، فظل، في آليته الداخلية الخفية، حراً من قيود الصراع الطبقي. على ذلك الأساس تتحدد «الطائفية» التي هي وليدة ذلك التغييب الاقتصادي (علاقات الانتاج)، من حيث هي كيان اجتماعي مستقل، جوهر يتماسك بآلية داخلية خاصة به، قد تكون عند البعض الدين، وعند البعض الآخر العصبية (من باب الحداثة والتيمن بالتراث الخلدوني القومي العربي)، أو علاقة القرابة (من باب الانفتاح على الانتروبولوجيا)، أو المِلة (من باب استحضار التاريخ العثماني).

لبنان مجموعة من «الطوائف»، و «الطوائف» جمع «طائفة»، و «الطائفة» كيان جوهري. هذه هي خلاصة منطق الفكر «الطائفي»، وهذه هي زبدة الايديولوجية البرجوازية اللبنانية. أما «الطائفية»، فهي في هذه الايديولوجية، نظام حكم «الطوائف»، نظام سلطتها المشتركة. وهذه «الطوائف» تتمثل في السلطة برؤسائها الذين ليسوا من رجال الدين، بل من ذوي النفوذ السياسي والعائلي التقليدي على الفئات الكادحة من «الطوائف». لاشك في أن الغلبة (الهيمنة)، في علاقات هذه «الطوائف» بالسلطة السياسية، تعود لـ «طائفة» معينة دون غيرها، هي «الطائفة المارونية». لكن تلك الايديولوجية البرجوازية في زمنها الليبرالي (شيحا)، لم تجد ضرورة في تفسير هذه الغلبة أو تبريرها بشكل يزيل التناقض مع ما تؤكده من أن العلاقة بين «الطوائف» في علاقتها بالسلطة، هي علاقة تعايش وتوازن وتآلف وتشارك ومساواة.

أما في زمنها الفاشي العنصري، فإن تلك الايديولوجية ترد تلك الغلبة أو الهيمنة إلى حق إلهي ملازم، منذ بدء التاريخ، بل قبله، لـ «الطائفة المارونية» التي هي هي

www.alkottob.com

لبنان الجوهر (*).

ونعود لنطرح سؤالنا الأول مرة أخرى: من أين نبدأ في معالجة هذه المشكلة الموروثة؟ ونجيب: **من نقض طرحها البرجوازي**. فإذا لم نقم بهذا النقض، فإن معالجتنا تستوي حينئذ على الصعيد الايديولوجي نفسه الذي تستوى عليه المعالجة البرجوازية، بمعنى أن فكرنا يتطور حينئذ، في معالجة تلك المشكلة على التربة «النظرية» نفسها التي يتطور فيها الفكر «الطائفي»، أي على تربة الايديولوجية البرجوازية. ليس من موقع الايديولوجية هذه تُنقض هذه الايديولوجية، ولا من موقع الفكر «الطائفي» ينقض هذا الفكر البرجوازي، بل من موقع نقيضه الثوري، أي من موقع الفكر الماركسي.

ويبدأ نقض ذلك الفكر البرجوازي لمشكلة «الطائفية» بنقض منطلقه الفكري الأساسي الذي هو تحديده «الطائفة» ككيان جوهري (كوحدة اجتماعية قائمة بذاتها)، وتحديده المجتمع اللبناني كمجموعة من «الطوائف». أما تحديده «الطائفية» فهو نتيجة منطقية لهذا التّحديد.

فما هي «الطائفة» إذن، وما هي «الطائفية»؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، من موقع نقض الفكر البرجوازي، نريد تسجيل الملاحظة التالية: في الكثير الكثير الذي كتب حول «الطائفية» لاسيما في محاولات نقضها، قلما نجد تعريفاً واضحاً دقيقاً لهذا الذي نتكلم عليه. ولئن وجدناه، فبشكل ضمني هو أقرب إلى الفهم الايديولوجي البرجوازي منه إلى نقيضه، لأنه، بالتحديد، ضمني، أي غير مفكر. والقول مثلاً «إن **«الطائفية» ظاهرة شاملة**»، لا يعني سوى إبهام يدل على الدوران حول المشكلة، بدلاً من مجابهتها. كالقول، أيضاً: إن «الطائفية تخترق المجالات كلها من علاقات الانتاج إلى علاقات السوق حتى الصلات بين الأشخاص». فالسؤال هنا يبقى مطروحاً: ما هي هذه «الطائفية» التي تخترق كل المجالات؟ وقد نجد أحياناً قولاً شبيهاً بهذا الأخير، يؤكد أن

(*) راجع سلسلة «**القضية اللبنانية**» منشورات جامعة الكسليك، وأدبيات مجلة «**العمل**» الشهرية.

www.alkottob.com

« الطائفية » جزء من علاقات الانتاج. وهنا أيضاً يبقى السؤال مطروحاً كما هو، بلا جواب. أليس في هذا دليل على أن هذا الفكر الذي لا يحدد ما يتكلم عليه يخضع، من حيث لا يدري ولا يريد، لسيطرة الايديولوجية نفسها، لأنه يتحرك في حدود تعريفها « الطائفية » و« الطائفة »؟.

ولننظر قليلاً، بهدوء، في هذا القول ـ مثلاً ـ إن « الطائفية » جزء من علاقات الانتاج. ولنفترض أننا ننطلق في هذا القول من موقع نقيض للايديولوجية البرجوازية. فما معنى ذاك القول؟ أو قل هل له بالفعل معنى؟ بل لنفترض أن البرجوازية المسيطرة تتكون بنسبة ٨٠ في المئة من « طائفة » معينة (بحسب اللغة الايديولوجية البرجوازية)، وأن ٨٠ في المئة من الطبقة العاملة هي من « طائفة » أخرى غير الأولى. فهل يسمح لنا هذا الواقع المفترض بالقول بأن « الطائفية » جزء من علاقات الانتاج، بدليل أن البرجوازية هي، في أغلبيتها الساحقة، « مسيحية » أو « مسملة »، وأن الطبقة العاملة هي في أغلبيتها الساحقة « مسملة » أو « مسيحية »؟ قد يكون هذا صحيحاً أو قد لا يكون، فالمشكلة ليست هنا. المشكلة هي في أن هذا القول مبهم، أن لم نقل أنه لا معنى له. فعلى المستوى **الاقتصادي** (علاقات الانتاج) (لا ننسى أن هذا المستوى لا وجود له في الواقع الفعلي التجريدي معزولاً منفرداً قائماً بذاته، فعزله هذا هو من فعل نشاط الفكر النظري في ممارسته إنتاج معرفة هذا الواقع، بأدوات مفهومية ضرورية، لا إنتاج للمعرفة بدونها)، يتحدد البشر **كطبقات** ـ حتى في مجتمعات ما قبل الرأسمالية ـ بحسب موقعهم الفعلي من وسائل الانتاج. **على هذا المستوى**، لا وجود لـ « الطوائف »، ولا معنى بتاتاً للقول بأن البرجوازية أو الطبقة العاملة هي « مسلمة » أو « مسيحية » أو غير ذلك في أغلبيتها أو في أقليتها. ففي علاقات الانتاج ـ التي هي مفهوم نظري ـ البرجوازية هي برجوازية والطبقة العاملة هي طبقة عاملة وحسب. فعلى المستويات الأخرى من البناء الاجتماعي تتحدد « الطوائف » و« الطائفية »، ما دام الأمر يوجب التكلم على « طوائف » و« طائفية ». لاشك في أن هذه المستويات تتمفصل بعضها على بعض في وحدة البنية الاجتماعية، بحسب أزمنة هذه البنية وبحسب مراحلها وبحسب شروطها التاريخية المحددة. ولئن كان لـ « الطائفية » علاقة بعلاقات الانتاج، فبقدر ما تتمفصل هذه المستويات

www.alkottob.com

بعضها على بعض في الكل الاجتماعي المعقد، وبهذا القدر فقط. معنى هذا، بتعبير آخر، أن هذه العلاقة (بين «الطائفية» وعلاقات الانتاج) لا تجد تفسيرها في «الطائفية» بل في مفهوم تمفصل المستويات البنيوية في الكل الاجتماعي؛ أي أنها لا تفسر «طائفياً»، بل بتحليل طبقي.

بعد هذه الملاحظة، نعود إلى السؤال السابق: ما هي «الطائفة» وما هي «الطائفية»؟

نقترح الجواب السريع التالي، (إنه سريع، لأننا نقترحه كموضوع بحث يستتبع بالضرورة الكثير من الأسئلة، لا كجواب متكامل):

«الطائفية» هي **الشكل** الذي يظهر فيه، من موقع نظر البرجوازية المسيطرة، **النظام السياسي** للسيطرة الطبقية لهذه الطبقة المسيطرة مظهر النظام السياسي **لتعايش** «الطوائف». في هذا الشكل «**الطائفي**» من النظام السياسي **الطبقي** تظهر، إذن، السيطرة الطبقية للبرجوازية الكولونيالية اللبنانية المسيطرة في **شكل السيطرة «الطائفية»**، من حيث أن هذه السيطرة تمثل سيطرة «الطوائف» كلها عبر ممثليها السياسيين. إنها، إذن، كسيطرة «طائفية»، سيطرة هؤلاء، وليست سيطرة «الطوائف». لهذا كان لدولة **البرجوازية** اللبنانية **شكل الدولة** «الطائفية».

ملاحظة ضرورية: على نقيض ما قد يظن فكر ميكانيكي، ليس هذا الشكل مجرد وهم يتبدّد. ولا يمكن فصله عن هذه الدولة الطبقية البرجوازية التي هو منها الشكل. إنه أساسي لوجودها الطبقي كدولة برجوازية كولونيالية؛ بمعنى أنها لا يمكن أن تتوجد إلا فيه. لكن تشيّؤه ـ أي تجوهره ـ (أي انفصاله عنها، في طبيعتها الطبقية البرجوازية) ممكن. وهو ممكن فقط بفعل الممارسة الايديولوجية البرجوازية؛ أي كأثر وهم طبقي تولده هذه الايديولوجية بالذات.

بتشيؤه هذا، تختفي العلاقة العضوية (البنيوية) بينه وبين الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه الدولة البرجوازية، وباختفاء هذه العلاقة، تختفي الطبيعة الطبقية هذه، فيسهل حينئذ رده، في ضرورة وجوده، إلى وجود «طوائف» تشيأت ـ او تجوهرت ـ مثله، بدلاً من رده، في فهم علاقته تلك بهذه الطبيعة الطبقية، وإلى طبيعة **علاقات الانتاج** القائمة.

www.alkottob.com

وهنا تظهر أهمية تغييب هذه العلاقات من الانتاج (الاقتصادي)، لأن هذا التغييب أساسي لتشيؤ ذلك الشكل «الطائفي» من الدولة البرجوازية، من حيث أن تشيؤ الشكل هذا أساسي لقيام هذه الدولة بوظيفتها الطبقية الرئيسية في تأمين ديمومة إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة.

وهنا يتتالى انطراح الأسئلة الفعلية بشكل متتابع ومترابط: لماذا كان هذا الشكل «الطائفي» أساسياً لوجود الدولة في البنية الاجتماعية اللبنانية كدولة برجوازية؟ ولماذا تظهر السيطرة الطبقية البرجوازية فيها في شكل السيطرة «الطائفية»؟ نكتفي بالإشارة إلى الموضع الذي يجب أن يتجه النظر نحوه للإجابة عن هذا السؤال: إنه علاقة التمفصل بين ما يسميه ماركس البناء الفوقي والبناء التحتي. إنه أيضاً علاقة التمفصل بين هذه العلاقة التبعية البنيوية للامبريالية. ونستنتج بشكل منطقي ما يلي: من المستحيل فهم «الطائفية» ـ بحسب، تحديدنا السريع لها ـ إن لم نفهم هذه العلاقة الامبريالية، وإن لم نفهم، فيها، الشكل الكولونيالي لتحرك نمط الانتاج الرأسمالي في البنية الاجتماعية اللبنانية.

وتنطرح أسئلة أخرى بالغة الأهمية على صعيد الممارسة السياسية: إذا كان ذاك كذلك، هل من الممكن ـ نظرياً على الأقل ـ أن يكون، أو أن تصير، دولة البرجوازية اللبنانية دولة برجوازية إذا لم تتوجد في شكلها الطائفي؟ أي دولة تصير هذه الدولة إذا إنهار شكل وجودها «الطائفي»؟ هل تستمر في وجودها كدولة برجوازية؟ وهل البرجوازية قادرة أصلاً على ذلك.

وتكر الأسئلة: لكن فئات البرجوازية المسيطرة ليست كلها متجانسة أو متساوية؛ فقانون تفاوت التطور يحكم تطورها أيضاً. معنى هذا أن ثمة فئة منها هي المهيمنة بالضرورة، وهذه الفئة هي التي تربط، بشكل عام، بمصالحها الطبقية المباشرة، مصالح النظام كله، فتؤمن هذه المصالح عبر تأمين مصالحها هي. معنى هذا أن هيمنتها الطبقية أساسية لسيطرة الطبقة المسيطرة كطبقة ولديمومة النظام القائم. والفئة المهيمنة هذه هي، برأينا، الطغمة المالية. (لن ندخل الآن في نقاش حول مفهوم «الطغمة المالية»، لأنه ليس ضرورياً جداً لمتابعة هذه الخاتمة). وسلطة

www.alkottob.com

الدولة هي الأداة السياسية الرئيسية لتأمين الهيمنة الطبقية لهذه الفئة المهيمنة. بمعنى أن سلطة الدولة هي، بشكل عام، سلطة هذه الفئة المهيمنة. فهل سلطة الدولة في لبنان هي سلطة هذه الفئة؟ وبرغم أن جوابنا عن هذا السؤال هو نعم، فالأهم هو السؤال نفسه لا الجواب. فإذا كانت هذه السلطة هي سلطة الطغمة المالية، فلماذا تظهر هذه السلطة كأنها سلطة الزعماء التقليديين من ممثلي «الطوائف»؟ وما موقع هؤلاء من السلطة؟ ولماذا يحتلون في الدولة موقع الهيمنة الطبقية؟ وهل احتلالهم هذا الموقع يعني أن السلطة لم تعد سلطة تلك الفئة المهيمنة؟

ملاحظة: وهنا أيضاً نكتفي بالإشارة إلى موضع البحث في محاولة الإجابة عن هذا السؤال: الشروط التاريخية لتكون علاقات الانتاج الرأسمالية في لبنان، في ظل العلاقة الامبريالية، والقانون العام الذي يحكم تطور نمط الانتاج الكولونيالي في عجزه عن القضاء على علاقات الانتاج السابقة.

أليس أولئك الممثلون لـ «الطوائف» جزءاً من البرجوازية المسيطرة؟ ثم لماذا تظهر الهيمنة الطبقية للفئة المهيمنة مظهر الهيمنة «الطائفية»؟ وما هو نوع العلاقة بين الهيمنة الطبقية وهذه الهيمنة «الطائفية»؟

وهنا نشير أيضاً، بحسب منطق الفكر الذي يحكم تحليلنا الطبقي لظاهرة «الطائفية»، إلى خطأ القول الذي يقع فيه من يعتمد منطق الفكر «الطائفي» (البرجوازي) منهجاً للتحليل، حين يفسر، «طائفياً» هذه الهيمنة «الطائفية»، بردها إلى احتكار الدولة من قبل «طائفة بعينها». ربما وجدنا التفسير في الطبيعة الطبقية الخاصة بهذه الدولة «الطائفية»، بمعنى أن الشكل «الطائفي» لهذه الدولة البرجوازية يضفي على موقع الهيمنة الطبقية فيها، بالضرورة، طابعاً «طائفياً» بحيث يأخذ الصراع ضد هذا الطابع «الطائفي»، حكماً، معنى الصراع ضد هذه الهيمنة الطبقية بالذات وضد سلطة الفئة المهيمنة. لهذا رأت البرجوازية المسيطرة، والطغمة المالية، في شعار إلغاء «الطائفية السياسية»، خطراً مباشراً يتهدد موقع هيمنتها الطبقية الذي يأخذ، بالضرورة، في دولتها، شكل موقع الهيمنة «الطائفية». ولهذا أيضاً رأت في شعار «المشاركة» (برغم منطلقه «الطائفي») خطراً على موقع الهيمنة

www.alkottob.com

الطبقية نفسه، لأنه يعني إلغاء هذا الموقع كموقع هيمنة. ومن هنا أتى المضمون الديمقراطي لهذا الشعار، أي من كونه يرتسم، فعلياً، ضد موقع الهيمنة الطبقية في الدولة، في تحديده كموقع هيمنة «طائفية». (لسنا الآن في مجال المقارنة بين هذين الشعارين، والشروط الملموسة التي انطرحا فيها)[٢٣٨].

لماذا أكثرنا من طرح الأسئلة، حتى كادت هذه الخاتمة تنحصر في سؤال كبير يتشعب دون جواب؟

كان همنا الرئيسي أن نبين أن منطق الفكر «الطائفي»، بالإضافة إلى كونه يمثل منطق الايديولوجية البرجوازية المسيطرة، وإلى كونه يطرح مشكلات خاطئة، هو عاجز تماماً عن طرح مثل تلك الأسئلة والمشكلات التي يطرح منطق التحليل الطبقي والتي يؤدي البحث فيها إلى امكانية القبض المعرفي على الواقع الاجتماعي اللبناني المعقد، وإلى إغناء الفكر الماركسي بتمييز كونية مفاهيمه النظرية العلمية، بينما نظل أسرى المنطق «الطائفي» للايديولوجية البرجوازية إذا نحن أدرنا الظهر لهذه المفاهيم العلمية، باسم «الخصوصية» والبحث فيها بمفاهيمها المتفردة.

وقبل أن نقفل هذه الخاتمة، نريد أن نقترح تعريفاً آخر لـ«الطائفة»: ليست «الطائفة» كياناً جوهرياً أو وحدة اجتماعية قائمة بذاتها. ليست «الطائفة» شيئاً (أي جوهراً)، إنها **علاقة سياسية** قائمة بين فئات من الطبقات الكادحة وفئة من البرجوازية (ما اصطلح على تسميته بـ«الزعماء التقليديين» من رؤساء العائلات الكبرى أو ممثلي «الطوائف»، بحسب اللغة الايديولوجية البرجوازية) ليست الفئة المهيمنة، برغم كونها تحتل، في الدولة، موقع الهيمنة الطبقية، وتمارس سلطة الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة في علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية. **وتلك العلاقة** هي **علاقة تمثيل سياسي** ترى فيها فئات الطبقة الكادحة في هذه الفئة من البرجوازية ممثليها السياسيين. في هذه العلاقة من التمثيل السياسي، **في هذه العلاقة فقط**،

---

(٢٣٨) لقد عالجنا بالتفصيل هذه الاسئلة كلها وحاولنا الاجابة عنها في دراسة مستقلة صدرت لنا حديثاً بعنوان «**النظرية في الممارسة السياسية، بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان**»، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٩.

www.alkottob.com

تتحدد الطبقات الكادحة كـ « طوائف » بينما يتحدد ممثلوها السياسيون في هذه العلاقة كفئة من البرجوازية. فـ « الطوائف » إذن تتحدد على المستوى السياسي (والايديولوجي) وحده، وبالنسبة للطبقات الكادحة وحدها. أما بالنسبة للطبقة البرجوازية المسيطرة فلا وجود لـ « طوائف »، بل ثمة برجوازية مسيطرة (متعددة الفئات، لا بالمعنى « الطائفي » - أي بمعنى إنتماء هذه الفئات إلى « طوائف » متعددة - بل المعنى السياسي والاقتصادي) تأخذ ممارستها السياسية والايديولوجية للصراع الطبقي ضد الطبقات الكادحة شكل الممارسة « الطائفية »، بمعنى أنها تمارس صراعها الطبقي ممارسة « طائفية » هي التي تهدف منها، بشكل أساسي، إلى الإبقاء على تلك الطبقات الكادحة كـ « طوائف » في حقل الصراع الطبقي، أي إلى الإبقاء عليها خاضعة لسيطرتها الطبقية عبر تمثيلها السياسي لها تمثيلاً « طائفياً ». فتلك الفئة من البرجوازية تتكون، بالفعل، من ممثلي « الطوائف »، لا بمعنى أن لـ « الطوائف » وجوداً اجتماعياً متميزاً من حيث أنها تمثل وحدات أو كيانات إجتماعية مستقلة تقوم بذاتها بفعل آلية داخلية تتماسك بها، بل بمعنى أن تلك الطبقات الكادحة هي، في حقل الصراع الطبقي، تمارس هذا الصراع كـ « طوائف »، بفعل وجودها في تلك العلاقة من التمثيل السياسي التي تخضع فيها لسيطرة الطبقة المسيطرة. وما دامت الطبقات الكادحة تتحرك في حقل الصراع الطبقي كـ « طوائف »، فهي لا تمثل أي قوة سياسية فعلية، لأن ليس لها استقلال سياسي طبقي. « الطائفة » إذن هي هذه العلاقة السياسية التي تنوجد فيها الطبقات الكادحة في تبعية سياسية طبقية للطبقة المسيطرة. باستقلالها السياسي الطبقي، عبر، قطعها، بنضالاتها، علاقة التمثيل السياسي « الطائفي » وإقامتها علاقة تمثيل سياسي طبقي بأحزابها التقدمية، تصير تلك « الطوائف »، بالفعل، قوة سياسية مستقلة، وبالتالي، مناهضة للبرجوازية.

وهنا أيضاً تنطرح مجموعة من الأسئلة البالغة الأهمية لفهم الحركة التاريخية لتطور البنية الاجتماعية اللبنانية، وصولاً إلى الحرب الأهلية: ما الذي كان يحول دون تكوّن الطبقات الاجتماعية الكادحة في قوة سياسية مستقلة؟ ما علاقة تلك العلاقة من التمثيل السياسي « الطائفي » بآلية نمط الانتاج الكولونيالي؟ ما هي آلية تحرر الطبقات الكادحة من وجودها (السياسي) كـ « طوائف »، وصيرورتها قوة سياسية مستقلة،

www.alkottob.com

أي جماهير؟ ألا يحكم آلية هذا التحرر الطبقي التي هي آلية الاستقلال السياسي الطبقي قانون تفاوت التطور؟ ألا نجد في هذا القانون، من حيث هو قانون هذا التحرر، الأداة النظرية لتفسير تلك الظاهرة الأساسية في الحرب الأهلية، وهي أن قسماً من الطبقات الكادحة ظل أسير تلك العلاقة من التبعية السياسية للبرجوازية؟

نتوقف هنا لنستخلص من كل ما سبق فكرة أساسية واحدة هي أن آلية حركة الصراع الطبقي في تحديدها ببنية علاقات الانتاج القائمة، في شروط تاريخية معينة، هي التي تفسر لنا تكون الطبقات الكادحة كـ «طوائف» في علاقة سياسية معينة هي علاقة تبعية سياسية طبقية للطبقة المسيطرة، وهي أيضاً التي تفسر لنا، إذا نحن عرفنا كيف نقرأها بمفاهيم نظرية علمية، صيرورة هذه «الطوائف» قوة سياسية مستقلة مناهضة للبرجوازية. وما هذه الصيرورة سوى حركة انتقال الطبقات الكادحة من علاقة التبعية السياسية الطبقية إلى علاقة الاستقلال السياسي الطبقي في حقل الصراع الطبقي.

www.alkottob.com

الفهرس

الاهداء ٥

مقدمة ٧

١ ـ موضوع الدراسة ومنهجها ٧

٢ ـ في تحديد البنية الاجتماعية اللبنانية ١٠

٣ ـ في تحديد أزمة البرجوازية اللبنانية كأزمة سياسية ١٤

٤ ـ في تحديد الايديولوجية الطائفية ١٨

٥ ـ في علاقة الاختلاف بين الايديولوجية الطائفية والايديولوجية الدينية ٢٥

٦ ـ في العلاقة بين النظام السياسي والنظام الايديولوجي لسيطرة البرجوازية اللبنانية ٣٥

في تعريف لبنان ٤٢

الفصل الأول:

التعريف الطبيعي ٤٥

الفصل الثاني:

التعريف الاقتصادي ٦٧

www.alkottob.com

١ ـ تكوّن الطغمة المالية في اقتصاد التجارة والخدمات ٦٧
٢ ـ الحرية بين الاقتصاد والسياسة ٧٨
٣ ـ حرب ضد التصنيع ٧٦
٤ ـ اقتصاد ترف للمحترفين ١٠١

الفصل الثالث:

التعريف السياسي ١١١
١ ـ في ضرورة التوازن السياسي ١١١
٢ ـ في «الطوائف» ١١٦
٣ ـ في العلاقة بين الفكر «الطائفي» والفكر «الانعزالي»
والفكر القومي ١٢١
٤ ـ في النظام السياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية ١٢٩
٥ ـ في ديمقراطية «الطوائف» ١٤٦
٦ ـ سلاح الدين والتقاليد في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية ١٥٢
٧ ـ في الطائفية ١٦١
٨ ـ في العلاقة بين الهيمنة «الطائفية» والهيمنة «الطبقية» ١٧٢
٩ ـ في التناقض المأزقي للنظام السياسي «الطائفي» ١٧٩
١٠ ـ في منطق التكوّن التاريخي لهذا النظام السياسي.................. ١٨٩

الفصل الرابع:

البرجوازية اللبنانية وحركة التحرر العربية ١٩٥
١ ـ في الايديولوجية المتوسطية ١٩٦
٢ ـ في علاقة التبعية وديمومة التوازن الداخلي ٢٠٦
٣ ـ في الخطر الرئيسي ٢٠٩

الفصل الخامس:

البرجوازية اللبنانية والقضية الفلسطينية............................ ٢١٥
١ ـ في خطر اسرائيل ٢١٥
٢ ـ في خطر النضال ضد اسرائيل ٢٢٠

www.alkottob.com

٣ ـ في خطر تحوّل اللاجئين الفلسطينيين إلى شعب مقاتل ٢٢٧

الفصل السادس:

من « الطائفية » إلى الفاشية ٢٣٣
١ ـ في تهافت العاقل البرجوازي ٢٣٥
٢ ـ في الفصل بين الشرق والغرب.......................... ٢٣٦
٣ ـ في التناقض الجوهري بين الاسلام والمسيحية ٢٣٨
٤ ـ في الاسلام.. ٢٤٢
٥ ـ في لبنان الجوهر.................................... ٢٤٥
٦ ـ في أن جوهر لبنان هو لبنان الماروني ٢٤٩
٧ ـ في العلاقة الطائفية ٢٥٣
٨ ـ في الضرورة الفاشية للايديولوجية الطائفية................ ٢٥٩
٩ ـ في التقسيم ٢٦٢
١٠ـ في الشكل الطائفي للصراع الطبقي ٢٦٥
١١ـ في التوازن اللبناني.................................. ٢٦٧
١٢ـ الخطأ في الاستقلال ٢٧١
١٣ـ عودة إلى بدء : في القضية الفلسطينية ٢٧٣

خاتمة:

في طرح مشكلة « الطائفية »....................................... ٢٨١

www.alkottob.com